حواشی بر مطول تاریخ ۱۰۸۵

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لنا حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا
المقام معناه اللغوي والاعلام مطلقا لاحتياج اراده معناه العرفي اعني القاء
الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسائل
الفن الاول بحمل الحقيقه على المعنى اللغوي الذي يذكره واما حملها على ما به الشي هو
هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وسائر المبادي جزء
منه مسامحة لجمع الحقايق ولا يساعده لان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها او
البناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان فتعدد حقيقته بالنظر اليه فان
بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان
المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني وعلى
تعدد حقيقته باعتبار الحال تعسف وبدقايق البيان مسائل الفن الثاني من دق يدق
صار دقيقا اي غامضا واصله الدق ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو
المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف المضاف في الاصل كما في رمضان

مع ان

مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سياتي في مفتتح الفن الاول ان في
البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقه منه ان قلت لم
لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين لحسبانه اشارة الى عدم الاعتداد به لكونه
خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجي ان بعضهم سمى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون
دقايق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان
وجوه تحسين الكلام المذكور فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقه ووضوح
الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة
والكلية التي هي الصور الذهنية فيه من حق الشي وحقيقة وبالبيان ما به يظهر تلك الصور من
المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشي اي ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة
اليه بيانية ثم جعل اسما لما به تبين كاللفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني استعارة
من الله تعالى والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم في
التخصيص حينئذ اشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث
دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك
واضح وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان
يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له
دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هاهنا
كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التميز والافراد وعلى التخصيص
مجازا عن التميز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديعه بمعنى عجيبه والايادي جمع الايدي
وهي الجارحه المخصوصه يستعمل في النعمه مجازا مرسلا قيل المد في اسم ما هو بمنزلة العلة
الفاعلية على المعلول كما سيجيء في البيان وما قيل ان اليد بمعنى الجارحه يجمع على الايدي
وبمعنى النعمه على الايادي يرد عليه ان اصل يدي وما كان على وزن ثم يجمع على افاعل
ثم التسليع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال الاخفش
قد يعكس وفي شرح الشريف المصباح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا
منها والروايع اما جمع رايعه من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشي اي اعجبني او من الريع

وهو التسماء والزيادة فكانه مبني على تاويل كل احسان بالعطية او الاحسان لما سنذكره من ان الاضافه
بيانية واما جمع رابع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر في ايضاح شرح المفصل وشرح المفصل للامام المرزوقي
ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانيه بمعنى من كما
في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير ايقن
بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته لكمال الايقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس
الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به اللؤلؤ والمراد به ههنا ما ينتظم به
امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبته على وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو
الامر والشان والكائن من الزمان واللام فيه بمعنى عن الاضافة اي حال العالم او عوض عن المضاف اليه
على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني ايقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سوال نشاء من الكلام السابق
كانه قيل لم المسنا حقايق المعاني ودقايق البيان كما انحطا وبلغ الجنا بين الاستعمال على ما صوره بعض
النحاة ولا يلزم كون الجملة الاول في حكم المسقوط كما سيأتي انشاء الله تعالى في ترك العطف على الاول لكونها
كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال وعن الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج
الى العاطف لاقتضاء المغايرة المنفردة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سنذكره في احوال متعلقات
الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف نعم يمكن ان يجعل بدلا من المعطوف
اعني خصصنا ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية
المخلة للمقصود اعني كون كل الامرين محمودا عليه بالاستقلال واورد بما فيه فوق الانام في طرف
الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف
على الماء سواء دخله او لم يدخل والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح والرافة اشد الرحمة و
اجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد مع تقديم الاول على الثاني بعدهما فالانسب
لنظم القران ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع
المكروه وازالة الضرر فذكر الرحمة بعد ليكون اتم واشمل والفرق جمع الفرقة وهي الجماعة والانام اسم
جمع بمعنى الناس والافضال الاحسان واضافة الطرفا الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى
المشبه كما في لجين الماء ولامية تشبيها له بالفضاء المشتمل بالطرف والصلوة على نبيه محمد
النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ ونبأ ونبا اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله

بالخاتم

يا خاتم النبآء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء ويصغر على نبي على وزن ذكره الجوهري وفي ايضا نقل عليه
سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة من الارتفاع وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه
نبي بني فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان للنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم يوصف ولا
يوصف به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم
صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويل المعرف باللام كالمستحق للعبادة والاختصاص بر نعت اسم
الاشارة وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في المفصل وايضا صرح في
اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية واردة ايضا في قوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده زكريا لكن لا اظهار المقصود الاصل ههنا ايضاح الصفة السابقة وتعريض المتبع والبدلية تستدعي العكس
خير من نبع صفة لمحمد لا للنبيه ولا لقدرة على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع
بالحركات الثلث في غير المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والعصي الاصل وكذا الضوضي والبوبو في
عن بعضهم ضبطه على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور وكذا
الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي
شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير واعتل على ثم الاضافة في سنخ الكرم
ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين ادم او ابراهيم او اسمعيل او بيانية ان قصد المبالغة نبلا اي لمع والغرة
في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه بمعنى الكلام
او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق ههنا
الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه اي ينسب الى الشيء وعدمه بالطبق فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء
بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع
واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق
وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهوره من الاسلام انما هو من حضرة الرسول
لكن كمال وضوحه انما هو برادات الال والاصحاب وارائهم واجتهادهم فلا يخفى ما في الكلام من الاستعارة
المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطيه يوصل راكبها الى المراد واثبت له لازم المشبه
به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناه الحقيقي اعني السلاكة والاسراع الاضاءة والغرب وضع المسابق لذوي
العقول باعتبارهم المجموع الى الخير بالذات ويضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي لظهوره منه

وال الانة الذي بيهم به وانقيادهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع
دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة
بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس
ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي وعلى التقديرين ينبغي ان يكون النور
اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض الاية واجيب بان هذا انما يتجه اذا لم يكن معنى النور
في الاية الكريمة المنور وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعالى
وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان العلم بنفي الشك والشبهة عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل بقوله
تعالى لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف في
الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو
مكانه دوما للاختصار مع الربط الصعودي ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف اما المقدر او الفاء
على توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق مثل اقول او اعلم واحق بعض الحق والاسجاع الاستحقاق
والحظ التزيين والانصاف والمراد بالعلوم المعارف التصديقية او التصورات او ادراك الكليات والجزئيات
او ادراك المركبات والبسائط او العطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد
بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقبال المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز
عطف التصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على الجلي وهو الخبر عن المعطوف عليه
اعني احق الفضايل قلت كيف بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه
العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الكلام من الاساس الى ربط المجموع بالمجموع
فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف وهو نظير قولك زيد وعمرو قائم ابوه وذاهب اخوه على ان الضمير
في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير وعده الشريف بإزاء اذا اعتبر بعطف خبر المعطوف
عليه على المعطوف لسبق المولى في خبر المعطوف وعده وجعله لتاكيد سوق الخبر الى جرعه فتصحح وفيه
بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الكلام الى ربط المجموع
بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة
وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك

لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب ونحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت
ومقارنة له غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي
الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى واسمها عند الجمهور واصلها سوي او سيو والواقعة بعدها اذا كان مفردا اما
على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت وبدل من وما وهي نكرة غير موصوفة اي مثل شيء
علم البيان واما مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والاول من هذا
الوجه اقل لحذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراد لزوم الاطلاق ما على ذلك من يعقل
وهم ما نوية وعلى الوجهين فتحة سي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تضمينها معنى الا وعلى انه تمييز ان كان نكرة لان ما تمنع
التنوين وهي كافية عن الاضافة من غير عوض وقيل لكون ضمنا لا وجوابه انه تعتد بها نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون
قد يجمع الى قول سيبويه في رجل نعم من ارتفاع الخبر بما كان منتصبا به لا بالابتداء الغائية فلا يبعد فيه كما لا يخفى وقد يحذف
منه كلا لا تخفيفا مع انه مراده ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر الشيخ في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقع لا سيما مقام
لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل
حالية وقيل عاطفة ثم عدها في كلمات الاستثناء لكون ما بعدها خارجا عما قبلها من حيث الاولوية بالحكم المتقدم
والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما ينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون
منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا لا سيما هو لابس السلاح و
هو لا راكب وعدم مجيء الواو كثيرا الا ان المجيء اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع
اسم الفاعل من الاطلاع ونظم القرآن علوها باتي تاليف الكلمات مرتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه
العقل فانه كما يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القرآن يحتمل
ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم
من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل
ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رايق معجب هو
صفة الكشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى لانه لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتأويل
في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتفعيل للتعدية او من الايالة وهو التصرف والتفعيل للتكثير
والمراد به هاهنا صرف اللفظ الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب

الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان
معاني القران اما بالنقل عن النبي ع وعن الصحابة رضي الله عنهم التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث
لان تعيين احد الاحتمالات بالادلة العقلية خارج عن القسمين لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات
وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وفيه بحث لانه لا يلزم ان التفسير قد يكون
انزل اذ الرواية غالبا بالاحاد والتاويل والصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن
ان يجاب بانه لما كانت اي الرواية من حيث هي طريق النبا المعلوم اي المشاهد سميت تفسيرا لانها طريق كشف
المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم بالمروي واما الصرف عن الظاهر فليس من حيث هو طريق للعلم كذا في تفسير
الفاتحة وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل ناظر الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل ويدل ان الاعتبار
لا يكون التفسير ابين من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمل
احتمالا باطنا واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له خارج
عن القسمين والجواب ان المنقسم اليها هو بيان المعنى المحتاج الى البيان او بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك
منحصر في القسمين فان قال تبيان مصدر على الشذوذ اذ القياس فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان
وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال الفكر قريبا قيل التبيان
بيان مع دليل وبرهان وكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي وهو فيما بين
لفظين من جنس واحد وقد لا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت في
الجبلية مع انها انقص من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين
وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير
مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي مافيه من المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما هو
البيان الحاجب من عدم اشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لجمعها على منهج التقفية
والمراد بلابل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران والمعالم جمع معلم
وهو الاثر الذي يستدل بها على الطريق كذا في الصحاح وقيل الموضوع الذي ينصب فيه العلامة على كثيخ
وكونه ايضاحا لمعالم الاعجاز بيانا للنكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل كقوله تعالى ولكم في القصاص
حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الاطناب والمساواة او بعضهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة

الكلام

الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف الخاص على العام والتلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى الخ
التلخيص التبيين والشرح في النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واخترته وهذا التفسير احسن واضافة المشكل
الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف اليه الغوامض مع اتحادهما
في المودى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كما في امثاله من جلال الكلام
وعيون العيون مبالغة في المحاورة والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه واعضلني فلان
اعيا امره يتعدى ولا يتعدى والاعوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى
الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي نسبة الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخفى لطف التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كما فيه تاكيد لما سبق
او اشتياق والضوء الضياء وكذا الضوء بالفتح يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءة مثله واضاءه
يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية تشبيها
بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي يفضي
الموصل اذ احد حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل
مظلما محتاجا الى مصباح مضيء تهتدي به اليها مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء
والموارد جمع المورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كا
لكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق و
الالباب جمع اللب وهو خالص كل شيء وصفي اي كثف ونم والاظهر ان المراد باسرار تراكيب التنزيل ما يتناول
خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء وكثرتها بهذا العلم بالنظر
الينا عذب اي طاب العباب بالضم معظم وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص
والظاهر والخفي والمشكل والمجمل والمتشابه وغيرها ومجاز الاساليب كمجاز الماء والصفاء بالمد خلاف
الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى ساير العلوم لا يدرك الواصف
المطري البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة
في المدح والخصايص جمع الخصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية و
ما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبني ما تفعل ولا تقول اعجبني ما تخرج
غلط بشهادة تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة بتقديره ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية

حرف عند غير الاخفش وابو بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف صدرو مما في قوله
تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير المجرور اليها كما زعم ابن هشام واعترض عليه
بل مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا او في للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع
الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصف للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله
وان كان مترقيا عن كل وصف الى اقوى وان وصل الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا من اللطايف
البيانية ثم انه قد وقع ثم معطوف على قوله فانه كشاف وثم لا سيما ومضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا
الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله
تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق
انه من عطف القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لا سيما الخ وذكر الايدي
تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرا جمع اسير على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى
كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء وصرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي به لانهم
كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى وتقول
هذا لك باسره اي بجمعه ثم استعمل في معنى كله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت و
طفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش
طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد
فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوثيق
للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة لحمل اسرار التقليد ولهذا اتى بالفا
لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية مموهون اي يدورون
وترك العطف لانه خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف
يتعاطونه من غير توثيق فاجاب بان الاستيناف في البيان لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما ستسمع في
بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
يجوز ان يكون استينافا جوابا عن السؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول
بعدم صحة الاستيناف في البيان بناء على ان سائلا لا يسأل لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم
سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن

اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان
استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن فضول وقيل كذا وقال فلان كذا اي اكثر الكلام
ومعنى دورانهم حول القيل والقال تعلمهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان
لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عرى
عربي وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث
خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور فهو الربق على وزن الرفق ثم شبه
التقليد كاللجين للماء او مكنية وتخييلية بان نسب التقليد بخصوصه ربقة فتشبيهها تهمه تسرح اي ترعى
تفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم سامت الماشية تسوم سوما اي رعت
واسمتها اي اخرجتها الى الرعي نعم قد يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي
موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كاللجين للماء وذكر السرح ترشيح
او مكنية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم من العين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقليدهم
خرجهم عن حيز التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فيناسب المقصود وهو
في الامر ويردان قوله بعد هذا حتى طبع دقايق التعقل في ضمايرهم ابعد عنه ولا يخفى ان مال الخروج عن ربقة
التقليد وارتفاع غشاوة التعصب والاحسن في الاسناد المذكور رمزا الى انهم على تقليدهم خروجهم واشتغالهم
بالتسديد والفكر معلومون الحقايق على اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا اوضح في الذم
مما ذكره ذلك القايل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء بفتح العين المهملة من العشا
بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل وفيه الاعنا والاول اصح رواية ودراية والتعصب […] العصبة
بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس
شبهها بالمرايا او بالابصار حال بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت له الغشاوة والاطلاع الاشعار الضمير في
لا يسال لما […] الرجل في […] الملوك على […] وهو الغلب كل يعاينهم بيان لما قبله والنصارة […] من ذلك
تبعها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عاند
ومعاندة وعنادا عارضه وحل معظمه والعناد الجور والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد
خلاف الغي هيهات اي ذاك عالم ما ذكر بعد تنبيهم وهو اسم فعل تحرز في اخره الفتح والكسر كلاهما بتنوين وبلا تنوين يستعمل
مكررا ومفردا جمعها قوله هيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله […] من جهة استعماله لا مكررا

منقوص بالنقل من الربوى لعربيتهم ولا عرو فان الجار والمجرور مكسور والصادر منسوا قالوا المفتوحة الا مومفردة
وتاوها للتانيث كغرفة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والفها مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية
من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذفت اللام والوقف عليها بالتاء كمسلمات
والزموه في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصف الامر بالرفعة والشان الامر والحال في الاصل مصدر بمعنى الطلب
والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور فسميته بالمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب
كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والنقط النقيم والنجم الا ابقا سطر خفيف غير ان معا والمراد ههنا النكت اللطيفة
وخفافها انها كالابر خفاء ونقشها الاسلام ابانة ثم ايارا وعلى الولد في قوله او النقطن بصيغة التنبي كما ذكر في قوله تعالى ولنطع
منهم اثما او كفورا ولان بعدها ضبت شرح وسبب تصنيف في الفن واشغال الرجال المتعلقة بالفن الى الاحوال
بنفسه ونقيض الجلة بان الخالص للعناية لحصولها والوطر الحاجة وقضاؤه واستحصاره والطلب الاجالة وهي الادارة
وتبعا اذا استخطت اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصل وابنا بها على
مناسبة لما سلف من فضائل الفن لاشعاره بان التملم بهذا الفن او بحول على التواضع شبه النظر بالتهمام فاثبات الكتبة
او شبهه بتحكيم فاشبه وهي الاجالة كتابة وتخييلا وترشيحا والجرامة اسم لعضل القلب ذا وصل اليه الحزن والفرح
قند وهي في الاصل من همت تشى اهمها اذا قصدته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب
شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اتى بالارتقاء والوطر النهار من الجوع والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه او دخل
الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على اصالة الشغف بسكونه لان المصدر من هذا الباب
الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد بها ههنا شدة الحرص والرحل الانتقال و
كذا الرحلة والارتحال وحولها ثم محكمة معروفة على جيحون فيها مدارس كثيرة كما في ضوء مجمعها والحجابة منسوب الى
جرجان بلدة فيها بوطاة الركح وهي التي قد اشتهرت الآن بحلوان وخراسان بلدة اسمها ابرخوجان بناه بن بوجب على سبعة
الى مقرمة فاضاف الرجالية المحولة ثم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل الحط والالقاء فهو و
الرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وهو ما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صنعة التشبيه
الاستقال والمخيم موضع الاقامة من قولهم خيم بالمكان اي قام به والبوائق جمع بائقة وهي الداهية والحوادث المختلطة
والطوارق البوارق لحادثة في الليل من طرق فلان اذا اتاه بليل ضد الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحل بالليل
والتهر منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى في الويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بمعنى الحدث
مع الليل والنهار كما يتوهم ولهذا الوقيل طوارق الحدثين بعم فيه يطلق عليهما فيترتب معطوف على مقرب نزل ههنا

بق ثمر ازار ريا اي مرتفع والحبل الاجتهاد في الامور يقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله
وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى الساق تعلق بشمرت تضمينه
معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى الاكتناز والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم
بيانية والاصلاد الاصطلاع والالمعي جمع انسان العين المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء
خلاف القياس وقتا اي بعد وقت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله في كتابي بعض شطر توسعا في الكلام
وفي الجمع اشارة الى ان الوصول من الطرفين وفصل عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ تامر الدين كرمي
وعلامة الدين التفتازاني وهما الدين الجلواني والحور الجمع والعسجع العصبة المضماد المطلان وكانت عادة العرب في
تسابق الفرسان ان يعدوا قصبة في آخر الميدان فمن اخذ بعده وقرسه بعد سابقا وكان له الفضل والسبق مستعمل
عن الكمال في فنون الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعة وكثيرا ما يتبع على الطرف واما التاكيد بمعنى
والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يجامع حسا كثيرا او مجالسه مفاعلة
الفعل كما في يتعرض طلحة مجلس طلحة ادارته واسرعه كان اطلاعه على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح
لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي يبادر كانه ملوكره تحركه ومن عادتهم شدائد لوقاسطه
حالج امرا اي نازعني فيه فكر في هذين الوجهين ان شرح فاعل خالج وقلبي مفعوله وقد يعتبر الجامع بالتحريك
والاضطراب في قلبي فاعل بخالج وان اشرح ظرف يتعدى في وبالعكس اذا جوز حذف في الظرف المجاز
او يكون احدهما مفعول بخالج بطريق حذف في واتصال توسعا والمنسوب صفة الكتاب وصفة المختصر
والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره سيحا ضعيف بهذا ان ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما يحمل لاضرورة اليه وكثيرا يجمع على ائمة ولا
او مجد على وزن افعل والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسرها من يقتدى به والسوق كل
وغيره النعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم
قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل
كان حبشيا وهبه له نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك
والله اعلم والسابس جمع سوبوب وهي الدفعة من المطر وغيره والغدران المحروة العطية والسرق
تعالى ان يصيبونه الصيد من العذاب فكانه تعالى عطاه حفظا له عنه والفراديس جمع الفردوس وهي الجنة
وقيل في الاصل هو البستان الذي يجمع فيها الكرم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة

وهي البستان وفيه الجنان والعرب تسمي النخل جنة قيل المراد باصول الدلايل على ان الاصل بمعنى ما يبنى عليه الشيء
والقواعد المسائل والسرادق حاويا جامعا والعوايد جمع عايدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه
اي جمعه واحتوى مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى
وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا وما او وما تنسوا اليه احوال مترادفة او متداخلة والخمايل جمع خميلة
وهي موضع الخيال بعضه بلا ماء ات والشجر الاصلح وكل الطف ودق من اصول فهو شجر والبيت الوطاط او له كا طبع صدر الذي
بحكم حديقة مكللة الاطراف بالطلع والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانهما والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد
بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يحوقني معطوف على كان يعالج
والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعطيل التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد
جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بهما العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع
المصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ورسم الشيء ما
اثاره عفت اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشعث اي اشرقت وقربت وشموس الفضل
العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان
اتخاذ الوطن والخمول ضد النباهة تلهف على الشيء اذا تحسر والاندراس الانمحاء التاسف اظهار الحزن والاذكياء
جمع الذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد هكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكر من انعكاس احوال الفضل والفضلاء
ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو الحاق دهيه موافقة الاثر يريد ان المذكور بعض ابيات الحماسة من قصيدة لرجل
من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها ابعد بني بوملك الفراد فما حادث حيث انتهى يتنالغص بعدهم لوكان
يمحى من الورى حدود مخالط بما اصابك الخطر بوجلت من احد يعيل لبيق صعوده وهو كود شكا ابوهم الزمان
ويعني العمل فيه وبعده من الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رايت استدراك ما سبق لاشعاره
بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه منافي لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد
والجواب مستغن عن البيان والتوفر الاهتمام والتكثر الرغبة الارادة المقاربة للرضا من رغب في الشيء بالكسر اي رغب
عن الشيء اذا لم يرده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى بملاحظة معنى الاستعلاء واقتداء اعاقهم وقطاوعها
وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع الفضل والاظلار تمثيل من الهيئة بالمشبه والنحو بمعنى الجهة
والمجمل جمع جملة من الاجمال هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط
بعضها ببعض لا ببعضها ولو كان بمجمل وتفصيل لكان انسب بقوله وتفصيل مرموا على البناء للمفعول اي

منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير ومحو اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم والمراد
الرموز والاسرار المطوية والنكات المطوية في اذ لم يقع على اتمام والخرايد جمع خريدة وهي الحسنة من النساء وفي الاساس الخريدة
العذراء ولؤلؤ خريدة لم يثقب شبهها بالنكات لاستتار والتركيب واحتماله للوجهين مثل المسميات بعد حرص عن الاعجاز
استنادها وسعي من الشارح بيانها اتوى اسباق وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع مثل الى المعنى كما في قوله
تعالى كل في فلك يسبحون المقال مصدر من قال والحال والحالة واحد احوال الشيء وحالاته طرايقه والطرايق جمع طريقة وهي
ما كثر من والطرايق ههنا بمعنى المذهب ولو قال الطرق حتى يكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويؤنث لكان احسن
كما لا يخفى وبالجملة المراد طرايقه العالية وعباراته الموصلة الى المعنى وسلوكها طلبها والدليل المرشد فاسلوا كثيرا وضلوا
الاظهر ان يكون فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل اضلست استلبت جواب لما والاشيا جمع شيء واشياء الشيء تصاغيره وشيء الجبل والوادي
ويقول العرب هذا ابي لها لي اي خطبه والغرض جمع فرصة وهي النوبة وما في مخرج مصدر يه وتحرج الماء مثل
اشربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد
اخرى بعد في كل ههنا التدريج وفي الصحاح التحرج فردا فردا من جشم والتجه بان مانك والقصص جمع غصة
وهي الشجى اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا يجوز والاقتحام الدخول والسهاد الارق النوم وموارد السهر
مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود وجه الماء بالضم معظمه ولج الابكار كلجيني الماء والا المعاظم
الملقي من الارض وقرايد الفكر ساحة السمة بالدهر الكرم والمطارح جمع المطرح وهو المرمى والنظر في الشيء
مرادف الفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات
الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد
عن لفظ الجهد الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في قوله
موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية من منتهاها اعني البلوغ مجاز بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التجريد
تجريد المعنى لزيادة التاكيد ابعد تبعيني واضيفت اليه مارك واشارك والنصح النظر في الصفحات والغاية مدى
الشيء والجمع غاي والطاقة التوسع ثم جمعت عطف على اضلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج
الى فراغ البال اي الفراغ عن امتلاس المرض وفرع القصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع
كما جاز في مثل الفاء نظرا الى تعقيب والاجزاء كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يتراخى بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم الى

ان يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع الصعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويص
وهي ما يصعب والاسم فعليه من الاثار بمعنى ممنعه والاضافة في لذخاير كنوزه بيانيه والكنز المال المدفون
فالمخبي صفته كاشفه والمراد في ذخاير كنوزه معانيه كان المراد بطريق الوصول اتعاطه وشي يقيس اي من نفس
ونفس تعاسا صار مرغوبا فيه طارف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهي شي تتخذ من ادم عريض مرصع
بالجواهر تجعله المراة بين عاتقيها وكشحيها يستعمل في التزيين مطلقا والقاسيه جاد والخرز جمع خرزه بالكسر وهي
خرزات النظم المرتبه المفصله بها السلوك من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات النظم على الجود
في القصيده والجوده قرينه في الخطب شبهها بها تقوم النظم في حسن الانتظام ومن عين التحقيق اي من نفس التحقيق
لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطر الوقاد السيال او من ذهب التحقيق
تمسكا اعتصمت في العدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف التنويه واعطاء النصف في التجنب
التباعد ومعفولته مذهب في البغي العدوان والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشاره الخفيه واصله
الاشاره بالشفه والحاجب تقول في الطين اي تلق الاحذين اي الشارعين والناصب الاهتدا اخذوا على
بناء المفعول او صنعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي
خرجوا بتحقيق الواجبات على التقسيم وما فرضت اي كل او وجبت والسنه الطريقه والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم
توحيد بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي سعصه ولا الحلم في البلد فلان اي هو اعلم كل فئه
ثم في الجمع بين الحوض والسنه والجماعه والفرض والواجب والحظر ومنعه مراعات النظير مع الايهام وحين
ظرف مضاف الى ما بعده وعامله زما في الجمله عطف على جمعت فان قلت بنا العايد الى حين في الجمله المضاف اليها
قلت هي لا تحتاج الى الربط لكونها تؤول بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت منه لعام ولد
فيه وعشر بعد ذلك وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحاة في الصواب في مثل اعجبني يوم ولدت فيه
تتنوين اليوم وجعل الجمله بعده صفة له ومثل ما يتصرف فيه في باب التاكيد فانه يجب تاكيده تجريده من ضمير الموكد
واما قولهم جاء القوم باجمعهم وهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاؤوا
بجماعتهم كذا في مغني اللبيب برهاني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الزاء المهمله جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو
المصيبه والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والعشار العطا
وكذا الغشوه بالحركات الثلث في الغين المعجمه مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربيه
وهو مونثه لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنبابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال الا

زمانی وثانيا قوله اي ابا الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المقصد حقيقه هو القلب وفي اختيار ذا
ذا اصابتني اي ان تحقق وقوع المصيبه واصابه سهام على سهام لاقامة الوزن وليبالي الواقع والا فاللبالغه لكن
كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين والرمح بعد البيتين المذكورين وهان بما انا
بالراهانى ما انتفعت المالى وذلك اي الوجي المذكور والنوادر التعاقب وتعاظم الامر عظم والعشائر جمع عشيره و
هي القبيله اللام بمعنى الى المضاف اليه اي عشايري عن احواني وتلاطم امواج الفتن وضرب بعضها بعضا والتميمه التعويذ
التي تجعل في عنق الصبي منها واول تقيض لا حواصل اول على وزن افعل فهمزة الاوسط قلبت الهمزه واوا وادغم
بدل على هذا اول منك وجمعه على اوايل لاستثقال الواوين بينهما الف الجمع وبالجمله اول الارض معطوف على بلد
وحلوي مفعول من قدم للوزن وراجها فاعل وعكسه ياباه العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو علي الاسدي
وهو لحب بلاد الله ما بين صار اي صار ان صبح سحابها بلاد بها نيطت على تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها
فترابها مرفوع لا غير ثم من التراب جلده كما عن قوله هناك فالتقدير في موضع التعليل لما سبق واللام لتوطئة وتحريك
السيف انتضاه والاهالي كالاهلات جمع الاهل بمعنى الاهل وزادوا الياء على غير القياس فكانها جمع اهلاه كذا
في الموصل والعرفان العلم والاباده الاهلاك لم يدع اي لم يترك من ودع يودع ودعا ومازعمت الادباء من
ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على الاستعمال والا فالنبي صلى الله عليه وسلم افصح العرب وقد روي عنه ابن عباس
قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن الله على قلوبهم او غير تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه وعزمه وكاهل انها فزاما ودعت بالتخفيف في الاساس الدمن هي البقعة التي سودها
اهلها وبالت وبعرت مواشيهم منها وفي الصحاح الدمنه هي البقعه التي سودها اهلها اثار الناس وما سودوا
او في اسم الحسنه وهذه الفقره تلميح الى مطلع قصيده زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج
فالمتثلم اي امن منازل الحال المحبوبه المكنيه بام اوفى دمنه لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك
الدمنه بعينها لفرط تغيرها او امن اثارها وحذف النداء من بحكم قياس ما كسر الميم فللوزن والقافيه والحرب
الطايفه بلوح اسم موضع غير منصرف والتانيث على تاويل البقعه او لانه منقول عن الفعل اي قولهم لوح اذا العطش
في الوغى عجيف جمع عجيف كرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول وجمعه عجاف على غير قياس
لان افعل وفعلاء يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب يبنى الشي على ضده كما قالوا عدو بناء على صديق
مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في العرب على الافادة اذا البيت لعمرو بن الحارث الجرمي
قاله يوما بعد ما نفي مع عشيرته من مكه شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله دكرا اولا والبيت بعد ابيت

تطرق بذلك البيت والخبر ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدره كذلك بالانسان تجري المقادر ولم يحن كاهلها
فابادنا صروف الليالي والجدود والعواثر والحجون بفتح الحاء جبل بمكة وحضيضها مقبرتها والصفا
معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهيه الى الصفا يونس به ولم يحدث بالليل ويم
متحدث وكان من عادة العرب السمر الحديث في الليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره
هجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع عنكبوت حذفت التاء
كما هو القاعدة في الجمع الخماسي على فعالل كما تقول في جمع الفرزدق فرازد على رأي وقوله نسجت على
البناء للفاعل لان العنكبوت ناسجة او المفعول كما قال الشيخ في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة
عليها العناكب في ذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن الهجر
به حماما مستورا اي فاسترها كما يقال سبل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب وحجب
فهو مستور ويفعم او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجب في المستنكف الكتابة والتقديم الى الله للحصر واحيانا
في جانب الاساءة فاذا في جانب الاحسان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثانية مكتوب فيه ثم الجاء معطوف
على رماني او على طرحني ثم الترادف والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة السامة والبال القلب فصنعه
كناية عن سوء اللفظ والحال رفع اي مكان رفيع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى انتقال
من ارض الى ارض لنظاري بها يحتمي حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض انحى من احتمل ما شاء
اي ركبها مركب فالمفعول اما محذوف او متروك رأسا بفرد الاقامة والمحروسة المحفوظة وهرات بفتح الهاء
مشهور بخراسان حماها اي حفظها والاثبات جمع اث وهي الالهب عين على لفظ المعرفة والمثنى ومن في منها
تجريدية كما في رأيت من فرات بين زيد اسدا او المواد من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان
لجنة النعيم جيء به للمدح لا للايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما هو من كلام الزمخشري في قوله تعالى
من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدل منهما انا اشترط فيهما ذلك عند البصرية كما حققه ابن هشام
وقول الزمخشري في الاسنين والحق انه ليس بشرط يسمح بالتعاه والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة
من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام بمجازي اي كريم اهله كما في كتاب الحكم
ومن كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة يجيء ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي
يجعل لازما بالنقل الى فعل كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن
واليمن البركة سطعت اي ارتفعت جمرت النار من باب فهم ودخل سكن لهيبها ولم يطفأ جمرها

والنيران

والنيران جمع النار كالنور ونور واصله نوران لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك
طريق لا يوصل الى المطلوب ويراد الجهل كالجنس لماوي وجه الشبه الا ملال الظل اي صار والظل معروف وفي الملك
بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن في التصرف شبه الملك بشجرة وانبت له الظل و
للظل الاستداد مكنية وتخيلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريق المخصوص لشرعي
لسان النبي وبالعز الغلبة لما اخال الغزاة او متعلق بمحيي اي مربوطا بهما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود
بالضم الخشب وجمعه عيدان والاعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويوتد الفعل والذي يضرب به والعظم واهل
الكساء الى المنظر الحسن واس اي عاد ومنابيه ونظم على البناء المفعول اي جمع والشمل ما تشتت الامر
وما اجتمع فيه من الاضداد وكل من معنيه جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق والوصل من الوصل
لا الوصول والشتات القطع وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا بغمهم اي عزتهم ودارهم التي اكلوا الربيع ويرى
ارتعوا بالتائين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤا وامن قولهم ونعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال النابغة تحملني
ذنب امرئ وتركته كذي العر يكوى غيره وهو راتع ويروى ان العبارة في النسخ المعروفة على المصار شغوا بالغين المعجمة
من اربع فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن والورد اسم لما يشاء ولعن الناس يكون من
لذلك والسلطان الوالي من السلطة وهو القهر ظل قيل وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسب في الجملة ويحكي عنه
والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه ولان الظل يلتجي به والملجأ
اليه عند احتدام الحر كذلك السلطان يدفع به ويلجأ عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهو مؤخر اصل العنق
وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات مملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة تفرد
لفظا جمع امة وهي الجماعة معنى وكل جنس من الحيوان امة كما جاء وهي الجماعة معنى وكل جنس من الحيوان امة كما
قال فلهم يقسرهم والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من جنس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو
التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومهد تمهيد والاصل البناء والجور الميل عن الحق والوالي
المالك من باب ضرب والولاية لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية
والنصب الافاق والسرادق واحد السرادقات وهي التي يمدون فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق والمثل الحكم
حذاء ويحمل على مثاله ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس النظم فالاضافة
على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلام مشتق من الكلم وهو التأثير سمي اللفظ به لانه يؤثر
في النفس فرحا او غما ظاهرا ان كان طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد

١٠

بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلاث لغات فتح القاف مع كسر العين وسكونه
وكسر القاف مع سكون العين والمراد بالكلم ههنا الكلام التام كالكلمة الشهادة والقران كله على ما عليه المتقدمون من
عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة الله سعد كماً مكاً والرسول هو الذي انزل
انزل عليه كتاب وامر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او تنزل عليه جبرئيل وامر بالتبليغ والنبي اعم وقد
يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة او لا كما قيل وعليه يرد قوله
عليه السلام الايمان ان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل
ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتفصيلهم
خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد مسده مخلفة بالضم
خلافة والخليفة بتشديد اللام مبالغة فيها لا نقصها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك
والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وللتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة في الصحاح الخليفة الامام و
جمعها خلائف جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء جعل اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعلاء
بالتاء لا يجمع على فعلاء فلك اي تصرف والسطوة المرة من سطا عليه سطوا اي قهره بالبطش والجمع سطوات والجمع اما
المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تلك الافاق واسناد تلك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد
الى السبب فالمراد بالحق خلاف الباطل او هو اسم من اسماء الله تعالى وتقدس وهو منصوب على انه كان قدم على اسمه وهو من الا
او مرفوع مبتداء واسم كان ضمير راجع اليه والمعفاة طريق سلك اي ذهب كان غاية سلوك اظهار الحق واعلاء
كلمة الله تعالى والالف في سلك للاشباع والورى بالفتح كالعا استرشه بني اما في كل فلان وفي عدله اي
في كعبه وستره والرواية في العاملون كسر اللام لا فتح كما ترى المحجة في موقع المصدر اي جريانا مثل ما ترى
فان قلت لا يصح تشبيه جريان العاملين حول حرم الخليفة برؤية المحجة معمر كالعدم الجامع فما وجه هذا
التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا
مثل هو مان الحاج حول البيت وقت دوختم معركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية كما ذكر
في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحج في اللغة القصد و
في العرف قصد مكة للنسك معركا اي مزدحما معقول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم او حال عن معقوله ان كان
بمعنى الابصار ومن العبارات ان يقول معتركا او معتركين لا سناده الى ضمير الحجيج فالوجه انه نعت الموصوف اي قوما معتركا او نجعل
ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من البيت والرؤية بمعنى الابصار لو مصدر اي

مرك

تعركا لعزاكا لو يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا والنحويات هت ونسيم
كلجين الماء ومعيد يرجع الى الخليفة لان مذكرة في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارة باصابة الخير الى اهله وكونه مبتدأ
النكتة ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك والكلام في الاصل المستعمل في الحرب بوجه ليس فيه ترس والمراد به المعارض
والمقطع نار والباء سببية ومتعلقه هلك ومن بخطا اي عدو رضاه مستقر في موضع الصفة للمقطع لا لغو متعلق بها والف
هلك في سلك والمشهور انه هلك من باب ضرب يضرب ولكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة
انه قرأ الحسن ويهلك بفتح مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى وذكر في اخر الكشاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها اي من باب ك وهلك واطار من اطار العصفور من الريح والصاعقة نار من السماء وعن شديد كذا في
وفي الكشاف الصاعقة رعد معه شعلة نار لا تمر بشيء الا احرقته والاول هو المناسب ههنا والسماك الكوكبين احدهما السماك
ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وفي بعض النسخ
قوله تعالى ان الذي سمك السماء بنى لنا البيت فعلى الاول سمك لازم للفاعل وعلى التاني متعد للمفعول والاقرب ان يكون للفاعل بل
لان الشرع ح منصوبا على المفعولية وصلاف الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد اي وجد الطريق المستقيم
والانهاك الخيل والجاج في الاول الجملة في محل الجر صفة لمعتسف قرير العين اي قرت عينه والقرة بالضم والطويرة نها البرودة
يقول منه قرت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا وفيهما من جلية العين وهو قرير عينه وتقر بالفتح والكسر فيل وهو كناية
عن الرضا عند كعرب لان الدمع كانت حارة جراقا الراحة عندهم في البرودة وفي اضافة القرة الى العين على هذا الوجه
جدية الاطهار انه كناية عن السرور فان دمعه السرور باردة ودمع الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخن يا المحبوب والمكروه
وذكره الغاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صادفت عينه ما تقر اي مستقره لا تضطرب بالنظر
الى الجوانب جابر بجيم وبضم شعائره كما يضم ولا ابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد تبسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر
واقبل يقبل به والاقبال ادبر والاقبال الدولة والفرد والظرف متعلق بمتمسكا اي متشبثا والضمير في علا راجع الى الحرم
اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الذي يعكسه العني مرجوع الضمير في المعطوف عليه يرجع الى الخليفة
هو ههنا ليس من العلو لانه في لمكان بل من العلاء وهو في الشرف قال الخطيب بمدح عيسه بن حصين عن ابي حاتم فلو كان
بياو لسبعها لكنا الذي قبلوه وماع سه بعضهم بحشارة وبعث له هلال العلاء بما لك اي الشرف لقوله
الشرف باسك والمضارع من الثاني يعلى كما ان الاول يعلو لكن القياس والشارع في الماخذ على بالكسر وكان
على يعلى لان الداخل او على لغة من يقول بعير دخل في الصباح وربما يحذف وارسطو طرف لعو وما مصدرية اي
ساعة صبح في الصحاح مهملة وربما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون كقوله لا يصعب الامر الا ريث كيف

وفي الكلام ايهام لطيف بجواز ان يراد بالعين خاصته المخصوصه وان يراد عين الفعل من ملك والملك مفعل
من الالوكة وهي الرسالة واصل ملك مالك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول بتقديم اللام على الهمزة فصار ملأك
ثم ترك الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع فسمي به الملك لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه
في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من باب الكاف والجهان اوردة فيه مع زيادة الميم وادرج
المكان في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصليه ولو كان مكين بمعنى مفعل لمكن على ما توهم لقيل بمكون
وهو ظاهر والجاهل الذي يجد الجهد والدنيا ما سلا الاخرة من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع د
نى كالكبرى والكبر واصله دنو والادرج في تصريفها ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتامل والغياث اسم من اغاثه اغاثة واصله غواث في المصادر لانه من
ومأوى خراسين وهزار دستان وكرت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانيه لقب العلي التعظيم في عرفهم و
الاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرق من اشرقت الشمس اضاءت ويجيء اشرق الرجل دخل في الشمس
والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباء والمورق من الشجر ما لو ضاعفه والغا
القصد في الكلام مكتبه وتحليته وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص
لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والبناء الحائط ارتما الشيء وعضب
ماوي في المصادر الانهدام دبران شدن والامطار انفعال من المطر يقال مطرت السماء امطر بلا مطر انفجس وامطر
وقد يستعمل امطر وامطر بمعنى والسحاب في السحام والسحب والاسال العطف والتعبد والاطواق جمع طوق و
كل ما استدار بشيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والدليل نعيم مقيم في رقاب الناس كان
الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الامر كناية عن الظهار بزوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون
الزاء ضد السرور وقال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع و
بحث لقوله تعالى اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصدان تذهبوا والقصد حال في الحال وبهذا
يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة ان اصل في لام الابتداء تخليص المضارع بالحال بان الزمان
في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره وسميت على البناء
للمفعول اي صرت واسمت وهي العلامة وتعميم لطفه اي لطفه العام واللطف الموفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف
بعباده اي يحسن اليهم والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا
اي واحظ ويصيب عن الحذق فشد لك اي قوي في كلتا يديه ما ذكرنا القصد الساعد وهو ما بين المرفق و

والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد كعبد وعنق ذكرها صاحب
القاموس وهو من عطفه اي حرك بعض جانبي مكان من تعصبه وكناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال هذا العطف كناية عن
ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك احد جانبيه والاول انسب هنا وعطف على ثم الحاق والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث
وقد يقال هداه الله الدين يهديه هدى وهديا وهداية الى الطريق والى الدار وقد يعدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه معدى
بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذي ذكره
الشارح والمحشي في حاشيتهما للكشاف بين المعدى بنفسه والمعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول الى المقصد والايصال
وهذا اسند الى الله تعالى خاصة كقوله لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي مثل انك لتهدي
الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم
يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد
وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لم يعمل سبحان علم للتسبيح معناه نسبح بمعنى ننزه
تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانه ابعد نفسه من مخبا... عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانه فراغا
عنه ولما قصد ان يكون تنزيه الله تعالى لنطق به مخصوصا جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة الى الله
تعالى بحيث لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب من بعد ما هو عند المدح فكانه قيل ما ابعد ذلك
عن... ويقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل متروك الاظهار يقال
اسبح الله سبحانا ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداء الله وهو
جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به التفتازاني في المطول الناس
والسواء الوسط والسبال بكسر السين وتخفيف اللام جمع السبل بفتح السين وهو المطر اذا كان بين السماء والارض والاسبال ارخاء
الامر المهوض اي المعيل لذلك الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم
جمع لا واحد له مثل عالة في الاسعاف السعي الكامل بكل ما يمكن ان يسعى منه من استعانة من الحيلة والرجالة على اعدائه
الاسعاف وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى الطرح لا ورائي ما ماء الساحل لا يجيء على المصنف القائل المنكر ثم يعود
السنوح الظهور فجاءة عجل لها اي ما جمعت عصبة جموعها ولضاعت البهاء كرهت تجمل انكر المصدر حال مضمونه
الصبر جره مرفوعا وهو صفة كاشفة لكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوايد بيانيه والجملة في هذا المقام
للتوكيد كما توهم الجوهري اذ لا يجوز استعمالها بلا حاجها في حاجة من اسد والظرف مستقر متعلق بكون التام لا الناقص
النقل اي وهو صفة لكنز والمتصور الثماني والبحر المقصد الوصل الى البر واللطف والجمع تحف وحرم الوصل قريبه

علوه وكما يرتفع نفس الرجل والعلية فعلية من العلو وهو الارتفاع والمحدة مصدر من حده يحده بالضم والكسر وحملها
على الكتاب مجي من السدة من باب [illegible] وجمعه سدد والسنى فعلية من السنا بالمد وهو الرفعة والجاه والملاذ واصل هي
المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالبدر للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم
وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان
في الصدقا والاخوة في الولادة وقد يجمع في الواو والنون والاخوان الخلص الذين طهروا ودهم عن شوب النفاق اشيعوا
اي جعلوه مشاعا لصالح الدعا من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله صاحبكم [illegible] والشكر
الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول
الثاني الا بحرف [illegible] بالنعمات فلا استقامة لما اجرى الشارح والمحشي في شرحها للصحاح في قول الشاعر شاكر عمرا
ان تراخت منيتي ايادي لم تمن وان هي جلت [illegible] ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على [illegible]
هذا والباء في بما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابلة ما عانيت والكل الشدة في العمل والعنا المشقة ومعنى
المعاناة [illegible] فعانيت العنا على ما هو [illegible] غاية الوسع في اعماله للوجهين ولو قرئ عانيت
من المعاناة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى الله اذا استكان [illegible] المعروف وكذا [illegible] في الصحاح
التضرع [illegible] والتاكيد [illegible] والمبين من الابانة وهي الظهور هؤلاء اي المحصلون
الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء [illegible] وجوبا [illegible] جواب القسم [illegible] لعمري
لعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف
اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم منه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب الشمس
ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى
من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله لوجوب البر وليس الغرض اليمين الشرعي ولشبه غير الله به
في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل
الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء
وقد قال [illegible] ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله
تعالى [illegible] من ان احلف بغيره تعالى [illegible] وعن ابن مسعود [illegible] وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا مساغ [illegible] وهذا
شاع بين العلماء كيف وقد قال [illegible] لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون [illegible]
وسماه اهل اللغة [illegible] وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل والمراد [illegible] لان العزة تقتضي [illegible]

غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم مروما وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم
انه مطلوب في الوجود وقل المطلوب بهذا الوجه كما [illegible] الطالب [illegible] لو كان الحق المبين بصفة المطلوب كثر [illegible] الطالب
لانه كثيرا ما [illegible] ويجعل هذه الشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والروم لما على المعنى [illegible]
او بمعنى الطلب الى الحق المبين قليل الطالب وغالب طالبه لا يحصله ولا [illegible] المصدر على المعنى الحقيقي [illegible]
اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان واللد شديد الخصومة في الاساس [illegible]
وهو الد الخصام [illegible] بالخصام المخاصمة بمعنى في اي شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام [illegible]
وما نقله القاضي ان الاية نزلت في الاخنس بن شريق الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه [illegible]
وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يرفعه قوله تعالى فحسبه جهنم [illegible] ولئن [illegible] فان [illegible]
في كتب النحو ان اللام الداخل على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط [illegible]
اللام الموذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب [illegible] والشارح جعل الجواب هاهنا للشرط بقرينة الفاء [illegible]
فما لف المذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء فان اللام هاهنا زايدة لا موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا
[illegible] من ليلى فالموت [illegible] والثنا الذكر بالخير والمراد العاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب [illegible]
تقول هذا رجل حسبك توصف النكرة [illegible] لكونه بمعنى المحسب [illegible] كذا في الكشاف [illegible] احسب الشيء
اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم [illegible] والثواب والمثوبة يطلق على الجزاء كما نقل الازهري [illegible] قوله تعالى
هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من ان جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير [illegible]
في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاخرى والتوكل الاعتماد على الغير والاياب الرجوع افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال [illegible] افتتح لاصل الافتتاح
ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله [illegible] بين التحميد والتسمية في
في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن [illegible] الى ان [illegible] بسم الله للملابسة [illegible] مستقرا حالا
من فاعل عامل المقدر وان جهة التلبس هو التيمن [illegible] على ترتيب [illegible] والمناسب لما ذكره الشارح في
شرح الكشاف وحواشي التلويح وان يجعل قوله هاهنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن
الحق الحقيق بالقبول وعليه المعول تقدير الفعل الخصوص اعني [illegible] وبالجملة [illegible] كل فعل شرع [illegible]
[illegible] في كلام الحكيم تعالى [illegible] متلبسا بالتسمية [illegible] القرآن
[illegible] شرع في [illegible] او الا [illegible] موضع ينبغي ان لا [illegible] ذكر الله [illegible]

الفعل المستدعي للفاعل فسلكنا تلك الطريقة لغاية تلك المقصد فحمل قال التقدير بسم الله ابتدا او تقدير الفعل الخاص
لا لانه علم انا ليس كل مشروع فيه ابتدائيه او انتهائيه امسى بالمقام داوفق بتاديه المراد نقدير ابتدا او عوض الموضوعين كل شيء مع
اجزاء الفعل بالبركة بالتسمية وكذا اما استحبه الشارع لكن لما يعلق بذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل ما عقبه كونه المشروع فيه
ملتصقا كلمة النية حيث اعتبر تحققها في ابتدا العبادة تحقيقا وجميعها تقديرا وكذا ذكر الابتداء في صعوبة البناء ولا ان الفعل
فعل البدء وقد استشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عم في خطبه يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك
ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيي وباسمك اموت فانها تدل على وجهه تقدير الافعال الخاصة وفيه
انه مبني على تقدير تعلق الجار بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا متعلقا
بالافتتاح ثم الى الحمد فقط مع ما فرع عن التسمية استقلالا بافادة المدح ولو اتى بعد ذكر الجار ونحوه الى ان يأتي بما عدا التسمية لانا
وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتدا بالتحميد حقيقة لا لان البا فيها للاستعانة والاستعلاء
فيه لا باء الاستعانة بامور كالقلم او جعل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن الادب لانه يقتضي ان جعل اسم الله
والالة لا تكون مقصودة لذاتها وجعل باء الحمدلة المحمول عليها يقتضي خروج الحمد عن الكلام وهو مناف لوجوب لان الاستيلا
بالحمد بعد جعل مبتدأ عن الاخرة التصنيف الى الشروع في البحث ولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي
اقتداء بالكتاب والاجماع الراجحين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل بالان في التسمية حجة التحميد الا انهم لم يكرهوا
هذا الانزع با لتسمية لانه لم يخل عنها فارتفع التعارض الظاهر بين الحديثين واحتج الى التوفيق ولان المناسب
بمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى   اذ آو تعدوا الوجه الى تعليل الافتتاح بما جعل بوجه المحمود عليه
اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه لحق فقوله ادآء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء الشكر يحصل بمجرد الحمد
ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان نحو الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار بثبوت شيء لا يقتضي
ثبوته واجيب عن الاول بان الغرض لا يصلح للافتتاح بالحمد في هذا الوجه بل القيد الذي هو تلك النعماء وطلب المزيد
هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور في ضمن قصدهما ولهذا قال شكر نعماء مع تقدم الحمد ايماء الى قوله
تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان المقصود التنا الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو كالتاليف
واجبا فعلل الافتتاح بالحمد لاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه يجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم في تعليل
وللمقتضيات فتعليل الافتتاح بالحمد بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بان تعليل الافتتاح
ما اشتمل عليه التحميد لان تحميد مخصوص وبوده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المعلوم وبان تعليل الحمد
لا يصح وهذا ان المقصود بالافتتاح بالحمد فانه باداء بلا على وجعل العلة للقيد لماء الدوق وبان الشكر ان حصل

بمجرد الحمد لكن اذا حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على التاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد لان نعمة
تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لا حاجة الا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق هاهنا امثل فيما اشكر باداء حق شكره
كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد
وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد
الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب المقصود المستلفظ
به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود
لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبار في اللغة الى الانشاء المصطلح لا حكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه لا يخلو
وادعيه مشكل جدا   لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل من الاول تبعيضية والثاني بيانية على ان المراد بالشكر
صرف العبد جميع ما انعمه الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب كما صرح به في كتب الاصول
وصرف اللسان اي اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه بعض شكر نعمائه او وجوب
العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن لا انسب بهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون
بيانية في الموضعين فالاول بيان الشيء والثاني لما يجب المراد بالشكر اللغوي الذي تضمنه الحمد هاهنا لا انهما متحدان
هاهنا ذاتا كما ستطلع عليه والمقصود على التقادير ان النعم ادى شيئا من الشكر كما هو حقه مصفاة اعتقادا وخلوص
طوية هو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تفي حق الشيء من الشكر وان لم يقدر على ان يكون حق شكره
هو الثناء باللسان ادرج عليه ان قيد اللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان الواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر
في مقابله قوله سواء كان باللسان الخ ذكرا وبانه لرفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا عنده كراهة
برفع احتمال التجوز من الذي قيل هو المستمر في اصطلاح الاصوليين بباب التقدير فلا يرد ان يحمل اللفظ الى حقيقته لا يحتاج
الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما
وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم
اختصاص الكلام باللفظ ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف يختص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز رفع
وانه من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما تبين في ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ائمة اللغة يحمل امثال
ما ذكر عندهم على المجاز   على الجميل لم يتعرض للمحمود به لان الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك المحمود عليه لانه
في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك هاهنا قيد قصد التعظيم ايضا لذكره في ذلك الثناء عليه فان قلت اذا

انه اخذ عليها مالا على ما فعل من هبة الاموال وقتل النفوس فخرج حتى على قصد التعظيم فالفظ انه حمد ولذا من هذا كامل
لان حمد لم يقع في محل مع انه ليس على الجميل فلنا او سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند الحامد والظان الحامد في
الصورة فعل المحمود عليه جميلا او بتصويره بصورته فان قلت ما هو جواب وجوب كون المحمود عليه في الحمد اختياريا وان عمم
المحمود عليه على الاشهر وجعلوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصل اصول الدين ومن المدح المحمدة
لوظهر من صدف اللؤلؤ على صفائها او التعريف المذكور في الغرض المنتصب فليس بمطرد قلنا اطلب التامة في شرح الكشاف بان يريد
فقد اي الفعل الجميل والفظ المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما هو صرح ابان قلت فلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استنادها وتلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار ولا لزم صدوثها على ما هو المشهور المقرر على الكلام
ولو سلم فليس من قبيل الافعال فلم لا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها فلنا لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات
جعلت افعال اختيارية يستعمل افعالها ولان تلك الصفات مبدء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد على الثناء كرما وعن المدح كما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المعتبر
ما ذهب اليه الاشعري من تجويز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة هذا الاختيار كما زعمه الخطابي
في هذا المقام ولا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة وللتسلسل او تقدم
الشيء على نفسه فتأمل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه
قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر الفعل بعده اعني تعلق في تأويل المصدر ومبتدأ كما صرح بمثل ذلك الزمخشري
في قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع
الصحيح في الجملة اما استينافا او حال بلا واو واعتراض يتوهم ههنا شبهة وهو ان ام لاحد الامرين والتسوية انما يكون بين شيئين
لا بين احد فالصواب الواو بدل ام ولفظه او بمعنى الواو مشهور وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي ان سواء في مثل
ضرب مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الجواب بعد سواء مجازا وقد اثبتنا
ههنا ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط لعلاقة ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم
وام اولا لاحد الشيئين ولا اشياء والتقدير ههنا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سيان والشبهة انما يرد اذا
جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء او اشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس
الجميل بوجه كما في المعنى ان يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فيستقل
والفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي الخصلة المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق
بالغير في حصوله وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعم لا الاشتغال كما توهم ولا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان الجود ...

البتة كما مر والفعل لا ينفك عن الاشتغال اصلا والشكر فعل الخ فان قلت لو عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع الغير
مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر هل هو هذا تفسير وبين
الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة ولبس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح
صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا
على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل الكامل الا ان يلاحظ ههنا الحمد
ههنا ما وراء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله ويحصل الشكر بخلاف التاء ولا يخفى ما فيه
من التكلف وينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر
الجنان ولا يصلح فيه الجهل بالمنبئ كالا يصلح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالموضوع وعدم استعماله على انه بمجرد
ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعقول نفسه او فعل ويكون المنبئ بلا واسطة عن تعظيم
بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا
عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن الخ بقوله بقصده فلهم
بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ما كان
والانعام عوض عن الاضافة اي انعامه او اعتقادا ومحبة بالجنان عطفه على سابقه باو وعطف المحبة عليه بالواو
على ان مجرد الذكر باللسان والعمل بالاركان لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان الا
المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم لم يعتبر الاتحاد وعدم المخالفة المصدق يوجد ذلك او لعلها ثابتة الا وقيل الا دليل
الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام او
ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لم يشتغل الطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم
قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور او
اوسطها وصرح بالاركان انما عطف الجوارح تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخصوص واما اذا
كان بالاجر فلا وجعله حالا من اللسان على تأويله بالنكرة عن سيبويه اي منفردا وذهب الاصمعي الى ان التعريف فيه
وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى وظهر انها معاملتها كما سيجيء فلا احتياج
الى التأويل وقال ابو علي الفارسي على انه منصوب على انه مفعول مطلق لحال المقدرة اي يتوحد اللسان لكونه مورد الحمل
فجعل على هذا يكون فيه للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرف
بمعنى في حال وحده لا مع غيره يعم النعمة اي الانعام هنا اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى الغير

على الوصف بالعلم والشجاعة ليسا الباعث للوصف وان كانا المشار بهما ذلك حتى يرد عليه ان الوصف لها
يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق على صرف الشكر في هذه الصورة بل هي السببية والمعنى على الوصف بالعلم
والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بها حمدا وقد اشترط اختيارية المحمود عليه قلت
الشجاعة قد يطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المراد ههنا والاسم
للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع العلم انما هو لذات متعقلة في نحو تعقله ومعنى العلم
حقيقة تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما النزاع في تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العام للمعنى
الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع هو الله تعالى او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعله فيرد الالهام
فلا … وان الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يطلق على ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثاني
ويستعمل استعمال الشخص واستعمال الشيء ولذا يجوز زيادته وتذكيره وخصوصا المذكر في تعيين الذات من صفات الكمال
الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجود لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال و
بعيد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال للجناب تعالى توصلا لما تذكره من تعليق
الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم لا مصدر بمعنى الحمد ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاق
اي يكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا بخصوص من صفات اشتبه على الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات
من حيث هي اي من غير ملاحظة خصوصية وصف اعترض عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد
من قواعدهم ان تعليق الحمد باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه لو سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة
الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا على ما انعم والجواب ان هذا فهم بالذوق وحيث لم يعلق الحمد بالمنعم لا بان علق
الحمد باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام مجرى عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يقدح ولا يقوى على ان
لفظ الله تعالى لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف الذات بهذه الصفات صح هذا الاسم لو يعلل
ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض لانواع المقدور
كان سائلا سأل بان هذا الايهام لا يضر اذ لا منشائية في نفس الاركان الشكر ولهذا تعرض لصفة الانعام فقال
ليس كما ذكرت بل انما تعرض لحج وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد
في حواشي شرح المطالع فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم اورده بالذكر واجيب بانه ذلك كالتصريح بما ادى اليه
المار … هم واشتهر ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا فتأمل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق

الذاتية فاذا لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف الاستحقاق
الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الاستحقاق الوضعي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وفوق المرام
بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان استحقاق
المعبودية وصف مقتضى لذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز
ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعل مذموم وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في بحث تقديم المسند اليه
انك تعمد الى اسم فتعد به تارة وتجعله مسندا اليه وتارة اخرى فتجعله فاعلا لكلامك تشير الى نكتة لا تحقق في ذلك الحكم
اعتبار انه متأخر في الاصل او متقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او يكون مقدما بان يكون
حمدا لله بعد يستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصواب بان النكتة انما هي للعدول عن الموضع لا للقاء والحمد ههنا فاو وجه لا
ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال
هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليف يقتضي اهتماما بشأن الحمد واداء مقول لمزيد اهتمام به ان الاهتمام
العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الذي يدل على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام
عن مطابقة المقتضي المقام مع خصاصة لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد في
والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد
ان المقام مقام الحمد بل المقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشار اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى
على ان صاحب الكشاف اشار الى دفع ما يتوهم وارد في تقديم الحمد وهو ان التخصيص المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح
صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى وله الحمد ليدل على الاختصاص كما ذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد
المعارض بعنوان الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام … مع تصريح صاحب الكشاف صريح بوجود الاختصاص
في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي اعني المقام ان قلت فاوجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك
ليدل تقديمها … قلت لا وجه لاشتراط التخصيص … لما سيجيء من ان المخاطب بجملة القصر يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطأ والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرنا فيما سبق قلت الوجه … حكم القصر لا … دون الحقيقي والقصر ههنا
نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا … بان جانب الحمد لله تقديم الحمد وهذا اعني الرجوع الضمير الى ما ذكره
هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجل صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ومن نقمها … على الله تعالى بعد الدال على
اختصاص الحمد به وانه حقيق في قوله الحمد لله ليدل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله
وهذا يظهر اي يصرح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به تعالى … يظهر انه ليس … الاستغراق

بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع افراده فلا فرق بينهما
بانيا بجب الحمد على خلق الافعال ذكل منهما يتصل او لا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي [illegible]
الوجه ثم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الجنس بواسطة اسلم من اختصاص الافراد لكن هذا القدر من الفرق لم يجعله اصحاب احدهما
والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن فعلى هذا لعل كثيرا من الناس الذين حملوا على اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس
في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو التحقيق المنسوب الى العلامة في رسالتها العربية وما ذكره من ابطال التعليل السابق
انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي فلو حمل على ان تعريف الجنس اذا وقع الاستغراق هل يراد به العهد الذهني
فاختصاصه يستلزم اختصاص جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون
والمعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في هذا المقام
اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك [illegible]
فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير
من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المعنى العرفي او بان حملوا قول صاحب الكشاف
فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد [illegible] على ان المتقين هم الناس الذين بلغت [illegible]
فالجوده في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين فانه اراد بمعنى التعريف هيهنا احد صورتي حيث [illegible] بين العهد وغيره
وبعض تصريح الفاضل المحشي بان معنى الثانية الذهنية كونه من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكره لكان مخالفا لما
الشارح والفاضل المحشي في حاشيتيهما له لكنه هو المناسب لكونه بيانا لمراد المقام لا بيانا لمجرد مؤدى اللام وانما قلنا ان هذا ان
لو حمل على انهم عللوا بان يكون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق او حمل كلام الكشاف على بيان اللغة بالوضع
وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهبه كما عرفت بعيد كل البعد
او المنافاة له ارادة الاستغراق وكما سلمنا ان وضع لفظ الحمد لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذ ثبت ان التعليل الذي
ذكره كثير من الناس سوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان ما في الوجه المذكور هيهنا من
ان [illegible] كذلك ليلتئم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين [illegible] يكون اللام
للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع [illegible] ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليها هنا بما ذكره هناك على
الاولين فلو كان الكلام هيهنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما [illegible] ان اللام في الحمد
لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في بابه
فعلى هذا [illegible] كلامه واورد على الشارح ما اورده فان قلت [illegible] صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس

دون الاستغراق قلت قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق فان وقع في بعض المواضع الا
ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف
جار هيهنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق هنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة
لذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك [illegible]
بالجنس في الموضعين ولم يتعرض لاستلزام الاستغراق [illegible] لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل هو جواب ان المراد
الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فكيف [illegible] ولم يتعرض لاختصاص الاستغراق ولا كون تلك
شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت دعاه كون قرينة الاستغراق كما دل على [illegible] هذه التفرقة ويمكن ان يجمع
بان المراد القرينة الموجبة كونها كالحمل القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له [illegible]
واما ثانيا فلا تصريح به بالجنس وعدم التعرض لاختصاص الاستغراق انه لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث
هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده
وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد ان يقول اختصاص المحامد [illegible] هيهنا بحثه كرره مولانا شمس الدين الوزير [illegible] في
تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص
الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من قوله لله على ما هو الظاهر وهو الاختصاص لا ثبات الثبوتي كما عرف وانما الجنس [illegible]
لا العدم لا ينافي ثبوت الغير [illegible] وذلك قال السكاكي وقد يكون على القصر والمراد تخصيصه بمعنى نحو [illegible]
وهب هذا بطلا فاثبات جميع الافراد المذكورة فلم لا يثبت شيء منها الغير المذكور عند المثبت هذا كلامه واستصوب
صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان المراد بالاختصاص في قوله هيهنا بعد الدلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينافي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي لما علمت من مذهب الا ان يقال
قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا محذور فيه مع ان الظاهر من مذهب ارادة المعنى [illegible]
الا ترى انه صرح بما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القران ثم [illegible] الى ابراز الوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم
بل على ان الحمد [illegible] متعلق بخبره مبتدأ محذوف [illegible] هو مبني على كذا او الحمد [illegible] يندفع ما يرد على ظاهر كلام [illegible]
بل على انه على قوله على ان افعال العباد [illegible] على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه هذا مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص
في الحمد لله لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة فيه الى ان يقدر ان اهل الاعتزال [illegible] الى ان تعريف الحمد الجنسي انما
مشتمل على [illegible] انه ساد مسد الفعل كما قال بالتخصيص على ان الجملة الاولى منفية وان الجملة هي الثابتة

والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان الخبر ههنا
ظرف غير ظاهر الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل وعلى التقدير يجعل الجملة الاسمية خبرها فعلية نحو هو لدعا
الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف
فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هي الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية
انما يفيد التجدد واذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل و
نمنع كونه للحدوث او نقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل في معنى الثبوت ايضا وقد سبق التحقيق في
الباب الثالث على ان رفع الحمد يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح
فيما ذكرته ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال الحمد لله ليفيد
تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الا ان يمنع المقام على ان في القاء النفس دون الثبوت لانها
اذا اعتادت ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريق الحمد وترجيحها جانب
ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب اختيار الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية
صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل   والفعل مما يدل على الحدوث
دون الاستغراق فكذا ما يؤدي معناه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه و
ان جاز قصوره عنه فلا يرد عموم دلالة المصدر على النسبة لزوما وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه
قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل فلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل
الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل
المذكور في الحمد مما لا يحسن بل لا يصح وهو ظ   وفيه نظر لان الثابت من الفعل ما يدل المصدر المنكر كما في باب الفعل فيجوز ان يكون
تعريفه لزيادة معنى الاستغراق في العام ما اهل ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب عن الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما
قراءة الحمد لله بالنصب في بعض هذه الروايات في سند الا يعقد مطلق قابل للام ووضع للاشارة الى مدلوله
كما ذكره في الوجه الذي اختناه اظهر لان المعرض يمكن ان يتكلم بما ذكره في الاستدلال باتمامه بغير ما ذيل فيتم مقدمه لو نسلم
في التحقيق   وعند ظهور ان الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة لا المرجحة والا كان المتبع الجنس
هو الشايع في الاستعمال فتأمل اي ولكن وجد القرينة المرجحة للاستغراق او تعارضت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا
يخفى عدم استقامة ما قاله الفاضل المحشي مما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كافية على علم واخلار مبنى الكلام

ههنا ما لا يدعيه صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد صرح في المفصل بان اللام في التعريف والتعريف في العهد
الجنس لا الاستغراق ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين فلا يصح فيما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس
في نحو والله لا يتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب
الاستقصاء من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعمالها فيه من غير قرينة وتوقفها في العهد والجنس عليها   او على ان اللام لا تفيد سوى
التعريف الخ خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فلينظر
بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختيار المعنى دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصها بالله سبحانه
لا يحتاج فيهما الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما على الاخر فاندفع ما توهم الفاضل المحشي في هذا التوجيه
قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الخ وكلام الشارح خلو عن ذلك فلهذا اورده قلت قد اشار اليه فيما سبق
وهذا يطلع الى هذا المقام فلعل الكفاية عن ذكره ههنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة في ذكره ههنا وعلى اختصاص
ما لقد سيما لان المقصود اثبات الاختصاص على ما صرح به في بحث احوال المسند وهو اللام الجارة للاختصاص وذلك لافادة الاستحقاق
حالا في الجنس والاستغراق بقي ههنا بحثان الاول ان الدليل المذكور معترض بالكتاب الذي نقل الزمخشري بقوله او على ان اللام
حالا يتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع ان معنى اللام عنده كما صرح به في المفصل
والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لم يكن ثمه عهد خارجي لا يبقى هناك وضع
المعهود لانا نقول فلا يصح بالدليل المذكور وجه عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يعرض لعدم الوضع في المجموع
بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني
البحث الثاني ان المفهوم من كلامه ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام ولعله بحسب اقتضاء ظاهر الحال والا فهم ذكروا
ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فقط
الجهل اما ان لا يكون هذا المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود وفهم الجهل اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس
لاجل هذا ولا يكون هذا الا بانضمام الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يتبع بعدم الاحتياج
الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الكل
لكن قصد الجنس محل خلاف مقتضى الظاهر الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا الافراد وجوده مع انه
هو ولا لاجل اختصاص جميع الافراد   على ما اعترف الشارح به من قرضه بعد جعله لبطلان تحقق الاستحقاق الا بقوة متعلق بالحمد
فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقوى من الوصف كما قيل   قد تعسف وجه التعسف

او تكلف ما لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور كما صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد
واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا حسنين في نفسهما لكنه لا لطف
لبيان ما علم بها لا تعلم موطئا وههنا وجوه اخر الاول ان يترك الفعل اعظم مرتبة المصدر عطفا على الموصول حذو
لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجري في بعض المواضع لاجل من لوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا
للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما
الاول فلغاية ندرته وابقاء الاصل لحقيقته لو تعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز الضمير المبهم بمثل
ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة تسوغه اهكى
ويمكن بالضم مكان افعل كان يريد ان الحمد على صفة المنعم لشرح كنايه القدح كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعم فعلى سبيل
بناء على انها اثر تلك الصفة لقصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصا بشيء دون شيء بمجموع الامر على ان واحد كل
مفعول لا نعما وتقريبها ان التعرض للمفعول اما على سبيل التفصيل او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالحمد
الاول لعدم العلم نظرا الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كلا لعدم ان يكون حقيقة كما في التفصيل
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها واوعاه كما في الاجمال وانما اعتبر في المختصر لفظ الايما المراد به الاشعار او الوهم احد
منه الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الحواس والمرايا على ما اقر بعضهم هو ذوي مقام المستعمر واحد
ويوهم خلاف المقصود ثم ان عدم اختصاصه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون شيء واختصاص الحمد على النعم دون الذات ولا
يقدح في تحقيق التوهم اعادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء
متجاوزا اشياء اخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصر ولئلا يتخص السامع كل مذهب يمكن ان يكون على العلة
ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي ايضا علة عموم التعرض للنقص واما
على استقلاله فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف
بمجرد الاختصار هذا وذلك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد نوا
خطابية المقام اسناد فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعام
ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر ثم انه صرح ببعض النعم اي شرع في شرح قول المص وعلم الى قوله وفصل
الخطاب فمنا اولا على الاجمال ثم نزل الى الجزئيات على التفصيل حيث قال هو ولا وعلمه وثم للترتيب في الاخبار كما يقال
بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس نزاده ثم اعجز من الذي صنعت امس اعجب والتراخي في الرتبة فان رتبة كل

تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمالها كما سيجيء في مباحث الفصل والوصل وزيادة تفصيل الحال ثم ان المراد بالتصريح كونه
معلوما بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموضعين فيما بعد وبعض النعم نعمة البيان وتعليم
القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المغتنم لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول وثم ان
بالايماء الى الاصول الايماء البهام حيث اشار اليها اصول او بقي الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى
كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض المومى اليه تصدق على المجموع من حيث هو مجموع
انه مومى اليه ولسوق التاباعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان والجميل الا
للتعظيم ثم التكليف في كون التصريح به وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تنبيه الشارح
اصالة تلك النعم نوع من تنزيل الكلام المص عليه واحدا بعد واحد منها الى الرعاية لمعاونة الرسول ثم بعد ذلك
فيه تنبيها على ان اصالة معاد منها ليست كاصالة تلك النعم صريح في كلامه بيعاونون استيفا جوابا
لسؤال مقدر وهو ان يقع ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه
والاول اقرب وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم لا
كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ لان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات مع حصولها وجميع
الادوات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد لا يريد اطلاعه عليه
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب عن عنه
او بمعنى الخالص عن اللكنة فلا ظهر له ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا
بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له ثم ان بعد الاجتماع شرع في بيان اصلية
نعمة القوانين ونعمة البعثة ونعمة المعجزات ليترتب عليه ما ذكرنا والى العدل لحفظ لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة انما قال لا يتناول بالافراد مع انه مرجع الضمير العامل والعدل اما باعتبار ما ذكر
او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لابد لها حيث لو يقل لها وضمير الافراد ملاحظة بتفصيل العالم
بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا ان يقع غير بالام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولو يوجد ذلك ايضا في كلام
العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير بل لابد لها من قوانين كلية اي
اي افراد فيها من قولهم من هنا ثم اي خرقه والتبديل التغيير وشرد اي تفرقا ولا عوض عنها ثم
الجار والمجرور واقحم لها متعلق بالمنع اعني بل اغني به على قول البغداديين حينا جاء والا ظاهرا لا

بترك تنوين اسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب ونحو قوله لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون تجوزوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتداء المحذوف اي البد المنفي من قوانين الكليه وهذه الجملة الاسمية المنسبة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لا ابداي لا ابد من قوانين وقد اشار الشريف في اوضيات المفتاح الى ان الظرف في مثله من الاحيث قال لا طلع لا شاوه ان لا ساوه لترشح كل الالمثق والا يوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل فخض على ما ذكرنا بهذا التركيب وهي المعجزات المعجز امر خارق للعادة باعتبار اتحاده اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهي كما تسمى معجزة باعتبار اعجازه تسمى اية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى واعلى معجزات نبينا ام هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح يفتتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه باق على كل زمان دائر في الكتب على كل لسان بكل مكان و في بعض النسخ واعلى معجزات النبي صم على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق الفارق بين الحق و الباطل اميا والى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة من عطف الخاص على العام وفيه براعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان الراعه مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم اول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب معنى اللغوي تفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في سببيه ثم البراعة هيهنا اما باعتبار ان الفنون المندرجة فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد هيهنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تناول البيان المذكور هيهنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر التفتازاني في اواسط البيان من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام كما اشير اليه في قوله تعالى علم الانسان

على البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في الهواجع الى الجلالة باعتبار الدعوى كثرته لو اول بان مع الفعل مالم يعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك لانه ليس من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هو في مورد داخل المبتداء والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار على كلا المفعولين وان علم هنا بمنزلة اللازم ومن البيان متعلق به ومالم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم وهذا منه ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما ينسى مجوزا كما سبق مثله وجعل الشارح ان المراد ما لم يمكن علمه باجتهاد او قوانا وعاية للسجع قيل عليه يحصل رعايته بلن نعلم وما لم يعلم من البيان عام ومنه بانه تركيب لغرضها الكلام في تقديم من البيان على الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايهام او تكان خلاف المقصود وهو تقديم المفعول فمن نطق انما اختار من نطق على ساير الصفات المادحه لانه لتناسب ما ذكره في الحلال والغرض من نعمة البيان واختار الخلق على القول للتلائم الى ان على ان عام خصوص المجنس وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى الشارع المقيد بالحواشي اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعا وابقه لما كان هو واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في كل من المثوبات الموعوده كان الدعاء له لولا الثناء على الله تعالى على ما قرر في الكتاب ايماء الى ان هيهنا معنى وقد قرر في شرح الديباجه قيل لا انسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء ثم ومن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صم هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانبياء والاشتراط الكتاب والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة الرسالة اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فلحل ولعله او في مادة الله عزائه ليس من عند نفسه فقط وانما كلامه الله علما بانه من عند ربه فبملاحظة اتيانه الحكمة لا يصح لان انشاءه فكان قوله تولى الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا اشد مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا السابق اشار الى انه اراد بالمعجز المشار اليها القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه ولكنه ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به هيهنا اما الكتب المنزلة على الرسل والقول بالاعجاز في غير القران غير ثابت لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما انما اعجاز وشمولها للامرين

فصل الخطاب البين من الكلام انما او قيل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول اى ان اضافه الصفة
الى الموصوف بمعنى من البيان يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه اى يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام لبيّن
ههنا بمعنى العلم والفهم وهو متعدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب الذى اوتي
كيف يتناول القرآن وفيه المتشابهات مما لا يستبين مخاطبها ولا يتبين عليه واجيب بان معناه ان خطابه البين بمعانيه الخطاب
وصحة فهم المراد مما يتعلق بفصاحة الكلمة والكلام والاعراب فجاز ان الكلام مبني على مذهب من يقول ان الراسخين في العلم
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فالباري يجب ان يفهم ما توجه به
بتبيينها والله اعلم وبعده صلاة قيل انما التفصيل على معناه الحقيقي الذى هو التمييز والتبيين ووصف الخطاب به على طريق
المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة اللغة على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والمراد وفيه بحث
لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذى هو مفعوله بحسب مفعول تلك النسبة مجازا عقليا وما
سيقل عن الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدم مما هو له فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت كاف عدل السلطان وانت تريد العدل
العادل لم يكن التشبيه على معناه كان مضيفا الى ما هو نسبة حقيقة ولا تطلق حمل تلك النسبة مجازا الى المجاز هو نسبة المجاز
اليه واما اذا قلنا كما في سلطان عادل في اسناد الجود والعقل في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة من الاطف ثم
يعلم الفصل على حقيقة علمان لا يتركب تجوز اصلا في ليس بعيد فتدبر اصل اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف
ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الى الهمزة في موضع آخر واما قلبها همزة فمتفق عليه كما اصله ماء وبدل ميله واما قلب
الهمزة الفا فشائع بدليل اهيل وهذا استدلال البصريين ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولو سمع في تصغير اهل الا أيل
لكان اصله عند اهل السمع تصغيره في الجملة بخلاف فئل لان اختصاصا بالاشراف لا يسلم اختصاصه باستعماله بالزمان فهو وفصل وخصص
من الخط او تعليل على ان الخط في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون
للتعظيم فلا يمنع اختصاصا بالاشراف وذلك لانه يتناقض فيه بان يعتبر التعظيم في تصغير الحقير كلمه جوابه خص استعماله
في الاشراف ومن له خطر كنبيه تخصيص لاول لانه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال الا سلام والموء واشباهها والثانى لا يشمل
من العقلاء الا الى من له خطر فلا تركيبوا فالاول التغير اللفظي بتغير الهاء تركيبوا التخصيص الاول نوعا للملائمة بين اللفظ
والمعنى ولما كان الطارئ ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسببهما الى الالف الذى هو حرف ضعيف بمعنى هوى اربكا
التخصيص الناشى عن الحمل النقص الطهار جمع طاهر كصحاب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف ان الاطهار جمع طهر بمعنى طاهر
كقول بمعنى الحلو لوقال ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب

جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اعذب اخبار الناس هم اولاد الذين حسنوا على هذه الابل وهم
الذين حسنوها فقد قال الجوهرى انه من المثل حسنا فاما بناها الا ان يكون هذا من النوادر على ما سيجيء في الامثال وتوفيق
مراداه كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع حقيقي لما هذا الفن كلامه ومجازا الاطهار التعالج في الاصل
مصدر بمعنى صحبه وصحاب اطلق على اصحاب الانام وكلمنا الصحو بالاصحاب كون في اللغة الاستعمال في اصحاب الرسل
كالعلم وهو نسب الصحابي اليها ثم بالاصحاب ثم الصحابة عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
وقيل وطالت صحبته وقيل روى عنه وقيل او رأى الرسول والاصح ان اللغوى لا يحتاج الى ما عدا التفقه مما ذكر والعرف
بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ساعة واما الملازمة المفهوم من اصحاب الجنة واصحاب
النار فهو محمود هذا وقيل كان اهل الحديبية عشرة وثلثمائة الف واربعة عشر الفا جمع خير بالتشديد اى جيد
او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلق اسم تفضيل
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخففا اخير وافعل لا ينصرف فيه لكونه مشابها للفظ ومعنى فعل التعجب غير المتصرف
فيه كما قرر في النحو اصل مهما يكن من شيء مهما مبتدأ كلى في المغني اللبيب ومعناها لا يعقل غير زمان مع تضمين معنى الشرط
وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف ويكون تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان
له وفائدته زيادة البيان والتعميم لان من زائدة وشيء مما لم يكن لتعيين المبتدا لا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا
وجه اليه ويقرأ مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عندنا في على والوجه الاول اولى
ولهذا اماله الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن من شيء على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه
مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير اما لما
تفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في الوضع تخوف الشرط دون
ما واو بمعنى النون في التميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي بعد الحمد والثناء يشعر
ان بالثناء الثناء على الوصول بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد
والصلوة كما في المختصر موقع اسم هو المبتدأ ويريد بمهما الواو على المبتدأ الذى هو اسمه عود الضمير اليه كما صرح به صاحب
الكشاف في قوله تعالى اما ثمود فهديناهم وقال يجوز ذكر الضمير الراجع اليه وتانيثه ودليله مع جوابه مذكور في كتب النحو والاظهر
ان ما ذكره ههنا يكون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمة اصل اما ثمود فهديناهم مهما يكن من شيء فثمود هديناهم فقدم ثمود وما الذي هو المراد

اعني يكون شرحا وانتم مقام ملزوم القيام وهو ينبئ عن نيل علما انا مالم يقع الا موقع ادوات الشرط ويكون معه
بناء كلا منهما على المذهبين ويتجه هيهنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه هيهنا ان كلمة يعلم تنحيه الشرط ويدل عليه قوله
ذا المحذوف والعامل فيه اما النائب عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام
واقع البتة كما صرح به هنا اذن لعذر هيهنا ان التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء لا ان التأليف لازم لوقوع شيء ما بعد
الحمد ولا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم تعميم الشرط والملائم لا تخصيصه وتقييده فتأمل   لزومها الفاء اللازم
للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما لطالما لا يحذف عن جوابها الا في الضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن
بالنسبة لقوله اللازم للشرط انما كان وانما كان لزومها لاما كليا وان كان الشرط اكثريا الدليل على تضمنها معنى الشرط
بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل هذا اللزوم الكلي اما بتحقق غرضها لان في شرطيته ولا يستلزم ترتبها
على الاصل وتحقق لزومها الا ما ايضا اكثري   لزومها الصدق لاسم اللازم للمبتدأ اللزوم ماول بالالزام اي الحكم
لصدق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم انه لا يحمل اللازم من المفعول له عن قضاء لان اللزوم صفة للصدق والقضاء
نقيضه فعقلا بحيثية صفة الفاعل فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو حمل الشرح تحتها في المشهور
ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص لكون وجه الحمل اللازم اساويا ولا
هذا التوجيه قوله ابقاء لبعد الامكان فان اللازم لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم ثابتا
ايضا ذلك ولما لم يكن لغير خبرها اما جعل لصوق الاسم اي تحققه بعدها للاصل بين لاعذاء وما لا يدل كلام
كل ودته يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر وثانيهما الصوق مفهوم الاسم
فاريد بلفظ المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم
لصوق الاسم لكما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى
فالاسم لاصوق لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلتزمه بل قال ثم ان اللازم فاصله من الجزاء بمقام الشرط سواء كان
اسما او لا   لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لما مختصا بالماضي ومضافا الى الجملة
يليه فعل ماض او ما وقلت في فلان الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف تفسيره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم
من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه   والوجه ما تقدم وهو انطق
اسمها لا الشرط لانه اذا اتى بمعناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يرجعان الى المعنى واعترض

ابن خروف

ابن خروف على المدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عاملا الجواب والواقع في اليوم لا يكون
واقعا في الامس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته   وعلم توابعها لم يرد بها ان المضاف هيهنا مقدر عطف على المضاف
اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقيا باقامة مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور ومجرورا على تجويز سيبويه
ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون لفظ
البلاغة علما للفن المخصوص كالعربية بجميع العلوم الادبية كالمعاني والبيان ونحو ذلك فيكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص
كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه لو كان كذلك لاستوى ان في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية دون المعطوف لانه على الا
المشهور وسيذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفصاحة علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة
المختص بالبلاغة وهو علم المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما بها
توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة ولو اراد العطف على المضاف اليها يكون افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الحصر في علم الادب كما
بقسطا العروض في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتاح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا للعلمين
وكذا السكاكي لم يعده الشم قسما براسه وجعله مرجع البديع الى هذين العلمين وهو الغاية القصوى من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل
هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف
المذكور على المذهب المنصور من ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وليس لاهل البديع في معرفة دقائق الاعجاز
بل الجواب عنه ولك ان تريد بعرفها الابدعية في الاقتصار والجواب عن الاول ان الحق ينبغي المص لم يجعل ان البديع له موضوع متميز
عن موضوع البلاغة بالحقيقة المعتبرة في موضوعات العلوم ولم يجعل ثمرة ايضا تجعله علما مستقلا من الادب او جعل الحرب
ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان علما عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليل لا على لكل ان لو يجعل الجل
جمع العلوم اذ التعليل بحال الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة دقائق العربية في هذا الفن بمقتضى اجليته من علوم
العربية التي يتعلق بالنظم من حيث ان هذا وجوه في افادة البلاغة في الجملة   بل جعل طائفة من العلوم اجلها اسواها الطائفة
افعل التفضيل اعني اجل بحسب من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه ولكن
يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة سوى الى ضميرها مانع من دخول
الدخول ثلث الاطراف لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي و
ابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذا لم يبق فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم

المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يعرف المضاف من المضاف اليه فيه باتفاق وفي القسم
الثاني بالاختلاف وان ابعد الا ان يجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطابقة فاول الطايفة بالجمع حتى
لا يفوت المطابقة لمن هو له الواجبة في هذا المعنى وجعلوا هذه الطايفة وفي بعض النسخ و
جعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة اذ به تعرف دقايق العربية
اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف لتوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف حينئذ فيقبل
هذا الايهام تعظيما للشان واسرارها قبل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف
فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الذي
ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون
الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات
التي هي ادق ولما كان ادقية المعلوم يستلزم لا ادقية الطريق الموصول اليه كان علم البلاغة ونحوها
من ادق العلوم سرا واستعمل لم التفريع لا الاحتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومحتبه
وهي ان دقايق العربية ادق دقايق وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجع الضمير الى
الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب
المنصور ثم ان المص قدم في الثلاث بيان اكلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل
في مدحها واخر في الشرح دليلها هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله
اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود
في نظم القرآن خالفه في وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف
بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استاره فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا
قال الشارح في حاشية الكشاف فعند الكلام على هذه الاية حنيفا حال عن المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك
اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا
ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت هذا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واخالفوا في عامل مثل
هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان
عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما المجيء عن زيد راكبا فالكلام في جواز

وكون عاملها هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل
معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز
وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل انما يجوز في الصور الثلث التي ذكرها ابن مالك في الالفية
حيث قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا
لان المراد بكشف الاستار معرفته فيجوز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون واسطة
في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق المذكور سببية
المحمول للموضوع بالثبوت والسلب في نفس الامر فالاستدلال اللمي على نقيض الاستدلال الاني وعكسه لمي ولا شك
ان اللمي اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن باللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما
يحصل على التحقيق التفصيلي بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم
الكلام فلا ينافي حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سوا كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة
بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو من مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بقدر اقصر سورة
منه في تلك المرتبة فيتناول المراتب الاعلى وما يقرب منها فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
قوله ليقتفى اثره اي يتبع النبي عم في طريقه او يتبع طريقة النبي عم فقوله قيفا ان نصب عطفا على الفعل او رفع ا و
يفاد قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات ورد على الشارح فيما سبق ان كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وهو لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا
العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بغرض دالي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات
مسائله وهذا انما يفيد شرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله
لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته في نفسها من اجل
المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له فيما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب
ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم به اشرف فالعلم بحال القرآن
اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغرض اشرف فقوله وهو لا يستدعي كون معلومه الخ ممنوع والخط المستفاد من قوله وهذا
انما يفيد شرف الموضوع ثم ايضا اذ لا يلزم من موضوع المسائل لما يوجد دلائلها وتعلقها بمعرفة احوال الاثر
الاثار والثاني موجود هينا ثم المراد بالعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا العلم الا المسائل كما توهم بقرينة زاده

العاشر ١٤

على انه يتم الكلام ح ايضا قوله وجلاء العلم بجلاء العلوم وفائدة الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما يشعر
به الش في قوله فتقتضي الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلاء العلم بوجه آخر
الدلائل كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجي الكلام عليه ان شاء الله تعم فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكره وبين كلام المص في الكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص حصر سبب
في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الش والسكاكي حصر
في الذوق ان لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الى السبب
كما يشير اليه قول الش في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف
القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول وانما قدم
الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم
والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما لظهور الاول الى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس
وحصر سبب ادراكها في العقل لا استقامة الكلام الحصرين وانما تظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق
اسناد الى السبب كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الش في شرح المفتاح قوة دراكة لها اختصاص
بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الش في تذنيب الباب السابع بان لو هذه يفيد كون ضد الشرط
المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا
قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا
العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا
بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من
العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين
لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود الا طول او
بدل من الخبر المحذوف على رأي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا و
الا طول بدل منه او صفة لاسم لا او الا طول اعلى ما ذكر من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل
المتشابهات وردها الى المحكمات وهي العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح

فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف
يروى منصوبا ومرفوعا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الش بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف خللا
وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا اعلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما
على المرء لمراد الله تعم من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا
اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
باقرأ اي اقرأ واعون وانفع واكشف اي لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد
من لا اعلم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما يخفى وقد حمل الش عبارة
المفتاح على الوجه الثاني فنقلها بالكل وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول
اكشف بل انه اكشف منهما او ان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف فكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين
اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبنى قوله هنا فان المفهوم من قولهم لا عالم في البلد الا انه
اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم من اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذا انتفاء اعلم
زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في
عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الش المحقق نص في شرح الكشاف على ان الكلام
على قوله وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على
المعطوف عليه فيما اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال خلافه ولا يفهم من
الكلام سواه والشيخ ايضا قريب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعم الله يستهزئ بهم والعطف في قوله الآن خفف
عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم
تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في
الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل المعنى بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد
الى الكمال فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل في صفاته تعم اذا لم يذكر احد
واصلها المعنى بقصد الفضل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعم حكاية عن يوسف عم
رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي رض لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من شهر رمضان ومثله كثير ان يضبط الفهم فمعنى اكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان

في الكشف من كل علم سيتراءيان فيه الى كماله **قوله** ثم لا يمكن آه اي ثم تصديق الخبر السابق وهو انه لا اكتفى من العلمين
وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام السابق فانه لما تبين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه
الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يتوهم هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه اعجاز
القرآن بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته و
اسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن
تحت علم عالم بقواعد الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل في الحصر في قوله الا علم الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد
الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله ان لا تقريب له وان كان الحق عدم دخول
تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا
العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او دونه ان يدرك
وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة او بسليقته ويحمل الجواب بنفي الامكان العادي مطلقا والتعليل
بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة
المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها
كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح **واعلم** ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة من العلماء
مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطائف
هذا العلم اي اللطائف والخواص المستفادة منه والامر ظاهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة
القرآن آه حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل لا بعث فيما بقي عدم التقريب في الفرض لحال ارباب
السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشيون بقي ههنا
بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن
تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني ومجرد ذلك
لا يعرف ان القرآن معجز بل مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز محقق في القرآن والامور التي
يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القرآن على عبارات
مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم والثاني انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح
ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تركيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل محل تأمل

لامتناع الاحاطة

الغاية

قوله وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس آه الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شيء في النفس فيكتفى من اركان التشبيه بذكر المشبه
والمشبه به ووجه الشبه واداة سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويريد اهل فن التشبيه
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان الوجوه معنيين قريب وهو العضو
المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر ما يلائم المشبه به ان كان في
الكلام تشبيها والمستعار منه ان كان فيه استعارة والمعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قولهم اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستار على الوجه الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا
التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المصنف وفيه تامل اذ الظاهر من
شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا
واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع عليها من الابحاث
فسيجيء في البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي **قوله** والقرآن فعلان بمعنى المفعول آه واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الكشف ترشيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى
المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما
للكلام المنزل على النبي عليه السلام بيان المحض الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكون في تعيينه العهد في اي الكلام
والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القرآن حتى يحتاج الى ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر
المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف ونظمها تأليف كلماتها كالنظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك **وفي** الاصطلاح تأليف
الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة
دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولذا اختاره الشارح يطلق على مطلق التركيب المفيد لا لاجل المعنى
وقد يطلق على ايجاد الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **قوله** على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك
اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة
الشعر على الوجه الاول **قوله** فلهذا اختار النظم على اللفظ لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا
وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وما قيل التعريس
معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ **قوله** ولا يخفى استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر تحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان يشبه الكلمات في النفس الدرر ويثبت لها النظم تخييلا

لاصل

وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم [تجوزا]
للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة انما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الا [تعارف]
مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تخصيصا انشبيه كلمات
القران بالدرر على ان يكون قوله واشارة اه بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة كما في الوجهين الاولين
ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول **قوله** وكان القسم الثالث عطف على مدخول لما ومن في قوله من مفتاح
العلوم للتبعيض او ابتدائية حال من ضمير اعظم وانما لم يجعله حالا من اسم كان لما قيل من ان علم النحو بابا
وفيه نوع اشعار بان اعظمية لكونه من تصنيف هذا الفاضل ففيه تفخيم السكاكي **قوله** تغمده الله بغفرانه في
تغمد السيف اى جعله في غمده اى في غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف
بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب [المشهورة]
بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان اصل التفضيل ههنا اعنى اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة
عن القسم الثالث واجيب بان اطلاق الكتاب عليه اعتبارا لانه المقصد الاصلي وليس بشي قلت الكتاب من الكتب بمعنى
الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات في [غير ذلك]
ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعنى الكل والمعنى المجازي اعنى البعض **قوله** تمييز من
اعظم لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام
لانه لا يكون ح نصا في المقصد وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر **قوله** من جهة الترتيب
فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى
الطريقة والطرز كما سيأتي **قوله** فكل مسئلة مراتبا اه دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شي في مرتبته فان كانت
الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه اصل التفضيل اعنى احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها
ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب
لجواز ان تقع المسئلة موقعها اللايق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور
بالقياس الى كتب اخر **قوله** وعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا
تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ
مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقالة وكذا وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت

قوة وضعفا كما هو الظاهر اما الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشي نفسه كما قيل
وبضدها تتبين الاشياء الفرحيد بالا ترتيب وكتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لالئه
قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس ههنا
كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من حشو والزوايد فكيف
يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب
المشهورة **قوله** متعلق بمحذوف يفسره قوله ابهاما الفائدة العامة في حذف الشي ثم تفسيره زيادة تمكنه
في القلب لان الشي اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها **قوله** ما اول بان مع الفعل فان قلت لما اشتهر
المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية قلت لان ان حرف عريقة في المصدرية اعرف في المصدرية
اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يفتقر عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يفرع
في العمل عليه وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق **قوله** وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد
كالذي والحوائز وصلته جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع ما يليه بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم
كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل وجه
وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصول
بان المصدرية انما لا يؤول بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه
كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير
بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان المصدرية
ان المخففة من الثقيلة تشترك معهما ومثل ذلك فيهما في نحو قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء
من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا هذا ثم ان هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه
بحرفية كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعلها جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشي واحد متحد
الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء لا بين اجزاء
الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز يعجبني ان زيدا
ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر والفصل فيما يختص المصدر ويجوز يعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز
تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم

العامل فيلزم تقدم

على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ قوله كتقدم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم يتقدم
في المفروض على الشئ المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر والوجدان يقضي بما قلناه
استجيب بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي جئ بعدها تقدم من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما
يتقدمه فيلزم تقدم ذلك الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه
وههنا كذلك كما تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشئ على نفسه فتوصيف الشئ بالمرتب الاجزاء بيان للواقع
واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا الوجه تبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله هذا مسند الى جمهور النحاة
اي هذا ما ذكره جمهور النحاة وقد صرح به صاحب الكشاف في مفصله قال الفاضل الرضي بعدما بين قول ابن الحاجب
لا يتقدم معمول المصدر عليه بما نقله الشئ هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معمول المصدر قوله اذا كان
ظرفا او شبهه المراد بالظرف هنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور ولكونه بمعنى في ولذا اسماه بعضهم
ظرفا اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا
لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور ويطلق الظرف اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم
بهما رافة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصد بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المعنى
انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن
معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل ثم الحد الذي قدر فيه على
السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا
من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى
مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحبه اباه اي سعي ابيه على تقدير الصاحب
في سعيه كما لا يخفى على الذوق السليم واما ما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو
عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة عن فاعل بلغ اذ لا فائدة
بعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الوالد
مرتبة السعي معا والقول بان المراد بالسعي السعي هو الحبل المقصم اليه المبني فلا محذور في التقدير تكلف لا يصار اليه ثم قال
على تقدم معمول المصدر بقوله نعم فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظ
لا ن بيته عدم جواز التقديم على ما ذكره هو تأويل المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب

لما ذكره قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان
تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم عليه ان يكون المذكور مفسرا له فوق التكلف لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه وحده
امر مقصود في الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بمعه على ذكر في معنى التجدد
الصحبة على ان يكون مرادفة بمعه ملاحظا المعنى التعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان
التغني صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في التفسير بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه ملحقا بجهتها
بلا مفارقة من اول وجوده الى ان حد السعي بحيث كان مستقلا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الرابع في المصدر ان لا يتقدم عليه معموله مطلقا او يجوز مرجوحا في الظرف لاختفائه صونا له في الموضع
فيمنع ان الفرآن يجوز تقديم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه
يتقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوا وجه سائغ في العربية وان كان
مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر كان راينا فيه نكتة يحصل بتقديم معمولا عليه جعلناه معمولا والا حملناه على وجه اخر
بحسب اقتضاء الاحوال والظاهران الاحسن في كلام المصنف يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسر جميعا اذ ليس فيه نكتة التقديم
سوى السجع قوله وليس كلما قاله دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر ما قبل بان مع الفعل فان كانت
مصرحة بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ الا ترى
ان الماقول به ههنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماقول بشئ حكمه
حكم ذلك الشئ فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجل ان حظه لا يعمل لنقصان مشابهة الفعل من حيث عدم
الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل ولذا يعمل فيما هو ابعد من العمل كما في
اسم الاشارة في قوله تعم فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان
والمكان بدليل الحكم بوقوع الشئ فيه وعدم الحكم عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن طلبهما
وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لا يشك في كفاية رائحة الفعل في العمل في الحروف في
شبه المعمول بواسطة الحرف او لاندراجه في الظرف اذ لا فرق بينهما في وضع الاضمار في قوله ولذا اتسع في الظروف ويشمل شبه الظرف
ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه من الاشاع في شبه الظرف فمثل معموله حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعم وما انت بنعمة ربك
بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر : وما الحرب الا ما علمتم وذقتم : وما هو عنها بالحديث
المرجم : اي ما حديث عنها المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف

الدخول ...
وقيل ... التعليل ... ليعلم الخ
... المراد ههنا

المصدر العامل ...

بان مع الفعل لما سبق لا اشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما كثيت الاتساع في الظرف جاز ان يعمل فيه المصدر الباقي على

معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله

منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان

الظرف اه اشارة الى جواب تقديم معمول الظرف على ان مع المصدرية اذا كانت مصرحة بها وليس بشى اذ لا تعرض لقوله

ما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواب بالنظر

كفاية رايحة الفعل بل مبنا لزوم تقدم جزء من الشي المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة معنى

الفعل لا رايحته نعم لو سقط ذلك من البين وقيل مع ان الظرف منزل من الشي منزلة نفسه لا مكن ان يجعل اشارة

الى ما ذكر لانه لما ثبت تنزيل الظرف من الشي منزلة نفسه فكانه لم يذكر الا المظروف فلا ضير في ذكره مقدما على العامل

فتامل **قوله** ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع فاعلا مقام فاعل اتسع بتضمنه معنى الفعل

المتعدي اي اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها والفعل

ح اعني اتسع مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي وقع الاتساع كما في قوله فصد حيل بين العير والنزوان وهذا

التاويل معروف في المجهول واما في المعروف فقد جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع

التقطع قيل بل في المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف جعله من العكس لتقريره في النفوس اولى اذ لا يعرف له شاهد

والاصل معلوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جار في الفرع دونه فافهم **قوله** وهو الزايد المتعين عندي العبارة

مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا كما في قوله فاورثني نجيه بعد

الراس والقلقلة فان الراس زايد اذ الصداع معتبر عنه والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة

ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في قوله والفي قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما

لا على التعيين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس بمناسب ظاهر المناسبة اللهم الا ان يقال الزيادة فيما يات بمعنى الزايد كالتعبير

تمثيل المص الحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشرح ما يعين

بنوعه **قوله** وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين

ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم اللغوي لا الصدق فان المؤدى

واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني

فالكلام لا فيه حشو وليس بتطويل ان لا يفيد ان يكون اصل الكلام في محله مخصوص لا فيه وانت خبير بان المراد بالزايد

في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو المعتبر في الفن فتامل **قوله** بتعسر اي يصعب في تعيين التعقيد بكون الكلام اه تنبيه

على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول **قوله** قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد

قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون

مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكون من احوال المتداخلة ثم انه اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين لفظ الافتقار ايماء

الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الايجاز والاطناب

والمساواة انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تفضيل القسم الثالث وعكس الامر ههنا في

النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وتلخيص وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع **قوله**

الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصار اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف

السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله** يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ والا

المعاني المخصوص باعتبار ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا وفي لفظ يتضمن اشعار بان مختصره افيد

من القسم الثالث لان المعاني المطابقية فيه معان ضمنية لهذا المختصر ثم المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه

معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدول والاستدلال وعدم العروض والقوافي ووجه المطابقة

عن القران لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند شروعه فيها **قوله** وهي حكم كلي

ينطبق على جزئياته والمراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق الاسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه والانطباق

الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تفريع

بذلك المضاف المحذوف واللام فيه لام المال اعني التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك

الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته و

الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل

الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في صغرى ينطبق على جزئياته استخدام لان راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه

القضية وان كان المراد بالحكم ثمة الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم ايهام التوجيه الاول ولا يبعد ان يركب

في الكلام حذف والاستخدام اصلا بان شبه الفروع الواقعة تحت جزئيات الحكم المندرجة تحت الاصول كاندراج

الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية والمراد بالحكم

الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال **قوله** كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح

قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة واعترض عليه ابن عبادة ديوان اللغة هكذا وكذا وأكده
بمعنى وثق هذه عربية مولدة آه والظاهر ان قوله وهذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكلا لعمه
بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر المرزوقي
ان الوكادة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح **قوله** فانه يطبق
على ان زيدا قائم اى ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه **قوله** بان اتى هذا
كلام فان قلت هذا الكلام مع المنكر الى الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ثم وان كان مؤكدا
يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال
بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام الذي الى منكر يجب ان يجعل مؤكدا اى مشتملا على التوكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التأكيد
الى الملقى حتى يتعين خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل وان اتى المذكور قائل **قوله** فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف
الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء كما صرح بقوله لكونها من التنزيل ثم نقل من الشارح انه قال الاخصية
بالنظر الى ما يلزم في الشواهد انه من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فاخراج عرضي
حتى لو اعتبر ذلك فربما يكون متباينين بيان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي
لجواز ان يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكون متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان
لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح
والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لهذا الصلوح
لان يذكر للحجة يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما يكون لكن تلك الارادة بعيدة يبقى في قوله واما كون الامثلة للايضاح
والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم الامثلة والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع ولو اراد
الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخولها في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما صدقا عليهما
الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زائد وهل يتوهم ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق
عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر **قوله** ولم آل عطف على اقتد ويجوز ان يكون حالا من فاعله **قوله** من الالو وهو التقصير
يجوز ان يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي اعني لم اقصر فيحتاج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعول الثاني
الحذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اى لم آل مجتهدا
او مجتهدا جهدا الذي يفهم منهما عدم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون

متعلقا بالاول بحذف الجار اى لم اقصر في جهدي في تحقيقه قال الاستاذ ولا يجوز ان يكون تمييزا لانه يجب ان يكون في المعنى
فاعلا او مفعولا وهو لا يصلح لشيء منهما وفيه نظر لانهم صرحوا التمييز عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اى لم يقصر
الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه
في الاشتقاق معنى فالذي في المتعدي كما اشار اليه السكاكي في قوله تعالى طاب زيد نفسا وطاب الفرح عمرو ومثل بلعي في قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فان عيونا قال التفجير لا التفجر اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر انما يلاقي في الاشتقاق التقصير الذي بمعنى الالو لا القصر الاول
وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يتضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعولا اى لم اترك جهدا الى قول من
ابي البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على
هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكان ترجيح المجاز المشهور **قوله** وعداه ههنا
المفعول الاول هو انا كاف الخطاب اى لا امنعك او الامر العام اى لا امنع احدا شيئا **قوله** في تحقيقه اى المختصر ويحتمل ان يكون
الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل **قوله** اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول رفع على انه خبر مبتدأ محذوف وقد ينصب
على المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة المصدر او اضافة الترتيب الى ما ذكر كاضافة المصدر او اراد
المص بتتبع السكاكي انه مضيفا الى الفاعل ومضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب
النحو من ان الاول اكثر واولى **قوله** تقريبا مفعول له لما تضمنه بمعنى لم آل بالغ ذكر فعلين اعني ابالغ وربته ثم ذكر مفعولين
اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحد الذي المراد بقوله تقريبا التغالب
تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى الا ان لها
عمل الذي يقوم هو به فعلا مصدرية كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه كلفظ واحد كذا في شرح الرضي **قوله**
ولو لم يأول الفعل المنفي الى قوله بالامر اخر قيل في العبارة او في ما هو اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بما اول بما ذكر
بل ما اول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقول ولو لم يأول المنفي بالغ واجيب بان الاصطلاح على التسمية لم يعرف
ولا يضرب مثلا نسبيا فلا اهمال بالنظر اليها ما هو بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان الجملة المستفادة من قوله ولو
لم يأول آه يخفى ان الاستاذ لم يطلع عليه فاعترض على الشارح بان اللزوم المستفاد من الشرطية ثم انه قد ذكر الشارح نفسه في
شرح المفتاح وغير ذلك من كتب التعريف ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل
بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا واجيب بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت

ان يلزم في الشواهد ان يكون كلام

او النفت اوما يودى مؤديهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا الا بحمل التقريب
الانتهاء ليس بعد الدفعتين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور وهذا الجواب بمعزل
عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه بالاسم الى
ان هذا التاويل جائز في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي والتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا
لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة
التبعية بالحروف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان جعل حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول
له ولا في الظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث في مغني اللبيب فيمكن ان يكون
هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه يندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل يترك لا يجدي نفعا الا في اقتضاء
ان يتوجه النزاع الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه وجعله لاندفاع ان توجه النفي
والاثبات الى القيد الزائد ويحكم بان مفوضا الى المقام غير انه لم يبالغ اذ الم ياول الفعل المثبت توجه الى
القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف التقييد واذا اول الحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سد باب المعنى
ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما
قوله ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار
لنفي القيد او اثباته كقوله ثم ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي يصروا عالمين بمعنى عدم الاصرار والعلم ايضا
مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك مما قررنا ان القيد ان لم يكن قيدا للنفي يحمل على معان ثلثة وهذا
مما ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد اه هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى
القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس
قوله وان يقع خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني لم يقع حالا يكون من الافعال الناقصة بمعنى
الصيرورة كما ذكره الفاضل المحشي في اشاره وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى الحكم النفي اي يصير حكم
النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصب على المصدر ثم باقيا على معناه اي
يختص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون لكان نفيا للاجتماع الظاهر ان الشمول
على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين ان لو كان مرفوعا في اكثر النسخ التي رايتها لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان
كما سيصرح به الشارح في بحث تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة

رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا لا تاكيدا
فلا تفاوت حينئذ في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المصنف اه اي تجاوز
عن الحد وبقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرّط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح
في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئا تدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابله للاختصار مفتقرا الى الايضاح
والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك المذكور القاعدة وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة
بالمذكور ليصح الاشارة اليهما بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد اعجب اي اتى بعجيب حسن ووجه الاستحسان ان لو يجعل
الجناح حينئذ للزيادة الاضافية مثال الزوائد يحذف قوله وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله الالهم مقتضي
للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله تعالى لا غيره لان الغير لا
يصلح لان يلتفت اليه فضلا عن ان يسال النفع ويكون المراد استحقار من لغيره ويجوز ان يكون الحصر اضافيا اي انا اسال الله
تعالى لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه استحقار لمن لغيره بحيث يدعي عدم صلاحيته لان
يلتفت اليه غيره وغير مناسب لما سلف من مدح عصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس هناك من يعتقد
شركة معارضيه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص وتوجيهه الحسن وذلك لا يخفى قوله ولا التقوى قيل يجوز
ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجو ان يثمر عليه ولا يخيب سعيه فهو يجتهد
بالحصى مع وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله تعالى الانتفاع به قوله فكانه
جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان تكون الجملة قيدا يرجع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فان الجملة
الاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف
الغير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان ما جعل الواو للحال الا جعل الجملة حالية فح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه
المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك
توهم العطف في العدول الى الاسمية كما لا يخفى لانه لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف
فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان مضمون
المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفه الخبر كما قيل في الفرق بين الزاهد شرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسال الله

انشاء السؤال الاخبار عن انتفائه ولو سلم فاي داع الى العبارة ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف في بيان الحال مثل الترتيب والتأليف والتسمية والسؤال **قوله** حال من ان يقع اى من المجموع والتقدير سال الله تعالى الانتفاع به كائنا من فضله والحال مبين هيئة المفعول والفاعل فيها السؤال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه **قوله** اى محسبي وكافي يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي لما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه مبالغة والكفاية في ذلك وفيه استعظام الحمل كما ذكره العلامة في اياك نستعين ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة ليلائم الكلام **قوله** فعلى هذا كان الانباء لبيان التعليل الذي يتضمنه هو حسبي بسبب عطفه على الجملة المستانفة المؤكدة بالمعلل الذي هو سؤال النفع منه **قوله** كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم المجموع الى الفعل محله الفصل ما ذكره المشهور من ان المخصوص اما مبتدأ والانشائية خبره مقدم عليه او خبر مبتدأ محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقع ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار لكنه لا يصح هيهنا او لا يحسن اذ لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة كذلك هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما في زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بجزئين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر في الخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الاغنياء عنده وانما يكون عنده غنيا لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب بعض اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يكون من عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان السكاكي والمصنف لا يسلمان ذلك هو وجه دقيق حتى اعترض صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا بما ذكر انه ويقدر انه معطوف على انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من قبل المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي هذا التوجيه مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه وانما والسؤال السند على جواز ان زيد قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف ينحصر ان يجوز مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المصنف وبهذا التوجيه يندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الش

جلبا ذكر الانشاء ... يرد على الشارح ان رد هذا التركيب ...

لكنه في الحقيقة انه بان في ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب فان قلت كفاك حجة قاطعة على جواز قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا ونعم الوكيل ليس هذا الجملة مختصا بالجمل المحكية بعد القول ان لا يتيسر من لم يسكن الحسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل ما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او يقدر اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الجملة الراسية والمقصود بها تبكيت الخصم وتقرير ذلك وكفاك موجبا اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقدير في المذكورين اذ يقال لما جوزت التقدير في الاية فليجوز في كلام المص مثلا فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهب لكان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد الذي سئل فيه جملة انشائية ولا كلام في الحصر الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح محاسن وردده المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ثم يجوز العطف على الخبر المقدم لمعنى حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكر ليس كون المقدر لفظ قولنا بل الجرجاني في تقديره لامر وداعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير بعينه لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض وغيرها ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على رأي كما ان المعطوف عليه بقوله نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية لا محل لها من الاعراب فيجوز عطف الانشاء عليه ومثال هذا كثير فقد كفانا الخطابي وغيره مؤنتها اذ لم يبلغ ذكره فائدة زائدة في الحرجان لا اشتغل بتفصيلها وقد يتقول عن الش انه هذا تحقيق لوجه العطف وتعيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح قدح في التركيب والله اعلم **قوله** على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح **قوله** اوان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع اونة مثل زمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب وبهذا دخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا والمراد المختصر المقصود فلا يندرج فيه الخطبة ومن الفني في قوله وهذا الفن الثالث البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما في البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر وقد يتوهم ان المراد به مقصود العلم والمعنى ان هذا اوان الشروع في

مقصود العلم الآن لارتباطها بالمقدمة لاشتغاله بما فيه فلذا ذكرت المقدمة ولا يخلو عن تكلف قوله الثاني
اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الفن الاول لاشتماله على اقسام قوله
عن الخطاء في تادية المراد لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على التمييز او
لان ذلك الخطاء في كيفية التادية لا فيها قوله هو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فايدة البديع
قوله وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله هو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لا يجوز ان يكون شيئا
اخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصد الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشريف جوز في بعض
مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي لثبوته في جزئياته و
رد الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا
احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل
نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معروف بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو
من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام اقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول
الاقسام كذلك حصرها فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المص قال في اخر الايضاح بعد
ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض
المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما
لعدم جدواه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب مثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فهو شيئان عقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان
فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما تعين اهماله بسبب احد الامرين فتعين
بذلك ان ما ذكره في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ ولا يتعين اهماله
راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو من البديع قوله صار كل منهما معهودا بالعرف لا يخفى ان اللام في الفن الاول
مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والبيان والا للغا الحمل في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد
مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث بعد العهد اجري الفن الاول مجراها سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد
ولعله لم يذكر الفن في الاول لقرب المعهد كما فعل صاحب المفتاح لكان الظاهر بنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد ولا
فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكر التقديري في

العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب
التصانيف ان هناك فنونا ثلثة وما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك
الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم تعيينا ان ذلك بازاء علم المعاني وغيره اذ التقديم الذكري في بيان الانحصار
لا يفيد التقدم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد
المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كل من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في
زيد اخوك فان قلت فالتعويل لا يتم في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت معلوم والمسند
بعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح في شرح المفتاح قوله
واختصاصها بالبلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك
على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع
البلاغة ماذا وغيرها قوله ماخوذة من مقدمة الجيش ومنقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما
من قدم والتامل ما عرف في اللفظ الحقيقة من الوجهين فيهما الثلثة احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الفائق مشعر
بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب
وفتح الدال خلف وكلام المغرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
بالكسر وكلام الش محمول على احد الاحتمالين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم
كانها تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه المسائل اي شروعا كما صرح به
في المختصر لا لبطلان طرده بالمبادي قوله لمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق
فيكون في الحد اي في التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل النبيل على راي القوم فانهم
جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم
ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفايدة ما ولهذا الحق الشريف في حاشيته
ما هو سببه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى التكلف ولم يطعن بزعم التناقض بين كلاميه كما زعم
البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فيجب كون
التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله لطائفة من كلامه قال صاحب
الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان تكون حلقة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة

٣٢

الطائفة حول الشيء وذكر في الحرشون البراة ان الطائفة اسم لجماعة يطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان او ثلثة
وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رض في قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لان اسم القطعة من
الشيء واحد كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى
ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت ولما قال
في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة او بالاطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان حسب
الغرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الطرفية ايضا وما ذكره كان في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق
الامور المذكورة والمراد الها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في المفتاح بانها الالفاظ فان قلت
اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني
تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله والانتفاع بها اي بمعانيها
ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشيء يحتمل
على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر في
في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف
ما قصد من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى ما نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق القوم
على جزء من الكتاب الجامع مجموعه على ما ينبه عليه من نقل الكتاب بين والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب
انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يصح يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول مما يمنع بانه قد قال مولانا عضد
الملة والدين الموقف لاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيها ما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز
اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها هذا واعترض بعض الافاضل
بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة الكتاب
اذ بطلان اللازم ممنوع على ان في العبارة قصورا والثاني نقول بعد تسليم بطلان اللازم على تقدير تحقق الارتباط
المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق قوله ولعدم فرق البعض
ان قلت فما يحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها
المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه وان لم يحصل فيه ارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان
مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من

الش سواء توقفا ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق الظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان للمعاني او لحال وقت الالفاظ
كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون يتوقف عليه الشروع كما
هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديقي بان له فائدة مخصوصة يترتب
عليه دائما واما الاعتقاد بما هو غاية وفائدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الصغرى ان قلت فما التكلف الذي
احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة لانه
تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل بانه بما ذكر في اوائل الكتب وما نقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي
لم يصدق على الامور المذكورة ان يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوع بحيث يحصل
في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة ولا بالاثنين
ولا بالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان يتضمن الاثنان ذلك الواحد فالامر لحصول الموقوف عليه والا فلا
ثم الحصول فتامل واما في دفع الاشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره الزوزني في شرح المفتاح ثم ان في تجريده ولعنى ان هذه
مقدمة تجرد منها هذه الثلثة ويستنبط منها او اراد به بعض ما اراد المشريف والدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة
في كذا وجه آخر وهو تقدير لفظ اي في ضمن المقدمة فكما قال الكرم ظرفه النفي النفسه قوله لا فائدة في ذكرها الا ان الاطناب المراد
من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى
قوله يبني عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور كما ذكره صاحب الكشاف
في المفصل لما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة
لغة حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصح الشاة اذا انقطع لبانها وخلص لبنها او قد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه
وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح وافصح اي صرح يدل على
ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي الفقرة الاولى اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو الاطلاق
الثاني واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر
الا ان يجعل خلصت عطفا تفسيريا للاطلاق بقرينة السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناه الامر العدمي
حيث قال في تفسير الفصاحة هي من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ثم لم يلحن او من قولهم فصح اللبن اذا اخذت
رغوته فذهب لباؤها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح
بان البلاغة يوصف بها الاجزاء فقط وعدم اتصاف المركب الغير التام بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي رد

التأويل في جانب المفرد بل نفس الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر ويختل بدونها فاختار التأويل

في جانب الكلام واورد على طرد تعريف المفرد تناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذا

سمى به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نم ان امدحه امدحه اذا سمى به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه

تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا قوله والقصيدة

في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والثاني على ما عرف في نظائره من الوجهين و

من القصد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبة لسمنها فشبهوها به كما يستعار السمين للكلام

الجزل الفصيح والغث للردى منه ولفنا اللوحدة وقيل القصيدة من اقصد اقصدت الكلام اي اقطعت وقيل لا تسمى الابيات

قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكاتب يقال في العرف

لا نشاء النثر والشعر المنتظم قوله ولم تسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف المركب

التقييدي وأجيب بان المراد بها الكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية قوله

واعلم انه كانت الفصاحة اه توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض الآن الا انح ان يكون

قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة اه في حيز الشرط قرينا للشرط الاول ونقول في

الجواب جزم المص بالفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى تو هذه المقدمة هي التي بنى عليها الش الحكم بالشارح في تفسير الفصاحة

بالخلوص هو هو لمناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الش فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية

والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس وفي الضعف

التأليف ولو اريد الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علم ولعله اختصر فيه على كثرة

الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ اه ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المص ايض لان علمهم لا يكون سببا

لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة قوله وقد شاع في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه زمان

وجه كون الخلوص لا يمكن غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال الفصاحة هي الخلوص وان

مع ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة القصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا

الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لا شياع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في

التعريفات ومجانبة صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد ومنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة

من الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لا غراض فيهما تعريف

علم المعاني

علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والعرض ايضا من المتقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الش نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز

حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان الشارح ان يقول ان اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب

جزءا من مفهومه فلا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ما جاء ذكره من المثال فما قلتم

ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى آخر فهو ليس بعدمي قطعا

وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان المتبادر الى الوصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة ويراد ان

سلاسته وجزالته ومايؤدي معناه لا مجردات ليست بعيضة كيف وان كان الثاني لا الاول ويرد على الاول

ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الش والمحشي في الوضع المذكور من شرحيهما للمفتاح و

الامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى تبنى على ذلك المسامحة في التفسير بالخلوص كيف وتوهم

انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المتهم عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني انه قوله وان

صح ان الفصيح هو الخالص ابي عن حمل الحمل على ما ذكره كما لا يخفى وهذا على قوله وبان الشارح لا خلاف في جواز حمل العدميات بمعنى

المذكور على الوجوديات ولذا اختار وافي تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدق عليه ذات

واحدة وجواز صدق المفهومات العدميات على المفهومات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما تعليل التفسير قوله

تسهيلا للامر تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثاني تعليل للرابع بملاحظة التعليل الاول ويعني

ان التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر والاولى ان تقول العلة الاولى علة الحكم بالتسامح والثانية لنفس

التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصيل بمطالعة مختصر من مختصرات

الصرف ولما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع تراكيب افراد الاعراب الخلص المنتشرة جدا

ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايضا

كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف

كما سيذكره فيما بعد وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد بكونه في المفرد والكلام واحدا وهو الحس

قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما بها الكون المذكور كالنطق ككلامه

هنا او نفس الثلاثة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع

المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما هو في حكمها اولان الكلام هناك في

فصاحة المفرد لا فصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها قوله للمعاني محتاجها

قبل الظهور ان يقول المعاني محصولا اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ المفهم الا ان يراد جزئيات البلاغة فلا احتياج الى ذلك ولا بعد
في ان يقال البلاغة المعاني ويفسر بتفسرات يكون محصول الكل مرجعه شيئا واحدا **قوله** ولا يوجد قدر مشترك هذا
عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار الاطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا
مشترك لفظيا الا ويوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا **قوله** لان اطلاق الفصاحة
آه تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف
المطلق في المشترك اللفظي بناء على انه لا استدلال على الدعوى الكلية او لا احتياج الى الاستدلال وكيف
يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل **قوله** نظرا الى الظاهر يحتمل اي يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما
بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبنى على الظاهر واعلم انه يتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد على الوجه
الذي على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من يحتمل في الحقايق المندرجة تحته لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحته
مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس ولذا او يتعذر مطلق الجمع وهذا قيد بقوله ولا يوجد
قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسب قوله على وجه يحصره ويتميز لكان
اظهر فتامل **قوله** مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يخ تسامح **قوله** وحينئذ لا
يتوجه الاعتراض قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة آه بملاحظة قوله لم اجد آه
لا على هذا الاعتراض اورده خطيب اليمني على المص في حال حيوته والجواب للمص نفسه **فان** قلت عبارة الايضاح
هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيها بالمعنى منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير
الى فرق بين كون الموصوف بهما الكلام وبين كون الموصوف بهما المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف
اقسامهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ماخوذا من الفاظهم
واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى الجواب المص من ان المراد
من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت المص
لا يصلح لتعريفهما ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من الفاظهم واستفادة الفرق
من عباراتهم وان لم يفد عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال **قوله** فالفصاحة الكاينة في المفردات
آه اشارة الى ان الظرف في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحهم في شرح المفتاح بان
المعرف بلام الحقيقة كالحمد للاحمد في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف الحمد الاحمد

ثم ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من كلام الظرف وقد نبه في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل
المقدر مثلا بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها
بذلك الاعتبار قلت ليس في ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص
قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون
كما يجوز عمل البناء في قوله تعالى هل اتيك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه فيقال المراد من تضمين معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف ولو في نفس الامر لم
يكف في العمل والا جاز اعمال زيد في رجل في الظرف وان كان انفهامه باعتبار نسبته الى محله موصوفه فذلك
اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم لكن في
الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى
موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحاله لانتفاء الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل **قوله** ومخالفة
القياس اللغوي ان لم يقل ومخالفة القياس الصرفي ان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشاء القياس الصرفي
استقراء اللغة **قوله** حتى لو وجد في الكلمة شيء اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا
نقل عن الشارح انه لو اعاد من في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن **قوله** يوجب ثقلها على اللسان
الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو مصدر وبتسكين الحاصل بالمصدر والاول هو المراد
هيهنا **قوله** الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها
ترعى بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين وعينين
مهملتين وانما لم يذكر المص في مثال التنافر ما هو في النهاية لانه اخذ ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية
ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة **قوله** جمع غديرة في التلخيص الغديرة
اللفيفة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المراة مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت
قوله والضمير عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل
وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكذا
فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من اثاث النبات ثلاثة

اى كثير وأنف والقيكياسة النخل وهى فيهما بمنزلة العنقود فى الكرم والمتعكل بمعنى كثير العكال بكسر
العين صفة القنو والعكال وكذا العكول بضم العين الشماريخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو وتعكل
القنو اذا كثر شماريخه **قوله** الى العلاجم العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى **قوله** جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع
عقصة بكسر العين وسكون القاف كهمة وهم لم صرح به فى الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهى جمع مدرى
وهو خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة
لا يخفى **قوله** وهى الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم لفيفة من شعر وفى اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة
تاخذها المراة من شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها الغزل لكن
الفتح اجود كذا فى التلخيص **قوله** يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد من البيت
قلت يفهم فى الجملة من مستشزرات خصوصا اذا روى على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات
عقاص وهو الخيط الذى يعقص به اطراف الذوائب كذا فى مجمل اللغة وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر والحاصل
العقاص على تفسير الشارح هى العذاير بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعر مما وحه ينقسم الى ثلثة اقسام
الى ادبعة كما توهم **قوله** والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقايص مع افراد المثنى والمرسل بينهما على ان العقاص
مع كثرتها كانها تغيب فى شئ واحد وهو مرسل واحد من جهة كثرتها وذهب بعضهم الى قوله لزال الخلان الثقل
الزاى هو الخفاء الى ثم الثقل الى الحروف المهموسة هى حروف ستشحثك خصفة والمجهورة ما عداها وجمعها
ظل قد بضوا ذا غر الجند مطيع والشدايد حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا الحروف لم يروعنا
وهذه الحروف تسمى الحروف المعقولة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هى الحروف المجموعة فى
قولنا ندك ازجم وتطايب ووجه الضبط مذكور فى اول بحث المجاز من شرح المفتاح الشريف **قوله** وهو يتوهم ان
الراء المهملة اى يعنى لو كان منشاء الثقل ما ذكرت لكان مستشزرا ايضا ثقيلا مع انك تعرف بعدم ثقله ولو منع عدم
التنافر من مستشزر لكان ما ذكره الشارح الامر زايدا هنا وفى شرح الايضاح لشمس الدين الكازرى انما لا يوجد
الثقل فى مستشزرات لان الراء المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورتها الفاء التى هى من حروف الهمس ازالت الثقل
الحاصل من توسط الشين بين ما ذكره هنا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء
والراء يعنى ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشد اليه قوله ولو قال مستشزرات
لزال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف اللام للحروف المذكورة يجيب ان ولهما العين فهما لا

يخفى على الذوق السليم واما السنفادونه ما ذكره الفاضل الشارح المحقق **قوله** ومن البعيد ما هو عطف على اضافة البعيد الى
الضمير الراجع الى الطرح لفظية ولهذا دخلت اللام على المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد على الطريقة
السابقة كما فى قولك رايت زيدا فى المسجد وفى السوق عمرا الا ان قوله ومن البعيد عطف على قوله من القريب الحرج وقوله
ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله سائغ شايع ثم ان الضمير فى قوله راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل
ان قوله مثال التنافر لكن لا يكون هذا دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج
بل يكون دليلا على الجزء الثانى وهو ان ليس كذلك بسبب قرب المخارج بل دليل الاول يستفاد من قوله بخلاف علم حيث
وجد فيه بلا تنافر وهذا لكن القول بان نحو الم اعهد وفخمه غير متنافر وقوله ملع متنافر مما لا يخلو عن اشكال
قوله الى سلامة الذوق وهى حالة وجدانية يدرك بها الشئ ولا يمكن التعبير عنه **قوله** وقد يتوهم الى بعض
الاوهام القائل بذلك الزوزنى **قوله** كما علم الخاسرع فى السر **قوله** لا يوجب شقا الكل هكذا وجدنا عبارة
الشرح فى اكثر النسخ وفى بعضها اشقا وصف الكل والظاهر ان لفظ البعض سقط فى النسخة الاولى عن قلم
الناسخ للمشروح او من قلم الناسخ للنسخة التى وقعت فى نظر الشارح لكن ينبغى ان يحمل كلام المؤيد ايضا على
ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلتئم على ان يكون فصاحة الكلمة وصف الجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله فى اراد
لا وصف الجزء ما يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على النسخة الاخرى لان فصاحة الكلمات وصف جزء
فصاحة الكلام بل انها وصف جزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل نفس الكلام
اذا الكلام فانه لا يلزم من اشقاء فصاحة الكلمة اشقاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب
قلت معنى قوله لا وصف جزئها ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصف الجزء فصاحة الكلام
خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد فتامل **قوله** لانه تم اى وقع مفرده غير عربى
فى الكلام العربى واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسى والقسطاس رومى والمشكاة هندية مع وقوع هذه
الكلمات فى القران ثم الجواز فوافق اللغتين كالصابون والتنور ولا مرغ هذه المنع من ضعف لما صح النقل عن فحول
الصحابة والتابعين بوقوع العجمى فيه واتفق النحاة على وجود العجمة فى ابرهيم ونوح بادلى التسليم وانا الحق
ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربى عن العربية ثم والى ان معنى قوله انا انزلناه قرانا عربيا عربى الاسلوب
والنظم على ان الضمير فى انا انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شايع ثم
تنزل وسلم ان معنى الاية عربى المتن لا الاسلوب والنظم فقد الكل ولعل ان ذلك باعتبار الكثر الاجزاء فانه يحوز

ان يوصف الكلام من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه ولما كان مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة
حقيقة بذلك الاعتبار ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما
استشعر ان يقال انما اشترط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراط فصاحتها
في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليمه الخ وبهذا الاخير
تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما يتوهم الى
بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل
القران فنقول في توجيه منع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت ثم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله عما يعود
الى نسبة الجهل او العجز الخ يعني ان كان عالما بعدم فصاحتها القيه ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم
او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورد لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين
واعترض عليه الشريف بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككونه ادل على المعنى المراد
او اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا نطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران انما اتى
معجزة وتصديقا للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة
ما اشتمل عليه من القدر المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني
على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم
عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير الوحشية كما سيصرح
وغير معني لا ولهذا الشارح ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله غير المغضوب عليهم
ولا الضالين تنبيها على ان النفي متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم
مانوسية الاستعمال مخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين
قوله ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله من الجنة والناس اجمعين وكلاهما
جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي جنة وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم علي
اجتماعكم علي من لدغة الجنة قوله هاجت بهم في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدى
ولا يتعدى فالظرف على الاول لغو والباء للتعدية او في معنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهو على
الثاني زائدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة كونه محلا له تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله قوت عليه الركا

الطفرة وتعلق عليه بتضمين معنى الاجتماع قوله فافلت من الافلات وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا مزججا
عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل الزمان اسم امرأة والفلج
تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبراق اللماع والطرف العين والابرج من البرج بالتحريك وهو
عظم العين وحسنها من باطنها والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة قوله اي مدققا مطولا
لا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزجج الاستقواس [illegible]
وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلعم بعينين نجلاوين من تحت حاجب ازج
كشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشقوق اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت
خبير بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل كشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للحاجب فالجهة قوله فان
التشبيه بالنون المشقوق انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم لكن اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة
الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي وكالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه
وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجي لنسبة الشيء الى اصله نحو تممه اي نسبه الى تميم فسرج بمعنى نسبه الى السريجي او
السراج اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منهما بعيد وقد يخرج
على ان فعل قد يجي بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة
اي صارت عجوزا او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه الاول بمعنى صار
مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما بمعنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصاير ذا سرج وهو
مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون الفعل حينئذ مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان المسرج
على هذه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من قولهم سرج وجهه الاشارة الى المعنى الثاني
اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر قوله وانما لم يجعل اسم مفعول من الخ حاصل السؤال انهم لم لم يجعلوا
مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما يحتاج الى التخريج معه بعيد حتى يكون غريبا فحاصل الجواب
الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا استعمله المولدون الراجح ولم يعتبروه لانهم
انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وهو ان يكون هذا مولدا وجه واحد وقع الثاني
في موقع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعثروا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله
على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد

يكون معناه جعله كالسرج فلا يفيد جعل سرج منه عدم كونهما احتاج الى تخريج الوطه البعيد وقوله ولما صاحب جمل اللغة
ابراد على الجواب انتهى هكذا الجواب يفهم المقام قوله لانتفى الغرابة حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان
يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب يتنفر الطبع منه فتعريف الغرابة بما تعريف الاخص وهو غير حسن وان جوزه
بعضهم وانما انث عذبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى
الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور ولما قوله وهي بحسب قوم دون قوم فهو على الحذف اى بحسب فهم قوم دون فهم قوم ووجه ذكره
تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك الوحشية بالمعنى
المذكور بل هي بالنظر الى من له ذوق سليم قوله بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وتقرير وتاكيد لما سبق من
عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها
سلبا زايدا على الغرابة اى ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه
ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد ان الخلوص عن العام يستلزم
عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعتراض على الخصوص وادعاء المباينة اوبان مراد
المعترض انه ان كان هذا القيد جزء داخلا في القيود الثلثة ولا عينها في الخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد
من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتبار قيد وان وجوب ذكره انما يلزم لو لزم كون التعريف حدا تاما وبانه لا
يلزم مما ذكر الخلوص المطلق لجواز ان يكون الخلوص من وجه يبقى ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية آه يدل
على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد آه يدل على خلاف
ذلك فليتامل قوله لانا نقول آه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض
وابطال الادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعير للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها التعليق الوصفية وتحاكمه تشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعمال
الوحشي لتلك الالفاظ لا بملاحظة الحيثية فبتر للمقصود ثم العبارة في النسخ التي رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ
التذكير كما يدل عليه قوله منسوب يبقى ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما
اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فيكفيه يصح معارضة تفسير الوحشية ولا يفيد دفع عدم الظهور لعدم الانس لان الاقتران لا يوجب اللزوم
في نحو لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب بان اعتبار عدم ظهور المعنى فيما ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول
بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله

والوحشي

والوحشي قسمان آه هذا ايضا يدل على ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي
فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام
فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعمال الايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اه اما على حذف المضاف
اى ذو ان يكون وفيه ان يكون ما اول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اى الكائن كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي
بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال لا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من
هذين القسمين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي
قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر
المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة
ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على الاطلاق بل
المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي ذكره الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره
الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين
والرجلين وربما يوصف به الاسد وكذا الشرابث بضم الشين قال سيبويه الالف والنون يتعاوران الاسم في معنى
نحو شرنبث وشرابث واطمخر اى ارتفع واقمطر يوما اى اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب
اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة
لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القران والحديث احسن في
الشعر واطلخم الليل اى اظلم جخجخ اى تجبرت وتكبرت قوله وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال
تفسير للوحشية هذا شروع في المقصود وهو تحقيق قوله وان اريد بالوحشية آه فما ذكره سابقا كان توطية لهذا
الرد فان قلت اذا كان هذا تفسيرا للوحشية فاي فائدة في توسطها في البين قلت فائدة التنبيه على ترادف الغرابة
والوحشية قوله ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران
لا تجتمع مع عدم الانس في الاستعمال قوله او ما هو في حكمها اى حكم المفردات وهذا القيد لاندراج نحو سلموي
بفك الادغام في تفسير المخالفة لو لم يرد هذا القيد لزم ان يكون سلموي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون
المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جمعا اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام آه مثل القانون

على حذف الفا اى كقانون وجوب الاعلال فى نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فى غير نحو عور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفى الصحاح استحوذ عليهم الشيطان اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعر من باب علم وجعد قطط اى شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقطط الشعر يعنى وشل وقطط شعر فى قوله شعر مرفوعة وشرر فى قوله تعالى ترمى بشرر كالقصر فك الادغام فيما لا يخل بالفصاحة والضابطة ان يقال المخالفة القياس ان كان لعلة كرفع الالتباس كما فى فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كان لمجرد الثبوت عن الواضع كما فى ابى يابى فكذلك والا فهى مخلة كما فى الاجلل ومثله **قوله** وآل وماء يعنى ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس **قوله** وما اشبه ذلك من الشواذ فى كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المستخرج فتدبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما صدق به ولهذا اوفق بتفسير المخالفة وانما الشرع عن التفسير الاول لانه يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة فى اللغة **قوله** الحمد لله العلى الاجلل البيت لابى النجم الواحد الفرد القديم الاول وقبله وهى غير ذلك **قوله** والقياس الاجل ورد عليه ان عدم الادغام لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب عنه بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلازم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جوازها الا ترى الى الابلغ انه استعمال الجرشى جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز فى الشعر كما ذكره سيبويه فى الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون عن استعمال امثاله كما يتحاشون عن استعمال الكاكاتم وافرنقعوا وسيجئ من الشرح فى فصاحة الكلام ما يؤيد هذا **قوله** قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المصنف فى الايضاح وقد ذكر فيه بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قال فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجئ وفيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجد فى كلام الناس ويبطل ما ذكره الشارح فى دفع اعتراض الخطيب اليمنى فى تعيين جواب المص بان المراد بالناس المعهودون فان المجيب بالتعريف على الوجه المذكور لم يجده فى كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يعنى لو سلم صحة قول القائل وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا الجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما فى كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من الملاحظات واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ماخذه وهو قول الفصاحة عندهم تكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر

فيما بقى فاوردوا عليه انه ينبغى ان يزاد قيد آخر فى التعريف وهو الخلوص عن الكراهة فى السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فقبل ايرادهم فى كتابه وردة بتتميم الفايدة على انه ربما يقال المراد الشرط عدم الاحتياج الى ملاحظة المص فى دفع اعتراض الخطيب اليمنى كما يشهد به لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لموافقة اسمه ابو الحكم الاظهر فى العبارة ان يقال الموافقة لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فايدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم الشعر ببهيج والدم والكنية ما صدر باب او ام مثل ابى او ام مما عداهما **قوله** لانهما داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكره تفسير الزمخشرى ما يدل عليهما بل اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه بهذا المعنى لا انهما يخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال كذا الشاذ داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا فى مفهوم فصاحة المفرد وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة فى السمع فذلك لو لم يكن الخلوص عنها معتبرا فى مفهومهما فانه لم يلزم ذكره فى التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت ينبغى ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كلامه لا يحتمل ظهور فساد ارادة الدخول فى مفهوم فصاحة المفرد وزعم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عينه عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما فيه فصاحة المفرد دون الاخر مشكل جدا **قوله** لظهور ان الجرشى من قبيل تكاكاتم اه يريد ان الذوق السليم يحكم بان مثل الجرشى وهو الذى يدعى اشتماله على الكراهة فى السمع من احد القبيلين اى انما يشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم الاستئناس فقط وانما يشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق ثم المقصود من الترديد هيهنا تاكيد الدخول وافادته تحت الخلوص ان جزم فيما تحى يكون الجرشى من قبيل الثانى وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكراهة فى السمع تحت الغريب وتسليم دخول الجرشى فى القسم الاول لا يلايمه فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة فى السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها فى كل من القبيلين والحال ان مقابله تكاكاتم وهو الجحيش يدل على ان الكراهة فى السمع مخلة تكاكاتم ليس من قبيل الوحشى الغليظ وقد قال الوحشى قسمان والقسم المقابل استعماله هو الوحشى الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشى ثلاثة اقسام قسمان منها مايعاف استعماله وان ليس المراد حصر الوحشى فى القسمين **قوله** الاولى انهما ان ادتا الى الثقل قد يناقش فيه بان الكراهة فى السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انهما ناشئتان عن الثقل اه **قوله** وضعف هذين الوجهين ظ اما الاول فلان عدم التادى الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا

قوله استعيرت لكل واضح معروف ذكره فى شرح الكشاف انه استعار للشرف والاشتهار وكانه نظر الى ان وصف اللقب بالشهرة ليس له كثير حسن نكتة ؛؛؛

معنى مناسب للاخلال واما الثانى فلانه قد اورد الشارح فى المتن فينبغى ان يكون على ما ذكره فى المتن ولم يذكر فيه
ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء
ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفى قوله راجعا الى النغم النغم بفتحتين جمع النغمة وهى الصوت يقال فلان حسن النغمة
اذا كان حسن الصوت فى القراءة كذا فى الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا
يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ ضيزى من ضازه فضيزه ضيز الى ظلمه
واصله ضيزى كطوبى الا انه كسر الفاء لتسليم الياء كما فعل فى بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا كما فى تفسير
القاضى قوله ودسر وهى خيوط تشد بها وقيل هى المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت
المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض له وايضا هذا القايل بصدد
الفرار من اشتمال القران على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن
الكريه فى السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذى اورده الشارح اعتراض على المص
ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريف الفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكونه عرض له ما يمنع
اخلال الغرابة لفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقع مع التعريف خلوصه عن
الغرابة التى يكون سببا للقبح وعلى هذا ساير القيود فح يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه مخالف
لما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه فى القران وفيما يحكى ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء فى
امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما فى القران مثل فسبحه ومثل
وما سواها فالهمها فجورها وتقويها ومثل داب قوم نوح فيجب عليه ان الوقوع فى القران لا ينافى كون
هذه الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تع قوله كما سيجى فى الخاتمة من ان كل
مقام مقالا لا يحسن فى غيره ومصداق ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى امالى الكافية من ان الشى قد يكون غير فصيح
فيلحق امر فيجعله فصيحا كقوله تع الم تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا بل لم يكاد
يسمع ابدا قال الله تع كما بداكم تعودون لكن فصح يبدئ هيهنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده
قوله حال من الضمير فى خلوصه فيكون بينا لهيئة الفاعل وقيد العامل الخلوص فيهما تقييد النفى
لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فى الحال وذيها واحد
فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف

ساحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه قوله واحترز به عن نحو زيد اجلل او
اعرض عليه لانه يصدق على مثل القسمة ضيزى ضيزى وهذه دسر كيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة
حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض ما يمنع
السببية مثلا اذا انضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام وحده فى الحالين
فيصدق على حالته تعريف فصاحة الكلام على نظر قولهم الكريم من يعطى حال مكنته فانه صادق على البخيل الذى لا مكنة
له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يعطى وجوابه مبنى على توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفى كما اشار اليه فيما سبق
طريقه كما صرح به فى شرح المفتاح ان يعتبر النفى اولا ثم يقيد فيهما يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا
ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفى الامور الثلثة عنه والحال ان فصاحة كلماته يقارن ذلك
الانتفاء ويخص ذلك الانتفاء بها البتة وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده قطعا اذ ليس فيه
مقارنة فصاحة كلماته البتة لانتفاء الامور الثلثة لتحقق القيد الثانى دون الاول وبالجملة منشا الاشكال
ارجاع الخلوص الى القيد كما فى قولك الكريم من يعطى مع المكنة ومنشا الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق
فى شرح المفتاح بان التعويل فى ذلك على القراين قوله ويجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الاظهر فى الرد على
المسند الیه اعنى فصاحتها قيد للمنفى وهو التنافر لا انه العامل فى ذى الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفى على
كلام فيه قيد فيرجع النفى الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة فى اول اما الخ تقريبا ويكون المعتبر فى فصاحة
الكلام انتفاء فصاحة كلماته مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو كما ترى
الفصحى ولمن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يقصد التعريف على صورة وجود التنافر مع فصاحة الكلمات
فاذكره هيهنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا
مبنى على التنزل وعلى ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفى الى القيد اكثرى كما نبهت عليه فى بحث لم بالغ
ثم ما بقى من انه لما علم من التعريفان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بفصاحة الكلام علم اخلال التنافر مع عدم
الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح فى الحواشى
من ان الاولوية على الاطلاق ممنوعة اذ فى كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية
غير معتبرة فى التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف يدل عليه الخلوص
اى ان فصاحة الكلام خلوص عن الامور الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول

المختار والله اعلم قوله المشتهر فيما بين معظم اصحابنا لاشتهار مجيئه لازما ومتعديا في الصحاح والديوان الفلاح
ضيلة اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما
كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثم قال في المختصر
لفظا او معنى وحكما قوله اعني ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول بقرينة السوق فاللام
للعهد وابن جني بسكون اليا وتخفيفها كنية للامام ابي الفتح عثمن بن جني ونقل عن سيبويه ان ابن جني معرب
كني وليس اليا فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش
في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن هنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار
قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة
وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه عني عن هيهنا للبدل كما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب في قوله تعالى اتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يروى
العاديات وهو جمع العادي وهو العدو وقد فعل قوله اي فعل الله ذلك واجاب سؤاله قيل المقصود اظهار الرغبة
فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا قوله ادنى الى الكبر صاعا
بصاع قيل الضمير في ادنى راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادنى راجع الى مصعب وفي اليك للصحابة قصدا الى كل
واحد منهم كما حققه في شرح البيت ونظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في
بطونه راجع الى الانعام او نقول المشابهة لفظ الافعال للمفرد ولهذا يجي في اكثر المواضع وصف المفرد به نحو
برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير نحو انعيم والتصغير نحو انيعام هذا وقوله صاعا
بصاع حال من ضمير ادنى او الاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال هي البيت
صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى التوزيع انما يحصل من المجموع كما ذكره صاحب الاقليد في كلمة في الى فى
وفي مجمع الامثال الجزاء كيل الصاع بالصاع اي كان احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اي رب الجزاء ليس اراد
مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح البيت ورد بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل
هذا ويمكن ان يرد الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد قوله عن كبر عن هيهنا تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قوله تعالى وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك ويجوز
ان يكون بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره ولعوض لم ياتوا

ابا الغيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا المرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء كما في ابن الوقت
ابو الفضل ولبنات الدهر بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومي بني الخورنق الذي
بظهر الكوفة للنعمن ابن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثله لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي
بناه اطم لاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته فقال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض كله فسأله
من الحجر فاراه فدفعه من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضارا لذلك الفعل الشنيع
وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسميته من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري خبر ليت محذوف وجوبا
لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة في قولك شككت هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع الخافض
اي شككت فيما في جواب هذا السؤال وتحقيق هذا التركيب مذكور في كتب النحو قوله على ما جرها الجيم
والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاي المعجمة من
الحز وهو القطع قوله فتاة لا يقاس عليها فانه لم يرجع هيهنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم والى
الشاعر على سنن الالتفات لان مقصد الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض قرابته
على لومه ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير قوم الشاعر والله اعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب
المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت
والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى التقارب والاضافة لفظية وكون ضافه
المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لجز ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول
على القلب كما صرح به السكاكي في قوله كون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفقوا على عدم وقوعه في كلام العرب
من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظم البيت خبر معناه
تاسف وتحزن على كون قبر كل وضع المظهر موضع المضمر في قوله وليس قرب مع ان الاظهر ان يقول قبره لزيادة التمكن قوله
شل قوله اي قول ابي تمام يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابرهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد
هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا وتبريا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور ❊ اعيذك بالرحمن
ان تطرح الكوى ❊ بعتبك عن ظرف امرئ صادق الود ❊ اذ ليس هجر القول من لو هجوته ❊ اذن لهجاني عنه
معروفه عندي قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يجعل العطف على السكن في امدحه الثاني لوجود الفصل

على نمط قوله انما اسكنات وتزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدى وان اتفق في الجملة ان يكون مقابلا لكلمة الا ان
الدلالة على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى والحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية
الايجاز جميعا بدل معى فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه فيه على تقدير تسليم
صحة السببية من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد من السبب في الشرطية عند النحاة الاعم في الجملة ومدح الشاعر قد
يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في تعداد الاوصاف الجليلة ويوافقه في ذلك احد حضار المجلس فلا يلزم من هذا قصور في
مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه بجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة كما سياتي في بحث لو فلا يلزم محذور
فان قلت فما فائدة معى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معه في المقام فان قلت ان
يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على زعم كون كل من المعطوفين جزء المحل جيدا لو قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق
بالشرط قوله وفي استعمال اذا اه كرده على الزوزني حيث يرجح ان الدلالة على الشك وبعد الرد فلم لكن لا يخفى عليك ان الا ان هذا
المذكور انما يحسن عنيان في جانب المدح ثم في اختياره في جانب المدح وهو سور للاتصال الكلي واختياره اذا للمفيد للاتصال
الجزئي في جانب اللوم لطافة لا يخفى قوله مما عابه الصاحب هو اسمعيل بن عباد صاحب ابن العميد ووزارته ووزير لمؤيد الدولة وفخر الدولة
بن بويه ولقب ايضا الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جميل الشعر والكتابة
وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصابي يكتب كما يريد والصاحب كما يؤمر ويراد وبين الحالتين
بعيد وقد اجيب عن تعيينه بانه اذا جاز استعمال اذا في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام
الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغايته ما يتصور في شانه اللوم
اذ المثل لانيا ذكي احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب لا يخفى قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر اي
خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا الوجود في صورة قرب المخرج حتى يتنافى ذلك
كيف وقد صرح هناك بان اعداد الذوق السليم ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك
وصرح بان المعتبر من التنافر ما كان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر
مطلقا بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا الدعوى بوجود القرب مع
عدم التنافر في الجيش وفي الم اعهد ونحوهما فانه انما يفيد كونه علة مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم قوله فلم يريد
مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يظهر هنا ايضا مانع السببية لعجز الجمع كما سبق
مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم مانع السببية لعجز

كذا في تاريخ الجزري ويقال بعض اصحاب الحواشي كان الصابي وزير المعتصم والله اعلم انه غلط

على ان قوله في ابراد اللوم اظهارا عن وصمة التكرار لكل كلمة فيما قبله كما سبق

الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح ان يحصل
الفصاحة من تكريره لجواز حصول امر من نفس امدحه مع انعدام مانع السببية قلت لم يرد الشارح لزوم المذكور بل الامر كذلك
في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر كل التنافر اورد عليه ان مثال المهوعين لشاهد في التنافر على ما سبق
فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام واقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد بالتنافر الكامل كما في قوله
زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه تنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا اللغوي لا المعنى الاصطلاحي والتعريف
عنهما للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجي كاملا قوله وفي الثاني حروف منها الا انه لم يجعل
التنافر المخل من حروف كلمة واحدة وهذه الرعية في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين
وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله لجمع سطره قيل هذا تشطير تنافر الالفاظ وتباينهما بتنافر
المعاني وتباينهما لا تمثيل ولا يخفى بعده قوله زعم بعضهم هو الخلخالي قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه
يخل بالبلاغة البتة كيف ولو وجدت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها
والى هذا اشار بقوله بالنسبة الى الحاكمي قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف من ان التعريف المذكور
تعريف للمعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل
الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد كما قيل في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ
عند الملاقاة بالنسبة الى العالم بالوضع قوله على انه المصدر من المبني للمفعول ههنا بحث شريف ذكره جدي المحقق
في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهو ان جميع المصادر يستعمل تارة في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة
منها المتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة الحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط
وذلك في اللازم كالمتحركية القائمة من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية
من العلم وباعتباره تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول يعنون بهما المصدرين اللذين هما بمعنى الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعديا مشتركا ولا قائل به واستعمال
المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله تقديم او تاخير قيل المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي
يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم
التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اه ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلق الخلل على مجموع
كل منها واطلاق الخلل على اشياء عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قيد الخلل خارجا على التعريف بيانا للسبب الغالب

ويقال السطل الحي معرب معروف وبعضهم يقول السطل الطشت

توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
وفيه رد لاعتراض الرومي حيث قال الاخلال في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون بلا اختلاف منهم وصار ارادة
له قوله ويجوز ان يكون للتعقيد اه ظاهره عطف على قوله يجوز ان يكون لاجتماع امور لكنه فاسد كما لا يخفى فهو معطوف
على ما فيه بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف اه دفع لاعتراض
الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي مغن عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما
لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان
قولك جاءني احمد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول وقد بقي من الشارح في اواخر الكتاب انه اعترض على تمع لبعض
متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وانه على ما فرض على نفسه سنته في تطويل الواضحات فاطباق المحشين على الطعن في انه
لا يلتفت اليه قوله وهو ابراهيم بن هشام اه ابو الممدوح سمي ابن اخيه قوله والا المختار اه لا لما ذكره ابن الحاجب في
الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله على ما هو الوجه بدلا لان الاشكال والاختلاف
في عامله لا يلزم فيه ونحن نقرا كلامهم بل لقصد التطابق بين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه اذ انا نجوز من تمام
المنسوب اليه ولان البدل مقصود بنوع من الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة قوله يوجب قلقا اي المعنى
اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد ان يكون المماثل احيانا يقاربه او
بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ونفتقر الى ان نوجه هذا السلب بناء على
عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا ثم كلامه هذا مبني على ان المقاربة بمعنى المناسبة كما لا يخفى وربما نافش فيه بان
المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيه لصحة نفي المقاربة عن المماثل وعكسه
ويجاب بان الاستثناء لا يصح حينئذ لاقتضائه ان يكون الملك مماثلا او مقاربا غير مماثل له لا شبهة في ان المقصود نفي
المماثل عن الممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد ينافش ايضا بعد تسليم ان
المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحي المقارب يستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل
ففيه نفي الملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه من باب المبالغة
فتدبر قوله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر قوله الخلل في انتقال الذهن
الاظهر ان يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله الخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل لا يكون بايراد اللوازم اه مع
ان الامر بالعكس لاعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل

اذ ليس تاليفه على قانون النحو المشتهر فيما بين معظم اصحابهم

عدم

عدم ظهور الدلالة مع ان الامر بالعكس بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل منهما او المراد ان يحمل قوله في انتقال
الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال ذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه
مبنيا على خلل في ذهنه وهذا انما يتم لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد
فيه لاغراض تتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية في الكلام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز في الكلام
الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا
في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل قوله
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس
على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا العهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف
الوسايط بالكثرة ح بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد بالاحاد
فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد
منه ان يكون كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور الا انه
اذ لا يلزم تعدد اللازم والواسطة في كل مادة ان يوجد وان لا يجوز فكل لازم ح يكون اقله اثنين بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد على ان المراد اعلم من كون البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد يفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء
القرينة فلان يوجد في ايراد الكثير من ذلك مع خفائها اولى وكان المحشي اقتصر باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه
بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم
فيحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض لهذه الصورة شايع في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة
بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المصنف فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق
باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثاني فالانسب لمذهبه ان يقول لايراد الملزومات
البعيدة فليتامل قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا اي اختار العبارة الدالة على الاستقبال ووضع الفعل
الذي دلالة على ان البعد كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود الاقصى للعشاق والمطلب الاعلى للمشتاق
الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق بان يتوق طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى المخاطب
وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو
مبني على الرفع قوله من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كآبة وكأبة

وكناية مثل رأفة ورأفة قوله ابكاني الدهر ويا ربما ا ه المعنى ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم فلما سرني بما يرضي بكاني
في قوله بما يرضى من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو ابكاني الدهر حكم من شاء حال الى
خفض قوله ولكنه اخطأ في الكناية تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى المعنى الكنائي عن الجمود الى بخلها بالدمع
او ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كانتقال الى عدم البكاء مطلقا وهو حالة السرور غير مقبول لا
لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لانه خلاف ما يتبادر منه الاذهان من الانتقالات
الانتقال فيما بينهم فاعتبر المبالغ في حقهم بانه مطلقا واذا لم يعلم تعارفهم فيه فتجوز الانتقال منه الى مجاز فيه النحو المعتبر انما
ما كان كذا في فصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعلت استعمال المطلق في المقيد لا يفيد قوله حال
ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة البخل وفي الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا قوله الحماسي البيت
الحماسي منسوب الى حماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد هنا الكتاب المشهور المنسوب الى ابي تمام حبيب بن اوس الطائي
جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي اراد انه مذكور في ذلك الكتاب واذا
اطلق الحماسي يراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة
وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه فامتنع
الامام فامر بحبسه وضربه وقال ردة دعوني حتى استشاور اخواني فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة قوله يجاري
دمعها اي يدمعها الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر قوله من باب استعمال المقيد
في المطلق قيل عليه على هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان قرينة الاولى ايراد الملزوم
وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال
المطلق الخلل في الانتقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى بعين المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور
لان المسرة مصدر متعد يقال سره مسرة واما السرور فمصدر لازم لانه ايضا كما شهد بها تتبع كتب اللغة واجيب
بان المسرة ههنا مصدر من سر مبنيا للمفعول كما ذكره الشارح في التعقيد وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء من قام
بهذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة
وهذا خلاف الابهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد حسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود
ههنا في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضه كما سبق
والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست شرطا في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز القبول

لان صعوبة الانتقال تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز
غير معتبرين عندهم لاشتمالهما على التعقيد ولذا لم يذكرهما السكاكي والمص قوله حتى يخيل الى السامع انه سمعه من حاق
اللفظ اي يقع في خيال السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره
على فهمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا اذ سيذكر ان الجامع اذا ذكر ظهر
بحيث يفهمه غير الخاص يسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا ففي الكلامين تدافع و
اجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لفظي او عرفي قوله
وانما الكلام الذي ليس بجواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان الكلام معنى بان وانما اذا لم يكن قوله فبعد هذا الطلب
البعد اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين
فالوصال حاصل فلا يجب لطلب البعد لحصول اللزوم وطلب الحاصل واجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب
استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب ووقته
الاستقبال المبهم لا يدري انه زمان القريب والبعيد فطلب ما هو خير ووسيلة الى النجاة عنه قوله وان ينعكس كما هو الصواب
يدل على ان رواية النصب خطأ وقد بينا وجهه ووجه الاسناد بان تسكب الدموع يدخل تحت الطلب في الاستقبال
ويكون المعنى في الست اطلب البكاء الان وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكونا شعاري
للعاشق المهجور غير منفكين عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت
خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال
من اكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والاقبال على الكب مستفاد من صيغة المضارع الدال على الاستمرار بمعونة
المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب والواقع الاتيان بنقيض ما
يطلبه المرء انه مطلوبه ورد بان من ظرافات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك
الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه وقد الم بذلك ابو الحسن الباخرزي وقال الا تمنيت الفراق مغالطا واحتلت
في استمرار عرض ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي وقيل لان السين الاستقبالية
معتبرة في تسكب فافادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا
مع علمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح ويجوز ان
يكون العطف على مجموع سأطلب ويراد الحال من تسكب وانما ارادة الاستقبال من لتجمدا فلا خطأ اقتضاء

الدموع اليه والانصاف ان ماذكره العوم البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان كان في حلية الحال يتوقف على الكاف

حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وتحقيقه ان مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال الا انه

يلزمه ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد والمقصود

من ذلك الترك ان يترحم الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله

ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون بذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتحقق

بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا

مجموع الذكرين فان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء

ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة معناه العرفي بناء على ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر

بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة السبب الى المسبب اي

كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله وتسعدني في غمرة الاسعاد

الاعانة ويؤنث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اوحى اليه الشارح بقوله تبوى فلى في

السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني اسعدني لا لارادة الاختصار كما صرح به في بعض الحواشي لكنه

عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله

والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ

بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق

المجاز كما صرح به في الاساس بقوله والمجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه المحقق الشارح ههنا بقوله كانما يجري في

الماء وفيه تأمل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا شدة العدو والحق ان كلامه ههنا

لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها آه ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق بمالى

بشواهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم يرد الا في الضرر قوله فاعل الظرف

ويجوز ان يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى نصب حمامة لانها منادى مضاف قوله

وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا والدال حرفها

وبالحاء حسنة الجري وفي بعض النسخ حسن الجري حمامة الحطل للعنق قوله ابن بابك بتسكين الكاف وضمها قوله

قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء كحمراء وبيضاء قوله وهي ارض ذات عجان الجندل بكون

النون وفتح الدال نفس العجان كما صرح به في الصحاح واما الارض ذات العجان الجندل بفتح النون وكسر

الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على

المحل فالتفسير بالنظر الى المراد لا اللغة قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال بحاه فانت

بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا يطلب التكلم

من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالبيع اظهار التشاؤم كما يقال

نتوهم عندنا هذه الاوراد فالمعنى ح ماذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالبيع

اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ماذكر في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره

ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى المكاني لان جعل فلان مكانا لمحل رؤية فلان كناية عن كونه قريبا له قوله

لان كلا من كثرة التكرار الى قوله لا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه استضعف قول من جعل شرط المص على من يشترط في

فصاحة المفرد الخلوص من الكراهة في السمع بان هذا الكلام فرد ذلك مع قوله هذا مما لا يحتمل واجيب بان الكراهة في

السمع معنى مناسب للاخلال لا ان الفصحاء كما يجتنبون من استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع

فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار

فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق فلا يرد التكرار مثل الكراهة في السمع

كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام الفصيح عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار يخل ايضا

لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا لا يستفاد منه الا ما يستفاد من الاول

كما هو شهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح لنكتة ولا يخل بفصاحته بخلاف الكراهة في السمع

فيبحث وهو انه يجوز ان تكون كثرة التكرار مؤدية الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة ويرشد

قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح فليتأمل قوله الكريم بن الكريم آه قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع

الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدنيا والدين

قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقويته لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح

قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم الشخص والخيار القثاء وليس بعربي اصله ثم الاظهر ان المعنى على القلب

اي انت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج يضاعف البرودة

واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير لازم الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض

قوله هذا بالحمام هذا لا صوت

والحال والصفة وكرم الاخلاق

الشیخ خیانة بالحاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهی ارض دخوة والمفتوح وصفرة الضعف لان الثلج اذا وضع فی
الارض اللينة اسرع فی الاضمحلال هكذا يجب ان يفهم معنی البيت **قوله** ثم قال لا شك ای قال الشيخ لا الصاحب صح
فی الايضاح **قوله** كقوله فقلت البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها * ذهبنا الی الخمار والنجم غائر * غلالة ليل طرزت بصباح
غائر ای غارب والغلالة ثوب دقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هنا لبقية الليل والنصب علی
الظرفية والمعنی ذهبنا الی بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا فی وقت بقی من الليل بقية
دقيقة كالغلالة لاحت فيها اثار الصبح كالطرازات فلك تامة ای دائرة وهو مع تدويرنا زعا فی ايدی جاذر
والجاذر جمع جاذور بفتح الذال وضمها وهو وسط ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنی
الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه الی المشبه ای وجوه كالدنانير فی الصفاء واللمعان والاستدارة
وملاح جمع مليحة صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرح به ابن فوقع
شجاع باسل وجواد فياض **قوله** ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الی ابائه واجداده علی ترتيب ولادتهم
وولادتهم من غير تكلف فی السبك حتی تكون الاسماء فی تحدرها كالماء الجاری فی اطراده وسهولة انسجامه ای سيلانه
نحو الجانب المنخفض كذا فی الايضاح والبيت لربيعة بن ابی ذواب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد
ثللت عروشهم ای هدمت فی الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم ای هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية او الخطاب
قوله وما اورده المص فی الايضاح ما ذكره الشيخ ههنا من قوله فيه نظر الی قوله ملاح هو الذی اورده المص فی الايضاح
والضمير فی انه جعل وقطاية للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله
يا علی بن حمزة بن عمارة البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلی والثانی لحمزة
ووجه الاشعار الثانی ان تناول تتابع الاضافات الغير المترتبة انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم
بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا
ووجه الاشعار الثالث انه جعل قوله يا علی بن حمزة البيت وقوله فقلت تديرها الكاس الخ من تتابع الاضافات
مع اتحادهما منشأه هذا وقد يقال لا ضرورة تلجئ الی حمل كلام المص علی انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد بتتابع
صورة الاضافات سواء كان فی ضمن حقيقة الاضافة كما فی البيت اولا كما فی الحديث فانه فی صورة حمل متضايفات مترتبة
اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا الی ما بعده فی الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك
لم يتغير حاله عما هو عليه الان نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علی بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات

ثم الظاهر مما ذكره ان يكون ثللت علی صيغة الحكاية ويحتمل الخطاب علی ان يكون قوله فقد ثللت الخ التفاتا علی مذهب السكاكی ... ر

اذا الاضافة

اذا الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضا ثابتة
اذ لو اضيف الوجوه الی ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم فی الحديث لكونه صفة مشبهة بخلاف الحارث فی البيت لكونه فی
صورة اسم الفاعل فتامل **قوله** لا يقال ان من اشترط فيه انه القائل هو الخلخالی وذلك اشارة الی الخلوص عن كثرة التكرار
وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات بما يلزمه من توالی الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل فی التوصيف كما
نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها فی الاخلال بالفصاحة تحكم **قوله** وبشاعة ای بشع ای كريه الطعم **قوله** والاقلاء
جهة لا خلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فی التنزيل يعنی ان الذوق شاهد صدق علی ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يورثان اللسان الثقل لا لاجل شیء اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة
للاخلال والالما وقعا فی التنزيل وفيه نظر **قوله** وقد يسم العقلاء الكيف بانها هيئة اوادبر الرسم الناقص لانه الغاية فی
الاجناس العالية فانها لبساطتها علی القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا يحد اصلا ولا يرسم رسما تاما ثم تانيث
الضمير فی انها مع رجوعها الی الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة والهيئة فی اللغة الشارة كذا فی الصحاح
وهی الصورة ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة لذی الصورة اعتبر الحصول فی معنی الهيئة المطلقة
علی العرض **قوله** ولا نسبة لذاته ای لماهيته فلا ينافی اقتضاؤها اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضی
النسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جزءا لها او خارجة لازمة لماهيتها **قوله** الا ان العرض اولی الذوق السليم
يقتضی ان يقول بدل قوله الا ان لان لانه علة التقارب ويقول بدل قوله اشعارا بالقسم تعدد المفهوم حتی يظهر
وجه الاستثناء **قوله** فائدة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف **قوله** والفعل والانفعال لان
الفعل عبارة عن تاثير الفاعل مادام مؤثرا والانفعال هو تاثر الشیء مادام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر
فی الكتب الكلامية **قوله** باقی الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها اللازمة فظاهر واما اذا كانت
داخلة فيها فلان كلا منهما نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه **قوله** ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما فی الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه
اذا حمل الاقتضاء علی الاستلزام مطلقا فتامل **قوله** والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح وجه الحسن ان قولهم
الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان علی تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا
وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضی نسبة وكذا الفعل والانفعال ولا يخرج الحركة
بقولهم لا يقتضی قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والاحسن ان يجرد اهل التفصيل لكن قد تقرر ان يجر من انما يجمع

اويقول المراد حقيقة تتابع الاضافات ويعلم حكم ما هو علی هيئتها بطريق الدلالة اذ لا اخفاء انه لا دخل لخصوصية الاضافة فی ذلك بعد ثبوت لوازمها ...

نجب الوجود من حصول صورة فی الموضع وهذا علاف الاعراض النسبية فانها مقتضية النسبة ح

اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة قوله انه عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو
ان النسبة لا توجد ذلك الاعراض لا ذاتيتها ان يتوقف تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها او بيان انه ولا يتوقف
عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما تم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا
ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيدفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يابى عن مثله ويمكن ان يجاب
عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة
الى شخص اخر والله اعلم واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راى من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف
بل من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما قوله
اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة
وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها
في الكميات او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ورده الشريف بانه لا اقتضاء
هناك اصلا فلا حاجة الى القيد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد نفس الحيوانية والاختصاص
اي بالنسبة الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على القائل
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية
ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية
قوله ان كانت راسخة مستحكمة فيه بحث لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها اشعارا بان الفصاحة اه يعني لو لم يقل ملكة
لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه معتبر فلا يقدح فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية
الكائنة في المقصد على تقدير تسليمه قوله حال النطق وعدمها هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم
ظاهرها انه لو قال يعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حال السكوت مع ظهور فساده وفسرها بقوله اي سواء اه دفعا
لذلك الوهم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله لا ينطق
قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما
فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال فاستعماله في المضارع لحن كما صرح به ابن هشام
في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل
وربما استعمل دون نفي لفظا او معنى يريدون النفي ومنه قول بعض الصحابة رض قصرنا مع رسول الله ع اكثر ما كنا قط وامنه

واما ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام في المقصد للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم قيل انما
الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا تقييد المقصد بمقصد من له تلك الملكة اي بما يقصد في زمان من الازمنة او في الزمان
الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت لا حاجة الى حمل اللام
على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت لا نسلم
ثم لجواز ان يحصل الشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح والذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح
بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بفصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا بلفظ على ان الحمل عليه يجوز ان يكون لعدم قرينة
البعض مع خطابية المقام لا لانه لو لم يحمل عليه لزم كفاية الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد في فصاحة المتكلم قوله فلا يلي
بكلام اه لانه المساق ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب له ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح قوله ان يلقى
على الحاسب اجناسا مختلفة اه فانه لا يمكن حمله الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثل الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دار
لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف نحو الحساب في قوله حسابهما مصدر حسبه يحسبه بالضم حسابا
وحسبانا وحسابا وحسبانة اي عدده ويرفع لما على صيغ الخطاب اي ان يرفع ايها الملقي ويبلغ عدد تلك الا[جناس]
عليه اي على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفع من قضية يبلغها او على صيغة الغائب اي يرفع ويبلغ
ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله فهو نظم وجهه فيما نقل عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ
هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قوله وقال فلان كذا ليدخل كذا او يخرج كذا الا لو فرضنا عدم الشمول
لما صح ان يقال ايضا بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عنه بان ذلك البعض
يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز
ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان الذوق والعرف يقتضيان العدول عن قيد في التعريف الى اخر
لافادة الشمول انما هو حيث صح ذلك القيد الا انه تفوت فائدة الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اه الظاهر ان ارادة تعريف
الفصاحة الان صدق على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ثم لخروجه بقيد الملكة اذ لا شيء من المذكورات
ملكة وان اراد تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصد صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة
فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة ونظم جدا قوله قلت لا نم ان هذه اسباب بل شروط والسبب هو المؤثر والشرط
ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة
التامة قوله الحال هو الامر الداعي بمعرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافي لانهما بمنزلة الجزء الصوري له والى

ذلك في عدم جواز الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر

حسبته احسبه بالضم

كما ذكره الشريف

معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان اضافة المشتق وما في معناه اختصاص
المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف لان معرفة المضاف مثلا مقتضى الحال امر يختص بها باعتبار كونه مقتضى
لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على المضاف اليه فلذا قدم تعريف الحال
ان قلت فكذا معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف
لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير المتكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل صاحب الغفلة في التنبيه على ان المتكلم
بالوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في
الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الاصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ ح يكون الخصوص صفة
والمكان على المصدرية الحق ياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كعلامة ولما اذا ضم الخاء فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة
او الى ان يجعل الياء للنسبة للمبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزء التعريف حتى يلزم الدور
بل هو تفسير للمضاف اليه ثم التفصيل ما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار
مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال تقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد
في المعميات فح رعاية المطابقة اولى من رعاية الفصاحة اذ لا نفاع شان الكلام بالطباق لكن بنى الكلام على الكثير الشائع ولم
يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم اه الغرض من هذا الكلام
ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ح اه الامر الداعي بالحال
المقام عليه دون المحل والمكان لما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل
رواجه او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا استقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه
اولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار ولشاد له فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم وعبارة
الشرح هيهنا خلو من افادة هذا الحكم كما لا يخفى قوله واليه المقام تعارضة الى المقتضي حكم الكثرى والافقد يضاف الى المقتضى
بالكسر نحو قوله فيما سياتي فمقام المقام مقام ان يزيد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضي بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضى
بالكسر بيانية قوله فمقام تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام اه قيل هذا ايض حكم الكثرى اذ قد يتفاوت المقام
ويتحد المقتضى كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وتدقيق التنكير انهما يختلفان بالاعتبار فان معنى الاول
بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه فتامل والمراد بالاعتبار في قوله من وراء الاعتبار
المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل ثم شرع معطوف على ...

قوله

قال الكلام شرع ومثله سايغ شايع قوله باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في
انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى
نفس الاسناد اه قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا يحصل الجملة وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه
لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها
لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يق عدتها اياها من اقسام اللفظ باعتبار
اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع تاكيدا واحدا تفصيل لقوله وجوبا قوله ككونه محذوفا او ثابتا فيه
نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل يجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة يكون
المعنى المسند اليه لم يتم قوله او الى المسند كما ذكره ويمكن ان يق انه على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى
من نفس الكاف فتامل قوله وغير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل والفاعل في جاءني رجل وما ذكره ابن الحاجب
من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فترد وبان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم كان الحكم على غير المختص فان قلت
فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت
الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض المذكور من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم
على الخبر ينتفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل المقتضي المصدق الامر ثم فلا يمكن ان
يق بعد ذلك لان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى
ضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم حصر الشئ على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا اقلا
او عليه قيل اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على
اعتباراته فلا يرد ان كونه مفردا اغير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله او غيره الى فلا معنى لجعله زيادة على
اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الافهام والاقرب
في الجواب ان الكون مفردا اغير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولهذا لم يتعرض له
في الفن قوله ومقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكثرة اللام في المتعلقات على الاظهر والا فليس
كما ستذكره في موضعه ان شاء الله تع ولا يرد ان يق قد يكون المسند اليه متعلقا نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط قرشي
عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فال ذلك الى احوال المسند ولو سلم
فما ذكره بناء على الامر الاغلب قوله على الوجوه المذكورة في باب الظ انه قيد للايجاز والاطناب والمساواة ايضا اه

لها قوله مقام اه هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله مقام الفصل اشارة الى القسم الثانى وهو المختص بجملتين فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما يكون مختصا بشئ مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح ثم شرع اه ان الفاء فى قوله فمقام اه للتفصيل ويجوز ان يكون للتعليل قوله اى خلاف كل منها اظهر العبارة تشعر بان الضمير فى خلافه راجع الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعى كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقييم وفساده ظاهر فالصواب ان يق اى خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية اعتمادا على ظهور المراد قوله وقد اشار فى المفتاح اه الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراد الشارح فانه قد خفى على بعض شراحه والضمير فى قوله لكن كونهما راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل لا الى المعنى كما فى قوله ثم كل فى ذلك يجى قوله وكذا خطاب الذكى فصل عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدرى ليكون مقتضى الحال ويناسب الامور المذكورة التى هى مقتضى الحال فالاضافة لادنى التلبس اى الخطاب الذى له تعلق بالذكى مغاير الى الخطاب الذى له تعلق بالغبى تنبيه الامور المذكور تحت المقام الاول يباين مقام الثانى وكان الانسب اه انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح اخص من الفطانة فجاز ان يريد بذلك الاطلاق اسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكى البليد لان الفطنة اتصاف بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء فى الفطانة يق رجل ذكى وفلان من الاذكياء بدون المبالغة فى فطانته مع انه فيما اختاره المص رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبر المبتدأ لكل كلمة او بمضاف محذوف اى لوضع كل كلمة كذا فى شرحه او حال من كل كلمة او صفتها قوله اى مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله مصحوبة معها اورد عليه ان حق العبارة ان يقول معها او مصحوبة بدون معها لان مصحوبا ان جعلت من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هى الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما فى قولك هند ممرور بها وان جعلت من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بان المص ضمن مصحوبة معنى الجعل والتصيير اى جعلت مصاحبة تلك الكلمة وبان مصحوبة مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اى وقعت المصاحبة معها ثم المقص التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يشاركها اه تفاوت المقامات اه وهذا القسم يدل على تفاوتهما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اى بادائه

وتحقيق المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يويد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة اه دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملتين غير مطابق للمقص لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها الظاهر ان الصاحبة ايضا هى الكلمة قوله هكذا ينبغى ان يفهم المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها اه اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة الاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكى ايماء الى مسائل البيان على ان البيان متعلق باحوال الدلالة من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكى ايماء الى مسائل المعانى فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لانا نقول هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيما بين علماء الفن الا انا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية او غيرها فباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضى الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتى باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعانى نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يثبتوا بينهم القول بايجابها الحسن الذاتى اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم تنبهوا لذكرهم فى المقامات من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالتفات والاعراض ولنحمل على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول ما لا ينتظمه النظم السابق مثل انه لا ان مع المضارع مقاما ليس لها مع الفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك ما لا يخفى ففيه تعميم ولا يسمى فى عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور المراد فى كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل قوله فارتفاع شان الكلام اه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتى وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة يوجب لانتفاء الحسن راسا الا ان غاية الحسن يستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكى واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال ولا على انطباقه واجيب ان اصل الحسن الذاتى يحصل عند المص بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها او قد يجاب بان المراد بقوله فى الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن فى الارتفاع ولا ثبوت اصل

الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف
في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في
اول مرتبة المطابقة ومن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة الجنس اذ يأتي الاضافة لمعاني التي تأتي
بها اللام كما يأتي فيكون علة الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق في من يترك
مطابقة واحدة فليتأمل قوله اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية فيه
ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في
الصحاح اذا جعلته صفة لم يصرف تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول
اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى لا بواسطة
قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله البلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته ولدليل
على ان الاشارة بعد التقييد ان كان الكلام ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم يجعل شأن
الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان يتحقق انحطاط شأن الكلام البليغ بعدم المطابقة
وهذا القدر قوله الحسن الذاتي الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشأه ذات البلاغة لان
الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشأه لا يخرج عن حد البلاغة
قوله ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة قوله
وقد يصرح لفظ المفتاح اي بكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجي تمام البحث في
تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر كما ذكر الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه
ببعض يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى هاهنا ان جميع الارتفاعات
حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا
الارتفاع حاصلا لتلك المطابقة فلم تصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كلام المصنف قرينة على عدم ارادة
الاستغراق في الحزني فلا يحمل على الحصر لانه يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملهما على الحصر فيهما
وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام المنقول عن الحاشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم على ما يجب ان يفهم
لا بحسب المفتح بكون قول المصنف مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ثم قيل هو الحل الحاشي وسيجي تفصيله

وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعد خبر لا صفة وتاكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يكون
المراد منهما واحدا اثبات العموم او المساواة قوله والا بطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان
يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل الحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او
العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان
الحصر في الشي يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفائه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين
الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الآخر في الصدق والا لم يلزم
بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا نعم انه لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين او
كلاهما ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزئه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئه السلبي
فنقول اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطة لان بطلان الحصر في الخاص هاهنا
بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر
في العام بواسطة بخلاف من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع
ان يبطل الجزء السلبي للحصر الآخر بواسطة حقيقة جزئه الايجابي والله اعلم قوله وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون
المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم
على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم
هو المدعى ما ذكره من انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب عن النظر على التقدير
الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم
التساوي بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة
الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا الجواب تمام ان
ساعده الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين واجاب الاستاذ عن النظر بنوع بسط يتوقف صحته على ان
المتبادر من الباء السببية في قول المص بمطابقته للاعتبار المناسب كون المطابقة علة اختيه مستلزمة للمعلول
بعينه للارتفاع وهذا الجواب في الحقيقة تفصيل الجواب الذي اشار اليه الخطائي قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه
وهو معنى التطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلنا اقامة السبب مقام

المسبب كما فى تعريف علم المعانى بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو وان يكون ذلك بسبب
الاغراض التى يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات اه ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك فى تفسير
الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمى المعانى والبيان كما ذكره الشريف فى مفتتح شرح المفتاح ويمكن ان يقال
اراد الشيخ علم النحو تماما ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعانى لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ما
ذكره اه تراكيب البلغاء السليقيين من جملة النظم وهذا ظ **قوله** فيما يترجح بين ان يكون وان لا يكون
الظ ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل عن الش وجعله ظرفا مستقرا اى دائرا بين بين كما
قيل يحتاج الى تقدير لا فى يترجح والاولى يستقيم استعمال الى فى الشكوك لا الراجح وفى بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم
لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذا التردد بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما **قوله** وبإذا فيما علم عددا اس الحروف
على سبيل التغليب نعم وقع فى كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل فى امر على ظن الوجود كقوله واذا اتصل
خصاصة فيحتمل ان يكون حرفا لا اسما الكثرة اذا استعمل فيما علم منه ولسلم الاتفاق كما نقله صاحب الكشاف فى اول سورة البقرة
على ان استعمال الحرف فى معنى الكلمة شايع فى عبارات المتقدمين **قوله** فى الجمل التى سرد اى تنسيج وبيان منظمة بعضها
مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيدا يسابق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله** بل هيئة
اللفظة اه بل على قوله وهو فى لفظ اخر فى غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق
كما هو الشايع اذا يليها جملة والى هذا اشار المصاى الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هى
بل بعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام **قوله** بالتركيب ذهب السكاكى الى ان الافادة فى المفردات
فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا المعنى لافادة **قوله** وذلك لما مر اه بيان الوجه نوع تجوز البلاغة الى اللفظ
باعتبار افادته المعنى الثانى تفريعا على تعريفها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه فلا يرد
وهو المفهوم فرع فهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين
اعنى المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكره الكشاف مرتبط بكون ما للتاكيد بمعنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا
بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا فى الاية المذكورة صفة مصدر محذوف اى شكرا قليلا
ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما فى زيد يسمى شاما شاما
لاحتياج تذكير الوصف اعنى كثيرا حينئذ لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سياتى قول الله
وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية فى مثله معروف لا يحتاج الى الغرض

فلهذا

فلهذا اشار الى وجه اخر من الاعراب **قوله** وفى هذا اشارة اه اى فى قوله البلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى
بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك الفصاحة ايضا **قوله** الاعجمى والعربى الاعجمى منسوب الى العجم وهو الذى لا يفصح وان كان من العرب
والمراد بالعربى خلافه وفى شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية خاصة و
المناسب لكتب اللغة ان العرب هو هؤلاء الصنف المقابل العجم والاعراب منهم سكان البادية والنسبة اليها اعرابى
لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من القرى لكان احسن كما لا يخفى وبهذا ظهر انه ليس بجمع والا لكان المفرد ثم
من جمعه ولذا قيل فى النسبة اليه اعرابى **قوله** وح لا تناقض لتغاير محلى النفى والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر
فى الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته
المعانى عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادته
المعانى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفى كونها من صفات
الالفاظ واثباته وبين نفى كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والشارح
انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد يقال فى وجه التوفيق بين كلامى الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه
اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى المعنى لا للفظ دون المعنى السابق المشهور واراد بها حيث حكم بانها صفة راجعة
الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى مطروحة اه يأبى عن حمل
الفصاحة على المعنى المشهور تامل **قوله** ولا نزاع ايضا فان الوصف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة
هو المعنى الاول كما سيصرح به كيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن غلامه على
معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث يحسن غلامه لا يقال فليحمل كلام المص على هذا المعنى حتى
يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح فى نفسه لكن لا يصح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده
ليس الا بيان محل الفضيلة **قوله** والشيخ ينكر على كلا الفريقين اى ينكر على اطلاق كل منهما وتفصيله **قوله** على معناه
اللغوى قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثيرا من الاقوال البليغة المشتملة على المعانى الثوانى المحتوية على المعانى الاول
الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوى على ان هذا القسم الاهم الاكثر فلا ينافى وقوع المجازات
او الكنايات فى المعانى الشرعية والعرفية معانيها اول **قوله** ثم دلالة ثانية اى واقعة فى المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالته
اللفظ على المعانى الاول لان المعنى الاول دال ايض وقيل معنى قوله لتلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى
المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية ح ظ ثم دلالة المعنى الاول

على الثاني عقلية قطعاً كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلايل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول
فقد تكون وضعية وقد تكون عقلية كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع
مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصد البليغ وغيره
كاثبات الشجاعة مثلاً **قوله** بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حدودها اراد بترتيب المعاني جعلها
في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني العقب بترتيب الالفاظ على
حدودها اسم النظم مع انه اي الترتيب الثاني ارشاد الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي المقصد والاعتبار دون اللفظ
والاتحاد كما يطلقون مقتضى الحال على الاعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون
النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ كالمطابقة الاسناد **قوله** والخواص والمزايا و
الكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التركيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات ايضاً الخصوصيات
المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعنى الاول من قبيل المجاز واصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله
الشيخ يطلق الخ فافهم **قوله** من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف تكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من
الاوصاف الراجعة الى المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلاً اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية
بان المعاني الاول هي محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن
منها بتوسطها الى الخواص مع الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص
منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك **قوله** لان الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ
صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه
ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة **قوله** فحيث ثبت
انها من صفات الالفاظ والمعاني لا وجه لحمل الفيض لما حمل هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة صفة
راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون
المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى اخره على تعريف البلاغة
يابأه فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق توضيحه
ان المخاطب اذا كان منكراً فالبليغ وغيره مشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بالبال رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية

ابز

ترتيب المعاني الاول العقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة
بلا ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة وما شاكلها
كلها اوصافاً للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لغوياً عرفياً لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتاً
للالفاظ واردوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل الثواني عند اطلاقها كذا الالفاظ يحتمل عند
اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين الاول والثاني واللفظ مجاز
في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فايدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل
في معنى اذا كان دائراً بين كونه مشتركاً بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازاً في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل
على كونه مجازاً اولى لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازاً اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد
قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مرادهم انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم انها صفات
ظاهراً انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلاً تاماً في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان درجة
الاعتبار عند البلغاء كما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم
كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كانت العلاقة بين اللفظ
والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح **قوله** فجعلوها كالمواضعة
الى قوله والخاصية التي تجددت فيه قيل على المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم هذا
استعمالها في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من
فجعلوها اجيب بان الشيخ يطلق على المعاني الاول بخصوصيات والصور ونظائرهما مبالغة تنبيهاً على انهم
وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار
توصيفها على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعنى الاول نفس الخصوصيات وهاهنا التفريع وفيه
نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد هاهنا بالصورة الخاصة نفس المعاني الاول وقوله حدثت في المعنى
وتجددت فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصية
قوله وقولنا صورة الخ دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولهم وهم يرون الصورة التي
حدثت في المعنى **قوله** هذا بعينه ما ذكره الشيخ اي قبيل واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلايل الاعجاز لم يذكر
اي اعلم ان المراد بالمعنى الاول الا مع حدوث ونحوه مجددة في نفسه
فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره وبهذا احكم البعض بان في نقل الشارح اختلالاً

ولا ينبغي ان يظن هذا بثلة قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها سلامة تبنها وسلاسة سهولة النطق بها قوله
والفصاحة عبارة عن كون اللفظة اه هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى الثاني للفصاحة فمن عداده ولا
فان جعل معنى ثالثا للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال اراد
امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السياق او اراد بالدلالة مطلقها لكن بالمعنى المشهور الذي
اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى
دلالة ثانية على المقصود قوله اي والبلاغة في الكلام انما حمل البلاغة على البلاغة في الكلام لان المذكور سابقا هو
البلاغة في الكلام فليس مرجع الضمير في قوله وطرفا الى تلك البلاغة المذكورة وايضا الطرفان المذكوران انما يلائم البلاغة
الكلامية قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسب الى الايضاح توطية لدفع ما يوهم قول الشارح من قوله وما
يقرب منه عطف على حد الاعجاز كما ذكرنا قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى
ما ترتفع عنه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الرأي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه
العقول عن المعارضة وافراد البشر ما ذكرنا على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون
خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل ليست البلاغة اه فان قلت ان حمل السؤال على منع
تحقق الاعجاز في كلام الله كما يشعر به قوله لا يجوز ان يكون الجواب خارجا عن القانون لانه منع السند لا سيما اذا كان
اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليلا على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهارها دليل
تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة كما قيل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان
المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كاف في اتمام الفصاحة بل يفتقر الكلام
بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم كما سياتي
ان شاء الله تعالى قوله وكثير من مهرة اه الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام
البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعلنا المهارة اتم من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله
وما يقرب منه قال بعض اصحاب الحواشي ههنا وجه اخر وهو ان ما يقرب منه معطوف على طرفان وضمير منه راجع الى
اما بتثنية الضمير باسم الاشارة او باعتبار كل من الطرفين فيكون اشارة الى الوسط فاذا وهذا الحمل بين في الكلام
تعرضا للمراتب الثلث للبلاغة الطرفين والوسط وانت خبير بانه توجيه فاسد لانا نعلم قطعا اضاعة وقوع الفصل
الاجنبي بين المعطوفين بلا فائدة مفيدة بها نعم هذا يستلزم ادراك قوله وبينهما مراتب كثيرة كما لا يخفى

استدراك

على المصنف قوله فمتى لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه يستفاد منه بمعونة العقل
ولا يضر وان اراد به انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظ واما اذا اخذ نوعيا
فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من
النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا
فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع ولكون
طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذة في مفهومه كما سبق فكل فرد من طبيعة الاعجاز
سوى نهايته يجاوز عنه فرد اخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده انما يصح في جميعها لا ببعضها ومن هيهنا ظهر
ان قوله ان الحق اه وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور ويبتني بناء على ان الحق اعلى ما
ظنه الاستاد قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف اه وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالكلام
كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة
الكاشفة حتى يتحقق انقضاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا ينبغي
ان يحمل الحد بمعنى المرتبة ثم جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة ولهذا لم يجعل قول
صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان
ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة
للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يوجد في القران انه فان
مقدار اية او ايتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند الله تعالى على ما هو المقصود
من الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر
الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث ايات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي
ليس في القران وكون بعض قليل من القران غير معجز مشهور فكفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه
مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي
كون القران من غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القران من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف
المذكور اي يكون بعض الذي من الله بالغا حد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا محذوف
الخبر وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح بعيب اللفظ وان تخذ

وبعضه الذي من غير الله قاصر عنه قوله [illegible] لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الا وحد الاعجاز ع

المؤدی لسلامته عن العطف على المبتدا بعد مضی الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فا
من هذا وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف
الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الى آخره بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد
الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بجميع الاحوال
وكيفياتها فلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان
قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال: در بيان ودر فصاحت كی بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعی: در كلام ايزد بيچون كه وحی منزل است: كی بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعی
قلت التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر وفي بعضها اقل مع ان المقتضيات المرعية
فيهما او في من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منهما في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا
بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الايات لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها
فتامل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة
وبما يقرب منه البلاغة في مقدار آية وآيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا تعين
الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله ولا يخفى بعض الايات تاييد لما ذكره من ان حد الاعجاز هو الطرف
الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الايات التي يحكم فيها
بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه مما سبق قوله اي طرف البلاغة
نقل عن الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان
الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لان الطرف الذي بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه
لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المصنف ما اذا غير الى ما
دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير
ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه اي كل مرتبة
كانت من المراتب التي هي دونه مرتبة بغير بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق ويحتمل الوجهين لا يصدق ما ذكره في تفسير
الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوان اشارة الى ان المراد
بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير والنوعية ولعله الخ.

ما ذكره الشريف من ان النكرة للقصد الى غير معين وقوله يصدر عن محالها الى الاصوات لانه لا يلزم الاختلاف في العامل
في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل والثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر آلة توصل
معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا الحال فما يقال في امثاله من ان
الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة الحالية على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في جميعها
يتعلق اما بمصدر اي يجب بعجب تفاوت الاصوات وحصولها بلاغة مقتضية لها قاصدة اياها او موصول اي يجب ما
يتعلق معها من الامور التي يقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة ولهذا وقع صفة للوجوه
اشارة الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد بتبعيتهما وجه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما
تابعا للبلاغة سواء اعتبر او لا الحكم على الوجوه بالتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس
قوله وقيل اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تبعيتهما وسوق كلامه هيهنا يشعر بان الاشارة بما
اخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخريهما لا يلتفت اليه فتامل قوله عرض خارج عن حد البلاغة العرضية والخروج
يفهمان من التبعية والخروج عن الحد من توصيفا لوحدة باخر علم كيف وما سلا زمان بل قوله خارج صفة لقوله عرض
لا يخفى الخ قوله لانها ليست مما يجعله المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ره ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه
بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان
وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا
بصفة منها جاز ان يجعل تابعا لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا يصح ان يكون تابعة
لبلاغة الكلام لا البلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة
لبلاغة المتكلم فليتامل قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في
تعريف فصاحة المتكلم لان ملاحظة تحقق على المقصود همنا بطريق المقايسة بهذه وان كانت ثابتة في التعريف لكن لا بد من التعميم
ايضا اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف كلام البليغ في نوع من المعاني مثلا كالمدح لا يجعل صاحبها بليغا على ان البليغ من الكلام
هو الكلام منهما وهو ما ذكرنا ان التعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة
المقام ادفي انه البليغ على ان اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لانه لا يلزم انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام البليغ
ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا
لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقتدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله الحصار علم البلاغة

في المعاني والبيان اي علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد بهما جميع هذين العلمين لم يكن للاختصار المذكور معنى قوله على
قوله واختصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة لان البلاغة لما علم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود
الكتاب هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة قوله وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة شاملة
للفصاحة وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة
وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمال يتبع للبليغ
به يمتاز عن غيره ويحصل الاثار المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كمالا متبوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هو امر مشترك
بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان قوله ان كل كلام بليغا كان او
شكلي هذا من تعميم المشترك بتاويل ان كل مسمى بليغ قوله اي ليس كل فصيح بليغا اشارة الى ان المراد بالعكس العكس اللغوي لا الاصطلاحي
اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يجب ان يحصل آه هذا من قبيل الاستخدام
لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه يجيء
تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالمكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي الوقوع
فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء قوله والطباق الحكم للواقع ولا مطابقته قيل هما عين الصدق والكذب فكيف
يكون مرجعا الا بالمعنى المذكور واجيب بان الصدق والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة
الحكم له وعدمها يجعل مرجعا لهما قوله عن الخطا في تادية المعنى المراد اللام في الخطا للعهد والمراد ما لا يكون
بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطا في تادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد
المعنوي على انه قد يقع الخطا بسبب التعقيد في غير التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى
الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى آه اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا عدمه وعلى تقدير ذلك
لا انتفاء اعني وجود الخطا بتعيين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما
ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة
الى الاحتراز عن الخطا المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو
مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين اولا فان كان الثاني فالامر ظ
وان كان الاول فلنحمل على التحقيق فانها قد يستفاد منها كما نقله الش في حاشية الشرح عن ابن الحاجب ويمكن ان يق

المراد

المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم المستفاد من قوله والا هو نفي الملزوم اي ان لم يكن الاحتراز
لازما لها كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة النفس
عن المجامعة لا انتفاؤه اذ لا عبرة بمجرد الخطا اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه
المحافظة البتة بل قد يوجد معه قريب لفظا اذن في عجزه ويكون للتكثير قوله والى تمييز آه الانسب الاحتراز عن الخطا لئلا
يجعل المرجع ههنا والاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة ويدخل في تمييز الكلام آه قيل لم قدر موصوف فصيح الكلام
حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان البلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز
الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه فلهذا قدر الكلام وايض قد سبق
ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المص ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح
كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يبق وصف مطلق باللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة
على تقديره قوله على ما صرح به في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى هذين الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام الكلام
بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايما الى ان مرجعيتهما للبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة
الكلام ويمكن ان يق وجهه ان الخطا في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في بعض الاحيان للبليغ
ولا يبطل ذلك انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا
الخطا ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة المتكلم الواقع هو فيه كلا بعد
في ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله
واضح اذ الغرض من الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطا المذكور وتمييز الفصيح عن غيره موقوف لبلاغة الكلام
متقدم عليهما كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخر وترتبه عليه لم يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة
الاحتراز عن الخطا وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظ بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع
شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن قوله لان يعلم
ما علم مما تقدم آه يعني ان المعلوم من تعريف البلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز
والتمييز نفس الفعلين او توقفهما عليها ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضين عنها فتفسير المرجع
بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل
بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه

بحيث يحترز فافهم   فهو لازم مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التعبير والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم صفة
لمركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصيح من غيره كلي لا الكل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه
الامور والجزء لا يحمل على كله فليس كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من جنسه لا تمييز ذاته من جنسه هي كلام صدقه على
كل واحد منهما ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه   وكالسراج معطوف على اجتمعتم اي وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر
الى سرجا كما اجتمعتم ناظرا الى تكاكاتم   منه ما يبين نظم العبارة يوهم ان بعضا واحدا يتبين في احد هذه الاشياء
مع ان المبين في كل واحد منها بعض اخر هو من قبيل اللف والنشر كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى
فنكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يجعل الكل بعض من تلك التميزات واعترض عليه بان
التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التميز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصد العلم بالعلم واجيب بان المراد اظهار وجوده العيني
وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يتبين في هذا او يدرك بالحس فينبغي ان يراد يحصل بالحس على سبيل التجوز
لان من تتبع الكتب المتداولة اه رد لما اورد عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في
معرفة الحال يبحث عنه في المطولات فكيف يتان تميز السالم من غيره يتبين في علم متن اللغة ووجه الرد لكن لما
بهذا التقرير يقول المص منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى   وايضا لفظ الثاني عبارة عن المتميز
وليس لقولنا التميز يتبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي
ان يقال او من الحس   قد يطلق على جميع اقسام العربية فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين
المراد   او في علم التصريف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف
اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما
ثبت من الواضع   والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شايع
الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان تكون المخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في علم النحو وتمام
ما بين ان النحو يبحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان
يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى   والغرض من هذا الكلام اه اي من قوله والثاني منه ما يتبين اه وقوله
يحترز عطف على يتبين والضمير في بهما راجع الى ما المقدر انت لكونه عبارة عن العلوم والحس ولا بد من عبارة وهو
بمعلومية كمية الامور التي يحب اي يحترز عنها اليه مشتمل على ما ذكر في قوله العلم اه اظهر في تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامر
المذكور ولا يعلم ان الباقي اي شي الكلام مزيد اختصاص لما مصدر ميمي بمعنى الثبوت واسم مكان على انه من باب الكناية

مثل وهم نفيت منه مقام الذنب   يعني الخطاء في التأدية لا اقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف
اي ما يحترز به عن سعلق الاول   ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التركيب
وخواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشارة الى تعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد
المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه متعلق بامور بديعة
واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار
التغليب والله اعلم   ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق ورتب الكتاب على مقدمة
وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم
المعاني وان اريد به المعاني وبعلم المعاني الالفاظ فتسمية المدلول باسم الدال او عكسه فالامر ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث
المقدمة فلا حاجة الى الاعادة   لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كلاهما من في الوضع ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار
الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب متصلا به
والمقصود ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه   بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة لمقتضى الحال الا ان علم البيان
يتوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن
المؤدي مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا   طبعا الاولى انه صفة مصدر محذوف بتقدير رتبه
النسبة اي تقدما طبعيا وشاع شايع وجعله تميزا الا نح عن تكلف   وقبل الشروع لم يقل قبل الشروع في
مقاصد العلم والتنبيه الاقيم مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب
كما سيظهر في الاشارة اذا لم يقابل بالتصريح كثيرا ما تستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف و
ضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال الشارح   فوسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر
فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كاملة يفرد بالتدوين فيكون المبتدأ نكرة
موصوفة بفعل فيجوز دخول الفاء في خبره   فعليك ان يعرفها اه اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصياتها
وبالوجه العرفي الذي مآله الى العبارة الاولى والا فلا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحدة من تلك الكثرة
بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم اشتغل بمعرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة لا بانتفا

معرفتها اصلا وهو ظ البطلان اذ يمتنع طلب المجهول مطلقا والثاني يتعرض له واما باعتبار معرفتها بخصوصها بان يعرفها
بامر شامل او يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن من فوات ما يعنيه وتضيع وقته
فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظ واما على الثاني فلان الكثرة ان لم تكن محصورة
يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المط ولا يفرغ منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت
في غير المط وان كانت محصورة فلانه يصرف الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يبقى باقي الوقت لتحصيل المط
او يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامران لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها
واندفع الى طلبها من حيث انها جزئيات لذلك المفهوم العام قبل ضبطها بجزئيتها لوحدة فادى بالطلب الى غيرها
كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المط الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان الحد
اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطاء في الفكر فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق وان اعتقد
ان هذه العصمة تحصل الى علم كان من المعقولات فرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك
ان مطلوبه في المآل وهو العصمة المذكورة فات وهو ظ اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية حمل العلم
ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله ويحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم
المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك
لو تسامحا جزئي باعتبار انه متعلق جزئي من مطلوب الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن
من استحضارها والالتفات اليها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان
الملكة للملكات وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها فيتم ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات
الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه
لانا نقول على تعريفنا اثبات عالمية بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة واعترض
على تعريف علم المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال
فيخرج اذ يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لكن
يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية بيان لك
ان واضع آه المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد

علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس
تتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اشير اليه في الشام في الفقاهة
هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له
ملكة الاستحضار وضع الاصول واستنبطها فيحتاج في تحصيل ملكة الاستحضار بحسبهم الى كسب جديد وقبل حصول
ملكة الاستحضار لا يسمى عالما بهذا المعنى وان كان بمعنى اخر واي محذور في ذلك كونهما جميعا ادراكا اذ حمل
العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحيوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحمل المستفاد من
تقديم لذا بالنظر الى كون العلم الشبيه بمعنى الادراك المخصوص قد يكون جهة للادراك مخصوص اخر كما ان العلم
بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتامل فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان
كان النحو عبارة عن المسائل ان لها حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال مراده التنبيه على ان الملكة المذكورة تمايل
سيما من العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
يمكن ان يتمسك في حمل العلم على الادراك لا الادراك معناه الحقيقي فلا احتياج الى بيان ارادته منه لولا الشارة
ثم اول علم البيان الى في حمله عليه بناء على انه يحوج الى تقدير المتعلق اي علم بامور ثم العلم في الملكة والاصول ان ثم انه
مجاز فلا شك وانه مجاز مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما يطلق عليهما فيرجع على الاضمار والعلم الكلي او
المركب سواء كان باعتبار تصور ماهيتهما او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة دون علمه منقوض
بقولهم ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلعم
او من يحمل عليه رايه ان الباء بمعنى اللام مجاز لاصل العلم اي العلماء المخلصون كما يقولون من اخلص لله تعالى اربعين
صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول بعض
الزمان بحوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات الى ادراك الاجمال والحق ان الذهول زوال
الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد ثم ذكر الشارح في اوايل الباب الاول
ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياها لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرنا وهذا
باد رابه الشارح هناك الى تسليم علمية والمص فجرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي
هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات
والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف آه للتفريع لا للتعليل حتى يرد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي

اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق نعم الادراك الشـ

حمل العلم على الملكة او الاصول او على الادراكات ... مجاز ...

لا يوجب اختصاصها بعينه على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد يجاب
بان ترك الكليات بالعلم الى المعرفة ينبئ عن نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة لان ادراكات جزئية هي معرفة
كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان
ادراك الكلي كلي لا ادراك الجزئي ولهذا الغرض لجزئية الادراك واشار بالتعبير الى ان جزئية الادراك لجزئية
المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق يجب ان يكون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد
فرد من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجتماع وقد ترك لفظ كل في شرحه مع ان العموم مراد كانه يقال معرفة
فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما سيجيء ان شاء الله تعالى ويحتمل
ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة بمعنى ان اي فرد اه قيل فيه اشارة الى ان الاستغراق
عرفي وان كان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين الثلث والربع
والاكثر لا البعض المطلق اذ لا حاجة فيه بل وجه الفساد فيه لزوم حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به في البعض
المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوهما ثم عدم الكلام موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا
يخفى لكل من عرف مسئلة منه قيل المراد مسئلة متضمنة لثلثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة
الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا وكذا المحسنات البديعية
هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع
انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه وهو قرينة خفية تعين وصف الاحوال بما ذكر لما كونه قرينة
فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمها يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افادان علة
الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ مطابقا بها لمقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما
الخفاء فواضح عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال اللازم
ان يكون معرفة هذه ثمرة علم المعاني لم يحتج الى ذلك وهذا واضح ركاكة وفسادا اقتديا لحسن فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن
المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف واستخبر بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك
الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال
بعينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد

المخصوص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة
للالفاظ بحسب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد قلت فيما نحن فيه حاصل
الجواب انه لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال والمطابقة صدق المطابقة بزنة
المفعول على المطابقة بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه والصادق عندهم هو
المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فمال المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات
الكلام الذي هو جنس مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل عليه في شرح المفتاح بقول ائمة علم
المعاني عليها انقضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتاخير وعرض بان قولهم انكار المخاطب وتردده
وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للحذف والذكر والتعريف
والتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضى نفس تلك الحال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما
هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الى الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد كان جماعة الشريف بان بعض المقتضيات واداة
التعريف مما لا يذكر فيجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما
مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما وايضا كما يجعل الالتفات نوعا التعلقه بالمجموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا
على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعل مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل
الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه
في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضى لا يتماثل انه ينبغي ان يكون المغلب
مخصوصا بوجهين الاول منع كون المقتضى نفس المؤكد وادات التعريف باللام واشار الى جوابه في حواشيه على شرحه بان اقتضاء
التاكيد مرجعه اقتضاء المؤكد وفيه ان اقتضاء التعريف الثاني انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة نكتة او كثرة او
نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف والتجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر
المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ويجوز ان ذلك التعلق
انه يتعلق بالمذكور فيجعل مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا وهذا لا
يخفى بعده انه كلام مؤكد اه اراد انه كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد الا انه اقتصر في العبارة اعتمادا على ان الذهن
وقيل انما اقتصر اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء اخر لا دخل لها في اقتضاء
خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المذكور لا نفس التاكيد كلام مع ما لا يه على ما سبق واحوال الاسناد ايضا احوال توجيه

قيل انما لم يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد

تنبيه من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ
خواص تراكيبه لا بد لتحقيق معنى التعريف تلخيصا للناظر عن مؤنة الرجوع الى شرح المفتاح فنقول التتبع الاستقرآء شيئا
فشيئا والخواص اسم جمع خاصة بمعنى الاثر المختص وفي الافادة صفة للخواص بتقدير المتعلق معرفة وجعلها حالا وان كان اقرب
لفظا ابعد معنى اذ الاحسن في تقييد تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فايدة هذا القيد تخصيص الخواص بالمعاني التي تعتبرها
التراكيب احتراز عن الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها او جعل الافادة ظرفا للخواص
لانها تسعها فكانها محيطة بها او لحيثية الافادة على الدلالة الازداد على ان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها
للسامع لا بمجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب ومن الاستحسان بيان
لما وقع والمراد بالاستحقاق على ما في شرح الشريف للمفتاح مفهومه الحقيقي ومن غيره عدم الاستحسان
وفايدة ذكره ان التراكيب المقيدة بخاصية قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها
ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام بل يحمل على قصدها بل على صدورها منه اتفاقا وكذا
حال المخاطب فلا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة
ليتمكن من ايراد تراكيب منطبقة على ما ساقها لاجلها وفي حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم
وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزء من الحد لزيادة الايضاح وان لم
يكن لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فايدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده
المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كذا في شرح الشريف للمفتاح
ولك ان تجعل اللام في ليحترز للعاقبة كما في لدوا للموت بمعنى ان غاية التتبع المذكور وعاقبته هو
الاحتراز قصد او لا غيرا صلا واما قوله المقدمة لبيان الحد والعرض فانما بالنسبة الى واضع الفن
او الغرض بمعنى الفايدة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التتبع تنبيه على ان سبب الاحتراز
حضور الخواص في الذهن لا مجرد المعرفة ولو بخزونة كما في حال الذهول وانما لم يتعرض للرعاية
لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق الكلام على المقتضى قد فهم من الشرح وتحقيق معنى
التعريف وفوايد قيوده بسط في نوع بسطة فليطلب من شرح المفتاح للشريف اوجها لم
يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة
الحدود عن الالفاظ المبهمة لان المصنف لم يذكره استقلالا بل بعد ذكر الوجهين السابقين حيث قال

ان قوله وغيره مبهم لم يتبين مراده فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به
عدم الاستحسان والثاني انه فسر التراكيب آه حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ في
التراكيب البلغاء وعرفها يتوقف على معرفة البلغاء الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها
تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد
معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف
معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد
ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني
بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها وكانه يشير الى
ان لزوم المحذور الثاني مبني على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا للعدول الا
عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان
لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير يعتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح
جد في الهرب عن الدور فعدل عنه واعلم ان السكاكي كما صرح به في كتابه حيث
قال في آخر القسم الثالث واذ قد تحقق ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام
ومعرفة صناعة المعاني ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل
بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة والاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة
المذكورة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة
اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر تنبيها على انه معرفة
حاصله آه اي مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس
فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات
الحاصل بالغيث لا مطلق النبات حتى ان العرب آه وكذا علم الله وعلم ملائكته
ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذ لا يجعل جزء منه لا
ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوايد اخر مثلا الاشعار
بصعوبة المطلوب والتنبيه على طريق العلم بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشارة الى

بعد توضيحه الغرض جعل المراد بالدلالة الاولى ذلك وجها
وهو ان اللفظ ليس المراد بالوصف هنا معناه بل
بعده ... علمه من الجهالة وهذا التوجيه يحقق او ..
وان تحقق

منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزء من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب واقول لا يفهم من قوله توفية خواص آه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع دور التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذكر المتكلم وهو ثم فان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل شاء البلاغة هي بلوغ المتكلم في تاديته المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا الوهم الا ان يحمل التادية على تقريبها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له نيادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما سيق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة ان يقول نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما ذكر في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد به معنى تطبيق كلام له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكر ان الكلام اعم من الذي يولفه وما يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يسمعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس في تسميته اذ لم يعرف فتامل لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجي في احوال المسند فهنا الكتاب وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ واذا اريدا شخاصها فلان المعنى

يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت والمراد منها على من له مسكة من الادراك لا يجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانهما بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتركيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها كيفية تطبيق اي كيف يولف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال وينحصر المقصود اه لا يخفى ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص رحمه الله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينحصر المقصود اه اورد الشارح لفظ المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر في علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظه من بيانية في التحقق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني على بقية لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باطل فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم شامل لها خارج عنه فلا احتياج الى اتمام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمسايل والمبادي فلا يكون الكلي عني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتداول ولو يجب التغليب والشارح لو والغيره من الاشياء الثلثة والمسايل المبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا وظ هذا الكلام الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى ان حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المتعلق بالسبب كما قيل مع بعده فتامل لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها ومفيدة تاكيد الحكم قائمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر في

ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة
في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه
لا مجرد تصور كذا نقل من الشارح رحمه الله تعالى فقوله هو تعلق احدى جزء الكلام بالآخر ساقط
اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار — اعنی احد جزئی الکلام بالآخر
الغالب او بحسب الظاهر اذ المراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما
سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنايم والساهي كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة على المعنى
المذكور بنفس شيء منها لانها لا تشتمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احد
انها في الكلام حتى يشتمل الانشاء فان من اوجد للمتكلم اضرب وجد النسبة به المشتمل هو عليه
الا ان ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى انه يخالف الاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا
فالانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكن ان يقال ان كان لنسبته فخبر
والا فانشاء فتامل سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف الى تعلق ايجاب او سلب
والا فنفس التعلق المذكور لا بايجاب ولا بسلب كما لا يخفى في احد الازمنة الثلثة
فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كاذبة اذ لا
نسبة خارجية له في الحال تطابقها يطابقه او لا يطابقه تكثير للفائدة وتمهيد — ليس كلها والبليغ صادقة كلها
للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى
فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة
ومطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب
وحاصل منه وان لم يكن نسبة خارج كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول
بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة
ونظايرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته ولا وجه لتخصيصه بالخبر
اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاستعمال على اللطايف
كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام

[Margin note, diagonal: ... الصادق ... والفعل ... الشهود ... ليس معنى الفعل لا بصيغته ... ونظايرها وشبه الفعل وقد يطلق ... الفعل بصيغته ... العصيين وكذا شبه الفعل و... الاصطلاحي ... وعلى ان المراد بالفعل معناه ... والحقيقي ولذا كان كلام الايضاح ... بعد جعل الكلام على الاسناد ... [illegible]]

بالبليغ

بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد
الزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر فالذي يتم الخ
قيل بيان السبب والتعليل وطبعه الشارح ولا على المص الا الاشارة الى السابق اجمالا ولذا قال
فالاقرب دون فالصواب ومن رام الى قوله فساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلخالي واشارة
الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن عبارة ما يهمه فيجعل بابا سادسا
هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا
الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور بعده في المتن ولاح الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب
الاقرب هذا الذي ذكره كما ذكره المص ولذا لم يقل احوال القصر ليكون القصر والفصل احوالا
في انفسهما فاما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد به المشاكلة لطرفيه ولظهور
لم يتعرض له ورسم هذا البحث بالتنبيه اي اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض
الواو فمعنى قوله لانه قد سبق ما ذكرنا اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا
او كان في حكمه كالبديهيات او انه انما يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق
في حكمه فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق
معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه
الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على
التعيين كما هو المدعى واجيب بان ما ذكره هو بحسب نفس الامر وما بحسب الالتزام فيمكن ابطال كل
منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر
فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا يقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره
فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولذا عدي بعن
لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور بان النفي على ما اختاره في شرح المفتاح السيد قدس سره
توضيحه ان كل نسبة لها على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف منهما على ما هو عليه صدق
وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن
زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه وايضا الصدق والكذب الخ ظاهر هذا الكلام يوهم

ان اعتبار اختلاف الصدقين كاف في الجواب مع اتحاد الخبرين واذا غير متصور والا لزم تعريف الشئ
بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين وبالعكس وان استلزم اختلاف الاخر
ظاهرا تعريف لما هو صفة المتكلم ورد عليه معنى صدق المتكلم صدق كلامه وقد اتحد الصدقان و
الغرض من هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله ولجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشى
بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا
دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار
صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا بما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب اللفظ فيصح
التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض
من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين
لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت فان القول بان المعرف
بالخبر عن الشئ على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف
الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الوهم
لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا لجب ان هذا التعريف منه في صدق بيان
اجزاء معرف الخبر فليتامل اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور
في تعريف الصدق والكذب فان قيل ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح مثل بيان
ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايما
الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما وهو الخارج الذي
اه اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سياتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد
بيان ذلك الخ اه المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهران خبر ان قوله
لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار الشيئين الذين ارجع اليهما ضمير بينهما عبارة عن طرفي
الكلام والفاء في قوله مع قطع النظر داخل عليه حكما لكونه بما قدم عليه معمولا وهو الظرف المذكور
موقع ما دخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في موضع
الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لا بد وان

يكون

فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها للتاكيد للصدق او للعطف على مقدر مناسب للمقام فمطابقة
هذه النسبة اه الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة
او لا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع
واللاايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة
المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين
المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة
الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وقد اعترف الشريف
ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل للفرق الظاهر اه قيل
الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب
ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج الذهنية التي يدل عليها الكلام بدليل
السياق لا ما يرادف الاعيان لقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا الخ
بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يشعر به لظهوره واتحاد المراد بالخارج
في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير قادح فيما بينهم
ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور
العقلية اثباتا او ايجابا ان على العقلية ليس لشئ من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب
احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا
صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان
سواء وجد في الخارج ام لا يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشرح على ترادف
العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف
الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة
تامل قيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما

وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الاخر ظاهرا

على ما ذكره

ان كان هذا التعريف في صدد بيان اجزاء معرف الخبر وهو ليس بمتعين فليتامل فيه

لا المعنى المشهور المقابل للاوقوع والا لم ينطبق التقسيم على القسمين

خبران يحتمل ان يكون

وامن من عمل ما بعدها فيما قبلها على ما هو القاعدة

غيره

ان يكون صادقا اوكاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثانى بطل قولك صدقا الخبر مطابقة لا عتقا
المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبه جوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها
لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم
ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل اللهم الا ان يقال لح قد جرت العادة باستعمال
هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى ثباته بالله تع ووجه الضعف ههنا انه خلاف
المتبادر وانه يوهم بجريان الكذب فى الانشاء آت وهو مخالف للاجماع قلنا فكلامه خبر يصدق
تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كاينة فى اعتقاد القائل به
النظام أه التعريفات وان كان من قبيل التصورات ولهذا لا يجرى فيها المنع كما تقرر فى المعقول الا انها
تضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشئ او رسم مثلا فالتمسك الذى هو اقامة البرهان بالنظر الى
الدعوى الضمنى فلا اشكال فلو كان الصدق عبارة أه فيه ايماء الى ان الاية وان اثبت مذهب
المستدل فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشترط مطابقة الواقع معه
لا يذهب عليه وهم لكنها لا يثبت فى جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا لنفى مذهب الخصم ولا يثبت مذهب
المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا ثم اذا انضم اليه عدم
القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا سيتفاد فى
الجملة وهو ان شهادتنا هذا من صميم القلب يريدان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه
خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فيحتمل ان يكون تكذيب الله تع اياهم راجعا الى كونها خلاف
الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله شهادة ان واللام
والجملة الاسمية اشارة الى ما سياتى من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لا انه فائدته اذا كان المخاطب منكرا
له مثلا الاصل الحكم هذا وقد يقال اداة التوكيد انما يؤكد الحكم الذى دخلت هى عليه وكذا الا انه
ذلك الحكم وانها لم يدخل فى نشهد بل فى انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذى اشعرت به
التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صلعم صادر من صميم القلب كما ذكره فى شرح المفتاح ويجاب
بان التواكيد وان دخلت فى المشهود به لكنها يشعر بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما
ليس بنى لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتى بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا

لا بق وليس بين المعرف حكم والتمسك اقامة
البرهان فكيف يصح ما ذكره لانا نقول التحديد
نفسه مثلا وان كان من قبيل التصور وان المذكور
فى موضع الجنس جنس وفى موضع الفصل فصل
المخبر لك وعلى هذا الرسم فهذه الدعاوى
الضمنية الصادرة عن الحاد قابلة للمنع كما
صرح به فى شرح المواقف فيحتاج الى التمسك
فالتمسك المذكور بالنظر الى الدعوى الضمنى
فلا اشكال ؤؤؤ

الى قولهم انكر رسول الله تعين حمل قوله ليس بنى على ان المذكور لا يصح للسندية كما هو المعروف فى امثاله
لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال او على الاستمرار كما ذكره فى شرح المفتاح
لا انشاء بها ولو سلم كونها انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها
عنهم كما جوزه فى شرح الكشاف مثله فى قوله تع ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون الى قولهم آمنا بالله
وباليوم الاخر وان سلم كونه انشاء باعتبار تضمنه اخبارا بصدوره عنهم وفيه نظر لان مثل هذا
يكون غلطا اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالى عن المواطاة بتضمين قولهم هذا سمى
بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس سمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه
القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفى وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال فى الفوايد
الضيائية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون
فى تسميتها شهادة والمناقشة فى العبارة ليس من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى
لرجوع التكذيب من الله تع الى كون الاخبار سمى بالشهادة عرفا فرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا
اخر بل يرجع الى الوجه الاول فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل أه اذ لا معنى لان يقال لا نم رجوع
الكذب الى قولهم انكر رسول الله هلا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان
قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوف على
رجوع الكذب الى المشهود به اعنى قولهم انكر رسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نم
رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او
المشهود لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه غاية ما فى الباب ان القائل المذكور لم
يصرح بقيد فى نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا القدر لا يجب الحكم بفساد
قوله مع ان الوجه حمل كلام المؤمن على الصلاح واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما
ذكره الامام فى التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه حيث قال ان قوما قالوا فى توجيه التكذيب لم
يكذبهم الله تع فى قولهم نشهد انك لرسول الله وان كذبهم بغير هذا من الاكاذيب الصادرة عنهم فى قوله تع
يحلفون بالله ما قالوا الاية وذكر فى تفسير هذه الاية وجوها ثانيها انها نزلت فى عبد الله ابن ابى لما
قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل واراد الرسول ع فسمع زيد بن ارقم وبلغه الى

الرسول عم فهم عمر بقتل عبد الله ابن ابى فجاء عبد الله وحلف انه لم يقل فنزلت هذه الاية انتهى كلامه
فى بعض النسخ داخل فى المتن والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث
فى الفاء يجى بمعنى القول ويستعمل فى الحق والباطل لكن استعماله فى الثانى اكثر وقد يجى بمعنى
الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق
وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذلك اى الى
شىء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلعم اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الاية
الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمدت عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق
وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق الجاحظ انكر بان لحاصل المعنى واما وجه
التركيب فالظاهر فاعل حذف فعله اى قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة
فهذه سته اقسام اه لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال فى تقرير مذهب الجاحظ
الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو
الصادق والثالث هو الكاذب والثانى والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من
الثانى والرابع يشتمل على قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه
بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة فى الايضاح سته ايضا مطابقة
للواقع مع انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته
فى تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير و
المعنى سواء كان فى الايضاح الصدق مطابقة الخبر اى حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته ثم
الضمير فى معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع وفى
جانب الكذب عدم مطابقته معلوم بمعونة المقام ويلزم فى الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد ح جواب سوال مقدر تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب
عدم مطابقة شىء منهما ولم يثبت هذا مما ذكره حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد فى الاول وعدم مطابقته
فى الثانى وتقرير الجواب انه يلزم فى الاول اى مطابقته الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة
الخبر للاعتقاد المعهود فى مذهب الجاحظ وهو الشريك فى المطابقة للواقع وتحصله لزوم مطابقة

المجموع توجيه التعليل فى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا اذ لو لم يطابق لم يلزم مطابقته
للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس فى جانب الكذب ولا بد ان تعليل اللزوم بالتوافق بادنى
لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد
مطابقة السماء تحتنا للواقع ومما ينبغى ان يعلم ان المراد التوافق فى القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل
الخبر اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد فليتامل فكثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم
فى تقرير المذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابق
واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة
ووجه الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه
وفى تقرير مذهب النظام ايضا على الخلل حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار
توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم فليس خبطا فى نفس تقرير المذهب
وهو المفهوم من العبارة فتامل وقد وقع فى شرح المفتاح عبارة المفتاح فى بيان مرجع الصدق و
الكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لاطباقه لذلك سواء كان ذلك
الاعتقاد او الظن خطا او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا
البعض فذكر العلامة فى شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو الموقع يعنى المطابق للواقع
والضمير فى قوله لاطباقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء
او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطا كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له فى صورة الصدق
وعن ان الاية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله تعالى يقضى منه العجب
يبلغ الى نهايته او يؤتى منه العجب ويحكم به واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا حاصل
المعنى والاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل
قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله اافترى حذفت همزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة بالحشر
الشر عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبى عم للرسالة لما فى ظاهرها من الاشكال
اذ الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم

كل ممزق انكم لفى خلق جديد افترى عنايه ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء
الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعى ترديد الاخر فافهم على سبيل منع الخلو اراد به المعنى
الاعم المتناول للانفصال الحقيقى كما ذكر فى كتب الميزان وانما لم يحمل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت
القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم الى منع الخلو وقد يجاب
عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شائبة اخر فليتامل لكان الاظهر انسب اى
ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافى تجويزهم اياه
حتى ينافى الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثانى فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق
بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقى الترديد لانه يستلزم التجويز
نعم فى اخذ هذا المعنى عن عبارته نوع خفاء وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى فيه بحث
لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدقا اى لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان
المفيد للمستدل هو هذا فليتامل فان قلت الافتراء لا يحتمل ان يكون اعتراضا على التسليم السابق
على قوله لانه الكذب عن عمد فعلى الاول كان تقولهم الكذب مطلقا مقدمة مسلمة لا على الثانى فيكون
مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما مجموع الامرين لا
احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما
اذا كان المراد معنى قصر اخبار عمرو بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية منفصلة
حقيقية فى نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عندهم الا باحدهما على ان او يجئ بمعنى الواو
وفيه بحث قال الفاضل المحشى وذلك لان الانحصار فى الاثنين والجزم انما هو فيما يكون كلاما حقيقة
وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل لان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام
المجنون واسطة بينهما انتهى وفى الوجهين بحث اما فى الاول فلان الكلام عند ارباب المعانى ما
يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح
ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما الثانى فلان الحصر فيهما حصر عقلى لا واسطة
بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا
الا ان يعتبر اصطلاح فلا يمنع ان عبر عنهما بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا

البعض

البعض نفى الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية فى احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية
والانشائية فالمراد بالنسبة فى قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونهما مورد الايجابات والنفى فى الجملة
حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنهما راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنهما
بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة فى اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا فيه نظر لوجوب علم
المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التى لنفى الجنس والاستثناء
المقتضى لعموم المستثنى منه نفى الفرق بينهما من جميع الوجوه سوى التعبير والتعيين والمشهور
المفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور نفى فرق يختلفان به فى الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول
بقوله لوجوب علم المخاطب اه والى رد الثانى بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد
فى بعض النسخ من قوله فظان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوقات لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه فى بعض
الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان
المدعى احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها ومعلوميتها وكذا كون
تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح فى ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية
محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله
ان العلم بالنسبة امر داخل فى ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها
ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية
من حيث هى هى لا تحتملها اى من حيث مفهوماتها الوضعية وماهياتها لا تحتملها والخبرية من حيث
هى هى تحتملها لخروج المانع المذكور اعنى المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح
صرح فى بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اتعلمنى بضب انا حرشته من قبيل
القصر افرادا او قلبا فنعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة
لضب فلو كانت معلومة لم يتصور ان يتوهم ان غيره منفرد بالصيد او شارك فيه وجواب المثل بجواز
ان يكون كلاما تمثيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود الحائل الجهل الثانى ان صاحب

الكلام اشارة قوله تع هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل
حظا بالمس عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له
فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف عرفهم بغير الكاشفة
وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل **قوله** كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف
فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر نحو انت حافظ
التورية ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة
ان هذا الكلام ناظر الى عدم الوجوب العلم بالنسبة الجزئية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب
عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى
فيما انها اخبار البتة لا اوصاف **الباب الاول احوال الاسناد الخبري** وهو ضم كلمة الضم مصدر من المبني للمفعول
بمعنى الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرية اه المراد هما يجري مجرى الكلمة المركبات التقييدية والا
والجمل الواقعة موقع المفرد وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد
حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرها وبالمفهوم في قوله
المفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات
المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو
جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند
النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر
عندهم منحصر في الحملي **قوله** للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف
النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولى وما يراه ارباب
المعاني من ان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد
هو الحكم المذكور والمسند اليه والمسند من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه واما
اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ وهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة
كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة **قوله** مع ان
النسبة متاخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة وفيما بينهم لا يكون فيها لا يكون الكلية بكونها كلية

وفيه بحث لان المجموع النسبة نسبة الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متاخرة عن طرفيها ضرورة
دخولها في مجموع النسب وتقديم الجزء على الكل ويمكن ان يجاب بان مجموع النسب من حيث هو امر اعتباري
لا يوجد الا في الذهن فلا يعرض له نسبة الى واحد منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع
لم يعتبر له نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما ومن
حيث انها نسبة ما بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع
فقد لاحظ افراده من حيث انها نسبة لا من حيث خصوصيات المنتسبات بل لا يمكنه ذلك واذا
عرفت هذا المعنى الكلية التي ادعوها ان كل نسبة فهي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين
متاخرة عنهما وذلك لا ينافي تقدمها على احدهما بوجه آخر **قوله** اظهار للتحسر اه استعمال الكلام
المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار
فاذا استعمل ذلك المركب في غيرها وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل
والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار
التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة
التمثيلية ثم قوله اظهار التعليل لمقدر اي قالت كذا اظهارا **قوله** وقوله تع لا يستوي القاعدون
من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلعم وللمؤمنين
والتانف الاستنكاف والاباء في بعضه للتعدية اي رفع نفسه **قوله** ومثل هل يستوي الذين يعلمون
اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك
المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه
اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه
اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل
الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان
يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله تع يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من غيرها
تامل **قوله** قومي هم قتلوا المصراع للحارث بن وعلة الذهلي اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا

البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمى ابيمة اسم امرءة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اى يا ابيمة واخى مفعول قتلوا ودبت مع بصيغتى تنادعا فى بعض واللام الاول فى كل من مصراعى البيت الثانى موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والثانى هو المراد فى البيت والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى ظ **قوله** اما الحكم اوكونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظ ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل شئ من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكورة فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا على اشار فى النهج الثالث من منطق اشارات الى ان المنفصلة غير الحقيقى اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا واما عمروا والعالم اما ان يكون لا يمكن ان ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لا امتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اريد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس فى افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعنى ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فيجوز ان يتخلف مدلولهما عنهما والجواب حمل الادراك على المعنى الاعم فتامل **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الخ لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعى كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له فى ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المقام هو الوقوع وهذا لا يقتضى كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل عليه الايقاع بطريق الاستلزام كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح فليفهم **قوله** والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتمحض للشرط وما يتضمن معناها على جواب ان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها

بالمنافع فى عبارات المفسرين **قوله** عن معناه الذى وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذى دل عليه اذ لا محذور فى الاول مطلقا كما فى المجاز **قوله** وح لا يتحقق الكذب الظ انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله لما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الامتناع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الامتناع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب بتحقق مدلول الخبر فى الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعى هو الايقاع مثلا بانتفائه فى الواقع بل بانتفاء النسبة التى يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ويلزم التناقض فى الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التى استدل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت والانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضى ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الا لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد فى حال من الاحوال الا فى حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفى اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوصفى لزم تحقق النفى والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح سببا للعدول لا يقال لا تناقض بين النفى والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء فى وجود التنافى بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين بل يستلزم له اللهم الا ان يمنع التنافى ايضا بناء على حمل النفى والاثبات على الادراك بالمعنى الاعم فليتامل ثم فى قوله للزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهران يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله فى الواقع اذ التناقض لازم فى الواقع الا ان يكون المراد لوقوعه بين الامور المحققة المجتمعة فى الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اى وجود التناقض فى الواقع على ان المصدر اعنى التناقض بمعنى الفاعل اى المتناقض لكان تعسفا **قوله** قلت ظاهر العلماء فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخ عن نوع قصور لان من جملة ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى وانتفائه

وليس معنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشئ ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع
هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشئ الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس
الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقريب ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه
لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم
العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك غلت مدار الجزم بثبوت الشئ او انتفاء نقيضه عندهم ذلك
الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل فان العلم
بثبوت الشئ يستلزم ثبوت فيه تصحيح جواز الشك وهو على ان لك ان تصير الى حذف المضاف
اعنى لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشئ اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك
الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل
قوله فكانهم ارادوا آه هذا انما يفيد توجيه تفهيم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان
مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا
الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجه
مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى المذكور تدبر **قوله** فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم
وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا من ان يمتنع ان يقال
انه لم يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد
عرفت الصدق والكذب ولو عند القائل بان ذكر صدق المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمله من حيث
هو ولا احتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا يساوي بين الاحتمالين فلا
محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه
اصطلاح لاهل هذا الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشئ ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك
بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي
ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه **قوله** وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر هذه
المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المعلل اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور
فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع ثم ليس باستطرادي

مفهوم الخبر الايقاع والانتزاع تحقق
النسبة التي يشعر بها احدهما تحقق
نفسه فلا يلزم فيما ح

مقطع

في كلام المفتاح لانها لم يذكر في صورة التعليل **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد
فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساوات لازمه للازم الاعم اذ لا مساوات فيه فلا علم بها
وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم
اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقع المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك بل
يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان الممتنع ولا الممتنع بمعنى حكم
العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع فان للازم المجهول المساوات محمول على مفهومه الظ
متناول لقسميه اعني المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم
لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا من كونه
عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساوات هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود
اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى
وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب لا ذهنها كون المتكلم عالما به
من حيث وجوده فيه يصح معنى اللزوم بلا كلفة **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت
حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم
انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل منهما حكم اللازم
الاعم اذ ليس المراد بحكم الشئ ههنا الا ما يتفرع عليه **قوله** وزعم العلامة آه لما كان اللزوم بين
الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة
اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح
ظ في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى
صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق
للغة فان فائدة الشئ انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما
ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ثم اعلم ان موافقة
كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه
حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلمين لا

بطريق القطع بجواز ان يكون تعرضه في التغيير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما و
ان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من المخبر نفسه قيد به لان
علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر به عالما به
قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم آه اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصيته فلا يرد ان الله تع
اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من المخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا
بان الله تع قد احاط بكل شيء علما قوله ولا يخطر ببالنا آه فلا يصلح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف
في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه
وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر
بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعنى المقصود
من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعيا وظنيا فانه يسمى علما في
العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يقال
الظاهر ان مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح
واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة وعلما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما
في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل
المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام
الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام المفتاح ولا
شيء منهما في هذا واما مخالفة تفسير المصنف له وكونهما فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان
احدى المخالفتين نونيها بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحضرا للخبر اي بمضمونه على
حذف المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر المحشي ان هذا ولو تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة
الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخالي في عبارة
المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيه
تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر انه
يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما يشمل العالم لا بالعكس

كيلا

كيلا يكون كترتيع الحق قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله والله اعلم قوله وان كان عالما بالفائدة
نقل عنه رحمه الله ان المراد ما يعم لانم فايدة الخبر لانهما فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بهما لا يقتضي
عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى المحصر على انهما
هما العمدة وفي بعض النسخ بالفايدتين فالامر اظهر قوله وسئل هي عصاي غير الاسلوب بما الى انه
ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثل في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق غيره ومثل هذا لا يخرج
عن سوء الادب والاظهر ان يقال المراد من السوال استحضار ماهية العصي بصفاتها لتظهر المباينة
البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جواب
قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه للابتداء كما
في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الاخرة من خلاق والخلاق للنصيب واللام في
لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل
ان تكون لو في الاية للتمني مثلها في قوله تع ولو ترى اذ المجرمون الاية ففيه ايضا نفي للعلم بطريق
اخر وكيف نجد اما حال من ضمير عليك او من كلام رب العزة اي مقولا في حقك ومقولا في حقه واما
حال من ضمير نجد وهو استئناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود ان من اشترى
كتاب السحر والشعوذة اي استبدل واختار على كتاب الله تع ما له في الاخرة نصيب من الثواب اصلا
ووالله لبئس ما باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اي بمضرته وما يترتب عليه
من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه واعلم ان سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون
بما تعلق به علموا ان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له في الاخرة نصيب
اصلا لا انه ليس له نصيب وافر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد متعلق
العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية
المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني
في المباحات ولم يلتفت في الاية الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لا يعلمون فان
الذين علموا هم الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعليمه وهم الذين قال الله تع فيهم نبذ فريق من الذين
اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون لما فيه من تفكيك الضمير بلا ضرورة قوله مجرى الجاهل

جواب لو في قوله كانوا يعلمون

ان نعرف آه لماكان غرابة تنزيل العالم بفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشى منزلة الجهل به
مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشى منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى
هذا قياس زيادة التعميم فى الاية الثانية قوله لاعتبارات خطابية اى اقناعية يفيد ظنا بكونه غير
عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل للنفى كما ان قوله نبا تعليل للمنفى ووجه الاهمال
ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه وايضا سلب علمهم برداءة الشرا ما بنا فى اثباته فى
صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشرا منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب بهذا
العلم من مقابله اعنى جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمنى اليهم تعسف قوله
لان هذا الخطاب لمحمد صلعم وقد عرفت جريان هذا التعليل ايضا فى الاول قوله لا يوافق ما فى المفتاح
لانه صريح فى ان العلم المنفى هو العلم المتعلق بان من اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق بخلاف الوجه
فان الاستشهاد معنوى قوله وما رميت اذ رميت روى انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة
من الحصباء فى وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانهزموا فنزلت
وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمى الصادر عنه عدمه انه لما عدم ان اثر ذلك الرمى لما لم يكن مما
يترتب على فعل البشر جعل الرمى الصادر عنه عدم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار
الحقيقة الاثبات باعتبار الصورة وهو ظاهر مراد من قال اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعنى
ان القيدين للنفى والاثبات لا للمنفى والمثبت حتى يرد توهم عدم توارد النفى والاثبات على شى
واحد واما من قال فى معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة
فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة
بخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب لتنزيل ما لا يتوارد عليه النفى والاثبات
لظهوره ثم المراد من الاية والله اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغى لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج
بمثل هذا الفعل البديع الذى يبطش بفعله ولو كيا اولو الاحلام بمقتضى الجبلية فيظهر نكتة التخصيص
ولا يبعد جريانه فى جميع الافعال تامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى اشارة الى ان الفاء فى
فينبغى للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة

المخاطب

المخاطب احد الامرين ينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا ازيد
حذرا عن اللغو وحذرا عن الاخلال فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا
عن افادة ما قصد به كان فى حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا
التقرير تفريع هذا الكلام على ما قبله ولم يحتج الى ان يقال فى توجيهه ان ما ذكره من الاقتصار حكم
مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك فى تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الخ
واما توسيط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل قوله والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل من
ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بهما فقرر الاصل اولا لدفع ما يرد عليه ثم
اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعنى الخلو والتردد
والانكار انما هو بالقياس الى فايدة الخبر يعنى الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو و
تجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث
لان اعتبار التجريد لا باعتبار الخلو مما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى
ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشى
اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة
اليه فتدبر قوله هل هى واقعة ام قد تقرر فى كتب النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المص فى
اوايل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قايم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا
التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها
بمعادل مستدلا عليه بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا واجيب عنه بجواز ان يكون ام
فى الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين
ومسامحاتهم فى تراكيبهم كاستعمال لا قط فى المضارع المنفى فى تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفى قوله
ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما يستعمل فى الماضى المنفى قوله ليس يبنى لا يخفى ان توجيه الشارح
مبنى على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليس بواقعة ورد ضمير فيه الراجع الى
الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد فى التصديق ومراد الواهم
انه لا ضرورة الى ذلك فليرده بالحكم المعنى الثانى ويستغن عن قوله والتردد فيه بناء على خلو الذهن

عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ماذكره الشارح لا يدفعه
بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب
النسبة ولم يتوجه الى حالها ولم يلتفت الى شئ وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الوهم
يشعر ان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلى الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله**
على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء ثم الحكم
المذكور من الشارح مبني على انه الرواية فانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض
فيه للمتكلم والمخاطب فالبناء للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جايز ايضا سواء رجع الضمير في فينبغي
الى المتكلم او المخاطب **قوله** واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية
ولاينافي عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يقال فيها اعتباران
اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاءها الى خالي
الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل الضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام
وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة **قوله** وحروف الصلة اصطلح النحاة على
تسميته حروف معدودة معروفة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظايرها
بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها زايدة في الكلام فان قلت
يجب ان لا يكون زايدة اذا افادة فايدة معنوية هي التاكيد قلنا انما سميت زايدة لانها لا تغير اصل المعنى
بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه
التسمية لم يتجه ظاهرا اعتراض الفاضل الرضي انه يلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ
التوكيد اسما كانت ام لا زوايد **قوله** مترددا فيه استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او
اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في ان تصور
قيام زيد او انكرت فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصوري لم يتصور من السامع بعد تردد
او انكار في ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظاير
او يعتبر الدلالة على حال السامع فتامل **قوله** ظن على خلاف ما انت تجيبه به قيل اراد بالظن الميل
الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص

هذه الرواية اوفق بقوله حسن تقويته وموجب توكيده حيث لا تعرض فيه المتكلم او المخاطب ٥ منه

حروف الصلة
من قبيل اضافة المنسوب الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني في الافعال الى معمولاتها من وصلت الشئ وصلا وصلة كذا قيل والاشبه ان ٥ ص

على عكس ما سبق لان المراد بالحكم الاول ههنا اعني الحكم الوقوع واللاوقوع وبضمير له الراجع اليه الايقاع والانتزاع بخلاف ما سبق ٢٢٤

بان لكونهما علما في التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق من بعد حسن التاكيد
في الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في المتردد حتى
يفرق في معانده بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت بين اداة واداة
لا يخلو عن استبعاد **قوله** فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيهما اراد به جعل مجرد الجواب اصلا
مقتضيا لايرادان بقرينه قوله لانه يؤدي الخ فاندفع ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا
يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس لا يرى ان قولهم الاصل في المبتدأ التعريف
معناه ان المبتدأ لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدأ هذا واعلم ان قول
الشيخ لا يستقيم يشير الى ان المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة
فتامل **قوله** مؤكدا بان واسمية الجملة ان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والكافرون انكروا
في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم
مع الرسولين الاولين وتماديهم في الضلال اي انكارهم متجاوز عن ادنى المرتبة قوي في نفسه
فاكدوا بتاكيدين **قوله** مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لم يعد المصنف في الايضاح القسم في
الاية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة
مستقلة **قوله** فالبشرية في اعتقادهم انما بانا في الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان
والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوزون
ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا الى انسان كامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما ينافي الرسالة
من الله تعالى تنافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول
الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس **قوله** مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر
هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى
بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر وهو في موقع المفعول بحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عدم قولهم
اذ كذبوا في المقاولة الاولى واما اذا اعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس
في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى
حكاية عن الرسل في المرتين اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي

ان

اباده هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة اتحاد المرسل
به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سوآء تعدد المخبر او المرسل اولا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل
اذ لو كان بخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتجد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر عن رجل بخصوص
قد يقابل بالانكار ببو الاعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغ الخبر احد ممن يقبل كلامه يرتفع الانكار
على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل
قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال
اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبد والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته مقتضى الحال مع
فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس بليغ مع
صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف
يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه
لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار قيل عليه اذا اريد بجعل
الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة
ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد
لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله يجعل غير السائل اي يجعل الخالي
كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد مجوبا للدلالة على التنزيل المذكور
ان لم يجب في السائل ابتدآء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي
في الظابطة التي ذكرها وان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله الخالي
فتامل قوله لدى الخبر فعلى هذا يكون اللام ذا ينه كما في ردف لكم او على تضمن الاستشراف معنى التهيؤ
اذ لا يجوز ادخال اللام التقديرية في المفعول اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج
الى هذا التاويل قوله لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح
مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية
الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعآء نوح بقوله رب لا تذر على الارض
من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قبل ان يقال

ان يقول

ان يقول قولهم لن يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله ثم واصنع الفلك باعيننا وقوله ثم ولا
تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعآء نوح بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا ابدل
على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا يدل على سبيل
القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التمهيد قلت ذلك موهوم فلا
اعتبار فالاولى ان يرجع فايدة ان فيه الى المتكلم بان يدل على عظم سخطه عليهم فتامل قوله وقال
الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء نعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح
المفتاح من ان ان مالا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم بكون
الدالة على التحقيق بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فتامل قوله من عرض
العود على الاناء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا ابو محمد وجد انكبد
انه وان عرض عليه الرمح متهيا للحرب الا ان معه رمحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا رمحا
واحدا او انكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة وينقل هذا الوجه عن يوسف
الاوبهي ولا شك انه موافق اللغة ايضا والمفضل المتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا
رمح بنيهم اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه
بل انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة و
الاعراض عنها العمل لا يعده من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح كما يكون اثر الغفلة
متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض
الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب بزيادة تعييره فلهذا حمل
السبب عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الاية على
تنزيل غير المنكر منزلته وجه آخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الاية
من المؤكدات قلت لما تحققت من ان مؤكديتها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة
في حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن
الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال التنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب
نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل

فضلا عن وصف اللهم الا ان يقال اذا انزل المنكر منزلة السائل يجب تاكيد الكلام الملقى اليه
دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذى هو التاكيد
مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما له
او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب خبرى لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فظهر وجه توقف
الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف فى المعية بوجوده معه فى
نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن الانكار
لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر
معلوميته خصوصية او تعسر تحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى ولم يتحقق الشرط به
اعنى ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضى تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن
بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما فى
هذا التعبير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل و
الحكم المذكور مما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين قوله فيكون نظيرا للتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه
اللام فى التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الاية حينئذ مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج
الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون
نظير الماخن بصدده لانه تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر فى
السؤال آه ذكر هذا الوجه ههنا استطرادى قصد به بيان وجه الحكم فى الاية ولم يقصد
دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما اذا حمل
على المنع والسند قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اى بمجرد الاعتبار المذكور وهو
تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا انضم اليه اعتبار آخر مثل ان يقال جعل وجود الريب
منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون
لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا انزل وجوده بينهم منزلة العدم
صار معدوما ادعاء بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله

بد العلم م

وهو انه ما نفى الريب بمعنى ان احدا آه عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه
وانما المنفى كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفى عدم الارتياب احتاج
الى توجيهه بان فاعل نفى مستتر فيه عايد الى الريب والباء محذوفة من ان كما هو الشايع والتقدير
ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هو اللام الجارة
والمعنى ما نفى الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورده الفاضل المحشى فى حاشية الكشاف على الوجهين
بان عبارة الكشاف آبية عنه وذلك لان النفى ح متوجه الى التعبير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفى
كونه آه بل الواجب ان يقال وانما نفى لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذى اشار اليه ههنا بقوله
وقيل النفى آه وحكم بان المقابلة يصح ح الا ان الكلام فى استعمال النفى بهذا المعنى وفيه بحث لان
المنفى فى قوله انما المنفى آه ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف فى تصحيح الاولين اقل
من التكلف فى هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء آه قيل الظاهر ان الاية ليست مثالا لما نحن
فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة فى ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع
مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبى صلعم بقرينة سياق الاية حيث
قال عز من قائل وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ على انه لو جعل الخطاب الاول
لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده
لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التى لنفى الجنس واسمية الجملة تفيدان التاكيد كما صرحوا
به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفى واثره راجع
الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شئ من افراده ولا دخل له فى تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد
عرفت انها انما تكون مؤكدة فى مقام العدول ولا جزم بذلك فى الاية فحكم بالمتعين وقد يجاب
بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل
اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم يقتضى زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان
ينبغى ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافى جعل الانكار كلا انكار
فتامل قوله وهو انه كلام مجرد قيل الضمير ليس راجع الى ما يفهم حتى يتجه عليه ان المفهوم من كلام الشارح
حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى حكم

بقتضى

تأملوها اى تأملها والنظر فيها وترجيحها بهذا الطريق **قوله** انه بمنزلة التاكيد المعنوى يعنى وترتيبهما
فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوى لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز و
قد روعى بما نقلنا من الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظى بعينه فما ذكره بعض اصحاب
الحواشى من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التاكيد المعنوى كاللفظى فى الامرين فالاشكال
باق بحاله ليس اسعدا ما ذكره الشارح فتامل **قوله** دفعا لتوهم السهو والتجوز قال الفاضل المحشى
فيه سهو لان التاكيد المعنوى لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته
من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح فى بحث
تاكيد المسند اليه بان التاكيد فى مثل جاءنى زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائى زيد
وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا
يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم
المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا وكيف وقد صرح هنالك بان كلاهما فى قولك جاءنى الرجلان
كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح فى بحث
الفصل والوصل بان لاريب فيه لنفى توهم ان يكون ذكر الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه
هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه فى جاءنى زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية
هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد يختلج منه تعجب
المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر ممن سلابس زيد لا نفسه وانما اسند المتكلم الى زيد
بطريق السهو ليستبعد دفع المتكلم بقوله الجائى زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل **قوله** المحيي زيد نفسه
لكن المذكور فى دلائل الاعجاز الخ قيل الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من
يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف ومافى الفصل والوصل مبنى على
مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا
ريب فيه فان المناسب بهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل
السؤال بانه لا تنافى لتغاير تصريح مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يلزم
الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا

من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل **قوله** لعل وجهه ان يراد الكلام اه يمكن
ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكى على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد
الملزوم ولهذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعنى ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم
ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام
المجرد عن التاكيد فى مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام
فى عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل فى هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما
يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعاء وعلى
هذا القياس الكلام المؤكد المورد فى مقام خلو ذهن المخاطب فنفس الكلام المؤكد كناية على
تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاكى ثم قوله يلزمه ايراد ماذكره
الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى
الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية فى الاصطلاح ان يذكر اللفظ
الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم
اعنى الايراد المذكور الى الملزوم الذى هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على
ما هو المقصود الاصلى للمتكلم وكان مطمح الغرض من الايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب
مثلا تنبيهه على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لا ان المتكلم نزل منزلة غير المنكر فان الغرض الآن
من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان فى تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه
الفاضل المحشى فقال يشير الى ان كلام الشارح ايضا لا يخ عن توجيه والاوجه ان يقال الخبر
المجرد عن المؤكد مثلا يدل فى عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القى الى المنكر
واريد ان معه ما يستلزمه ذلك العدم ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى لا انكار واريد
ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا القياس نظايره وهذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشى وفيه بحث
الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفى للخبر المجرد لا نفسه والا لكان القاء الى العالم
على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفى له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه
وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا

تحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يلزمه
وكذا الكلام في الفاء المجرد المتردد على انه بما يتجه ان ما يذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا
يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية
على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقدير
متبوعات الملزومات انها لا ترى ان الملزوم المكنى عنه في صورة الفاء المجرد الى العالم هو عدم جريه
على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه عنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع
عدم العلم وان الملزوم في الفاء المؤكد الى العالم ملابسته لامارات الانكار الظاهرة واللازم
انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح
من ان اللازم في الكناية ان يعتبر كونه مساويا للملزوم واخص منه حتى يصح الانتقال منه الى
الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في الفاء المجرد الى العالم مراده
عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العلم فلا يحتاج في جعله
ما يصلح متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا
بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار
المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالفاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية
والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر
امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون
خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظ وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند
السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته
في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تع الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه
الحقيقي وهو القعود على سرير فيلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق
المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة وجوابه المنع لان المحل الآخر الصلوة واجبة
بدون ايها العالم قوله في المهد بطن البيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدنا
منه في تلقان الجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة

الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح سطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله آثار النجابة مبتدا
خبره ساطع البرهان قوله المشرآب ع في الصحاح اشرأبت الى الشئ اشرأبا مددت عنقه لينظر اليه
قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك
صح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما
بلا شبهة انما يحصل اذا احصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سوى بينه
ظ في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة هذا
وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد
قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظا ان كان الاول ناقصة خبرها انه لا يكون
بتقدير الباء او تقديره ذو ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي
مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زائدة
فقوله انه لا يكون خبران قوله بل بلا تبح بدونها معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل لا يحسن
الضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه الشيخ وذلك
الايجاز ودليلا الاستقراء فلا يرد عليه قوله تع قل هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان كما توهم
قوله لان يصلح مبتدا كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتدا المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة
العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي والبيت لسابور بن ربيعة والشواء
اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق
نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككمل وبوازل
والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون ضعيفة وخبران قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش
والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يتلذذ به العاشق لكن الفتى هدف للدهر
والدهر ذو ضروب في تارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفو يكدر قوله ان دهرا يلف
اه الشمل المتفرق المنتشر ولف جمعه وسعدى اسم لحبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول
سببية متعلقة بيلف اي بسبب وصلها او بلقائها او بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والمعنى بحال
اي لجمع في هذا الموضع المتفرقة الكاينة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة
الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين امنا من قبيل جعل المنكر

كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظ لا ينبغي ان
يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب
جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو تركهم مجالستهم والتزام احكام
الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى الكلامين
واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية و
شياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين وفيه بحث لان السوق يدل
على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت
القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد اصل التفضيل
عن المعنى التفضيلي انما يجوز في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا
بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي
ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديون
جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته
في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم اه اما تعليل
لمقدر اي تركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعاء اه
والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم
اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مئنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق فيه
فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد
لمئنة من ذلك اي مجعلة ومجدرة وفي الاساس فلان مئنة للخير ومعناه اي موضع لان يقال
فيه انه بخير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه
عدم رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الاية الكريمة
ما يشعر بكون قوله تع والله يعلم انك لرسوله من مقول الله لا بطريق الحكاية ولا شعر به فيجوز
ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يكون جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون ويكون فايدته بالنظر الى انهم فايدة الخبر كما في باقي الموكدات في الاية والصلاة والجواب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله كان لغوا من الحديث غير مستعمل

نظر

اي مجلبة ومجدرة

في العرف اصلا واما اذا قيل ارسل عبده الى فلان عمرو ويعلم ايضا انه ارسله اليه كان
مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقولهم والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام
المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني
لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظ فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم يريد ان وضع الظاهر
موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور ولانه قد
سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه الدلالة على المشاركة اه وصرح
الشارح هناك بان المراد بالمعرف التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد اسم المظهر
بان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير يسقط ما يقال
الاصل في المعرفة المعادة ان يكون عين الاول كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم
ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى بعض المذكور من المطلق فلا
رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر
يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج
الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو اذا للما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة الثانية
عين الاولى عفوا لا مما استمر عليه داب المص في مثله فليفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تع ومن الناس من يقول امنا بالله
الاية من ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتدا وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه
هناك فلا يرد ان يقال محط الفايدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة
العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يمجه الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب
كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها
على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت
الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التاويل قوله وفيه نظر لان علم المعاني اه حاصله
ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني
والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث

هو قرينة يشعر منها ان مورد القسمة مطلق الاسناد واحتج لها

عنهما من حيث انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من احوال
المذكور فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد و
التجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا وهي من الاسناد وهو من احوال
اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله
وكان هذا مناط الفرق عند المص فتامل **قوله** متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعبر عن العامل
في مثله بعامل الظرف والمآل واحد **قوله** لكن يفهم خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع
ام لا ذكر الفاضل المحشي ان فيه بقاء الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب
ما لا يطابق شيئا منهما عليه ولا يخفى ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو حتى يكون باقيا على
الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل يفهم ضمير التعريف
وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اى يفهم التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج
عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له
دائما بمعنى قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق
الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة كانه
اراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليشمل مثل قرائن الاحوال فافهم **قوله** سواء كان
مخلوقا لله تعالى او لغيره الظاهر انه مبنى على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور
عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا مجهولا
ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد **قوله** كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع
البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على
المجاز فتامل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون
الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها
لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم
ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقي ههنا تامل وهو
ان المعتزلي اذا اتى بقوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام

قوله او معناه قد سبق ان معنى الفعل
قد يطلق على ما يعم نسبة الفعل الى
وهو المراد هنا ولذا اعتذر منه بما يفهم
منه معنى الفعل بصيغته

هكذا ذكره الفاضل المحشي

الواحد

السهو والنسيان

الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين **قوله**
والاول لا يكون اسنادا آه فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة
قطعا وليس كذلك لان التعبير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب
للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل جنب قائله الى ما يكره
اى الى الحماقة والجنون **قوله** بناء على سهو ونسيان والفرق بينهما ان السهو ما ينتبه صاحبه بادنى تنبيه
لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى
تحصيلها ابتداء والمفهوم كما سياتي في كلام العلامة من توجيه كلام السكاكي غير مشوب بجوز وسهو
ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة
الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي في السهو اشارة اليه فتامل **قوله** اعتمادا على
انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاويل في تعريف الحقيقة لفظا
واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكر على وفق اعتقاده
قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا اولها
تقول فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا يسام الدهر منه كلما ذكرت فانما هي
اقبال وادبار يوما باوجد مني يوم فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به كانه
علم في راسه نار العجول الناقة الواله التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا لتدر الناقة
عليه تسليا منها به وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وضمير تطيف راجع الى
العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهنا ههنا بمعنى
المفعول بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء **قوله** اي غني
مغسول اي خال عن المزايا والخصوصيات كالثوب المغسول الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة
والشابة العالم بالانساب والنسأة للمبالغة **قوله** في جوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس
والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به آه فانه اشارة الى
تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به آه اذا كان مبنيا له حقيقة
قوله والاسناد الى المبتدأ عند ليس بحقيقة ولا مجاز آه فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس

الهداية

الذى هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولذا قالوا فى عيشة راضية مثلا ان
الاسناد الى الملابس الذى هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظى وفى جرى النهر وصام نهاره
وبنى الامير المدينة انه اسند فيهما الى الملابس الذى هو المكان والزمان والسبب ومعلوم
انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هى فاعل بحسبه ولا شك ان الناقة
فاعل حقيقى للاقبال فيدخل قولها هى اقبال فى تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن
الملابس المذكور فالاولى ان يصار فى اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشى وثانيهما ان المفهوم
من قوله سابقا فى صدد دفع اعتراض المص على السكاكى وكذلك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه
حجة على المص ويعترض عليه بمخالفته فيكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص
لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلى وقد يجاب عن الاول
بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقى الاصطلاحى الحقيقى الذى يقابل الاصطلاحى والمفعول
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام فى البواقى والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل
فلا يشكل التعريف وعن الثانى بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكره فيما سبق سند
المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة فى الاصطلاح قوله فنمت وما ليل المطى بنائم
صدره لقد لمتنى يا ام غيلان فى السرى والسرى هو السير فى الليل ومعنى البيت ظ
قوله وجوابه ان معناه آه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا
لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه
حقيقة فالصواب فى الجواب على ما نقل عنه رح ان يقال نختار الشق الثانى من السؤال
قوله فقد دخل فى التعريف من المجاز العقلى آه ممنوع اذ لو اريد بما صام نهارى انه
نهارى لم يكن اسناده الى ما هو له فلا تدخل فى تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفى الصوم
عن النهار حقيقة فهو داخل فى تعريفها ولا ضير واما انهارك صائم فان اريد به الاستفهام
عن ثبوت الصوم للمخاطب فى النهار فمجاز وان اريد به الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار
فحقيقة كما فى قولك انهارك صائم ام انت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد
فى الصورتين ليس بقادح فى المقصود قوله وسمى مجازا حكميا الخ اما تسميته مجازا حكميا

وان كان

وان كان المجاز يقع فى الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف فلما
تسميته مجازا فى الاثبات وان كان المجاز يقع فى النفى ايضا فلان المجاز فى النفى فرع المجاز فى الاثبات على ما
ذكره الشارح رح او لان النفى ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقول عنه رح واما تسميته
اسنادا مجازيا اما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذا
الاسماء وان امكن امثالها فى الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده قوله اى غير الملابس الذى آه تقييد
ماهو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مساو لملابس غير ملابس هو له وانما
لم يقل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد فى المجاز العقلى من فاعل او مفعول به اذ لو اسند اليه يكون
الاسناد حقيقة كما سيجىء ولو قال الى ملابس لا يكون له اسناده يفهم هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى
ان قيد التاول يغنى عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له فكانه انما لم يكتف به لان دلالته على
المعنى المذكور التزامية مهجورة فى التعاريف قوله تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذى يؤول اليه من العقل بيان ان التاول طلب المال والمال اما مصدر ميمى بمعنى المفعول اى المرجوع
بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن فى من الحقيقة بيانية وفى من العقل
ابتدائية ومن العقل حال اى تطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق فى
نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة المؤكدة ان كانت موجودة والموضع العقلى اى ان
موضع ما هو وكيف ينبغى ان يكون حتى يكون على ما هو له العقل وان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ
وشيئا فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة فى نفس الامر لان طلب الحقيقة
لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب فلا يظهر بها فى الحاجة الى الشق الثانى قلت نعم لكن فى ايراد الشق
الثانى تنبيه على ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له فى الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع
عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة الى آخره اشارة الى ان تطلب القرينة ليس معنى التاول ظاهرا لانه تطلب
الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس الا نصب
قرينة مانعة عن ارادة تهاو فيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجرى له
حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهى استحالة قيام
الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن

تفسير

لقوله ولابد للمجاز من قرينة فاين يعتد بها فلابد ان يجعل حاصل التاويل ملاحظة ملابسة ما اسند اليه
بما هو له في الحقيقة ومناسبة اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها باثبات
والقصد اليه انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان التاويل وعلى هذا لا يلزم دخول
المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثانيا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب
لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين
فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة
ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة
لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها ومن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء
عن مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب
ان يحمل التاويل على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب
قوله اي للفعل اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة
راضية واخواته لا يناسب وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا و يكون المراد اي الفعل و معناه
ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل
يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار
الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل بل التفصيل
فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان
يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم قوله لان الفعل
لا يسند اليهما وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد يتغير
الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل
وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ
في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا النصب واما في المفعول
معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء اخر معتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقي
وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الاخر قوله فاسناده الى الفاعل اذا

كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الربيع
البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه قوله غير المفعول في المبني للمفعول فان قلت قولنا ضرب
في يوم الجمعة في الدار وللتاديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فينتقض التعريفان
طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما
للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب يوم الجمعة وفي الدار للتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان
الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة
السياق ويفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على
ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وت
خبير بان هذا الوجه يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله واسناده
الى الفاعل اه على التمثيل وبناه على الظاهر الاعم الاغلب قوله لاجل ان ذكر الغير يشابه انما فسر الملابسة بمشابهة
ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها يكفي للاسناد اليه لان المص اقتفى
اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما
لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث
على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان
كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض تنبيه في الا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها
لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عيشة راضية
مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو بطريق
لابن وتامر فهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز
كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم
وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم يقل والصواب ان يقال اه قوله وداهية دهياء الداهية
الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهته داهية دهياء و
دهواء وهو توكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل في السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق
وانما اعاد ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة

الجواب

يتغير

عهنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم ههنا
الوجع فان جعل الاليم بمعنى الآلم على صيغة الفاعل اى المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل
المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل
وان جعل بمعنى المولم اى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه فى الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل
لكن صاحب الكشاف اشار فى تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الى ان الفعيل بمعنى المفعل لم يثبت
قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذى ذكره المصرح فى الملابسات
شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وملابسة
الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة فى التصريح
ازالة الغفلة والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقى وغيره قوله المعتبر
عند صاحب الكشاف لم يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى مطلقا ما ذكره فى توجيه
الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا الطريق ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
اللذين ذكرهما الفاضل المحشى هو الثانى كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر ان انتصاب
اهل الدار بتقدير اى احد اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال سرقه مالا قوله ولطلقه
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور آه تحصل هذا الوجه ان المجاز العقلى وان كان يوجد فى النسبة الاضافية
والايقاعية الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار التعميم الاسناد المذكور فيه بحث يتناول
الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلى
على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورده عليه الخطائى من ان تعميم الاسناد
للصريح واللازم ينافى كون التعريف للمطلق لان ح بكون المجاز العقلى فى الاسناد خاصة نعم يحتاج
الى جعل الضمير فى قوله وهو اسناده آه راجعا الى المجاز العقلى المذكور فى ضمن المجاز فى الاسناد
حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه
لا مطلق النسبة فان القسم مساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمنى المجازى فى مثل
قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلى عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان فى النسبة الاضافية اشارة
الى نسبة خبرية فالاسناد الضمنى فى المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكواكب للخرقاء

اومعناه الكواكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص
الكامل الصحيح لا ان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه قوله وقد يكون كناية آه لا يخفى ان قول رسل
الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففى الكلام اشارة الى تحقق المجاز فى مثله باعتبار ان
جعل الامر مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعى والثانى ضمنى اسنادى وربما يدعى ان
ليس فيه الا مجاز واحد وهو الضمنى الاسنادى لان ايقاع الشلبة على الهموم مثلا انما يكون
مجازا لتضمنه كونه محزونة قوله على ما يفهم من ظ كلام السكاكى والمص من اختصاص المجاز
العقلى بالاسناد اما انفهامه من ظ كلام المص فظ واما انفهامه من ظ كلام السكاكى فلانه فسر
المجاز بالكلام المفاد به والظ حمل الكلام على المصطلح دون اللغوى قوله افادة للخلاف
لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء بواسطة به ولا يبعد عن تعلقه
بذكر المصدر اعنى افادة ليتعلق به اللام فى الخلاف والمعنى افادته لما هو مخالف لما عند
المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله كما يتوهم من المفتاح فان قلت الاختصاص
المذكور مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف
بمثل قول الدهرى انبت الربيع البقل فلو كان الشارح لم يجز ذلك فيه ايضا لم يمتنع الطرد
قطعا فما معنى قوله كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح
بطريق القطع الا ان هذا المفهوم ضعيف فى نفسه ولهذا اورد لفظ التوهم يعنى الغباوة
كما يتوهم اختصاص لما دل فى نفس الامر لاخراج الاقوال الكاذبة ناشيا ذلك التوهم من
المفتاح فافهم قوله ولقائل ان يقول آه اعترض عليه بان مخالف لكلام السكاكى لان نحو قول
الدهرى انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه
فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بقيد الخلاف لا يقال
يجوز ان يندرج قول الدهرى فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج فى خلاف ما عند
العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو الموحد وفى عقله اثبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان
المخاطب هو الموحد لا نجب له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح فى خلاف ما عند العقل
بمثل الاعتبار المذكور فان الظ بالنظر الى المتعارف كون الحاصل فى ذهن المخاطب كما

وسلم مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا احكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة
تصور السامع مجرد كما الخليفة من غير ان يخطر بالبال كما رسله بكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف
ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع الطرد وعكسه ان وجه العدول عن ظاهر
ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا يعني عدم امتناع
الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان
حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل الاخر منه **قوله** وعلى هذا كان الانسب
فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن مناسبة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع
الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بسياق الكلام ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج
نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما
لا يخفى **قوله** ما ذكرت من تقرير قول المص بشعر آه عبارته صريحة في ان المشعر بما ذكر ماذكره
الشارح من تقرير كلام المص لا كلام المص نفسه فالمشعر قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل
يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل **قوله** وان اراد
عند المتكلم في الظ بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغيرفي تعريف المجاز واقع موقع
ما هو له في تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظ قرينة على
تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهو ظ عند من له ذوق سليم **قوله** فقد خرج نحو قول
الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول الفلسفي
لمن يعرف حاله العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد
الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظ مع انه ليس بمجاز فلا تضيع قيد التاول ويصح اسناد
هو اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما باخراج خاصة غاية ما في الباب
ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر يتاتى الحكم بنسبة القيد الثاني ونفي
اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به **قوله**
قلت اراد بالاسناد آه قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه

ما هو له

هذا من قبيل قوله علفتها تبنا وماء باردا

ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو له اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح
تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما
هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير
بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى
النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فنصرة الشارح
بان يقول غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان
يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان
غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظ فكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر
من غير ما هو له الغير في نفس الامر **قوله** وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند
اطلاقه وهو انبت الربيع البقل **قوله** ما لم يعلم او لم يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة
الى ان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم
انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم و
المجزوم معطوف على مثله فان المعنى على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن
مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى
كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف
ما دام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا **قوله** يعني لم يعلم و لم
يستدل فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا فنعم الوصي
لقمان المذكور يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة
ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قيل الله آه على ان ابا النجم لم يرد ظ ما
ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه الجذب
الليالي وان كان مندفعا بما سنذكره الآن **قوله** وانه المبدي والمعيد آه وجه الدلالة ان من قال
بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم

قائل بان الابدآء والاعادة والانشآء والافنآء من الله تعـ فان قلت لم لم يعكس بان يجعل
قول قبل الله على المجاز قلت حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح
ما امكن قوله وضعيان قيد به لان الامثلة التي ذكرها المصـ من هذا القبيل والا فيجوز
ان يكونا حقيقيين عقليين نحو انبت الله البقل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر لطاعة
امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره قوله قال الاستاد و
حبيب بان الشارح اذا اعترف بان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوي
فقد اعترف بفساد الجواب الذي اجاب عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز
العقلي آه وبصحة الجواب الذي اخترناه يعني كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث
اذ لا تدافع بين القول بكون احيى الارض وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس الفضاء
ان المراد بالاحياء والشباب معناهما اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة
ولا تطيعوا امر المسرفين من المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين معناهما اللغوي
وهذا ظاهر جدا قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان
ما يقوم به ازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه ولحب بان المصير
الى حذف المضاف المطـ وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذا الوقت ايضا لا يقوم
بالزمان بل هو نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا
الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء
بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا
معنى لقولنا ازداد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا
التهييج والاولى ان يقتصر تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه بما يصلح اثر الشباب
الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام في الاربعة ظ على مذهب المصـ فيه بحث لجواز
كون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصـ قسيم لكل من الحقيقة والمجاز عند السكاكي فلا
يصح قول المصـ رح واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف
ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا لانه يجعل

المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله
عن السكاكي ايضا فتامل قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز
عنده كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث
هي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا تنحصر الاقسام
عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ بنبوعنه مقام التعريف اذ يحمل على الشاذ
ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص
اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال
الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد
بالكلمة اللفظية الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي
الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع ان مثل التمثيلية بما هو مركب قطعا
مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري
كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز
باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له
وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره وهم
الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به تتقون
او لكفرتم على تاويل جحدتم او على الظرفية اي وكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا
وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله
يوما يجعل الولدان يدل من يوم القيامة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا للتفخيم شان ذلك اليوم
وهوله قوله ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين في الاولين ايقاع مرد
نهي على غيرها حقه ان يوقعا عليه الاسناد فيهما كما في السوابق ومن الاخيرين افنآء مغاير للاهي والنهي
اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من
نسبه الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله فلم آل جهدا انهم صرحوا بان الفعل
المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلائمه الفعل المذكور في الاشتقاق لا في نفسه وما نحن فيه

من هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشى ولك ان
نقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشى هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر
اعنى الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة اما قرينة المجاز
عند السامع كون ظاهر الكلام محالا نقول اعقله وعادة تميز من هذه النسبة اعنى الى الفاعل
المحذوف اى عند عقله او عادته فتامل قوله لان العقل اذا خلى وطبعه فى بعض النسخ لان العقل
اذا خلى وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشى الذى اذا خلى العقل ونفسه يعده محالا
قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا
على الدعوى الا بتمحل قوله ليست مما يتحيله العقل اى بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة
العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهرى فى يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز
ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفايدة وكان عبثا وانه محال والجواب
منع انحصاره الفايدة فى الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ
العبث مرادا به ما لا يقصد به فايدة غير لازم وما لا يترتب عليه غير محال قوله بمعرفة فاعله
او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقى اشارة الى ان ليس المراد
معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور
والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك فى الوضعى
ورد بان الكلام فى المعرفة لا فى الوجود ومعرفة الشى لا يتوقف على وجوده قوله اى قول ابن
المعذل اشار الى ان ما فى الايضاح من انه قول ابى نواس ليس كما ينبغى وقيل ابو نواس كنية
لابن المعذل فلا مخالفة قوله اى يزيدك الله حسنا فى وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا
معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكاين فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اى يزيدك الله
علم حسنه قوله سوى الحق قيل صرح به الشارح المحقق بخطه بناء على ان المراد بفاعل الفعل الحقيقى
بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق سبحانه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما لا مساغ قوله
فالاعتبار اذن قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل المسند فى الكلام كالاقدام وبالمعنى
لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام

عدم

عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز فى اللفظ وملخصه ان الاقدام مستعمل فى معناه
الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذى هو المقصود
الاصلى نعم لا يكون الاقدام مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه
السكاكى بقوله والحقيقة فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح
وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ فى اقدمنى جعله قادما فلا نم انه
موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده
لكن لا يستلزم انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقى للاقدام
والحق ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه
يدل على ان مراده بالمعنى الذى يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة
لا يطابق المعلل الا اذا احيل الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز الحاصل
معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقى للاقدام المسند الى الحق مجازا اما فيه لا يخفى
من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذى يرجع اليه اللفظ اعنى قدمنى
وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من نطفة بدفق الماء
قيل لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله ثم خلقكم من نفس واحدة اجيب بان
هذا المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان ههنا ما يمنع من الحمل عليه وهو وصف الماء
بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح
من قوله اذ لا معنى لقولنا الخ اى لا معنى لذلك القول فى الاية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما
لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل بقوله فنام ليلى الخ اوله يا رب قد فرجت عنى
غمى والشغب بتسكين الغين المعجمة تهييج الشر ولا يقال شغب بفتحها قوله كالاستخدام
اى كما هو حكم الاستخدام وهو فى الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره
الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما وبالاخر الاخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذى
ادعى كونه صايما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست
للتشبيه بل هى كما فى قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما فى الاول فلان سوق الكلام

فرجت

على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضمير صاحبه وهذا من الاستخدام واما في الثاني غيره
فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف الكاف في الاسم نحو
وبين المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل على حذف المضاف اي كتابي الاستخدام
على ان صحة تشبيه الماهية الكلية لجزئها يستلزم صحة العكس فلا باس ثم المشهور في العبارة محذوفة
الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور ولا تابعا وخادما من حذفه
للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة والمهملة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى
القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر بانيا
لها بان كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظايره بحمل المسند على المجاز اي يا هامان قرب ذلك
بالبناء مثلا فصح النداء له والخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى
هذه الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات كون مذهب السكاكي ما ذكره
الشارح المحقوظ لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يرد على السكاكي ان الانبات
الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر لا ادعائي حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة
ويصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعا قوله اعتراض
قوي هو انه قسم المجاز الى المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون
المكنية مجازا مع ان المنية انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة في قول الهذلي واذا المنية
فيما وضع له بالتحقيق وفي غيرها وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق
وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار
خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ومنه نظر لان المنية جعلت
فردا من السبع لا انها اخذت مع السبعية حتى تكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقريب نظر
المص على وجه يغني عن الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة
المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه
لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز فلا يراد المشبه
بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص ههنا فعلم ان مبنى النظر في هذا المقام على الاعتراض

القوي الموعود بيانه في علم البيان قوله او لا نحو لجين الماء وجه ابانه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى
لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صايم
فاندفع ما يقال من ان نهاره صايم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي و
الاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني
عكسه فالفرق بابانة احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم قوله قد زر ازراره على القمر اوله
لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلى اي صار خلقا
واذا فتحت بمد المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالي واختلاف
الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعنى شد من زر بابه:
القميص اذره بالضم زرا اذا شددت ازراره يلبس عليه والازرار جمع زر بالفتح كالاثواب
جمع ثوب او جمع زر بالضم كالاقراء جمع قرء وزر القميص معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين
اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل
فلان ضمير غلالته بيان راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله انما هي في ضمير صاحبه
فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة
بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله من اضافة
المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع
الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين
مع الملاءمة بجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلي واجيب بان
مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى
من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكار
المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله من قبيل المجاز العقلي بل ان
البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراده ان
المانع انه يجوز ان يكون عدم التوقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على
السمع لادعاء لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي

بحث احوال المسند اليه

فتامل قوله اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق فى تعريف المعانى فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه فى هذا الباب اصلا قوله لذاته اى لذات مسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السباق وقوله لا بواسطة الموضوع وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله معرفا او منكرا قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع فى الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكره من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعانى وليس غرض الشارح الا ان مراد المص بالاحوال التى عقد الباب الثانى من هذا الكتاب للبحث عنها واورد فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك نعم يرد على هذا بانه اشار اليه فى شرح المفتاح من ان الفن الثالث يبحث فيه عن الاعتبار الراجع الى المسند لذاته اى لا بواسطة كونه مسندا اليه معرفا ومنكرا ونحو ذلك على قياس ما ذكره هنا مع ان السكاكى ذكر فى الفن الثالث من مقتضيات تنكير المسند اليه كون المسند منكرا فقد بحث عن الاعتبار الراجع الى المسند لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا الى مسند اليه منكرا اللهم الا ان يحمل على الاستطراد قوله لتاخر وجود الحادث عن عدمه ما اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لانه لو فرض ههنا فى نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم فى لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتى لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك فى نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقى احواله لكونه متفرعا على الذكر فى اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثرى اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى كل شىء ولا يلتفت

يقال فيه اراد به حذف ما سوى الفاعل فى المبنى للمفعول كما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعى فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية ما فى الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما فى اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلول بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفى بالنسبة الى عامة المواضع بالنسبة بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله مع اشارة ما ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة لطفى الاحتراز عن العبث ولهذا زاد فى الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظ كما اشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها فى اولى النكتة فقط فتامل والا نهوض الحجة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا وفيه بحث اذ لا منافات بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظ لمتامل قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفى العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق الغرض به وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جوز انتفاءه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض اه فيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة قوله من حيث الظ انما قال من حيث الظ لان التعويل بحسب الحقيقة عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى نفسها ولا دلالة بحسب ذاتها كذا فى شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعنى من حيث الظ فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل مستقبل قوله لا استقلالا بالدلالة اى فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سياتى ولا عند

لذاته

سيشير اليه

الذكرة

كما عند العقل اعنى عند الحذف

المحذوف على الفعل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين الحصر
المستفاد من ضمير الفصل اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه
سابقا بقوله من حيث الظاهر عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه
لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا
ممكنا في نفسه الا ان ماذكرنا بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل
الالفاظ حتى كان المنكر المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقراين انما تدل بحسب العادة على
لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخر على وزن الثمر بمعنى الاخير يقال ما عرفته
الا باخرة اي اخرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت
عليل اخره سهر دايم وحزن طويل اي حالي سهر دايم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة
على الوزن او للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصايب الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد
مما يفيد الغرض قوله هل يثمر ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء
المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان ام حرف يحذف الجمل بعدها
كثيرا ويقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة الوجود ما يغني عنها كذا
في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده
قوله او لايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا
مجرد اختلاف في العبارة لا ان الاول من الصورة الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد قيل
اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محضا لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى
اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات
حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك وعكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن جمع المخاطب او عكسه
قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك
ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث مجازا ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر
وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء
الذان يقول من غير المخاطب قوله دمية من غير دام في مقتضى الامثال لجار الله ان اقل من قال

قوله

هذا الحذف

احرف الجواب

الابهام

الحكم بن عبد يغوث فكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب احجل
فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فنفر ابنه مطعم جعا
الى المصيد فرمى الحكم بهما بين فاخطأهما فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها
فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها
من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي
او جد جده وكان له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه
فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم كان عاقا والتزميل
التلفيف بالثياب قوله او على ترك نظايره الفرق بين الاتباع الاستعمال الوارد على
ترك نظايره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بهذا الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول
يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا
وفي الاخر من غير قياس وتمثلت بهما في مرامك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد
على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ وجهه
ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما
قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام
بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام
انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما تقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا في حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية الافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي اه اعترض عليه بان
الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور
انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على ضربين احدهما حذف
ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول
مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في المواد قوله
ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت سيما في ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث

الاسناد

بناء على الظ مقتضى للعدول قلت المقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك والقصد
ولا يخفى انه لازم **قوله** ومنه اولئك هم المفلحون اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير
قوله تم واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعنى اسم الاشارة الثانية جاعلا
هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه
مطلقا سواء كان المسند عند حذفه مسند اليه احزام لا **قوله** كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح فى
شرح الكشاف كما ثبت فى موقع المصدر كقوله ثابتة والفاء فى فهى زايدة والاثرة بفتح الهمزة
والثاء التقدم والاستبداد اسم من استاثر بالشئ استبد به وقوله فى تميزهم متعلق
بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعنى بالمثابة وهى فى الاصل الموضع الذى
يثاب اليه اى يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون فى امورهم
ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصل حوالة معنى حول الشئ
وقعدت حياله وبحياله اى بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق الفلاح فقيل هو المبتدا اعنى
فهى لرجوعه الى الاثرة التى يصلح ان يكون عاملا وللكاد تقول الاقرب ان يتعلق بالضمير
المستكن فى الخبر اعنى ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف
ومتعلقه بالاجنبى الذى هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر المقدر قبل الخبر كما قيل
وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما
مميزا لهم عمن عداهم ولو لم يكرر ولربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد
قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل فى
حق البارى فلا يلايم التمثيل بقوله هى عصاى كما هو الظ **قوله** هذا كله مع قيام القرينة
اذ لو فقدت فى شئ من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف
لا لتلك النكتة كما سيذكر مثلا الان **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه كالمراد
بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور فى ذلك المقام صالحا لان ينسب الى
متعدد اما العدم قرينة معينة واما لتعارض القراين واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة
للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف فى اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه

اللقسم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافى ان يكون العموم لبعض لم يصلح
من المتعدد وارادة التخصيص لعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها **قوله** نحو خالق
كل شئ قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها فى المقام الذى ذكر وقد دل عبارته فى شرح المفتاح
على ذلك واما ما اشعر بتمثيله ههنا بما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد
بعموم النسبة عمومها فى نفسها بناء على ان الواقع فى المثال خصوص الخبر فى نفسه فالمناسب للاحتراز
عن الخصوص فى نفسه هو العموم بنفسه فينبغى ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة
فى نفسه خاص النسبة فى هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصية فى نفسه بل
بملاحظة خصوصية فى هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب واندفع ايراد الفاضل
المحشى **قوله** والجواب ان المقتضى الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون لتصحيح الكلام
لا لاعتبار امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعانى انما هو من الخواص الزايدة
على اصل المراد وسيجى لهذا زيادة بحث **قوله** وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا
به الى خارج قد يفيد الخارج بالمختص ويجعل فائدة الاحتراز عن الضماير العايدة
الى ما لم يختص بشئ قبله نحو ارجل قايم ابوه والظبى كان امكان حماد ونحو ربه رجلا ونعم رجلا
والقصة ورب رجل واخيه فان هذه الضماير نكرات اذ لم يبق اختصاص المرجوع اليه
بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة راجع
الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور فى شرح الرضى على ما نقله الفاضل المحشى وفيه بحث
من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر فى ذهن السامع
من حيث هو معلوم وان كان مبهما فى نفسه وهذا المعنى موجود فى الضمير العايد الى النكرة
فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثانى انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة فى الخارج فاعتبار التخصيص الغير
الاصلى الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه
تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظى الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة اى
الخارجية ومعنى الخصوص فيهما تكلف الرابع انه كثير الى يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوايل
فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها

ولا اى جادها اذ لا يضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك عليه نحو
ابن هشام فى القاعدة الثامنة من الباب السادس من كتاب المغنى فلا بدل صحة رب
رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة رب
رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور فى كتب
النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب
المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفى البسيط انه مذهب البصريين وخالف فى
ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابنها ظاهر ومحذوف واما الثانى فلما اشير اليه
من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد فى الاستعمال قوله اشارة وصفية قيل هذا
احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءنى رجل تعرفه او رجل هو
اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص وفيه نظر لان الاشارة بما ذكر فى الوصف
اعنى تعرفه وهو اخوك والكلام فى الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ
والوصف لا مدخل فى تلك الاشارة قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف
والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه قوله وكلما ازداد المسند اليه والمسند
تخصيصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتماله
تحققه تفننا فى العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هو
باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون
مفيد البعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم فى قوله ازداد
الحكم بعدا ما يشمل لازم فايدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذى بين ذلك
المسند والمسند اليه فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه
كما يفيد بعد احتمال الحكم الذى هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيجب
كون افادته اتم فان لازم الفايدة تحقق فى قولنا زيد حافظ للتورية ابعد فى احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الفايدة فى شئ موجود والفايدة فى افادة اللازم فى الاول اتم منهما
فى الثانى قوله لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين فى المعرفة

هي لي

الفايدة اتم منهما

بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان
كان معينا فى نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر فى وضعها قوله وقد يترك اى الخطاب مع
معين الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل
اى يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره فى شرح المفتاح ان يقال
لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم الا ان يجعل
الظرف مستقرا اى كاينا مع معين او الكاين معه فينبغى ان يجعل بمعنى ما من
شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اى محالا او موجها الى غيره قوله
على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم على سبيل البدل
له واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول
لكن قيل لم يوجد فى القران ولا فى كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته
على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلى بشرط استعماله فى جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد
به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور الفظيعة الشنيعة
الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اى شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص
من الحال فى قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها
بالفظاعة بناء على ما نقله من الجزوقى فى اثناء التمثيل للمجاز العقلى من ان العرب اذا ارادوا
المبالغة فى وصف الشئ يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر
شاعر واشاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف او حينئذ اى فظاعة حالهم الفظيعة او
حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات لا بد ان يقال صدق الشرطية
لا يقتضى صدق المقدم وصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعنى لرايت امرا فظيعا ونحو
لا يقتضى وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد
بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم لدلالتها على انه فظاعة حالهم لا
يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة قوله لفساد المعنى اذ العموم فى

الامر

اذا عرفت ما ذكر عرفت ان من
زعم اياها وصف حال الفظيعة
عن حملها على نفس الفظيعة كا
التوجيه الاول فقد وهم

المعدول عنه اعنی ان اکرم او احسن الیہ اظهر فان الاخراج فی صورة الخطاب ینافی العموم
الا ان یحمل علی خلاف الظ وتعلیل العدول عن الظاهر لفایدة یفیدها الظ المعدول
عنه اظهر من افادة المعدول الیه الذی هو خلاف الظاهر فاسد محض کما تری هذا
وقد یوجه تعلق الظرفین بالاخراج فی صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة
الخطاب من غیر تحقق معناه الحقیقی فکانه قیل اکتفی بصورة الخطاب من غیر ان یوجد
معناه لیفید العموم یعنی انا عرینا هذه الصورة عن المعنی الحقیقی لیتاتی لنا قصد العموم
اذ لو کان الخطاب علی معناه الحقیقی لما تأتی لنا هذا **قوله** یشعر بذلک لفظ المفتاح حیث
قال فلا یرید مخاطبا بعینه کانک قلت ان اکرم او احسن الیه فقصدا الی ان سوء معاملته لا یختص
واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المص لیفید العموم ولا احتمال لتعلقه بغیر
لا یرید **قوله** ما وضع لشیء مع جمیع مشخصاته وذلک بانهم لاحظوا المشخصات بما یمنع تصور
الشخص عن وقوع الشرکة مثلا فوضعوا العلم لذلک الشیء مع تلک المشخصات التی
جعل هذا المفهوم الکلی مرآة لملاحظتها فلا یضر تفاوت المشخصات زیادة ونقصانا
بحسب الازمنة علی تقدیر تسلیمه ولا یلزم تعدد الاوضاع ولا کلیة الموضوع له کما توهم
قوله لاحضاره الی المستند الیه قد سبق ان المسند والمسند الیه ههنا من اوصاف اللفظ
ولا تلک ان المحضر هو المعنی فقوله احضاره محمول علی الاستخدام او علی حذف المضاف و
لعل المراد باحضار المسند الیه ما یکون سببا للالتفات الیه فی الجملة ولا شک ان النفس اذا
سمعت اللفظ یلتفت الی المعنی فان کان حاضرا فیها کما صرح به فی حاشیة المطالع فلا یرد انه اذا
قیل جاء زید حال حضور المسند الیه فی ذهن السامع لم یوجد به احضار علی ان المسند الیه فی
قولک جاء زید وهو راکب ان کان حاضرا فی ذهنه فلا احضار ثانیا بضمیر الغایب والا
لا فائدة فی الاتیان بالضمیر ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعینه باسم مختص به لکان اظهر
قوله بعینه حال من مفعول المصدر ای ملتبسا بعینه وشخصه فانه یمکن احضاره بعینه ابتداء
بکل واحد منها اه قیل المعرف بلام العهد الخارجی وکذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا
ارید بها المعهود الخارجی یحتاج الی العلم بالمعهود وان سلم ان لا یحتاج الی تقدم الذکر فلا احضار

نعم

بعینه بل شخصه لاکرم

فی بعض اصحاب الحواشی

فی هذه الثلثة یکون ثانیا لا ابتداء کما زعمه واعترض بان الاحضار ثانیا انما یصح اذا
یحسن اذا کان بعد الاحضار ولا یکفی کونه بعد الحضور فی الجملة **قوله** هذا القید
مغن عن الاولین فیه بحث لانه اذا ترک القیدان الاولان یکون الکلام هکذا وبالعلمیة
لاحضار المسند الیه فی ذهن السامع باسم مختص به لک بالمسند الیه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به
یغنی عن قوله بعینه وابتداء کیف واحضار معنی الرجل فی قولنا رجل جاءنی لدرهم باسم
مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعینه بحسب الوضع کما ان لفظ زید مختص بفرد بعینه وانما لا
یکون مختصا ان لو ارید بلفظ الرجل فرد معین من افراده من حیث هو معین وح یکون
مجازا ومتجنبا فی حقیقة وکذا المعرف بلام الجنس فی قولک الرجل خیر من المرأة مثلا
یختص بالجنس لا یطلق علی غیره بحسب وضع واحد فلا یخرج بهذا القید لا بقوله ابتداء
بل بقوله بعینه وما اجاب به الشریف فی حواشی شرح المفتاح عن الثانی بان المعرف بلام
الجنس قد یقصد به فرد منه لا علی التعیین بوضع واحد فیخرج بقید الاختصاص ایضا
کسایر المعارف والنکرات ففیه نظر لان المعرف بلام الجنس حین ما یقصد به الفرد المنتشر
مستعمل فی الجنس الموضوع له والقصد الی الفرد انما یفهم من القراین الخارجیة علی ما
سیأتی تحقیقه لا یقال فلیکن الکلام عند ترک القیدین الاولین هکذا وبالعلمیة لاحضار
المسند الیه فی ذهن السامع باسم مختص بالمعین ای المتشخص المانع تصوره عن وقوع الشرکة
فیندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما یتوجه اذا کان قید من قیود التعریف علی الوجه
الذی ذکر فیه مغنیا عن قید آخر مذکور فیه لا اذا امکن ان یقید بقید علی وجه یسقط الاحتیاج
الی قید آخر وانت قد تحققت من کلام الشارح ان ضمیر به فی قوله باسم مختص به راجع
الی المسند الیه لا الی المعین من حیث هو معین علی ان فی الصورة المذکورة ایضا اعتبار قید
التعیین متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقریر ظهر ان قول الشارح فی تقریر السؤال
لان الاسم المختص بشیء معین لیس الا العلم فیه مسامحة وانما مقتضی السوق ان یقول
لان الاسم المختص بالمسند الیه **قوله** قلنا بعد التسلیم ان ذکر القیود اه توجیه الجواب انا لا نسلم
انحصار الاسم المختص فی العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص فی الجملة والرجل مختص

به تم بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا للذات له الرحمة الكاملة مطلقا
مع انه ليس بعلم لو قوعه صفة فتل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مخصص بل بقوله بعينه ان نظر الى انه مفهوم
كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظ ولو
سلم ان الاسم المختص لا يتناول الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع
فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين وتحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما
بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما
يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وبما اشرنا اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع ما زعم
استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي
فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا نقول هذا موقوف الى اخراج
الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف وفيه ابهام الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من عشاد
الاولية في معنى الابتداء وقد نقد لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص
بحسب الوضع والا فالاختصاص بالرحمن اختصاص باسم مختص وليس بمفهوم لفظ لتوقفه على ملاحظة
الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتداء بما
ذكر انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققه في الاعتذار السابق **قوله** وبعد
اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر و
هذا بقي على فتحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا ذلك في
نظايره من اللذيا واللذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فضاعة كثير
وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كانا بهما عنه
وفي ذلك من تفخيم امر ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف
مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله هنا
وما سواه انما وضع يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف
السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره
هنا وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل اه بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب

تحقيق

تحقيق

اللتيا والتي

مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة
لملاحظتها عند الوضع فليفهم **قوله** ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك لان قيد
الابتداء على ما ذكره هذا القايل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مخصص فايدة سوى تحقيق
المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين
بعد تحقيق المقام ومقابل فيه لما اخرجه لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول
زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار
اول زمان الذكر متحقق في ضميري التكلم والخطاب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتأمل
نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله
بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل
منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره وتفسير الاحدية بحسب الوصف بمعنى
انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب
فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فايدة حمل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد **قوله** فان اصله
الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام
لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها معها في الاصل وجوابه بعد تسليم
عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله للحكاية لا
من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ
افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من
لاه يليه بمعنى ستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران
اله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله تعالى رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف
التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها لام الاله حرف التعريف اذ لا ينقال
لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا التوجيه
يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة
موقوف على وجود اللام الموقوف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه

تحقيق دفع المعارف

انه

بل الله الذي

فلو كانت حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اى بعد حذف
الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا
علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة
مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف
اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا
فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاد التوحيد اى بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون
الاله بمعنى المعبود بالحق اى بقرينة المقام فان المراء والجدال انما هو فى المعبود بحق وهو المقصود
بحصر الوجود فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما فى شرح الكشاف من ان الاله
لتنكيره بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان
المعنى بحسب الوضع قوله فى الوجود اى موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله
بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفى الوجود عن الالهة سوى الله تعالى لا
على نفى مغايرة الله عن كل اله وهو الذى يفيد الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما
يقدر الخبر فى الامكان او ممكن مع انه فيه رد خطاء المشركين فى اعتقاد تعدد الالهة على وجه
ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفى الامكان يستلزم نفى الوجوب بدون العكس
لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان
لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفى الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفى
مستدل عليه بدليل اخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكانه
تعالى بدون الوجود قوله كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر
ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا
واما الكنية فهو علم صدر بالاب او الام وما سواهما من الاعلام سمى اسما والفرق بين اللقب
والكنية فهو علم بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابى الفضل وابى جهل لا
يضر قوله وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه فى اللفظ
التمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدا مقحم فالعلم مسند اليه فى الحقيقة وتنكير

التعيين

جهنى

جهنمى فى يدى جهنمى للتهويل كانه قيل اى جهنمى قوله انتقال من الملزوم الى اللازم آه
لكن المنتقل عنه معنى مجازى للفظ اذ ليس معنى ابى لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده
وسيجىء فى فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله
انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اى العلمى قال الشارح فى
شرح المفتاح فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابى لهب
لكن ينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى هذه عبارته فى ذلك الشرح
وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثانى
فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثانى لكن بتوسط الوضع الاول فينبغى ان
يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافى ليلايم كلامه اى ليس اللزوم
بحسب الوضع العلمى فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافى ثم هذا مبنى على ما هو الظ
من ان منشأ اشتهار ابى لهب بكونه جهنميا ما يفهم من المعنى الاضافى اعنى ملابسة
اللهب الحقيقى واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافى كما فى
نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشى فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافى قوله
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمى
اى بواسطة ملاحظة الوضع الاضافى على ما حققته كما ذكره فى شرح المفتاح فلا يناقض
قوله سابقا الا ان هذا اللزوم آه واعترض عليه بانهم شرطوا فى الكناية ان يكون المقصود
هو المعنى الكنائى والمعنى الاصلى وسيلة اليه واستلزم كون الشخص ههنا وسيلة
ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلى ومناط النفى والاثبات بعيد جدا واجيب
بان توهم البعد انما نشأ من الغفلة عن وجوه العدول الى الاسم الى الكنية فلا حاجة
الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص على نحو من قبيل مستتبعات التراكيب
واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكناية فى مجرد معنى الخفاء فتامل
بقى ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم آه مناقض لما صرح به فى البيان فى اثناء تحقيق فوايد
القيود المذكورة فى تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية

يجب

وجه
دعوى

لم يستعمل فی الموضوع له والجواب ان الشارح ذکر فی شرح المفتاح فی مفتتح الاصل
الثالث من علم البیان ان لهم فی تقریر الکنایة طریقین احدهما انه استعمال اللفظ فی غیر
الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانیهما انه استعمال اللفظ فی الموضوع له لکن
لا یکون مقصودا بل لینتقل منه الی غیر الموضوع له اللازم المقصود فما ذکره الشارح
فی البیان مبنی علی المذهب الاول بناء علی ان المصر مال الیه کما اشار الیه الشارح فی بحث
الکنایة من هذا الکتاب وما ذکره فی قوله ومما یجیاه مبنی علی المذهب الثانی
او ایهام استلذاذه ذکره الشارح فی شرح المفتاح ان الاحسن ترک الایهام الی الاعلام
ونحوه وعلیه اطبقوا شراحه وفیه بحث اذ فی لفظ الایهام نکتة سریة مفقودة فی لفظ الاعلام
وهی الایماء الی ان التبرک والاستلذاذ فی کونهما من الاغراض المطلوبة بالذکر والاحوال
المقتضیة له بحیث یکفی فیه اقتضاء الذکر ایهامهما حتی یتعین الحکم فی الاعلام ونحوه بالطریق
الاولی ولو بدل لفظ الایهام بالاعلام لفات هذا الایهام **قوله** وغیر ذلک مما یناسب
اعتبار مثل التنبیه علی غباوة المخاطب بانه لا یتعین عنده المسند الیه الا باسمه
الذی یخصه **قوله** لان المخاطب یعرف مدلوله بالقلب والعین اشارة الی ان التعریف انما
هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما یعرفه مخاطبک **قوله** ثم الموصول
وذو اللام سواء خلافا لابن کیسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما
والکوفیین فعندهم الموصول اعرف من ذی اللام **قوله** ولذا صح جعل الذی یوسوس
ان هذا انما یدل علی ان الموصول لیس باعرف من ذی اللام بناء علی ما تقرر من ان الموصوف
لا بد ان یکون اعرف من الصفة او مساویا لها لا یمنع اعرفیة ذی اللام کما هو مذهب
ابن کیسان وابن السراج وکانه بنی الکلام علی ان انتفاء اعرفیة ذی اللام من الموصول ظ ولذا
لم یقل بها غیرهما بخلاف العکس والاستدلال بالایة ناظر الیه **قوله** وتعریف المضاف
کتعریف المضاف الیه خلافا للمبرد فان تعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیه
عنده لانه یکون منه ولذا یوصف المضاف الی المضمر ولا یوصف المضمر **قوله** فانه وان خصص الفص
بکونه مضمر وبانه اشارة الی انه لا یلزم فی التخصیص ان یصیر جزئیا حقیقیا بل یحصل

بعض

بنقص الشیوع **قوله** لانه موضوع لانسان لا تخصص فیه ای لم یعتبر فی اصل وضعه
التخصیص وان جاز ان یخصص بحسب العارض کما فی الصورة المذکورة **قوله** لعلم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوی الصلة الکلام علی تقدیر اقتضاء المقام کون المسند الیه معرفة
والمقصود تعیین وجوه التعریف کما اشار الیه الشارح فی مفتتح البحث فلا یرد ان یقال
ما ذا ان یجعل تلک الجملة صفة للنکرة فلا یتعین الموصول ثم الرجحان فی الجملة کاف فی
المقتضی فلا یتوجه ان ما ذکر لا یقتضی کون المسند الیه موصولا لجواز ان یکون المحکوم
علیه الموصول نحو الرجل الذی قدم قدم علیک کریم اذ ذکر الموصول لما کان لازما فالاقتصار
علیه مع افادته المقصود ارجح علی ان اجراء الموصول لا محالة انما یکون علی قسم من اقسام المعرفة
غیر الموصول فهذا انما یتم اذا اقتضی المقام خصوصیة ذلک القسم والمفروض عدمه غیر
کما لا یخفی فتدبر **قوله** الذی کان معنا امس رجل عالم یستفض بمثل قولنا مصاحبنا
امس رجل عالم فلا بد من امر آخر یرجح طریق الموصولیة اذ الظاهر ان المقتضی اما موجب او
مرجح ولا یکفی مجرد الملائمة والمناسبة **قوله** الذین فی دیار الشرق لا اعرفهم او لا
تعرفهم هذا المثال ظاهر فی عدم علمهما معا وان جاز ان یلاحظ فیه تارة عدم علم المتکلم فقط
وتارة عدم علمهما کما ینبئ عنه الخبر والاولی ان یمثل عدم علم المتکلم بقولک الذین
کانوا معک امس لا اعرفهم **قوله** لعله جدوی آه انما لم یعلل عدم التعرض لما ذکره لانه
اذا لم یکن للمتکلم علم بغیر الصلة لا یتاتی منه الحکم علی الموصول بشیء وان کان الشیء معلوم بانه
الثبوت له لان المراد بالاحوال التی فرض انتفاء علم المتکلم بها هی التی یصح اعتبارها فی جانب
المسند الیه لتعیینه عند افادة الحکم للمخاطب ومفهوم الخبر لا یصلح ان یجعل عنوانا للموضوع
والا لغی الحمل فتدبر **قوله** او استهجان التصریح بالاسم فیه اشارة الی ان المراد بالعرضها ما
یکون باعثا علی ایراد الموصول سواء کان غایة یقصد حصولها وفایدة مترتبة علیه کونها
الغرض او لم یکن کهذا وههنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصریح بالاسم لا یفید اختیار
الموصول لجواز ان یعبر عنه بطریق آخر لا استهجان فیه فلا بد من انضمام شیء الی الاستهجان
یرجح اختیار الموصولیة علی ما سواها من الطرق نعم قد ذکر رحمه الله فی شرح المفتاح

ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملايمة فالمناسبة فلا يزاحم فى المقتضى والمقتضى لكن لا يخفى ان

المناسب انه لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضى رجحان فى الجملة كما ينبئ عليه قوله فى

مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضى اعم من الموجب المرجح اللهم الا ان يكتفى بالرجحان بالاضافة

فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اى تقرير الغرض آه وجه تقديمه على القولين

الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند و المسند اليه لافادة

ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى قوله واورد حكاية شريح وهى ان كان رجلا اقر

عند الشريح بشئ ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل

ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار داخلا للعنق

فى ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح بان جعلت الاية مثالا

لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رضينا فان خصت بزيادة التقرير كما

توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبى ان قلت ليس فى لفظ زليخا استهجان

فكيف يصح جعل الاية مثالا قلت المستهجن تصريح اسم امراة فى الحكم بالمراودة

والاخبار فى طلب المواقعة قوله ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم نهزت بالدلو اى ضربت بها

الماء فى البئر وحركها ليمتلى والغواة جمع غاو ومع الضلال والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح

المال السايم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ

بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اى سريع كذا فى الديوان

وفى الصحاح ناقة سرحة ومنسرحة اى سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة

ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخالصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا

فى الديوان وفى الصحاح انها جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وبعثت فى تحصيل

اللذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان فى شبابه فما جنيت ووقفت الا حاصل

ما سعيت كان اثما وضلالا ووزرا ووبالا قوله ان الذين ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة

التى متعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الاشبه والاراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون

من الرؤية بمعنى الاعتقاد والعلم والاهلاك فيما نحن فيه اما حقيقى او عبارة

عن اهلاك

عن اهلاك الاموال او عوارض للنفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اى

تملكوا والى الثانى بقوله او تصابوا قوله وجدا بان العرف والذوق ح وقد اجيب ايضا بان

التنبيه على الخطاء الذى ذكره هو اما ان يحصل من ذكر اللفظ المشعر بالخطاء او بفهم فى العرف خطاء

المخاطب هذا اللفظ فى مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين اخفاء فى لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره

مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام فى معانى الموصول

ومقتضياتها لا فى معانى الكلام الذى فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر قوله فيما سياتى في الايماء

الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب ونظايره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر

المبنى وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه

عليه كما قيل شارعا فى تعريفها العلم لحصول صورة الشيء قوله كالارصاد فى علم البديع وهو ان

يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرفت الروى نحو قوله تعالى وما ظلمناهم

ولكن كانوا انفسهم يظلمون قوله الى التعريض بالتعظيم آه اعترض عليه الفاضل المحشى بان

حصول هذه المعانى التى جعل الايماء ذريعة اليها يحصل بالايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر

الموصول وبدل الجملة بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعانى يمكن

ان يحصل من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغنى عن اعتبار

الايماء واما الثانى فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض

يحصل من مجموع الكلام اعنى نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار الايماء

ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل

بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يمكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول

كما لا يخفى ولا شك ان الكلام فى معانى الموصولية لا مجموع الكلام الذى يكون الموصول من

جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه الامر فى عنوان الذى سماه ايماء اجاب عنه الفاضل المحشى

بان المراد من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدا وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله

وفيه بحث اما اولا فلانه اذا اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة فقد ابهما مصرح

بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى علتها من جهة ان يبنى الحكم على المشتق وما فى

حكمه يفيد علية الماخذ فيه ان ذلك الترتيب انما يدل على علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته و
اسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر
العلة كما اعترف به نفسه سواء اومى الى العلية ام لا واما ثانيا فلان النظر الباعث في نفس الامر
على ربط الخبر في قوله ثم ان الذين يستكبرون الاية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر
ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي الا انه لما لاحظ
المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد ذلك على ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمك السماء حمل
مجرد ذلك على ربط بناء بيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل
قوله ومن الناس من اتقى الله الخ اراد به اهلانة الترمذي وقد نبهناك في اوائل تقسيم الاسناد
الى الحقيقة والمجاز المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدا وما بعده
خبر ما الى بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور بمثل هذه الاخبار فائدة
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان
يختص بعض من الناس باثبات غيره في هذا الكلام فانه ينافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان
لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع
كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي
اذ ايثار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا اجدر الاشارة البعيدة في قوله او
ان يومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الايماء قوله الى محسوس غير مشاهد
فيه اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى
مشاهد محسوس وقد يقال نبه بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس فيكون ذكر
المحسوس دفعا للتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض
الموجب له او المرجح فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد
اشار الشارح نفسه في اخر البحث حيث قال اولا انه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاضمار الى
الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد اكمل التمييز غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان بن ثعلبة
بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان

بن ثعلبة

بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون
وزن شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو
بعد قلبها ياء كما في سيت وميت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل
او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد اى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح
يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل
شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن
سواهم بالمحاسن فتبصر قوله وهما شجرتان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجرتان
مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر فالمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد
بالضال والسلم الذين حكم على نسل شيبان بانهم يقيمون بينهما فردان من ذينك النوعين
يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله نظر علم المعاني
لانه آه الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا
بحثا لغويا وذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها
البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني
من حيث انه آه قيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ذلك جار في الالفاظ كلها لجواز
الالتزام والاضمار لا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك
يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل المزية
على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقيب المشار اليهما وهو الذي يؤمنون فان عليه
ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل
المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة مضمون الصلة
بقرينة ان الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما يعبر عن تلك الذات
بنفس الموصول بعد ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين فبناء على ان
الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء
مخبرا عنه باولئك على هدى من ربهم وان يجعل جاريا عليه كما ذكره الكشاف فعلى التقدير الثاني

يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وتوقد ادراكه كقولك في مسئلة يتحير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك يشير الى ان المسئلة التي يتحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عندك ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب بما يذكر بها يليق من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشران مقصود المتكلم ما ذهب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلها مواضع نفع قوله واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر وفيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المفروضة الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود الخارجي هو الحصة مع العوارض المخصوصة فلا يمتنع في قوله واحدا كان او قوله كناية هذا من اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان الغرض من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن الغرض اه انما كان الغرض مذكورا يعني اذا كان الغرض مختصا بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو المذكور وهو لم يذكر صريحا بل كما هو ملزومه وهو الغرض قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة لكن يحو هو التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا فيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة

اللفظ

اللفظ الا ان قوله يعني يطلق المعرف باللام اه دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف في دباقه من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة خاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه قوله والتجدد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله قبحا التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما يصرح به دلالة ان مدخول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر والاطلاق للمعرف باللام عليه حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله قبحا التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك المعين المشخص قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني يعتبر في المعرفة دون النكرة وقيل حيث اتوا بالمعارف ما وقع صفة لمن الجمل قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فالاشارة الى معهود الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فاس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوزان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان ورود فى الاستعمال غير متحقق بخلاف الاول فانه مشهور قوله ولقد امر على اللئيم يسبني اه فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا الحق بها علامة التانيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني يعني لا يريدني بل يريد غيري من عناه اي قصده وارادة او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه عناني الامر اي اهمني وفائدة ثم في البيت بيان تفاصيل ما بين الامرين اعني المرور والامضاء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعدهما في الفصل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فهم نوع صيغة

يمكن ان يعين ههنا طبقا للطبائع والارادة نفس الحقيقة

مابل يعامل النكرة كرها واعلم ان المصادر

الى ليس هذا باثباته

بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله فى الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على
اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيعرف كما فى قولك عليك بالحركة غير السكون
فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل
حقيقة حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اى ليس هو مجاز كما قيل بل هو حقيقة
واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك فى
تغايرهما فينبغى ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط شئ وهى متحققة فى
ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شئ والفرد المنتشر انما فهم من القرينة
فانما فهم من القرينة وانما يسمى معهودا باعتبار المطابقة للماهية المعهودة فله عهد بهذا
الاعتبار فمعنى معهودا ذهنيا هذا قوله ومثل كل مضاف الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل
فى المعنى اى يماثل كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظاهر و
فائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونها لحاظ الاجزاء لا الافراد كما سيأتى
ان شاء الله تعالى قوله وجوابه انا لا نسلم اه كان الاظهر ان يقال فى جواب السكاكى ان اردت بعدم
التمييز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه فى احدهما
هو الحقيقة وفى الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز فى معنى التعريف فانتفاء التالى ممنوع كيف و
لا امتياز فى معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الى ان الشارح المحقق ترك
جادة التحقيق وسلك من التردد بناء اعتمادا على الجمهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة
حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان
هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالى
على الشق الثانى ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشى
ليس بقوى تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر اه اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه
بصدد الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الجنس وتعريف العهد وبين
بين المعرفتين اشارة الى الجواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهنى غير معتبر
فى اسماء الاجناس ومعتبرا فى المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين

مطابقة

البيان

المتنافيين

المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما التنافى بين اعتبار
الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة
المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان بناءه كون المصدر المضاف بمنزلة جميع العموم فهذه القضية
كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الاتى نعم عبارة المفتاح مشعر بجزئية
الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين
العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال فى الدار اه اقتصر فى البيان على ذكر الجمع
لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل وقد صغت قلوبكما
بخلاف العكس قوله يا اهل ذى المغنى وقيتم شرا اخر ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل و
وقيتم على صيغة المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل ذى المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم
الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفى الى لا اصابكم والقرينة المشعرة اداة النفى فى قوله ولا لقيتم قوله
او مقدرة نحو لا رجل فى الدار اشارة الى ما ذكره النحاة فى توجيه بناء اسم لا هو بذلك
اذا كان مفردا من انه متضمن الحرف اعنى من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس نصا فى
الاستغراق كما نقل فى الكشاف وان تفيد لا التى لنفى الجنس قوله وانما اورد البيان اه للاحتراز عنهما
قوله ولقائل ان يقول لو سلم اه قد تحقق ان القضية السابقة ظاهرة فى الكلية وان الاعتراض مبنى عليه
وفى قوله ولو سلم اشارة الى المنع كما ان الفاضل المحشى سوّنه تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه
اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفى
العام وان اريد ان نفى رجل ورجال عامان فلا يلزم ان لا يكون نفى المفرد اشمل من نفى الجمع وهو
لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولذا كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا
المنفيين عامان فى حكم النفى والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول فى حكم النفى ما لا يتناوله الجمع فيه
بادّ الى التسليم ولم يصرح بالنفى قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءنى القوم الا زيدا مع امتناع جاءنى
كل جماعة اه فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا
الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من

افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية
على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور مم والا فلا بد من وجه الفرق بينه
وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في
شيء منهما وغاية ما يقال في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فلا استثناء
المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة
بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر
الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة جماعة فليتامل قوله لو سلم
اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاء
كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع
المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما
فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق
وما عداه من الجماعات مندرجة فيه فلو اعتبر كل واحد واحد منهما ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك
ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره
الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها
فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد انه يلزم
التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لو فرضه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم
الحاكم بثبوت الحكم للثلثة مرارا متعددة تفصيلا فهو مم وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس
الامر للثلثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا مم وان اراد ان
لنا ان نعتبر دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو الظاهر
في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها
كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة لما صح ان يقال جاء
الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلثة قلنا لو سلم تأبى حمل الجمع على الاستغراق في الصورة

قلت

المذكورة

المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها
كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا
القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال اه بنصب يصح على انه غاية لدخول
كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح اه قد
يجاب بان مراده لم يقل وهن العظم كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع على سبيل التجوز
على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور ونوع شايع والاظهر في
الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم
وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن
العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب
شمول الوهن الا الشمول التحقيقي القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو المدعو قوله
انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود
في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة
الى العموم قوله لاحد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول
هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل فرد بل لان عدم
الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع اه قيل عليه
ان اراد ان كل جمع كذلك فمم كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت
الحكم ثبوته لكل من احاد مفردها وان اراد الجزئية فمسلم لكونها غير مدعى صاحب المفتاح
فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على
صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب المجموع ولا ينافيه
خروج الواحد والاثنين قوله ثم فرق بين المفرد اه لا يخفى ان الكلام كان في الفرق
بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب العلة ليس
بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد
المستغرق فكان التقريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل قوله

العظام

مجرداً عن الدال آه اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع ظاهر قيل بوضعه
للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى
تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة
ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا محذور
فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجرداً عن الدلالة معناه مجرداً عن اعتبار الدلالة
على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد
من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة
فلا يرد وضع اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصنع **قوله** ولهذا امتنع نحو وصفه
نصب الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع
بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تحقق كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس
جواز وصفه بنعت الجمع ميلاً الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا
ان يفرق بين الصفة والخبر فتأمل **قوله** وان حكاه والاخفش نحو الدينار الصفر الدينار اصله
الدنّار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدبّاج ولذا يجمع على دبابيج
وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع
في بناء ممدود بهذا الممدود السيئات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف
وطول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة لا سين بناء على قاعدة الممدود ولما لم ينتبه
شارحوه لهذه النكتة الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة
الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق **قوله** فلان الثوب مولفة الاسمال جمع سمل
بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدراهم
البيض ايضاً فان كل دينار مثل مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر **قوله** لانها اخصر
طريق املاءان لا يكون السامع عارفاً باسم العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضاً
فان هواي اخصر من عبد الله ونحوه مثلاً **قوله** نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هو من شعراء الحماسة
قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله مهوي بتلك باءات لان اصله

مهوى

مهوي فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب
اسم جمع الراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني احدى الياءين وعوضت عنها الالف المتوسطة
وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوى ويراد ان العرض سلب بالعرض حيث سير
محله القائم هو به وهو القلب بسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين
وجسمي بمكة موثق **قوله** لكان المضاف اليه او المضاف مقدم المضاف اليه على المضاف لكونه
مقدماً في الاعتبار وان كان متأخراً في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة
الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا
بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق
يتعين مثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيده ببعض منهما تأمل ومنه قوله
لا تضار والدة بولدها آه فصلت عما قبله لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله تضار ان كان
في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى تضير والباء من صلته اي لا تضر الوالدات بالولد بان يعرضن
تعهدهما وتقصير فيما ينبغي له وجه قوله فانه لما نهيت المرأة آه ظاهر وان كان الباء للسببية
يكون تضارر على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس
بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها
شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء للمفعول
فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد **قوله** نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام
المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة له كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقاء تلميح الى قول
الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المرأة التي في عقلها خفة
وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع اوقاتها طول الصيف فان طلع سهيل وكوكب يقرب
القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجيء الشتاء وفرقت قطنها الذي يصير غزلها
فيما يؤول اليه في قرائبها استعداداً له السحرة بالضم السحر وسهيل رفع بدل من كوكب او عطف
بيان واذاعت بمعنى فرقت **قوله** او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة قال بعض الافاضل

المراد انه لا طريق حاضر اعنده فى ذلك الوقت سواه ولا نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم
حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المومى فى شرح المفتاح وهو الذى
نقله الفاضل هاهنا وانت بان البحث فى تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة
يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح قوله وليس له عن طالب
العرف حاجب يكون ايضا آه عن على معناها الظ فالمضاف محذوف اى عن احسان طالب العرف
اخر لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى فى اى فى شان طالب العرف ثم
وجه حمل التنكير فى الثانى على التحقير سلوك طريق البرهان فى اداء بعض المقصود مع حسن
مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه
حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا الوقوع
النكرة فى سياق النفى قوله او القليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير فى رضوان للتعظيم وهو
مبتدا واكبر نعت له والخبر محذوف اى لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولانّ المقام مقام تعداد النعم
بيان عظيم نعم الجنة وجودة اماكنها فترجح شىء من الاشيا عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان
رضوان قليل من الله اكبر من ذلك كلّه فى نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية
فليتامل قوله ويجى للتحقير والتقليل اى التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطانى شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها
فى كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة قوله احترازا عن التصريح نسبة السائة الى يمين الممدوح
هذا التصريح كما يوجد فى صورة الاضافة يوجد فى غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين
التى نسبت اليها السامة من المهند اى السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل يمينه ذكر لاحد اقسام
المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام فى وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود
المانع عن التعريف بالاضافة قوله من بناء المرء ونفس الكلمة اى من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام
انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرء لا ينافى التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة
فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة
عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف فى الحمل قوله وجوابه انه اراد ان البناء المرة آه

الشوب
رضوان آه والجملة عطف
على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات
وذلك لان فيه دلالة على حصول
الرضوان لهم

اعترض عليه بان التنكير ليس علامة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم فى موضع ما بل شرط له فائدة
للتحقير اقتضاء المقام له واذا انتفى فى المقام حقر بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط
فينتفى المشروط وجوابه ان المقام يلائمه المبالغة كما لا يخفى فايضا حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا
على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل قوله اى كل فرد من افراد
الدواب آه قيل آدم وحوا وعيسى وكذا الغراب والفار والعقرب والقنفذ على ما صرح به فى
حكم المستثنى بحث عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناه العرفى والضمير فى فمنهم من يمشى آه
راجع الى الدابة بالمعنى اللغوى على طريق الاستخدام وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل
قوله اذ التقدير كل دابة خلقها من ماء آه فيه انه المتبادر من كلام السكاكى اعتبار التنكير بالتنوين
وقصد الافراد فى المسند اليه نفسه وفى هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه
نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتى بين المضاف والمضاف اليه لا يخفى تعسف بل قصد صاحب المفتاح
آه مبنى على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكى واتباع له والا فقد صرح فى شرحه للمفتاح
بان الافراد الشخصى لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشى على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة فى اعتبار النوعية
ومما ينبغى ان ينبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية فى الطرفين هو الملائمة بينهما والا يجوز اعتبار
الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء آه بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء
اى مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب فيه ان الاشتباه يقتضى التحول
المحقق ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله والتقليل فيوما بجيل آه لا يخفى ان فى حمل
تنوين الجبل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسط الملك وكثرة
الجنود المستفاد من الحمل على التكثير الذى ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود
على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله مثل قوله او يرتبط بعض
النفوس حمامها هذا البيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اى انى تركت امكنة وقوله او
يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل ذكر ابن اعتبارات آه كون
ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام
ومن تبعهما من الكوفيين بعينه المسند اليه المنكر والمسند مبسوطة فى معنى الليث وغيره واراد بالكثير

بحث الوصف

من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبر المص والتاكيد بكل وجميع
فان المسند اليه المنكر لا يوكد بهما الا عند الكوفية بشرطان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتباراته
قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا للتقديم ذكر الوصف على ذكره قوله
ليوافق قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارات المعنى المصدرى واما التابع المخصوص فالتابع
فيه عطف البيان لا غير قوله كذلك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح فى
شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين والامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او الامتداد
المفروض ثانيا وبالعميق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعى
ان لا يكون الجسم الذى تساوت امتداداته الثلثة جسما فتامل قال الفاضل المحشى هذا
المثال على راى المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد الجسم اى تعريف له على رايهم وفيه مع
ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد فى الجهات الثلث لا يتصور الا فى مكان و
هذا انما يصح اذا جوز التعريف بالاعم ويراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم
الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعى اذ لا مكان التعليمى
عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكما
قطعا واما على مذهب المعتزلة فيتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه و
يكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يضاف الى تعدد العلل
او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله لا بمعنى الذى
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اى يظنك متصفا بصفة و
قيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان فى موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من
فاعل يظن اى يظن مشبها بالراى والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى يظن الظن
شبيها بالمرئى والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة اودى اى هلك والاشاحة
الحذر من امر كائن لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه
قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف قال الفاضل المحشى منشأ الاحتمال
المنكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلى هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف

الرائيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق فى خصوصية هذا الفرد وفى خصوصية فرد آخر
واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفى هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك فى الاعلام
الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل ساير المعرفات عند قصد الجنس انما ينشأ من المعنى كما فى
النكرات واعلم ان الفاضل المحشى حقق فى اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا
واخواته الثلث والاخفاء فى شئ من الاقسام التى ذكرها الا فى قسم واحد وهو الذى ذكره بقوله
واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الواضع والموضوع له عاما
فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان
الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون
الوضع والموضوع له خاصين غير متصور الا فى لفظ واحد لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا
هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشى امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر فى الوضع اذا
كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شئ آخر او لم يكن
كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف
مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات
بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعانى المذكورة قوله لبيان ان القصد
الى الجنس دون الفرد ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس يحتمل ههنا اصلا
لما سبق فى بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل اراد مطلق العدد
الذى يقابل الاستغراق العرفى بهذه ما يذكره الشارح فى بحث عطف البيان من ان الوصفين
فى الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح
فى هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافى الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون
العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا ينافى الا القصد الى العدد قلت الاستغراق
متحقق بالنظر الى الاجناس كما فى قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعباد والمراد بعدم القصد
الى العدد عدم القصد الى الآحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد
بكونها نصا فى الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذى اجرى عليها فى الاية ان

اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا
قيل اتحاد مودى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام
الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك الظهور فملخص الكلام
ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس بينهم
واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل قوله يجب صحة وقوع المفرد مقامها
نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد مقامها
ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل قوله قلنا مراده ان الصلة
آه ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اى وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن
قوله كان الشرطية خبرية باعتبار جملة الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد
يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة التحريم وتلك والاولى مكية آه اعترض عليه
القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق لان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شيء
نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية
من سورة التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على الغالب وعن الثاني
بان ما سبق كلام نقله عن ابرهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية
وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن
احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه
يا ايها الناس فهو مكي اى متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو
مدني اى متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزل الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله
قلنا يمكن ان يقال آه اعترض عليه الفاضل المحشي بان الشرح يفوت غرض العلامة قدس سره واوضحه
بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة
البقرة مع انها نكرة في الاية الاخرى كانه قال انما لم ينكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد
الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد
صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى

فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح وانت خبير
بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله والمشركون
لما سمعوا الاية آه قلت الظاهر ان المشركين ما يعتقدوا بكون الاية من الله تعالى ولذا بقوا على آلهة لا
تعبد بزوالها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية قوله قلت ليس المراد بانهم جزموا بان هناك نارا
موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور
وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اى موضع آه قد يجاب بان مراد العلامة
من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى
نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في اول الفن
الثاني البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه فليفهم قوله بل اخر في
بحث تاخير المسند المتبادر منه ان تحقيق تقوى الحكم مذكور في اخر بحث الحالة المقتضية
لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية
لتقديم المسند فالمراد بحث تاخير المسند المعنى اللغوي اى البحث المتعلق بتاخير الفعل
في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والظاهر ان قول السكاكي آه وقيل قوله كما يطلعك الى
متعلق بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهم العبارة بل بما قبل وقوله ربما كان
اعتراض بينهما كانه قيل افادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند
اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد
دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه
اى كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم التجوز آه
فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه
الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان
كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة
والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا
اشكال قوله ولا يدفع هذا التوهم آه اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم

السهوفي الاصل فان توهم السهوفي الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في زيد زيد فع
به كما اشير اليه في الشارح قوله وههنا بحث اه اجيب بان كونه مجاز المختلف فيه فان بعضهم يجعله
حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشئ لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق
كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان الغرض
لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا
هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع اه ممنوع لجواز ان يكون
احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جانبي الرجلان كلاهما انعم من المؤمن ضعيف
نعم بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا
الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو في كلاهما لا تعيين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي
الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال لعل هذا اه فلا تغفل قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع العاقلين امامنا وجعلن معقوله
متين يمينا لا حيث اطلق عاقلين وراد متين على جبلي عاقل ورامت وجعل الغزاة قوله نعم ولمن
خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عدم اذا سافرتما واذ نما فليؤمكم اكبركما فان ضمير
يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالموم واحد وقد يستدل بقوله نعم يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله نعم القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب
للاثنين كما ذكر في التفاسير سيجيء منا تحقيقهما ان شاء الله نعم وقد يراد من التثنية مجرد التعدد
والتكرير وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله نعم فارجع البصر كرتين قوله فانما يندفع ذلك بتا كيد
المسند اه فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل
المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يندفع تم قوله وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه قال
الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في
دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن
عوص بن ادم بن سام بن نوح عدم عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى
وادم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخر فادم في قوله بعاد ادم عطف بيان لعاد و ايذان

امرء امتين

عطف البيان

ادم

بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير نظر ان المصير الى كون عادا اسم علم لهم مخصوصا
بهم تعسف وان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه
ان البيان يحصل من سياق الاية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما
ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا والبيان
حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ولان عادا ان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى
ادم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصل بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن
الجواب الثاني جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ
عاد في نفسه ولهذا بنى السوال على اختصاص لفظ العاد والجواب الاول على التنزل فتامل
بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي
والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ادم فان المستفاد بما ذكره في
سورة والنجم ان ادم عاد الاولى وبما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل
على اختلاف الرواية قوله ومما يدل على ان عطف البيان ان اراد به الاعتراض على المص حيث
يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص
على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب ان قولهم عطف
البيان اعرف مبني على ان الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وانا لما عسى يتوهم
من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها عجز ركبان مكة بين
الغيل والسند والواو في والمؤمن قسم والمؤمن اسم من اسماء الله نعم ماخوذ من الامن
والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان
او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان
جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان قوله قلت ليس في كلام السكاكي
كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشئ من الدال عليه لا على بعض احواله
بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين قوله

على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العدد او بما يساويه في الاحوط وان فسر
بتنصيف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحاصل بمعنى الافراد غير داخل
على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته
له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في آله
واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد مفردين مقصود اثباتهما
فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخل بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لان الامام اه
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها
قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل
البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يتعين الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان يعتبر
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله
لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد
على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في
المفصل توهمهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد و
الصفة في كونهما تتمتين لمتبوعهما لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه واجلا ترى انك تقول زيد رأيت
غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال اه هذا بناء على
انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه وبهذا لاحظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين
من الاله فلو اعتبر صحة قيامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه
اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رحمه الله بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل
المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن
بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى فليتأمل قوله جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى
هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم
الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعض والتجزي وذلك ممتنع

هنا

الادب

ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التأدب وان حمل الكل على معنى آخر قوله وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال
انما يسمى بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط
في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط فانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جاءني زيد بل
عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه
سبحانه وتعالى قوله قلت فقد اخذ هذا اه يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل
منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التأكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا
غير ففي البدل زيادة تقرير ليس في التأكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحشي والاحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة
وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدأ في التمثيل ببدل الاشتمال واورد فيه
ببدل البعض واخرهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض
كما انه في بدل البعض اظهر في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين
اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدأ في التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل
البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما يتم لو
ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير
والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة
مع فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض من هذا
الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث
هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بتقييد قوله اه اي لثبوت الحكم للتابع و
المتبوع اه هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد
عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن قال في شرح المفتاح قد تقرر في علم
النحو ان الواو والفاء وثم وحتى يشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد وفي حكم مثل

جاءني زيد وعمرو في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول
اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة
فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك
في الذات من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل كل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات
لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية
وفيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي د
اشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع
في الازمنة اما على سبيل التعاقب والتراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك
ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف
هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا
حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتعدد المسند لا انها لو وجدت
لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول الشريف المعتبر في باب العطف مفوض
بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيهما اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال فقصد
المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او
يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن
واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موادها
بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل قوله واحترز بقوله مع اختصار اه قال في شرح المفتاح
وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما
الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه
من ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلازم ان لا يحصل ذلك
الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ
هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك
المقتضى قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم اخر

محذوف

ادسنة

او سنة يريدان فيه تفصيل المسند مع ان منشأه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم
يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده وان يقال قولكم او العطف على المسند اليه ليكون منشأ لتفصيل
المسند اليه على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون
العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالا مقتضيا لذلك العطف لحصوله بدونه و
لك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير
الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار
لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف
بغير الواو وكما في فائدة الاختصار الا قل او يقال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا
التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب عنه
ان يكون معطوفها بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو
اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة ان يكون
شيوعها اذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل
المثال المذكور اعني كل اب لي حتى ادم بان المراد مات الابي حتى ادم قوله وكذا الاثبات
اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر
في الاعتبار والملاحظة لا انه وجه القيد ولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى
يرد عدم تاتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه
كان كذلك ثم جاءني بمجيء قوله من غير تفصيل المسند لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى الضمائر
المستترة العائدة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند
ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدقات افراد المسند
لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فيقوم فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه
قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكروه بل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انهما مساويتهما
القيد والاحترازات فاللزوم في مثله واضح كما ذكره في تفسير القاضي ذ تقول وقد اشار الى

المسند٤

المقتضى٤

ثانوية٤

فيما نقلت عنه فى فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر
منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن
لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف
على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه
ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا
لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر فى مثله فتامل
قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين
لان المخاطب غير شاك فلا حكم له حتى يردع عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر انشاء الله تعالى ثم
انه جوز استعمال لا فى قصر القلب والافراد وفى دلائل الاعجاز انها يستعمل للقلب فقط
لمن اعتقد ان المجى منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن
الضعيف الذى هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى هذا فى
المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد
انتفاء المجى عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجى زيد دون عمرو وفى صدد الكلام
والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب التلازم
بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجى عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد
مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اى لم يذهب اليه
ذاهب لانه لم يظفر به فى الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بان فيه استدراك الاثبات
الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشى من انه منقوض بقولنا جاءنى
زيد لا عمرو فى قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك
ما جاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد
لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءنى عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق فى تادية
المعنى المراد لا التزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الاخر ولعل المتكلم انما
لم يجز تلك الطريق لئلا يلقى المخاطب بصورة النفى او بغيره من الاعتبارات المناسبة

فان قلت المخاطب لما اعتقد الملازمة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجى عن احدهما توهم المخاطب
عموم النفى فالايجاب الذى بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها قلت غرض الشارح
نفى العقول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك فى صورة اعتقد المخاطب الملازمة بين
المتعاطفين ام لا قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع فى حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن
تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره الحاجب واما العطف بلا ولكن فلا
يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات
والاخر بالنفى قوله وفى كلام ابن الحاجب قال بعض اصحاب الحواشى صرح بذلك فى الامالى والله
اعلم قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام هو المنفى ولم
يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع
لا الوقوع مثلا نفى المنفى على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثانى وجعلت الاول
مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين المراد من الابهام ترك
التعيين لداع يدعو اليه وهو فى الاية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم
وليس المراد فيه ايقاع السامع فى الشك فى اصل الحكم وهو ظاهر المذكور فى مغنى اللبيب لان هذا فى
الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر وههنا بحث وهو ان السكاكى جعل هذه الاية من قبيل
اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى
بالضلال ليتفكروا فى انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا بانهم هم الكائنون فى
ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب
لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقينى صرح به فى المواقف وغيره حتى جعل بعضهم
الشك من شرائط النظر فلما اراد النبى عم انجائهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق
الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم باحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير باتى الكفارة والفدية مع امكان
الجمع قلت لا يجتمعت الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة و
الباقى فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام فى اية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها

على ما هو اصله كما يقال صبوق فهم الثكنة اى جعله من اول الامر ضيقا لا واسعا انه لا يكون واسعا
ثم ضيق قوله ومراد صاحب الكشاف ثم اى حيث قال انما يقال بقدم ويؤخر للمراد لا للفاو قوله
ويعرف فيه معنا اى يعرف فى ذلك الشئ معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من
اسناد العناية الى شئ يكون ذلك الشئ مقتضيا للعناية وعلة لها يجب لمناسبات قوله ولا بد
من تحققه قيل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء
بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر العبارة لان
المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم
فى الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشى رحمه فتامل قوله
يعنى تحيرت البرية آه اعترض عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكر له وكل من
الفريقين جازم فى مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة فى كيفيته لا فى اصله كما دل عليه قوله فى
ان ابدان الاموات كيف تحى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو
مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما فى مذهبه فليتامل قوله من الرفات على وزن
الغراب الحطام وهو ما تكسر من اليبس قوله وكذا فى ضرام السقط السقط فى الاصل ما يسقط من الزند
عند الاقتداح سمى ديوان المصرى به والضرام بالكسر فى الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب
الذى يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمى به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل قوله يعنى بعضهم
يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع ان
النظم هو اللف والنشر المرتب ايما الى ان مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القايل بالمعاد
بناء على ما اشتهر وبين فى كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومى اليه بينة الشهود
عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مائين عسجد فديت ما بالها قطعت فى ربع دينار ولذا
رد من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة البارى قوله ولا القفنس
هو على ما قيل طاير فى بلاد الهند يضرب به المثل فى الباض له منقار طويل وهو حسن الالحان
يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تع بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى
ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو فيخلق الله تع من رماده بعد مدة وقيل بعد

وهو العود الذى تقدح به النار
مختصر صحاح

وقيل يدل قوله لانه يقترن به ولانه قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القايم
يدل على انه من احوال المسند وقايم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لانه قايم مقامه
قوله مختصا بالذكر لفظ مختص ههنا وفى قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح فى المقصود وهو
دخول الباء على المقصود والاولى تبديله بمنفردا قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم
من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت والفرق
ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشى حيث قال كانه قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه
من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على
المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب بثبوت المسند له فتامل قوله بل صرح
فى هذه الآية بان فايدة الفصل آه ههنا بحث وهو ان الفصل فى مثل هذا المقام وان لم يجز ان
يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد
السامع ان المتحد بجنس البطل المحامى هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل المحامى يكون قصر قلب
باعتبار العينية وعلى هذا القياس هم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشى وغيره ان ضمير الفصل
فى مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامل قوله وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن
ظاهر العبارة يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه
وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد فى الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال
المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد فى صورة يوجد فيها التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على تاكيد
التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لم يحصل
من غير الفصل لانه جعل الفصل له مع انه قد ذكر سابقا ان من يدعى ذلك فاجيب بانه مبنى الاتحاد
فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لافادة اصله الا ان فى حمله قول المص فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند
على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل فى مثل
الكرم هو التقوى على التاكيد ليس بتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد
الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك تامل قوله اى تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند

المراد بالتاكيد التقصير الذى كان قبل الفصل مؤكد
الحكم لا لاجل على سبيل المسند اليه وقد يؤكد
الحكم عليه لا لاجل ان يكون التاكيد

ثلثة ايام مثلا قوله لانه لا يناسب لسياق السباق بالباء الموحدة ما قبل التى والسياق بالمثناة
التحتية اعم وهو العبارة ههنا قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاول او التطير يحتمل ان يكون
قوله للتفاول والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما سببان عن التفاول والتطير
بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاول والتطير على زعمه وحاصل الكلام
ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاول او لتعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما
كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل
نفسه واياما كان ففى اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما
لان المسند اليه يصلح للتفاول فيقدمه الى السامع ليسر او يسوء وتوجيه القصور على
الاحتمال الاول ان التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المعرى سالن
فقلت مقصدنا سعيد وكان اسم الامير لهن فالا جعل اسم السعيد تفاولا للتوق مع تاخره
وكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاول مثلا
والجواب ان التفاول قد يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا
هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد فى دارك فانه
قد يتفاول بكون سعد فى داره ونفس هذا التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر
فلا يقتضى تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثانى
ان المسرة مثلا ينفك عن التفاول اذ قد يحصل بذكر الاسم فى اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم
تعجيل المسرة الحاصلة من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم
فى اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح فى دار
صديقك السفاح فى الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس رضى الله عنه
قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقديم فى الشرف والرتبة
العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبئ تقديمه بحسب
المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل و
ربما لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة

او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير فى رجل جاهل مستفاد من
التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد
التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه فى مقام
الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا به يعنى
كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المستمرين به قوله ثم لو قيل على المفتاح الخ هذا (المستمرين)
انما يرد ان كان مراد السكاكى ما ذكر واما اذا كان مراده او لان موصوفيه المسند اليه بمضمون
الخبر هو المطلوب بدون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول
كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثانى
كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد قوله متى تهزز
بنى قطن الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من
المنكب ورزان جمع رزين كالكرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اى وقور والالمام
النزول وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون
والوقار فى المجالس وبالاسراع بانفسهم فى خدمة الاضياف وقراهم قوله اى محل الاستشهاد هو قولهم
خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه موخرا لا قوله ضيف لكان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده
قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة
منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص وانما يكون
كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بتصريح ائمة التفسير دون التعرض للمنع (بقول)
قوله وما انت علينا بعزيز صرح فى المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك
لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على اراده هذا المعنى مبسوط فى شروح المفتاح
لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكى ان يعتبر ان المقدم كان فى الاصل موخرا على انه فاعل
معنوى وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة فى الجملة ولذا لم يقل بالحصر فى زيد عرف كما سيأتى والظاهر ان
انت على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعنى
ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر فى عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعنى اللام ازيد

فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فبتقدير بعزيز قوله وما انت عليهم بوكيل اي بحفيظ
يحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم حقوق اذا نزلكم
الضيف واعترض عليه بانا لا نم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة
بانفسهم ولا يوكلونه الى خدمهم كما هو الداب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول الحق وجه عدم المناسبة
ان كمال الكرام الضيفان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يترك خدمهم ويباشروا بانفسهم
مع ان العادة يابى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت ح حسن التقابل مع قوله جلوبكلا شفاء
الحصر فيه ولو التزم تقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال فقيهم فمع انه ركيك لا يستقيم في ذلك
كما لا يخفى . بل التخصيص بالذكر فيه انه ح لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا
سعيت كما ذكر في مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم
الظهور في مثال الفعل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح
ائمة التفسير قوله تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصود على المسند اليه
المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص قرينة على ان عبد القاهر
كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي وله فعل وفاعله ضمير المبتدا او الا المتضمن
بمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تع وما انت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا قوله وصاحب
المفتاح اه قال الفاضل المحشي هذا هو الحق وذلك لان التقديم اه وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز
التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوان في غيره والسكاكي لا يقول به على ما يجيء قوله
لان التخصيص انما هو بالنسبة اه القصر المستفاد من قولنا انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة
الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر
التعيين ثم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطاء
المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه قوله ولا ما انا رايت احدا اي لا يصح هذا
المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة
في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان قوله لانه قد نفى عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم لفظا على متعلقه بنفي لا بالرؤية بدل قول الشارح عليه فيما سبق في التقديم بعيد نفي

الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر
لانا لا نم اه اجيب بان كلام المص بيان الحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي العموم وان كان المتبادر
منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة ذيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا افاضل
قوله اذا لم يكن همزته بدلا من الواو بان لكون مهموز الفا او هذا احتراز عن احد في قوله تع
قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال
ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظة اديم وادم بل المستعمل فيه ما
همزته منقلبة قوله ردا على من زعم انك رايت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر
في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص
تخصيص نفي الفعل والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من
اعتقد ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك في عدم رؤيته احدا اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص
في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي وكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا
وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للغير
تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد واما
ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون
استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لانم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا
ما فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل قوله
لان هذا الامتناع جار اه هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون
بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجه الفساد
ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه
المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد
ذكر الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة

فى الجميع على كون المنفى عاما على ما سيجيء فيكون التخصيص فى الدليل غلطا صرفا عند المص فليتامل
قوله لا على جميع الناس وان بنى الامر على كون جمع نكرة فى سياق النفى يكون توسيط كل احد لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا الكلام مردود عند الشارح لما سيحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هى الكلمات الدائرة فى هذا المقام على السنتهم قوله وهى متقاربة ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل المحشى العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفى اه متحدان فى المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور فالمختلفان فى التعبير متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فتوهم انه غيرك او انت لست وحدك العير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس فى الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتى فى كلام المص ايضا ووجه ما نبهت عليه فى بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعموا انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير يريد انه اما قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم يختص بمن النحوى ذو طبع مستقيم ويونه ان تقديم المسند اليه يومى الى ان المخاطب صائب فى اصل الحكم واخطا فى هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفى لا نفى التخصيص قوله من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخلة عليه لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه الشارح فى بحث لو قوله وفى هذا اشارة الى الرد اه اى فى قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر يعنى ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى النحوى لا بالوضع لم يقل وفى هذا التصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه انه قد سبق ان مثل اه رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون الاستثناء لعدم صحة استثناء المفرغ فى الاثبات كما عرف فى النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن فى الكلام اشعار بان زيدا ضربا ولم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا

المنفى

بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر م

التقديم

انما يحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءنى الا زيد بمعنى غير زيد صرح فى كتب النحو والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا فى وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه قوله هو نفى الضرب الذى وقع المناظرة فى فاعله هذا هو مبنى التناقض فلا تتم الدلالة ولذا فرض الشريف فى شرح المفتاح وحدة الضرب ليبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظ كلماتهم يدل على ان الامتناع كلى ومطلق والفرض المذكور ينافيه قوله وعندى ان قولهم نقض النفى بالا اه ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه داد فى كسر القادون كما ذكره الفاضل المحشى بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التى اعترض عليها المص من مقدمتى دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهر اندفاع ما اورد عليها وما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر بحيث يحتاج فى دفعه الى اعمال روية ولو سلم فينبغى نصفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لخفية كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون عن النفى لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على نمط ضربه الا زيد قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يانى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان يجب
قوله وليس اذا قلت سعيت اه اسم ليس ضمير الشان وجزء الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهى تامة ان مع اسمه وهو وجود سعى وخبره وهو عند السامع وقد وقع فى موقع الخبر صفة سعى والواو فى وقد وقع على ما فى بعض النسخ عن تصرف الناسخ لعدمها فى عبارة المفتاح ونقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكى انما نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز
قوله غير مشوب حال من السعى قيل فيه سماجة لان انتفاء شوبه بهذه الامور هيئة للفاعل الذى

تصفهم

الثوب

هو المؤكد لا السعي كذا في شرح المفتاح للشريف وذلك ان تجعله حالا من كاف منك
اي مفيدا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واذابه بتجوز آه فيدخل عدم
الشوب تحت الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد آه نقل عن الشارح انه قال لا شك
ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه دد بين التجوز والنسيان اعتبار
مشاكلة سوق الكلام قوله انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل هذا انحصار اضافي كما يشعر به قوله
لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي فلا
وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير فيه انه راجع الى وجود السعي
لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد
الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد
الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا
ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه
كان ظاهرا محل بحث محتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما
يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات
الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الاخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة
قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا
لمثاله يجب ان يكون في صورة علم السامع به كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل جاز ان يكون
في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمالهما في صورة علمه فيكون حكمهما حكم الثالث في الرد
بل نعم كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي
وسكت عن بيان حال سعيت آه محل بحث لانا لا نم انه لم يتعرض بحال المثالين لا في الابتداء بل قد
تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم آه قوله فيكون مجازا قد ناقش فيه بان المجاز انما يكون
باعتبار النقل عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيد بحسب المقام
كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان
بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف

مفيدة
على البحث على الشارح العلامة
البيان

كلمه زعمه بعض اصحاب الحواشي
وجعله من وجه التعجب
القصر في كلام العلامة
بنفيه
في الفاعل لان
معناه رد الخطاء

البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
آه الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعماله في غير معناه غفلة والنسيان العدم
الطاري على المعرفة لا ما ذكرهما العلامة من معناهما قوله فان كان قد نسب الى الغير مساهلة
كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبته الى الغير
بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان ينسب الفعل الى الغير مساهلة لم يكن
مخطئا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكر ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل
فهل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطاء
في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا قوله اذ بني الفعل على معرف اشارة
الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بني على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء
على المنكر اختار في الاول لفظة اذ الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم في لفظ البناء
اشارة الى تقديم المسند اليه لان البناء يقتضي تقديم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله
تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا
باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلي اخر يخصصه كما في رجل
طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد
من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط وجه بينه لما نقل عن الشيخ
لكن قوله فيما سياتي وقد ياتي للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في تخصيص
يقدح في هذه الارادة فليتامل فيه قوله رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها فاعلا في
المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على معناه الظرف
متعلق بالمخاطب اي الذي خوطب بهذا الكلام وجعله بمعنى في متعلقا بمحذوف حالا عن الاعتقاد
المدلول عليه بلفظ اعتقد كما توهمه بعض اصحاب الحواشي قوله او اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاد
انه امرأة فقط كما هو الظ لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء
كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث وهو لا وجه وان كان
الاول اظهر ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي

والواحد فقط الا

وهم

رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى وبين شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن نفيه عن
المخاطب به فتأمل قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان غير متكل على عمله يشبه حاله بحال من
يترجى الفعل مع جرمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه
على سبيل التجريد فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته تشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده
قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا
نحن فيما سبق الى انه علة افادة التخصيص التي ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني
هو الحق الحقيق بالقبول قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق
الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الثاني الحمل على التقوي
والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان اللفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون
مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان
يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواضع جواز انفصال الضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل
المستتر واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه
ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب
فتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء
لفوات شرط المبتدأ اعني التعريف والتخصيص فتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير
المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار
والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي ما لحصر فيه عند كونه
مبتدأ لا في كل تقدير تأمل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقديره كونه مؤخرا كما في زيد لم
وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه
قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه
ولهذا يحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال
وقيل الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون
الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجل بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل

بدل الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به
الاستعمال الشائع فضلا عن الوجه قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف
مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو دائما
في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر
من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه
قوله اذ لا سبب لداعي التخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة
الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم
والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر لا
يكون الا شرا ظاهره اي الامتناع مبني على ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره و
اعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على
القصر مع كون الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان مراد الاختصاص لا يمنع القصر
فكيف منع ههنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس
مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه الفاضل
المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع عليه
ربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها لها بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض
النحاة بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه
على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم
الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله واقيم مقامه ضمير اي مقاربه لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل ان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه
يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام قوله بيت قبل المحاق بليلة
قبل البيت للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما داها محلاة ثم انكشفت سوءتها بعد التزوج
واول القصيدة عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار
تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها

واتوا بها الصغر بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقولها
وجمعها عجز وعجائز بضمتين والاحد بدا ب اعوجاج الظهر والضمير في بها يرجع الى العجوز وفي
الصحاح بنى فلان على اهله بناءً والعامة تقول باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل
باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر ان حق
الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام في اخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجه
لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والشهر الواحد الشهور وهو ماخوذ
من الشهرة يسمى به لشهرة امره لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد
بقوله وكان محاق كله الظلام الشهر كله عليه حتى لا امام الماضين كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله
السلام اولا الايا بخلاف من ذات عمر واسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه اخر وهو جعل
ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل
من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل
اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه بوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاتقاني من انا لا نم عدم الفصل فان عليك فصل وفي الحقيقة
لان الضمير مقدم دتبة عن الظرف فالظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان
يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا لما
وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك
السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره الشارح في شرحه للمفتاح قوله لو كان يشكى الى
الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بيشكى يقال شكوت
الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وما في ما القى موصولة قائمة مقام فاعل
يشكو ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشكيت عطف على كان ولا شكاني في جواب لو والهمزة
للسلب اي ازال شكايتي وسنجار وقهد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف على
قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو
من عطف الجملة على الجملة والتقدير واشكاني ساكنها او يكون وساكنه بالجر على القسم والضمير

للقبح

للقبح فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي السكاكي خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم
التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح
بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي
عنده وكذا الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان كلام
السكاكي في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم
النظير وان لا يسوغه الا بغية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة
ويدل كلامه ايضا في اوائل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه
ولذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك
جاءني راكبا رجل قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه
نظر اذ لا نسلم قيل انه كلام على المسند قلنا هو مساو للمنع في التنكير آه جواب عن منع المص اعني
قوله ثم لا نسلم قيل انه كلام على المستند وفي زعمه جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم انتفاء انه
لا يقال التنكير آه جواب عن منع المص اعني قوله ثم لا نم قيل انه كلام على المستند قلنا هو مساو
للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا آه يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المنظور المحصل
الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ كا
المعرف والحصر فيما يستفاد من الوصف كما سبق في الاعتراض بانه يقتضي ان يمنع تقدير التاخير في
انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وهم محض قوله والا فلا توجيه الكلام اي وان لم يجب
ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي
اذ ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول صلاحيته
الابتداء بالتخصيص قوله اذ لم يقصد به التخصيص النوعي آه قد سبق ان قصد التخصيص الفردي
ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل قوله ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل
المحشي بقوله اذا قيل لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على ما قرره
انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء
في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان

سبه الترقا لقا، ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر
كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب، تداشتنا في اوايل الكتاب ان ثم اذا دخلت على الجمل يجي
للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعدما اخبرتك عن قول السكاكي القديم يفيد الاختصاص
بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الخ فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح متقدم على حديث
الاختصاص لكلمة ثم لما لم يتفاوت في الخطاب الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان
المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الجايز في صياغات السبق في مضماد العربية خلافا للاخفش
وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فجعله
مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان
النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان التحقيق
معنى المفعول معه على وجهين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصود
بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب
كان معناه ان زيدا في المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اردت استوائهما في المجي قلت انا وزيد بالرفع هذا
كلامه واذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو القريب في القوى ثبوت القوى
وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تضمن الضمير شبهه بالحال تتمة له كما صرح بذلك الفاضل
المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع
فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيهما فعلا معدلا به الى صورة الاسم
فان قلت اسم الفاعل صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه
قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على الاسم
المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم اورد عليه انه ان اراد بالاعراب
لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قايم مع الضمير كما صرح به الشارح فلا
في مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقايم الذي
هو اسم للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان

كونه اسم الفاعل صلة

المجرور

المجرور بالوصفية هو قايم فقط وان اراد مجرد قايم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا
فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الجزء في
مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه
خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه
الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال
ما يلزم من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع
المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله ولما الثانية
فبان لم يجعله الخ رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ايضا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي
عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام
ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا قايم
الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة للام فانه مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع
في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما ما عداهما فليست نسبته اصلية بل على سبيل التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل الحكم الواحد
بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول
اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه
تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المفعول الاول لاتباع
ناشيا من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا
لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى
الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير
مع ضمير المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله سهو اذ الكلام في ان عارف المسند الى
الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر
لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام
ان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنية وجمعه كالفعل

يحصل افراده بطريق التبعية قوله لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظائرهما فقليل الاستعمال
في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا
بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل و
غير بما لا مزيد عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها
محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا
اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري هربا من الازدواج تحت قوله صلعم القدرية مجوس
هذه الامة فقلت له غيري القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض
لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه
غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر الصديق رضي الله عنه فقلت له ان غيري
السني يبغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم
البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر قوله لزم
الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد من كان على الصفة التي هو
عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غاية التساوي قلت المراد
بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه
المثل اقوى فمعنى الاولوية ظ لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة
فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن
اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول
وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات قوله
معنى غير القصد الى ان انسانا آه هذا القيد معتبر في جميع صور الكنايات فانك اذا قصدت
بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب بجواز ان يكون
المتصف به اعتبارا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسانا غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني
يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد
به انسان معين فظاهر ان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمروا واما اذا اريد المطلق

بتوجه

فيتوجه التعريض في شانك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه
حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فغير ظاهر قوله اي لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد
بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا
من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غيره ذنب قوله لانهما من الكناية المطلوب
بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية على ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك
طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات
الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب
بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان
قوله قيل وقد تقدم المسند اليه المسور بكل آه قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف
على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فمن
تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن
المالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما
يقال سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى
اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون
راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل
ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت ح جزئية الحكم وكان ما
ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا للواقع قوله فالتقديم يفيد لما وقع
عموم السلب لم يذكر ههنا افادة الحصر كما ذكره في مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب
العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يقول يكون
معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
المعنى اللازم قوله قد حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام النفي والاثبات فليس مدخول
الباء محكوما به قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تعبير الشارح

لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب
الكل مع صدق ليس يحمل البعض **قوله** فالحاصل ان التقديم قبل كل آه فيه بحث وهو ان قولك
انسان لم يقم نفي لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض
بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق
لا يتجه به الحمل على عموم النفي ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو
حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على نفي
العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما
جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح
في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة للفظ على الخصوص
بالبعض في الاثبات فلا انتفى احدهما تعين الاخر فليتامل **قوله** انما يفيد نفي العموم
لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثل الى النفي
فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبروا الله لا يحب كل مختال فخور ونظائره **قوله** وقد يحصل
فيهما بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ لا بد
منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس
الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية آه قيل عليه كون هيئة
القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح للجزئية وهو ممنوع لا من الفرق بين لا رجل
بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة
في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء
كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون
النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم يثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صور اخرى فهو
كما ان في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد يعم كقولهم
في الاثبات تمرة خير من جرادة وقد تم علمت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال في الاشارات اي
عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ

ان التنوين

وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في
لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون
موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصد الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية
على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم
التخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى **قوله** ان كانت
كلمة كلا اشار بالحاق لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة وقد
لا تقدير في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه
نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما **قوله** كما اذا قدمتهما على الفعل المنفي هذا
مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا
الى ان المراد تقدمهما على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط **قوله** فالاقرب ان يجعل آه
فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم لانه معمول الفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول
ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك **قوله** ما كل ما
يتمنى المرء يدركه صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والمروي رفع كل وجوز ابن جني
نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال في الصحاح السفينة معروفة
والسفان صاحبها في القاموس سفنة اي جرمه ومنه السفنة لتغيرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن
وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة وبهذا يظهر ان ما توهمه بعض الطلبة من ان العبارة في
البيت السفن بفتح السين وكسر الفاء وهو صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء الى الحقيقة ليس
بشيء لان صاحبها السفان كما عرفت على انه مخالف للرواية ثم ان المجاز ابلغ من الحقيقة **قوله** وقد طال التاكيد
لانه كان اصلا فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيدية يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد صرح في اوايل البحث
حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا نعم ولو سلم آه **قوله** وجعل الفعل
منفيا بلم اي لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل
الداخل هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقديم المذكور اقتضاء
ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما هي

السفينة

بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في خبرهما عليهما

كجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت في الدخول على القبيلتين كما الا

انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك

عزمت عليك ان لا يضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما

ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم

اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر

المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخلة حكما على الفعل العامل في

كل فتامل قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح اه النظر مبني على ان قوله لا يصلح الا حيث يراد

يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة

على نفي العموم وثبوت البعض انما هي من قبيل دلالة المفهوم وهي انما يعتبر عند عدم المعارض والمعارض

موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس

بغير تكبر او على ان الله تعالى لا يحب مطلقا الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الزنا والمنهي عن الطاعة

مطلق الحلاف والمهين اي الذي كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الرأي والتمييز او حقير عند

الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا في تعسف الكلام حيث

يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظا اذا الدلالة على

بعض المقادير المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظه فتامل قوله بان قدمت على

النفي لفظا اشارة الى ~~الظاهر~~ النفي المستفاد من لفظه والا فوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي

فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان اشتمال الدخول في حيز النفي قد يكون

باشتماله في الكلام اصلا فلا يصح قوله بعموم النفي على اطلاقه قوله لما قال له ذو اليدين هو عمير بن عبد عمرو

سمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول

الله صلعم صلى احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة

ام نسيت يا رسول الله صلعم فقال عدم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان

فاقبل النبي على القوم رضي الله تعالى عنهم اجمعين وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله جل جلاله عنهما فقال

أحقٌّ ما يقول ذو اليدين رضي الله عز وجل عنه فقالا رضي الله عنهما نعم فقام النبي عم واتم

الصلوة ثم سجد سجدتي السهو واستشكل الحديث بوجهين الاول بان قوله عدم كل ذلك

لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عم والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم

لم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله عدم كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما

لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره

الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتيذنا وهو ان جواب ذي اليدين

رضي الله عنه بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه

من اهل اللسان عارف بمراد رسول الله صلعم فلو كان مراده المعنى المجازي لما اجاب عما هو جواب

عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يدفعه سوال عدم عن الصحابة

رضي الله تعالى عنهم اجمعين بقولهما صدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب

الذي ذكره الشريف في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن

ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشيء منهما لكن بعض ذلك

قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف او نقول المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب

في هذا وعن الثاني انه قد كان قبل نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث

مالك والشافعي واحمد على ان الكلام عمدا المحتمل في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها تاويلها

عند الحنفية ما ذكرنا فان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان

بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لانه رواية ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه

عمران بن حصين بطريق آخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم في عام اسلم

ابو هريرة رضي الله عنه قوله على من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعي على ذنبا هو

الذنوب بقرينة المقام بعدما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على الكثير والقليل كذا ذكره السيرافي

قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة

الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتامل قوله والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الا لفظ

الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب ومنه امتناع زيد ضربت بالرفع لما

من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه في
قوله تلك كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم
والرفع غير مفيد اشار الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفي العموم
اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي ان لم يكن داخلا له فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني
خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب ذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع
على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة القطع المقصود ولا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على
الاحتمال فلا يثبت من جزئي المدعى لان المدعى المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى قوله ولقائل
ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي الا بدليل قول علي
كرم الله وجهه فلما نبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال ان يكون كان ثابتة
والجملة هي الخبر بدليل قوله فيصلد عنه كلها وهو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم
المذكور كليا بل جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من
شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى
لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية ندرة وقوعه
معمولا للعامل اللفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب الخ اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة
الشعرية لا مطلقها فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من
الخبر بجائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا قوله الا تاكيدا اي لمعرفة عند البصريين
ولهذا جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون
كونها تاكيدا لنكرة محدودة قوله في اجزاء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت
هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس
في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا
يؤكد بكل الا ما اشتمل على الاجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المقدم
كما اذا حذف المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل وقدم التاكيد على المؤكد ان جوز
في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها ما لانها لم يذكر او ذكرت متاخرة لكن

في حكم المقدم قوله عما هي عليه وكونها غير معمولة للعامل اللفظي ظاهر قوله كما هو مقتضى الظاهر مبني على
التغليب والانتقال الخطاب لمعين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر قوله
كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكره لفظا او تقديرا وفيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر
بناء على وضوح الامر والكاف اسم في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم
ان الممثل به لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله ليحصل
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اه جاء بثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة
عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب هو المبالغة
فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا ليتشوق النفس اليه فاسرعت في طلبه قوله
والتزم تفسيره بنكرة اه فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على
الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين
امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون
فاعل نعم ضميرا مستترا فيهما مفسرا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا
وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قول من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت رخصته لكن
ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان
حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي
يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا في الظاهر على وجه لا يتبين اول
الامر لان مدح شخص غير مشكوك من الانحصار وحمله فيه فائدة فان قلت هذا القياس
في قولهم نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية يدل على
ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه لما صرحوا به قوله خبر مبتدا محذوف لانه لما
تقدم ذكر الفاعل مبهما ورد سوال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور
وهو ان يكون مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن
المناسب للتفسير هو الاول هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السوال عنه مع انه معارض
بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده صرح به

تفيد ؛

مبتدأ اول

التمييز ؛

ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص لما ذكر
الاحتمال لان الضمير حينئذ عايد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه
قوله ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه كون
التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لدفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها
يعني طولها سبعون ذراعا قوله فهلم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه
لا عايد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الحكم او لان فايدة العايد
ان يرتبط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالفايدة فما لم يوجد فيها رابط لم يرتبط
بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير في
كل جملة يكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله عم افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث
باعتبار القصة قوله ويختار تانيث هذا الضمير آه فيقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله
ان تكلم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس كما ينبغي قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض
للمصحح حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسي سوى ما استثني
من السماع وقول المصحح به على وجه تأمل قوله فقضيهن سبع سموات في يومين اي فخلقهن خلقا
ابداعيا واتقن امرهن او حصرهن والضمير في فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء
ذكر على المعنى وسبع سموات حال وقيل السما جمع سماة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن
ما يعقبه في ذهن السامع آه فان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد
عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير
الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا
يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه
يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص
بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك
خبره والفاء زايدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد اما جواز زيادتها

كذا نقل بعد الشارح
الفاضل الكاشي

في البدل

في البدل فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله نعم العبد اي نعم جدا هو
وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء قوله انما يصلح ضمير الشان
قيل لا يصلح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستعمل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير
الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفى
انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره
وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى الفاية هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا
لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورود له وهذا ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر آه
قيل لا نم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شي
لاشتهاره وصوح ابي حنيفة او ادعاه قوله كقوله في المطلع زادت صدر بيت تمامه
ومن النجوم قلايد ونطاق وبعده والطوق من لبس الحمام عهدته وطيا وحرة ما لها
اطواق ومن العجايب ان قلبك مقفل وعليك من شرف الحرير لفاق ولقد اشار بقوله في المطلع
الى تحقيق كونه من قبيل وضع المظهر والرواق سبتي يمد دون السقف وهو مبتدا عليه ما حينئذ كقوله
في الدار رجل والجملة حال من ضمير زادت وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي
وهي معروفة والنطاق شقة تلبس لها حجزة ولا نيق ولا ساقان تاخذ بها المراة بهما تشد وسطها وقيل
اعلاها على سفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تشد على
الخاصرة وهي انسب بالوضع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلي بالنجوم
والمعنى زادت الحبيبة ويحيط بوصالها والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اي كانت ساترة
بالظلام من الايام وقلايد ونطاق من النجوم والشرف شقة من الحرير واللفاق ثوب يلفق
من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني
اعيت خبره قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي والزند اسم لكتاب من ذلك الذي ظهر في زمن
قباد وابيح الفروج وقيل انه نعوان قوله كان رايا للصانع وقالا بانهين خالق الشر وخالق
الخير فنسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن راوندي من قال وحين المقال يكد
الاديب ويطيب عيش الجاهل فقادنا ذلك الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان الموهوم

موضع الفاء
الحمام
نقله نوشروان

من اختصاص شيء هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضاً
لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع
السموات والارض اي مخترعهما كذلك وكون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً كثير الجزئيات
والنظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي ام لا قوله
عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفاً على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والا
سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص
بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد
التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد كمال
العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور و
لا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل التمييز ولا شك ان التهكم يزيل بزيادة التمييز
فاذا قصد التهكم اعني التمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة قوله تعاللت كي اشجى وما
وما قبل هذا البيت قوله فمن قبل وشك البين يا ابنة مالك ولا تحرميني نظرة من جمالك وما
بعده فان سالتني ذكرك لي بمساءة فقد سرني اني خطرت ببالك قوله فمن امر للمخاطبة من
الوقف دون شك البين قرب البعد والواو في وما بك عاطفة حالية وتبدين فعلي في موضع الحال
او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استيناف وجواب هل ظفرت بهذا المراد قوله هو الله
احد الله الصمد لم يورد العطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتيجة للا
وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمدية الله بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا القرآن
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين
اعني بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا اريد بالحق الثاني ما
فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرفة معرفة واذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا
يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين لم يح بمعنى على حدة كذا في شرح المفتاح قيل المحشي لا
احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا
ليكون من باب الاستخدام واجيب بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع

موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه قوله نحن نرحم هو بالجزم مع ان من استفهامية اجراء
للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح قوله انا العاصي اخيك اورد عليه ان حق العبارة
ان يقول اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعاً للضمير
اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير
المتكلم ميلاً الى المعنى قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون
ابدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم انقضية البدل من المبدل منه كما
حققه الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير
الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا قاله قوله وفيه ايضاً تمكن من وصفه
قد يناقش في هذا بان المقصود في المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي
ايضاً تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا قوله كائنا
من كان انا او غيري كائنا حال من الرسول ومن موصوفة في محل النصب خبر الكائنا و
العامل محذوف اي كائنه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما اجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله
راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدا محذوف اي هو انا وغيري او بدل من على ان
يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة
اسم من الانصاف قوله هذا اعني نقل الكلام اي هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي
ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح قوله في العبارة ادنى تسامح
لان معناه الظاهر النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية
الى الغيبة وفساده بين قوله من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمنة
ويسرة وهو الاتب والفرق ظ قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور وجه
الاشعار انه قال في جواب سوال اورده لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى
الظ فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله نطرية السلطة
النطرية بالهمزة الاطراء والاحداث من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت

الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا
دنيدعا انت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط فى التعبير لانه اخبار
شئ عن شئ لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا
الصباحا اخر يوم النخيل غارت ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن المالك فى شرح التسهيل
اعراب اللذين فى لغة طئ يقولون نصر اللذون امنوا على اللذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا فان
قلت ما السر فى ان اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من الزمه اليا فى جميع
الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائه شبيهة بالحروف واللام التعريف على فعل وتبنيهما
لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فاثر واعدم ظهورها خطا فى حالة البنا كيلا
يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحروف واظهروها فى حالة الاعراب لان شبه
الحروف الغى ثم الظاهر ان الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا
ويجوز ان يراد للاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون
صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف
اى صبحوهم والغارة نصب على الحال اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل
المعنى نحن اللذون اغاروا صباحا فى ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من
الالحاح لما يمكث او حال على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق اخرى بالنسبة
الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض الاوهام اى قد سبق ان
الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تعبير فى التعبير حتى يتحقق الالتفات فى الاية ولعل المتوهم بنى
كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للمخاطب تامل قوله انا الذى سمتنى امى
حيدره البيت لعلى كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكان فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب
غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع
اكيلكم بالسيف كيل السندره والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى قال المازنى آه فيه بحث لان الالتفات ثم وجوه بحسن الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات
من الغيبة الى التكلم ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجئ فى قوله تعالى وانتم

اللذين مشهود؛

يجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم يجهلون لان الصفة كالصلة فى وجوب العايد
والايماء الظاهر غيب سواء كان موصولة او موصوفة صرح به فى شرحه للمفتاح فلو
كان فى امثال ما ذكر قباحة لما وقع فى كلام هو على اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك
الابيات لامرء القيس فى مرثية ابيه والخلى الخالى من الهم والحزن والرقاد النوم ولم ترقد
من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبأ الذى جاء هو من قتل ابيه وابو الاسود كنية كذا
فى شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الجزء قبيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا
واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح فى شرح الكشاف ورد بانه مبنى التجريد على
مغايرة المنتزع للمنتزع عنه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد
المعنى ليحصل ما اريد به من ادارة المعنى فى صورة اخرى غيرها ليستحدث بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقل
الفاضل اليمنى من ان ابا على وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس التفاتا فالصواب
ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشى
فى حواشى الكشاف وفى التأييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه
سبق التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التأييد منهم كما لا يخفى على
المنصف قوله او يكون الثانى فى ذلك اى فى لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المستفاد من كلام الكشاف
توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام آه فان قلت لو كان كذلك لوجب
فى قوله ثم قد لكن الذى لمستنى فيه ان يقال فذلك الذى قلت ما ذكره فى الجواب على سبيل الاحتمال
ويكفى ذلك فيه فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه فى موقع الاستدلال على كون
الخطاب فى ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا يقال ذلكم وفيه بحث اذ يلزم منه خطاب
اثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح فى بحث التغليب ببطلانه على انه يأباه قضيه
ظاهر ما ذكره فى التلويح من ان افراد الكاف فى اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة
فاجلدوا وان كان المخاطب بها الايمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز فى خطاب الجماعة
كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون
لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى ومالى لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله

فليس المراد بقوله ومالى لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ايراد الكلام فى معرض
المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطفهم ويداريهم والفايدة المخصوصة
بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون **قوله** وهذا الخطاب مثل
التكلم فى قوله من ابنا، جانى يعنى ان كلا منهما تعبير بوافق للاصل المقصود فان من جاء الخبر المذكور
هو المتكلم وقوله جاء نى بوافقه والذى قصد بيان رجوعه الى تقدم هو المخاطبون حثا لها على عبادة
خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبير الاسلوب
الذى قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر فى التحقيق **قوله** وقد قطع المص بان واو الضمير راجع
الى قوله من ابنا، **قوله** فصل لربك مكان لنا فايدة الالتفات فى الاية ان فى لفظ الرب حثا على فعل
المامور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك
الكوثر ليس صريحا فى افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد
المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان **قوله** ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب فى الكلام القديم قيل اى فى الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء فى القرآن للواحد
كما قالوا فى قوله تعالى ونادته الملائكة مع ان المنادى كان جبرائيل عم وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى
باللام يصلح عند فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى ولا كلام فيه ثم المراد
بالكلام القديم كلام القدماء البلغاء المتقدمين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده **قوله** و
انما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك فى القرآن المجيد حيث قال عز من
قائل يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافى لا يدفع
لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو فى بعض المواضع ولا يلتزمه من له ادنى
مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اى اذا طلقت انت وامتك وانما خص
النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته وقدوتهم كما انهم اولا الكلام معه والحكم يعمهم بقى ههنا
بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضى جوزا فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون
الجمع لتعظيم رسول الله عم واستشهد له الزمخشرى بقول الشاعر وان شئت حرمت النساء
سواكم وذكر القاضى فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم

البدويش

والجمع

والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذى خط اللوح فقد وقع كلا الامرين فى القرآن المجيد وحمله على الاسلوب
المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذى ذكره العلامة فى موقع الاستشهاد من كلام القدماء الجيف
قول الشاعر ولم يجئ ماسل طحابك يقال طحا به قلبه اذا ذهب به فى كل شئ والباء للتعدية والطرب صفة مشبهة
الانسان الشرة سرورا وحزنا وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب اوطحا وعصر حان اوحين
على اله وابنين بدل من بعيد واشار بتصغير بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا مسافات بين كون بعيد
الشباب وكون عصر حان مشيب طويت بين الشئ واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب فى طحابك للجيبة
اعنى ليلى اى ذهب بك قلبك حتى يكون فى قوله يكلفنى ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال
الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف فى طحابك مفتوحة لانه وان كان خطابا لنفسه لان
الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلولها والتانيث انما هو فى اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح فى قول الشاعر
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه وقول القاضى فى تفسير قوله تعالى فلما
راى الشمس بازغة قال هذا ربى ان تذكير المبتدا باعتبار الخبر يعنى بقى محل نظر لان مقتضى
تانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس
التانيث انما هو فى لفظها ولذا يقال لها مونث لفظى والجواب ان يقال اذا اشتهر المسمى
فى ضمن اطلاق لفظ مونث عليه يلاحظ ذلك المسمى فى ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر
التانيث فى الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال الله تعالى فى الاية المذكورة فلما افلت واحتاج
صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة فى قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة
بانه باعتبار الكتاب **قوله** او على انه خطاب للقلب يشكل اعتبار الالتفات فى يكلفنى بالنظر الى
طحابك لا بجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر
وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى يكلفنى لم يكن بناء الكلام على اسلوب طحابك
اذ يكون التقدير ح يكلفك على ان يكون الخطاب فى تكلف وفى الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب
بان الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وههنا يمكن دخول ذلك على تقدير رجع الالتفات
الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم **قوله** وقد شط وليها جملة حالية والمعنى يكلفنى وصلها
والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر العظيم

قوله

فايدة الالتفات

حتى اذا كنتم فى الفلك الاية فايدة الالتفات فى قوله تع وجرين بهم المبالغة كانه تع يعرض
حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم قوله والله الذى ارسل الرياح الاية فى
فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل فى كلام البلغاء
صيغة الجمع فى الغايب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير التفات بان يقول فسقوا
قوله ان يكون المخاطب بالكلام اى من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان فى الكلام حرف
خطاب ام لا واعلم انه تلخص مما ذكره الشارح ان فى الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط
ان يقال لا يخ اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى
ومن يتبعهما وعلى الاول لا يخ اما ان يشترط ان يكون التعبيران فى كلام واحد او لا الاول مذهب
بعض الناس وعلى الثانى لا يخ اما ان يشترط كون المخاطبين فى التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب
صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح الجاد متعلق بالنجاح
المقدر المفتر عما بعده او به نفسه لكون الباء زايدة كما نبهت عليه فى قوله تع وما انت علينا
بعزيز اى ثق بالفوز بالبغية عند الخليفة والمنادى فى قولك يا فداك محذوف اى يا خليفة و
المسيب العطاء والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط فى العطاء قوله هذا اخص
من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيدا آخر اعنى وحدة المخاطب والفايدة العامة
التى ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب
الثانى المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوحدة السامع
الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غيره ما يترقبه المخاطب نظرية لنشاطه فبالنظر الى
الاعم الاغلب قوله هل يزجرنك البيت اوله ابنى كنانة ان حسوا كنانتى بنبل بها نبل الرجال هلوع
هل يزجرنك آه الكنانة هى التى توضع فيها النبال وجشوها الاضان على وسطه يقال بالفارسية
تركش والنبل الاول السهام والثانى جمع من النبل او النبال بمعنى الفضل وقد نبل بالضم نبولا
والجمع نبل والهلوع مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة
قوله ودهق الباطل اى ذهب يقال ذهقت نفسه اى ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم
الاية واردة فى حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم تشبيها على الصرف ومثله شايع فلا

تحصيل الحاصل قوله فصم العقد الفصم بالفاء كسر الشىء حتى يبين والقصم بالقاف كسر
من غير ان يبين قوله متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم ونفضا
تفصل حتى اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان ما بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال بعضهم العارض
ما بين الثنايا الى الضرس قوله والثانى بدل كان الفرق بين المعنيين ان كون المذكور جملة
مستقلة ليس بشرط فى الثانى بخلاف الاول وان ازاله توهم نشا من كلام سابق شرط فى
الثانى دون الاول قوله فلاصرمه يبدو البيت صرمت الشىء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل
اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم ايضا قوله اى تجديدا واحدا ثم قد سبق ان الطرية
اذا كان مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد وفيما
ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تشبيه للاصغاء بالنايم
واثبات الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى
لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اى ايقاظ السامع لاجل الاصغاء اليه
ثم هذه الفايدة العامة التى ذكرها لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكى
او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرت الباري جل وعلا لتعاليه عن
النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما فى حقه تع بحسب الظ لكان انسب وتدقيقا
المراد الكلام الالتفاتى ايضا وقع صالح لان يقصد به هذه الفايدة بالنظر اليه نفسه
مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على زنة المجهول لانه متعد
وقد للتحقيق والباء فى بلطايف داخلة على المقصود قوله على طريق الاتساع هو ان يجرى
الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا وفى شرح الكشاف للقطب
شعرى لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى فى كضرب اليوم فلا يحصل غرض المبالغة لان
قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا
ظاهر قوله والمفعول محذوف دالا على التعميم قيل عليه لو قيل مالك الامر كله يحصل الا
على العموم اجيب المنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة

الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب **قوله** بانواع النعم الدنيوية و
الاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية
ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية
باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص
المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها
كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها **قوله** اى ذلك الغير الظاهر انه يقال اى
خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير يعنى انه غير ما
اراده **قوله** كقول القبعثرى الشاعر اصل القصة ان القبعثرى كان جالساً فى بستان مع جماعة
من الاذكياء وكان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى
من دمه فاخبر الحجاج بذلك القصة فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى اردت
بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى آخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثرى فقد سحر
الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز من جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض
الحجاج ان يقول لاحملنك الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا استعمال
والبعدية امر وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه
القيد بالمركب على طريقة الاستعارة **قوله** من الاصفاد وهو من الصفد بالتحريك وهو العطاء **قوله**
من صفده اى قيده وهو من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولى بحاله اما لعدم اهليته بجواب ما
يسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه **قوله** سألوا عن السبب روى فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان
وهما معاذ ابن جبل وثعلبة بن غنم الانصارى والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم
الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما بال الهلال آه دلالة هذا القول على ان
سؤال عن السبب دون الحكمة خفى جداً كما اشار اليه فى شرح الكشاف **قوله** فاجيبوا ببيان الغرض
اطلاق الغرض على حكمة قوله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتقاد كونها على طرف الفعل والافعال
الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا **قوله** والصواب فصعق واما الآية التى وقع فيها فصعق
فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا انه

من القرآن والذا لم يقل نحو قوله تعالى **قوله** كقوله ان الدين لواقع اى الجزاء الحاصل **قوله** وح يكون بمعنى
لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام يخص المضارع بالحال والمفروض هنا كونه للاستقبال
والجواب بعد تسليم ان التخصيص المذكور مذهب البصرية ما ذكر فى كتب النحويين ان اللام ربما يكون لمجرد
التاكيد كما فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف ما
كانت عبارة الجواب فى اصلها النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر
بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم لمجرد التفات بينهما وبين الفعل فى الدلالة على
تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها
بقوله قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل آه اعترض اولا على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل
من اسم الفاعل والمفعول موضوعاً لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل والاسم طرداً وعكساً
واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن التبادر بالحقيقة وعن
غيره بالمجاز تجوزاً واخرى بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه
من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه
نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل مثلاً فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد
مجاز لغوى وهذا يشعر باعتبار زمان الحال فى اصل الوضع ولا مخلص ح الا بارتكاب اعتباره
بالقيدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانياً بانه قد صرح صاحب المفتاح
بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم
يقع غير موضوع له فصور فيما اريد هو بهما مجازاً وظهر منه الحال فى الذى اريد بهما الكناية لاشتراك
المعنى المجازى والكنائى فى كونهما غير موضوع لهما بقى هنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواز ذلك
كون اسم الفاعل والمفعول فى المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى
الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس كذلك **قوله** وكذا الماضى عند الاكثرين الظاهر
ان مراده ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الماضى ايضاً عند الاكثرين واليه ذهب الشافعية واختاره
عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه *

كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك تخفيفه والايجاز قوله القلب من قلب الجراب جعل ظاهره باطنا
وباطنه ظاهرا قوله ماهو في موقع المبتدا نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كان المبتدا
نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كون الخبر معرفة لم يات في
الجمله الخبرية في كلام العرب واما في الجمله الاستفهامية فقد جوز سيبويه حيث زعم ان من في
من ابوك وكم في كم مالك مبتدا وما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس فما زعم
الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدا واخوك خبره سهو بين
فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس الذي ببكة ونحو
مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدا وابوه خبره قلت لما امكن تحليلهما
ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا
نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من
هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قول القطامي كان امك
لكونه جملة استفهامية مع انه صريح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة الاستفهامية
في الجملة وهو في جملة يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا في كل جملة استفهامية
فتدبر قوله قفي قبل التفرق البيت للقطامي بن عمرو بن سليم الكلبي من قصيدة يمدح بها
زفر بن الحارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف
في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا بتقدير
مضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد
الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا
اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي
اعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة
على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والكاشي والزمخشري وفي كتاب
التوسعة ليعقوب بن اسحاق ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب
وقال الآخر كان قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعده البيت الحول

السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضيرك بعد عام وقيل حول اسم رجل ناب به كانه
يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان
هذا هو الذي كان يمنع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي الفاضل
للزمخشري الظبي مثل في الضعف والجمال مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد
هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل
ابي قيس وسيف مع المعلهجة العشار وماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا
اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا
قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه
تصغير الترخيم قيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله والمعلهجة تانيث المعلهج وهو
الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه ويروى هجين اي عير
عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع العشراء بضم العين والمد وهي الناقة التي اتت
عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيها الفحل وحاصل المعنى ظ قوله لان اسم كان ضمير
والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجري عليه
احكام المعارف ويقال في تغيير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا وقال لك
الشيء لا شيئا قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا تكون معرفة قلت كان
امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه وكذا
في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك وهي
معرفة قوله والمعنى ظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مؤنث حقيقي من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير
الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت
قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فا هلكنا
لان الباس يكون سببا للاهلاك فيقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك
بهم حتى كانهم هلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم قوله غير نفس القلب مع نفس القلب

لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار ما يلزمه من
الملاحة ابهام وقع قوله يصف ناقته وقيل يصف جبيبه حبته مملوة بالثريد المدهن كذا في شرح الايضاح
للاقرائي وهو غلط فاحش نشاء من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح
السين وسكون الميم فان بعضا من ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال فلما ان
مضت ثنتان عنها وصادت حقة نعدوا الجذاعا صفرا ما يرى البصراء فيها فاتينا عليها ان
تباعا وقلنا مهلوا الثنيتهما قوله لكن تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى البيت قوله كما طينت
وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان العقصر
بطانة السياع الا بالعكس قوله اى الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر
ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين
به والطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه يتضمن آه هذا الابهام مسلم لكنه لا لطف لعدم
المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل
التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين
معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه
حال من الضمير في صرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتغير المضاف بها قوله اى اقدام غير ذو
راى مجرب رجل عن بالكسر اى غير مجرب مثل الجرب والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته
فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل
اى البيت لقطرى بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احدا الى الاحجام ۞ يوم الوغى متخوفا لحمام ۞ ولقد
اراني للرماح دريئة ۞ من عن يميني مرة وامامي ۞ حتى خضبت بما تحدر من دمي ۞ اكناف سرجي او
عنان لجامي ۞ ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التأخر عن
الحرب الوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة
حلقة تتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها اعني
هذه اعني الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك وللابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت
عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون

المقصود ملاصقا الاول الناحية ومن في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى تاتى الرماح من جانب
اليمين ولم يتعرض لليسار وانا الظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة او في قوله او عنان لجامى بمعنى الواو
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصيب بمعنى جرحت حتى يصلح
قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الفت على ما صرح به في الجواب المرضى المنقول عن الامام المرزوقي
والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا والحذق المنقول قصد الى التعميم
ثم كان الانسب ان يقال ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم وقوله
الجواب المرضى اشار اليه المرزوقي آه فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار
اليه في اثناء البحث غير مرضى مع انه لا يلزم الفصل فيه بين الحال وذيها في السرفى ذلك قلت السر
فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب ومفعولا لاجله يفهم منه انه اذا لم يكن
جعل جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين القائه اياه فلعله صار كذلك بعد
الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن الافادة واذا جعل حالا من الضمير
في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من
التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالجذاعة وهذا ظاهر والاخفش
في جواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غير وذو راى مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام
بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان لحال كونه غرا ووصف بصيرته بالجذاعة اشارة الى ان رايه
وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها قوله اى قول ضابي
بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضبات في الارض ضباء وضبوا اذا اختبات فيهما وقد
يرد امثال هذا التركيب بان المناسب اما نقول بدل يقال او انى له ووجه ما ذكره لكن انما يتجه
اذا لم يقرا ضبات مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله
البيت من شرطية خوف جزاؤه وانيم غير مقامه اى من يك امسى بالمدينة رحله فليمس فاني لا امسي كان
غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل
من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل
تشبيها بالتنوين وفاعل امسى ما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال سدا ولفظ

رحله وبالمدينة سغلق بابسى   لا شاع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر هذا عند البصريين
لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان و
المعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين
فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور
المذكور   احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف
المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا
قبل دخول ان ودخولها كلا دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا
واستدل الفريق الثاني بان اسمها وحده ولو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدا وليس
بمبتدا لعدم تجرده عن العوامل اللفظية فيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان ان باعتباره كالعدم
كذا في شرح اللبيب للمغربي كاري   ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر
المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر ان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما
صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بهما والمفروض انه خبر للمبتدا اعني
المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور
معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا
ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر لان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين   والمحذوف خبر لا خبر ان لان قول العرب لا يجوز ان يكون
خبر المبتدا اذ لا يدخل اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما في قوله تعالى ان هذان لساحران
الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر يختص بالشعر صرح به في مغني اللبيب ويجعل من قبيل ام الحليس
لعجوز شهربة على تقدير المبتدا ويقال المعنى وقياده هو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتدا
لكن كل منهما خلاف الظ فلا يرتكب بلا ضرورة   وهذا هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه
الثاني من وجهي ارتفاع قياد هو الذي قطع به في الاية وجه اخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قياد
وهو ان الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر
الصابئون عليه ورجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امرين وهو حذف

الخبر

الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه في قولك
زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول
للترجيح بان في تغيير الموضع نكتة شريفة فيرجح اختيار جانب البلاغة   مع كونهم من
ابين المذكورين ضلالا لان الصابئون على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون
من صبأ اذا خرج وهم قوم خرجوا من دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون
ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الاية من
صح منهم الايمان فلا بد ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا وكيف يصح ان يقال من امن
منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق و
بمن امن امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر محذوف للصابئون كذلك اي الصابئون
كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفائدة تقديم صابئون التنبيه من اول الوهلة   وخبر الاول
محذوف بنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظ ولا يجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير
مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقيل
ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا
يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون
واما قول الشاعر   والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر محمول على الحذف
والاصل عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم و
فلا يالونهم احدا ضرارا   وكذا تمام البيت اوله دعاني لصا من لصوص وما دعا بها
والدي فيما مضى رجلان   رماني بامره والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي
ينازع هو مع قشيري في طوي وهو البئر المطوية عند الحاكم فقال القشيري هو لص بن لص
ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوي رماني ويروى و
من جال الطوي رماني والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على
هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه
واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب من الحقد   وخبركن محذوف اعترض

عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان مقيلاً وهو لا صالح له للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف
وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية
بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن حاجب بما صرح
به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وجه
التشبيه بمقيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه
الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليه اي جمع غريب ولا يؤول المثنى
بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل فهو عندي الى الكلام
عند جعل ربتا خبر اللواتي وجعل خبر كان محذوفا فيا قبر معن البيت وادبثاي سترت
والمتربع الممتلي من توهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اي امتلأ واترعته انا ومعن ابن زائدة
الشيباني كان من اجود العرب ممدوح الشعراء ومانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكمات
شاعر احضر باب معن ولم يتفق له الدخول وسيلة وكان شديد الحاجة فكتب على خشبة ايا جود معن
ناج معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع من الناجات والقاها في الماء الذي يجري الى داره فلما ابصرها
معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة
تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطي مائة الف درهم حتى
استكمل الشاعر ادبع مائة الف في اربعة ايام وهرب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال
كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء كقولنا كان زيد قايما او
عمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة
على عطف مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا دقة فليتامل يريد ان في هذا العطف
اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه للقايم وعطف قاعدا على
قايما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم
كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا للقايم في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا
بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ويحصل
العطف هنا على تقدير العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حقق في حواشي شرح المفتاح

بقي في تشبيه بصورة المسألة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان
عاملة في عمرو والرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الامر باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون
من عطف المفرد لكنه لا يكون مثال المسألة اذ ليس منهما جملتان عطف المفردان من احديهما على
المفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف مفردا انهما على بعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل المطلق
المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين وقولك زيد منطلق وعمرو وجوز
الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من
عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدأ وفي
الخبر هو المبتدأ عنده نحو يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز
والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة فلا
يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني
اللبيب نحو يكون مفعولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرف
لا اذا واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف الخبر المقدر مفعول
نحو لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف لكنه لا يطرد في
نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام يشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان
وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان
زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديمه
مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون بالباب بدلا عن
بالمكان بدل الكل من الكل نحو وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير
جائز والمصير الى الاضمار والتقدير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا
بعد خبر واعلم ان ما ذكر المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجأة
ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن جثة وان في السفر مضوا مهلا
دون منه مكان مهلا اي ان فيهم مثله واعتبار المزيد في يروى ان في كتاب سيبويه ان في

تجاه

النفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اى مضيهم وقوله اذا مضوا يجوزان يكون حالا من الضمير
فى الظرف اى حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعنى وقت مضيهم
ويجوزان يكون تعليلية اى ان يفهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه
ظرف مقدم لمهلا لان يجوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدر
بفسره المذكور ان فى المسافرين بعدا فى زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد
خبر وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف اى بعدا وقيل المهل الكثير لا رجوع لهم
عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام لم يحس او لم يجز قيل عدم الحس على تقدير
وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتخيير فى التعبير
لان ما لم يحسن فى عرف البلغاء لم يجز عندهم لانها الحاضنة اى الحافظة من حضن الطائر
بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر
وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب
المفتاح حيث جعل الفعل الثانى فى مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون
لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اختصارا ورد بان قوله اذا المقصود من الاتيان بهذا
اللفظ تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير الكاتب
ولما كان غير مرضى عنده عدل فى اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثانى مفسرا
فتامل فيه دلالة الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المبالغ فيه بحث وهو
ان بروز قوله تعالى انتم تملكون فى صورة المبتدا والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص
الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية
الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر الشرط فى تملكون
فقط لا مع انتم بان تكون التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال
ان الباء فى بالشح داخلة على المقصود عليه لا على المقصود وقوله وان الناس اه ليس تفسيرا
لقوله على الاختصاص فحاصل معنى الاية والله اعلم انه لو كان ملك الخزاين مخصوصا بكم لامسكتم
خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين فى الشح المقصودين عليه لا يعدونه

الى خلافه وان لم يدل على ان الشح المبالغ مقصود عليهم اذ لا دلالة فى الاية الكريمة على
ان غيرهم ليس بهذه الخشية حتى يفهم ذلك فليتامل ورجح حذف المسند اليه وفيه
بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها انما يتاتى
بالنظر الى المسند المخصوص اعنى اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصلا لم يتات
الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن فى الكلام
واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن
الزايد بالنسبة اليه فحذف ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة
فلا يناسبه الحذف وحمله على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل
المحشى واما بحسب اللفظ فلان الصبر فى كل منهما محكوم به والقرينة ههنا هو انه اذا
اصاب الانسان مكروه آه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند
اصابة المكروه ما امرك فى هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما
قرينة على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل فى الخبر التنكير
المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر صبر جميل اولى اللهم
الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث
الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير
الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وفحوى الطريقة
البرهان فيوس البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم فى تقدير المبتدا لان المفهوم
من الكلام القيد الزايد سواء كان فى الاثبات او النفى والقيد ناظر الى نفى ما يقابله فيفهم من
قوله امرى صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع
وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذى لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا
صبر جميل اجمل ان الصبر الذى لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل
من الذى فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر
الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل نظر بل الظاهر اه بجعل جميل فى صبر جميل صفة مادحة

لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد
عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على التحمل الصدود ولنا اوفى
الوجود آلهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت
الاصل فيكون المنهي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالة مطلقا فينا في التوحيد قلت ما
بعد الاية اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد و
المقيد معا كقولك ازيد عندك ام عمرو وقال الشارح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد للمشاركة في المسند المذكور
كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الفرض المذكور واجاب الشريف
بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك
زيد قايم وعمرو بخلاف قام بما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه
ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا ازيد حصلا
او حاصلان في الدار وعمرو فيلزم ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين وما كان
الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما
ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك
ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يجعل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه
بل يجعل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد
او عمرو قايم وقياسه على زيد قايم وعمرو وليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو
العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيد
او عمرو في الدار جاز ان يكون خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار وامامع توسطه
فكلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما
معا وقال فان قلت لو صح ما ذكره لصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت
ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو مم منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر
للرجال ظلامه ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا انتهى كلامه زيد ام نقد عمرو وامثاله الكلام

قوله

منقطعة

منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما عرض
للاشتراك لان المثال السابق كذلك ثم ظ كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو وانما كانت
منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرديهم وعدمه والحق
ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الجزء في احديهما وتاخيره في الاخرى مع امكان
الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي
ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به فتامل قام
منقطعة لا متصلة المتصلة للسوال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويليها الاستفهام وان يكون
احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخرى الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل اي للاضراب
عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون لمجرد الاضراب المحض سواء دخلت
على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا فان الفراء يقولون هل لك علينا حق ام
انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة
في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او تقديم الخبر كالمثال الاخير لا اختلاف فيه
اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا
تبصرون ام انا خير منقطعة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادل ليس الا باعتبار اقامة السبب مقام
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير بمنزلة قوله ام تبصرون فلا اختلاف
فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح سيبويه في الكتاب
هذا واما في باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة كما ذكره بقوله لانك تقدره فتدبر
لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض او قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات
السوال وهي متحققة مذكورة في الاية وان كان وصف السوال به مفروضا والمتبادر من قول المص
لسوال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السوال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى
المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السوال على تحقق ذاته في الكلام و
الذكر فيه سواء تحقق وصف سواليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا
التوجيه لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسوال محقق فاعتبر اتصاف

الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته
ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان القران الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سؤال
النبي عم فتقدير الكلام لو سالتهم قايلا كذا يقولون كذا فالحذف في الاية التي وردت
بطريق الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا للسؤال فكونه جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي فلا بد
من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة
خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم
السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف المسند
المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولى كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى
قيل بل يؤديه ايضا قولنا الله خالقها ولا ينافي الجواب عنه بانه الحمل على جملتين لان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على
الزيادة على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور
تقوية ترجيح فعل الفاعل على تقدير خبر المبتدا لظهور ان السؤال بعد الكلمة النفي المستفاد
من كلمة الحصر فانما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال اه
ثم قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي لطابقه حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف
الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية
معنى اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع
كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاختصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء
من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد ام عمرو لكان الشك في الفعل و
ليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنا
ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعلت اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في
شرح المفتاح من ان اعتبار المذكور في من قام لا ينافي فيما اذا صنعت اذا جعلت اسمية وبين في الحواشي
بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس فيما اذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف من قام وماذا
عناه المجاب عنه بقولنا هكذا محل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل

اولى

اولى لا يخص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا ولو بالجملة
الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا اعنا حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في
الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة
المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا عن النظر اذ هو اثبات المدعى جمهور النحاة بدليل اخر لا تصحيح للدليل الثاني
المنظور المنظور فيه وهو ظ وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية
كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعم قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي
بانه فيه ما فاتنا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف و
من تبعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم
في مبحثه يزجاه المنية على وزن مجرة مصدر دناه وتشديد الياء خطا ثم المذكور في شرح
المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله
اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك
يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك او النايب عن الفاعل ان كانت
الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون
منادى والمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع
نائبا عن الفاعل لا منادى اي يبكيه ضارع وقيل اي يبكيه وهذا البق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب
بالسؤال المقدر وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي
شخص ضارع نعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به لا محذور ايضا قلت ان كفى الاعتماد على موصوف
مقدر لا يتصور الانتفاء لعدم الاعتماد لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل لم يلزم
لفظا او تقديرا تعينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف
مقدر انما يكفي لعمله اذا قوى المقتضى لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لا انضمام اقتضاء حرف النداء
الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن عدم تاتي اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر ليس يقوي من
جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي الوصف المغلوبية فافهم اي يبكي لاجل اهلاك
المنايا يا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك

المنايا بزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا سنة واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت
اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها وفضله آه ايماء الى المقتضى للحذف بعد بيان
المجوز وهو القرينة فعلمت ان هناك باكيا كذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب
لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا او توجيها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف
والتقدير لزم الاجمال فعلمت ان هناك باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى منفصل فان قلت قوله ليبك
مجرد اعن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد
في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجمل المستقلة والتكلم المستند
كما لا يخفى وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة
الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا
الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء
الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية
لا يهدم الغرض المذكور ويقرب منه ما يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث
دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارع على خصوصه فافهم نحو قوله ولئن سألتهم
من خلق السموات آه فان قلت وقوع الكلام جوابا السؤال المحقق قرينة على حذف المسند والمخاطب
بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب
مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف بتفطن المخاطب باختلاف
العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع المخاطب والقرينة جريا
على سنن البلغاء في تفننهم ومنه قوله تعم بل فعله كبيرهم وههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض
يكون سببا لذكر المسند لكون السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة في الترتيب
عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقال السر ههنا ايهام ان
الفعل المذكور مسلم عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند وحصول التعجب بدون
الذكر ثم اه حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى ان يستفيد المخاطب

نعم يمكن ان ...

هاء

ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المصنف في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة
فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمفهوم الاسد مثلا اذا كان مقتضيا
للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه
واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في لفظ فلا بد من نكتة وحيث
كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا اذ قصد
التعجب من المسند اليه بذكره حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارته م هكذا اذ قصد التعجب
من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القراين اقوى من التعجب
الحاصل بمجرد تحقق القراين فاذا اقصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره
المص على تقدير تسليمه وارد على نفسه ايضا اذ ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل
الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض لغباوة السائل والاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل
شيء منها من القراين وكذا الكلام في غيره فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اعترض عليه
بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قوله قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة الافراد
مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج عن المبتدا ولهذا لا
يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال
المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى
وفيه تامل اذ لو كان سببا او جملة قطعا لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه بناء على ان المسند ههنا
سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء من انه ليس بمعدود من المسند السببي وان كان القياس يقتضي
ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة بالطريق المخصوص وهو ذكر
الاسناد مع وحده الفعل ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة و
ادخال الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة
التقوى اعم من عدم قصد التقوى معناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوى
ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون
القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة بجانب النفي

الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم
فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا
التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم   واجيب لصاحب المفتاح هذا
الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا
المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي
لم يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا   محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي
هذا اعني قوله بالثبوت بدل اشتمال بتكرير العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى
المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما به كما يقول القائم محمول بطريق الثبوت
فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم له بالثبوت كيف يكون مسندا سببيا
وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد
اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم باشتراطه هنا هو الثبوت التحقيقي
ونفي الخاص لا يدل على نفي العموم فلا محذور   فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض اه
قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم   واذا كان المجموع مسندا فعليا انتقض طرد اه اجاب الفاضل المحشي
بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه
منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا
الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق ابوه بمعنى منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التي
لا تلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قايل بانه اذا
كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا
الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جملته فيبطل قاعدة افراد المسند وحاصل
ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع
اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام ابوه هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع
ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص
الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على اللفظ

اجيب بان نفي التعريف مسندا كذا والمجموع ... ر

والاصطلاح

والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي
كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا
بناء على التوسع   ثم استدل اه هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق
بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد
بالمعنى المعتبر في الفعلي بل لابيه   وهذا الخبط لان اللازم مما ذكره اجيب بان حاصل
استدلال ذلك الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فتعين ان
الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله
على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج
في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله
على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله
على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى   في الجملة عبارة المصنف اوضح لدخول زيد منطلق
ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح   وقال اذا التقدير استقر فيها
او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل
بتقدير الفعل وايضا قد ذكر وان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يصح تقديمه
الجواب عن الاول انه ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن اسنادا فعليا بل لما كان المعتبر
في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي وانتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما
يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار وعن الثاني بان سبب عدم الجواز
هو الالتباس بالفاعل والالتباس هنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار   كان
المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي ان قلت مامر في عدم افادة زيد قايم التقوي حاصل في زيد
في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت
التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة
لم يصح التركيب لان مستقرا ان جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل
خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا اذ ليس هنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به لانه مذهب

الكوفية الذى بنى الكلام عليه   وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة لافراد المسند
لم يفسر لاشكال وتفسير ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدى
دال على ماهية المفرد والا فقد تقرر فى المعقول ان قولنا نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة فى
التحقيق ويمكن بان يفسر بانه جملة علقت آه رد عليه الفاضل المحشى بان هذا التعريف يقتضى ان يعرف
اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احدى ضابطتى معرفة كون المسند
جملة حتى يقتضى ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند فى الكلام
جملة فلا طايل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند
وجمليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوى الحكم يؤتى بالمسند جملة والا
فيؤتى به مفردا فذكر الجملة فى تفسير المسند السببى الذى هو حالة مقتضية لايتاء المسند جملة لا
يؤدى الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضى لجملية المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى
لا يخلو عن سماجة   هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند سببيا
فظ وان رجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اى ذو ان يكون كذا او قوله مع الحكم عليه مبنى على ان كل
جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت
للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التى اندرجت فى تفسير الشارح للسببى
خارج عن تعريف السكاكى له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعنى فاعله متعلقا
بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوى
بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة على ما سيجى وانت تعلم ان كون
المسند الى زيد جملة فى هذه الصورة لم يتنا من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا
الى زيد ولكن يكون مفردا كما فى انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشى فى شرح المفتاح   او يكون
المسند فعلا آه قيل اما بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب ابوه وانما صير
الى ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون الآخر تحكم وقد يمنع التحكم للفرق
بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند
فى زيد طاب نفسا من المسند السببى مع انه فى زيد طاب فعلى والفرق تحكم لان الذى اسند اليه الفعل

فعلى

فى كل من المثالين نفس زيد فى المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشئ السابق فالاسناد الى ذلك
الحاضر واما النفس فليس فى تلك المثابة فتامل قال الفاضل المحشى وانما عرف كل قسم على حدة آه
واعترض عليه بانه لو بدل البناء بالاسناد وقيد بكونه جملة على نحو ما مر فى تعريف الفعلى لم يحتج
الى ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد عليه ح ما اورده المحشى على تعريف الشارح نعم يرد عليه
انه لو بدل البناء بالاسناد بالاصالة يخرج عنه نحو منطلق ابوه لان الاسناد الاصلى للمجرد الفعل
واما المشتقات فاسنادها بالشبه والتبع وايضا يرد على قوله ولو قيل المسند يكون فعلا آه انه لا محذور
فى خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان المقتضى لا حصر فى المذكور ولذا تراهم فى الكتب يزيدون
فى المقتضيات وينقصون   متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون باضافة الى ضميره
كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل نحو زيد اخوه ضرب غلامه
لكن يلزم ان يكون ضرب اسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه   فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد
عليه ان المسند فى مثل زيد اخوه عمرو ينبغى ان يكون جملة سببيا اذ لا معنى لتعلق ذلك الجامد بالمبتدأ تعلق
اثبات اجيب بانه مؤول بمسمى بعمرو فيظهر صحة تعلقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب ومنطلق
ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسماه اخوه بعمرو   ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب آه قال
الفاضل المحشى وايضا لا احتياج فى ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند
ههنا ليس فعليا كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر
ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاى حاجة
لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال فى الجواب ان السلب فى قوله ليس متوجها الى القيد اعنى كما تحققه فيفيد ثبوت
الاصل اعنى فعليته يعنى ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققه واما على زعم المتوهم
فهو فعلى لانه يشترط فى المسند السببى انتسابه الى شئ على وجه البناء اعنى تقديم المبنى عليه والفعلى الذى يقابله
ما ليس كذلك وهذا السلب مصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور فى ضابطة الافراد
على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه   ويمكن ان يقال فى قوله وان يكون مضافا محذوفا وهو ان زمان
هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة فى مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل
المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور فى كتب النحو هذا وقد يقدر المتعلق فى قوله ان يكون

حاليا

بناء على كثرة حذف الجار من ان وان   فالمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما قدد
ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدرله عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا
يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع الضمير
الى المسند فيه وقت كون المسند اه على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشاء
استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع بعد قليل جدا و
لهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل
في حل قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه هي اذا كان السامع اه كما توهم
وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول لو قرء لفظ قبل بضم اللام لم يرد
عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما
يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف
الغير المتصرفة ثم انه يعود المحذور عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل يترتب على
الاستقبال او الحال اذ لا وجه هنا للتوجيه الذي ذكره في قبل والاكان المناسب ان
يطرح يترتب وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان وينبغي ان يعلم انه لو حمل الترتب على الآن
الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل
بعد زمان التكلم اذ لا وجود للمترتب حال الترتب فيلزم خروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال
عن اقسام الزمان كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكره المقرر وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده
بعد هذا الزمان هو الظاهر واما تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترتب دال على زمان مستقبل
فيلزم ان يترتب وجود المستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين
فيرد عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشارح
في شرح المفتاح هذا التدقيق فلسفي لا يلتفت اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق
اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان جزء من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير
الاعتباري كاف للظرفية في الجملة   والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل اه تعيين مقدار
الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج و

يكتب

يكتب ويقرأ القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على
مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان
موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن يجب ظاهرا مقالا انهم عرفيا
موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان و
انتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها
وقوع في الحال   بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف
مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يجب
التغليب بالنسبة الى زمان الحال   مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان اه المراد بالتجدد
الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك
مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا
في شرح المفتاح للشريف   يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما
يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان
واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المقتضية لكون المسند
فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه ان لم يرد بالمسند في قوله في تقييد المسند ما هو المسند حقيقة
اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل المحشي في البيان لم يكن لفظ التقييد في محله لان احد الاجزاء
مدلول الفعل لا يقيده على ان جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المآل بعيد عن التحقيق
كيف وقول الشارح اي بتغير من الوجوه وبتاملها يحدث منه ذلك التوهم شيئا فشيئا ويصد
منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل   او كلما وردت عكاظ
الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضروني والانكار ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما
على الوجهين بعثوا   شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق المقتضي للتجدد انه خارج عن
مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام ثم قد يقصد من المضارع الاستمرار لا
التجددي بحسب المقام كما سينقل عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان ان المراد من البيت
بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان ثم يفهم

ولذلك اذا تاملت في بعض ما
اسلفته هناك اطلع على التوفيق

وضمير النقضي فلاعتياد انواعلى كل قبيلة آه قيل وانما بعثوا اليه لانه لابتم لهم اظهار مفاخرهم
الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف فلافادة عدمها الاظهر ان يقول
فلافادة مطلق الثبوت حتى لايكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان
الاسمية لايفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما العدم ما يدل عليهما فتامل لا يألف
الدرهم آه من ابيات الحماسة قالها جوية بن نضر اولها انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق
الخيرات تستبق وفي قوله لكن يمر عليها آه تكميل حسن اذ قوله لا يألف آه ربما يوهم انه لا يحصل لهم
جنس الدراهم فازاله بتوجيه التزجية دفع الشيء بالرفق كما تزجي البقرة ولدها اشار الى انه مستثنى
من هذا الحكم فان قلت ظاهر الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهري و
الحقيقي فما ذكره الشارح جواب تسليمي والملايم لكلام المصنف ان يقال لانه الاندراج و الانتقاض فان
المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال
الناقصة بالنسبة الى اخبارها قلت لعل ان مراده بهذا الحكم تقييدا لفعل بنحو المفعول وبالاستثناء
عدم الدخول فالملايمة على هذا ظاهرة لتعريف الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على
سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه مصدر ذلك الفعل في
الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد تبعا للعتيق ولا حاجة اليه لان المتبادر من قولك موضوع
للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة
لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف المشهود
بل اورده في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه
لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه مثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان
يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة
للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليها قول الشارح على انها اعني تلك الصفة مستفد
بمعاني تلك الافعال فان الصفة المستفاد بها انما يتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا
المشهور المستفاد من الشرح والحاشية بان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال
والتقرير المذكور لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرد معنى الافعال الناقصة

بجو

كيف ولو حمل الكلام على المتبادر النهي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من
وجدا آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له هذا ثم عرض
الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون مكان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان
على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني ولا وجه وجيها للحكم بالاستغناء آه
عن الثاني كما لا يخفى وهذا معنى قولهم آه انما يكون ما ذكر بمعنى هذا القول اذا جعلت
اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى آه فلانه ان اعتبر
فيما سبق انضاف خبرها بمعناها لا بحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو حكم
او عدم ارادة ان يطلع السامع آه المراد بالسامع هنا المخاطب بقرينة قوله او غير من المخاطبين
فتامل اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت
طالق اذا دخلت الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية ولبث بنفسه كما سبق الآن
من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان
بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم
الاشتراط وهذا المثال مبني عليه فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء
في قولك ان ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخلة
المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر في نفسها الصدق والكذب اشار بقوله في
نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا بناء على
انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان
جاءك زيد فاكرمه اي ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اهل
التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه لان الحرف قد
اخرجه الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الى حكم الانشاء وهو تغيير معنى
الكلام واحداث معنى فيه تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء
ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء ولذا لا يتقدم ما في خبره لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام
واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر في علم النحو ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم

من اول الامر ان الكلام راى نوع من انواعه فنعسف منه بحمله كلام المفتاح على ما عليه
اهل البيان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح تخليط آه في موقع البيان لوجه التعسف
فانما قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب اى لتصديق النسبة الحكمية الايجابية وهو معنى
الايجاب ولتكذيب النسبة الايجابية وهو معنى السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع
ويحتمل ان يكون المراد يحتمل التصديق والتكذيب وقريب منه قولهم الخبر ما يحتمل الصدق و
الكذب عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم
الوقوع فقد وجه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها
او على جزء من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة يقتضيه او كون المخاطب غير
جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك
مما سيجيء تفصيله واصل اذا الجزم آه قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما
يستعمل اذا فيها باعتبار خطائي فليتأمل ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا
وقوع الشرط فان الوجود التردد في وقوع الشرط وفي اذا الوجود الجزم بوقوعه فيه في المثال
حيث قال ام لا لنكتة وهي تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من رعاية
حقه انما هو بوقوع الشرط يمكن ان يوجه بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع نقيض الشرط لقرينة
المقام نحو فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال
اذا المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشئ في نفسه وفرض الكلام منقولا
على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع واللاوقوع
وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الاية الاولى الخصب والرخاء
لان الاية نزلت في اليهود حين تشأموا برسول الله فقالوا منذ دخل المدينة نقصت اثمارها وغلت
اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل وفي الاية الثانية الفتح والغنيمة يدل على
ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة وشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين
امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم ليبطئن الاية وانما استعمل الماضي
في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه الماضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم لفظا

الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم
فهناك شايبة تحقق للنوع الذي يراد بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم او للنوع كما اشار اليه
الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما زعم
قوله اللهم آه كما بين في التفاسير اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا اليس بسبب
لان ما قبل الاية ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا
كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سيأتي وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا
لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا
الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة
الى قوم موسى عم لا المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي كثرة وقوعه واشار الى ان اللفظ
المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واشاعه ان يكون كثيرة وقوعه معلولا اى قطع بحصولها لكثرة
وقوعها واشاعتها فان قيل ليس كثرة الوقوع علة للقطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلنا جاز
ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك
وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره
الترمذي فان قوله حقها ان يشك فيها دليل على ان حمل العهد على مذهب الجمهور مع جعل السيئة
القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما
هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم
لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر لا يخ احد عن سيئة ما فقلة برادان الدالة على
عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله بلا شبهة وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة
المطلقة آه الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عم لكن فيه نظر لان هذا
الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى عم وبالجملة لام العهد انما
يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عم ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا
الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل وبهذا ابطل ما ذكره الشارح العلامة اى بما
ذكر من ان المقدر اه المراد الحسنة المطلقة او بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم يظهر

ل
لعان الكاف التي قد ذكر
ما ان يكون كثيره

بطلان كلام العلامة فی سلك بطلان كلام التمردی مع ان وجه الفساد فیهما واحد لان كلام
العلامة طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثانی من الترديد بطل انباعد احد الشقين عن الاخر وفی اختيار
لفظ هذا دون ذلك اشارة الى تحقير المشار اليه وابرمما يقتضی التوجه اليه وحضوره لدی الناظر
لكونه منجيا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى المجموع
مما سبق من ترديد الشقين الاای تبطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة
وكذا التمردی حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس مطلقا وان الش
حمل كلامه على هنا فكن تامل فی كلاميهما اوفی تامل هذه العظايم من الجنسات الجمع باعتبار
جزئيات الخصب فيكون اسوء مدار الاسوئية على ان فی الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على
المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط واما من حيث هی فممتنع يرد عليه
ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدوران فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون
دائما موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه
وهو معنى قوله من حيث هو ای مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح عن
الجنس من حيث هو لا فی ضمن الانواع ولا فی ضمن الافراد ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة
اورد عليه الفاضل المحشی ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون
تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكی فلا يمكن
حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا لقيام
القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تعريف
جنسه وان يراد تنزيل حقيقته منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكی فی العهد فان اريد بها
مطلق الخصب لكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة
عن حصة معينة صريح فی حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقها حتى
يصح حمل المعرف على العهد الجمهوری وقد يتكلف فی الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور
فی عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة
المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير

ارادة

ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل ولهذا نكرت ليدل تنكيرها
على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فيفيد انه يكون
ح قوله ولهذا نكرت فی حيز لان ندرة الوقوع لا يكون باعثة لتنكيرها المفيدة تقليلها
فی حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها فيرد ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل
على النوع الخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق واذا مس الناس ضر دعوا ربهم هكذا فی اكثر
النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفی بعض
النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثانی فللنظر الى لفظ المس قال الفاضل المحشی
هذا مناف لما اسلفه فی بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله
تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هنا منقول عن الايضاح وسكت
عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفی فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح الارادة بتنی
من العذاب فی قوله تعالى انی اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الانباء عن القلة و
الاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ
على الترجيح فليتامل فلان الضمير فی مسه للانسان المعرض المنكر ای الى الانسان المقيد
بمن حيث هو مقيد كما صرح به فی شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى مطلق
باعتبار ان مس الشر بحسبه مقطوع به لان فيهم العاصی ان التقديم ذكر قبل هذه الاية لا يسام الانسان
عن دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى
مطلق الانسان فلو كان الضمير فی الاية التی كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر
نكتة فی العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به
انما ذكر القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى ونأى بجانبه يقال نأى بجانبه ای بنفسه كان الجانب
مقحم والمعنى بعد بنفسه لو ذهب بها عن محلها ومقامها او تعظيما تكبرا كقولك لا يكذبك ذكر
ابی الحسن ابن كيسان فی تصريفه انك صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت
ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى يرد على الصان التكذيب بتصريح بان
المخاطب جازم بلا وقوع الشر فلا يكون من مواضع ان على انه قد يقال لا يجوز ان يكون التكذيب كناية

عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب
باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقى التساوى ولا يخفى انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم
من المخاطب فتامل كقولك لمن يوذى اباه آه لك ان تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم
نفسه منزلة الشاك كان فعله من ايذاء ابيه كانه اوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظة
حال المتكلم كما هو الاصل فى ان اى نهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا اعلم ان همزة الاستفهام
اذا كانت فى جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا فنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما
وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة فى الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها
فى التصدر واخواتها يتاخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك
الا القوم الفاسقون وخالفهم فى ذلك جماعة اولهم الزمخشرى فزعموا ان الهمزة فى الصورة المذكورة
فى موضعها الاصلى والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح انهملكم
فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشرى
ساغ وقوعها فى اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك فى الاستعمال
بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشرى جزم بما يقوله الجماعة فى مواضع فقال فى قوله تعالى
افأمن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفى قوله تعالى ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرأ بفتح
الواو ان اباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام او للاعراض شاذ
الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله تعالى والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء
فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض منكم فينطبق على المشهور
فيمن قرأ بالكسر اما فيمن قرأ بالفتح على حذف اللام فيكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين
جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن ذكر الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل
الجزاء ان المحال فى هذا المقام آه يمكن ان يقال ان الاسراف دائم فى نفسه ومحال بحسب النظر الى الآيات
القاطعة فوقوعه حال فى نفسه ومحال بالنظر الى الآيات فيجعل فى معرض الشك دون الامكان الصرف ومنه قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد الآية اى ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول
من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه اى يحتمل ان يكون

مواضع

للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ ان يعتبر
او لا تغليب المرتاب على غيره لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله آه كما ان هذا الدليل لا يجرى
فى غير كان لدلالة صار على الانتقال الذى لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به فى
لكن ربما يدعى انه لا يجرى فى كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار فى كان وهو غير
مستفاد من خبره قطعا فتامل فان قيل لما كان البعض منا بافقطعا آه يحتمل ان يكون النفى
فى قوله غير مرتاب قطعا راجعا الى القيد اعنى قطعا فيكون المعنى ان البعض لما قطع بادنيا بهم كان عدم
ارتيابهم ويعتبر تغليبه على من كان مرتابا قطعا فيقال حاصله الى ما اختاره الشارح بعينه لكن الشارح
اعتبر القيد للنفى وجعله اشارة الى توجيه آخر للمقام غير التغليب وهو ايضا يحتمل لكنه انما يتم الجواب
اذا لم يكن هذا التوجيه بغير نعم لا يكون جوابا للاشكال الوارد على تقرير المص لانه يدل على ان الغالب من
كان عدم ارتيابهم مقطوعا به وكذا قال فى الايضاح لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
ولا محيص عن هذا الاشكال اى لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يدفع
الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الآية بوجه آخر ويكون معنى الكلام بعينه يمكن تطبيق
ما ذكره المص هنا على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكر تغليب مشكوك الارتياب على
مقطوعه فى الادعاء لكن فيه بحث لان كان فيهم من ينكر عنادا او الظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار
مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المتيقنين المعاندين ثم تغليب الكل
على المنكرين وكانت من القانتين الظاهر ان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور
والاناث فيه تغليب احد الجنسين على الآخر ونكتة التغليب التى ذكرها الفاضل المحشى لا يختص
ح بمريم عليها السلام بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفى الآية وجه آخر
غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج
لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة امهاتهما لان الغرض مدحهما بانهما
صدقت يعنى ان الغرض مدحهما بالحسب لا بالنسب كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب و
عمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال
قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر والقمرين

للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معاً اراد
الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر
فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق في ليلة وجهها الشمس والقمر في آن واحد
وقال التبريزي يجوز انه اراد قمراً وقمراً لانه لا يجتمع قران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما
ذكرناه امدح وايضا القمران في العرف الشمس والقمر فانه يغلب على المؤنث اي وان كان
اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي
بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج ولو
سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد
بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنيته فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة
فيه وانه من اي نوع فلم ار احدا حام حوله وهذا اشكال صعب وهو ان التغليب مطلقا من باب
المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال لكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع
لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل
المحشي في حاشية الكشاف وهو انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى
واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم
جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية المجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا
عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجي
بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب ولا ايراد قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة من الشيء لا يستدعي
سابقية الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرح المفتاح واما ما ذكره صاحب الفوائد من ان عاد لو كان
بمعنى صار لقيل لتعودن الى ملتنا لان عاد يعدى بالى لا بفي فجوابه ان عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن
في من صلة العود بل يكون خبر العاد وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار شعيبا عدم كان منهما

لكونه عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على اعتبار
الخواص والمزايا في مثله في الحكاية والظاهر اعتبار في الحكاية فتامل انا وانت فعلنا
وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا
مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع غيره كما هو وضعه والجواب انه لما اعتبر ولا عن زيد
في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق المتكلم في
قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قال ابتداء مرادا به المتكلم مع
غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا فمن قرأ بتاء الخطاب و
اما قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب وان
كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم من المكلفين وغيرهم الظ
بالنظر الى المقام حيث سيقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان يعم لفظ غيرهم لغير المميز
من العجم بان يحمل من في قوله من سواء على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما حمله على التغليب اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون
اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوه اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف
ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين
الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا
او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرائق فتوسط الحال من فاعل اعبدوا
وربكم بين وصفي المفعول كالتوسط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما
معنى فلان البلاغة القرآنية يقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب
لا ما شق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المامورات
والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا
لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الافرالي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارا للارادة
اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم الاتصاف بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة
ففي لفظكم تغليبان قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان

اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول

فلخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم

مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان

مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان

سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية

حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد

المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الانسان في موقعه ولا يتفاوت ذلك لعموم الخطاب

وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت لمشاركة

الانعام اياه في محليته حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل لكم فيها دفء في الصحاح الدفء

نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها والمراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام

بوصف الاطلاق انسب بنظم الكلام مما قدروه لانه يجيء بعده الاية والانعام خلقها لكم فالمناسب

بهذه الاية ان يكون قوله ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون الخطاب في يذرؤكم الانسان

فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الاية من قبيل التغليب متعلق

بغيره على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح

للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكان

لم يذكر تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بالاجنبي وايضا اذا اعتبر الحصول

الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعلق الاتي بالحال وهو محال عقلا لا يجوزان

يتعلق بتعليق امر الخ قبل التعلق انما يتم بامرين مبدا ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره

فقوله في الاستقبال لا يجوزان يتعلق بجزء الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئه

الثاني اعني التعلق لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية

يدل على التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل

قاصر عن المراد لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق

المتحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول لا نم انه يلزم وقوع الصدق في المركب الخبري

التمام

التمام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف لمذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه كذلك

باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصادي ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية

ظاهر يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح

فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية

شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما هو الجزاء بخصوصه فاعتد بالو ري

اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما على ما

اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة

الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة

جزاء الى ان يأول بالخبرية تبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له

وقوله فيكون طلب الاعتداد الخ بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى اللفظ والا فلا تعليق حقيقة

على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن وتاويل الجزاء الطلبي الخ وجه ذكر هذا الكلام

في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجبان يجتنبا الخ انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة اللفظ لنكتة

اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في

شرح الكشاف في سياق تفسير قوله فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط

محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام كما في قول ابي العلاء فيا وطني الخ البيت من

قصيدة مطلعها معاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد

البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحشر اتك زايرا وهيهات يوم القيامة اشغال وقد لا يبغم دال

على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نغم الشيء بالضم ونغم بالكسر كعلم اي صار ليا وليا

القلب اي على اظهار الرغبة ورد قوله عم اظهار الرغبة في حقه تم مجاز عن الملازمة اعني اظهار الرغبة

وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القايمة بالمتكلم الاول لا نم

ان التعليق الخ عدم الانقضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت

ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم او لان الاية تلتاه الخ حاصلان في التقييد يحتمها

على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الاية من ابواب غير الحاصل في معرض الحاصل

محللك ؛

لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا
لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلنا العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ بحاله
باق على حاله ولم يخصص السبب وهو المراد بما تقرر في الاصول نعم لو ثبت مفهوم المخالفة لظهر فائدة
التنبيه على ان الشارح شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل او للتعريض فيه سلوك
طريق التعريض فائدتان الاولى هي ان من هو اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي عم اذا كان الاشراك محبطا
بعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة
الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد صلعم فلا يتضح لهم تلك الفائدة والجواب ان الفائدة لنا لا للكفار
على ان المشركين قائلون بنبوة محمد من الذين من قبله بان يثبت الفعل الى احد والمراد غيره ولا بد ان
يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في
شيء فالخطاب لمحمد عم قيل عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه والذين
من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد
الخطاب باعتبار كل واحد فيصح ان يكون الخطاب له عم وللكل ان تقول الموحى الى الذين من قبله هذا
الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم
والله اعلم ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما ذهب الخلخالي من ان التعريض
عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك
ووجه الرد ان من لم يصدر الاشراك لم يستحق التعريض بالوجه المذكور ولا وجه للتعميم ولا طائل تحته
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل
الواقع في الشرط المذكور بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله يجب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن
استدل اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما
هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان لم يدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبياء
مجزوم اللاوقوع فهذا يصلح باعثا الطلب للنكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط ههنا وان كان
باعثا الطلب للنكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح النكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك
بالنسبة الى المعزوم من كلمة شك مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض ممن صدر منهم الا

فتامل من الخفاء والضعف اى عند المص اما الخفاء فظ واما الضعف فاما المانوهم من
ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه فاسد عند الشارح واما لما ذكره المولى
من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم
لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا بد دخل في التعريض
لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكرها اولا من انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعدده
على انه قد يقال الحق من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض على وجه يبين
قيل هذا اشارة الى انه تعدد في نفس على وجه لان الوجه الاول هو ترك التصريح والوجه
المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبة اليهم فقط فتامل ويسمى ايضا
يقال استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة
الى ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تأويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا ينصب
الكن ووقوعها بعد ود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت
على ان في قوله تعالى يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل مقدر تقديره يود لو ثبت
ان بينها وبينه وتا بينهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه الشارح
في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل
ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقديرين
فانه لو قيل مؤدى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما
سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما سبقا ما وان مؤدى ما في المفتاح ان
لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت
كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة
المذكورة بحسب لا سلفها لزوم الاولين مرتبة ولكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو
التغاير لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق
لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على
تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له فانه يجوز استغناؤهما الذي

كو

آه اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شئ منهما قطعاً و الا لزم الكذب فى خبر الله تعالى اذ ليس الكلام فى الخبر مطلقا
بل فى خبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام فى ترجيح احد الاحتمالين على الآخر
بالنظر الى مقتضى العناد فلا محذور اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن
العفو واما انتفاء وداده كقولهم جواب عما يقال ان فى هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء
الوداده المذكوره باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضى ليكون مجموع الجمل الثلث
لازما واحدا لم يصح ما فى المفتاح لا جنايته على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ
لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان فى لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما
واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلث آه فبالنظر الى ان الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين للاول كانا لازما معينا
له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا والحاصل ان صحة
كلام المفتاح مبنى على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى اللزوم الاول اعنى الشرط حتى يتصور
كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما توجه كلام المفتاح ان يقال المراد ان الظفر يلزمه العداوة
بالواسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعى عند
تحقق الظفر والعداوة ويلزم العداوة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعى عند تحقق الظفر
والعداوة والبسط وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد وداده الكفرة آه اشار القائل
المحشى الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثانى ايضا لان تقييد وداده الكفرة بالشرط المقدر خال
عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم ام لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الوداده المصادفة
بعد بسط الايدى والالسن اظهر لان بسط الايدى والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيوددون
ح ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفى للتقييد فى الخطابيات لا يقال
الاية نزلت آه حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والوداده
فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فقوله فرضا نصب على المصدرية اى حصولا فرضيا او الحالية من
الحصول وقوله فى الماضى ظرف للمعنى المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الشرط ولا يصح
جعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضى فيفهم منه كون
الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط

مها ؛

ان المعلق به كالمجئ فى المثال المذكور لا التعليق كما فى الاول وهذا الى الظ فيلزم انتفاء
الجزاء فيه بحث وهو انه اشار فى اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله نعم ولا نكوهوا فيا انكم على
البغاء ان اردت تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه ولبط فيه بعض
البسط تاييدا له فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه
على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما فى معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر
فى مطلق الشرط والمراد بالتعليق هنا التعليق المخصوص اعنى التعليق بطريق التوثيق
مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم
ح ان لا يتحقق الجزاء فى مثل لو جئتنى لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه ان لا يتحقق
الاكرام فيه على تقدير المجئ و بالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع ولا
يجوز جعل ما مصدرية فى الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند
الجمهور ومنهم السكاكى ولا يوجد فى كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتجنبهما بالاسم وقد ارجع
اليهما فيما نحن فيه وتبين بقوله من مجئ مخاطبك لان تعليق الحكم آه المراد بالحكم ما يدل على
النسبة وهو هنا التعليق المذكور فى عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع
وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقة رجوع الاكرام الى علم العالم وان
جعل المكرم بحسب الظ ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان كان بحسب الظ
ذات الممتنع بسبب امتناعه فقد جئ لتعليق الامتناع بالامتناع القطعى قيل لم يرد به كون
الامتناعين طرفى الشرطية ولا ان المعنى فى طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اى
الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط
للتعليق الشرطى الذى هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشى وهذا وان كان تعسفا اذ
المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشروط اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشى
فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه والمال واحد فان قلت كلام السكاكى على توجيه
الشارح يقتضى صحة قولنا ان وجد الحداد وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت
مرتبط بامتناع وجود الحداد ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء

بعلّ ؛

ان يحقق على ؛

اليهما

الشرط ؛

فكيف يصح وحده المثال قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا او عدما على ما
تحققته فلا صحة عندهم للمثال المذكور قطعا فتامل والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا
وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون
اعم من السبب وهو الصواب فتامل اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
الجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب
بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم منه والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب
فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور من الجمهور بصادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور
والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من داب المحققين وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس اه اجاب السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم
العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه
فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو
لان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند
عدم الخوف من قوله تعم ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو
جئتني اكرمتك فقد دل لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا
ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه
اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول
غير صحيحة بحسب اللغة هي انتفاء مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان
حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الاسم في صورة
كون الشرط معلولا والجزاء علة يجوز لو اضاء العالم بطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة
يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة
لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب
المعقول ولو دامت الدولات كانوا كهم في البيت من قصيدة مطلعها القد ان يثني الجموح لجام
وان تملك العيب لابي زمام وبعده الوعد نا بالنعم ناس وانما هم المنيب والبيض الرقاق سوالم فقد

كغيرهم خير كان وقوله دعاء باعطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت
الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت الدولات الذين يرجون عن طاعة
الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصوه فاستاصلهم لا ينتج شيئا
على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية معلوم ان
ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على الثاني للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم
بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني لان
استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم
يتعرض بهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق لكن قد
يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال
مجازي بالنسبة الى اهل اللغة نعم لا محذور في حمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات
المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم
مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الاية على وضع اهل اللغة حقيقة
ايضا وكم من عايب قولا صحيحا صدره بيت عجزه وافته من الفهم السقيم الظان كم خبرية وتحتمل
الاستفهامية وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر
عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر في نحو قوله
ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهره انه عن النبي عم وقال القاضي
بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا
لا عن النبي عم ولا عن عمر رضي الله عنه مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ
العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا من طرق عمر بن
الخطاب رضه قال سمعت رسول الله صلعم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان
لا يخاف الله ما عصاه لان الغرض مدح صهيب رضه ولان ترتب العصيان على الخوف غير
معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه ما نفدت كلمات الله اي كلمات العلم
والحكمة والمراد معلومات الله تعم وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري فوجوده عند عدم

امداد الحواب بعد ما طلب البكفر كلابد ما

هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولية نحو
لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف بثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمعنى
في هذا التحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود
وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولاك لما خلقت الافلاك اه فان قلت ظاهر ان لولا في قوله صلعم لولا ان اشق
على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك
عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول ولا بالعكس ومعناها اذ الممتنع المشقة والموجود
الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو ربط امتناع
الثاني لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت
طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم
لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا
وانه غير مطلع على حقيقة الحال وليس كل ما له دخل في لزوم شيء اه يعني ان الارتباط بالشرط
وان كان له دخل في لزوم الجزاء لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيدا للجزاء حال الحكم بلزومه
للشرط هو نفس الاكرام اه فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح
قولك لو دخلت الدار لا دعوك ممن قد دعاه في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد
الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان الانواع لا يتحقق في نوع مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار
لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التغيير
ارتباطه لان التغيير يجوز ان يكون لجهات اخر مثل الكون في اليوم ونحوه فليتامل وزعم
ابن الحاجب اه التفرقة المذكورة على تقرير بحثه مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت
منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء
نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبر فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء
عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح يدل على انه غير
ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو وان لم يعتبر
بل اجرى على اطلاقه اه قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز ان يكون

قلت لان الاكرام نوع لا مخصص

بجهات اخرى الا انه مناقشة لا تضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر
في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما
يتحقق في ضمن فرد فالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واخر واما النفي فالجزاء
فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل مخصوص وزمان
مخصوص لا يتعدد افراده وهذا الكلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان
القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل فاستحالة النتيجة ممنوعة اي
استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى
استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما وهذا غلط اه يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة
الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب نعم لا يرد تشنيع الفاضل
المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون
من التزام فساده وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا اشارة الى انه لا خير فيهم بل هم اشرار كلاهما اخرج على طريقة لو
لم يخف الله لم يعصه اعترض بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه فهو يشترك فيه الكافر والمؤمن
فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه ولا يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة
اعني بني عبد الدار من قصي عنادا ومكابرة واقول يجوز ان يكون التولي ردا بان انتفاء التولي
لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد له كون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد في قوله الآخر
في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتل المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها وحمل
كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتملة الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في ما
دخل سيق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يبلغ الانكار على ما سيق الكلام له الا انكار عليهم
لا يليق ممن له دربة في صناعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان بيان
كون سبب انتفاء التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم
ليس هو في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا العدم سماعهم

ارشاد

فليتأمل   يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة رجل والحكمة فى ذلك والله اعلم
ان الجنس بالجنس اميل وان البشر لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام فى تفسير الكبير من جملة وجوه
الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظ اذ لا
يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذى قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتى البشرية
صورة والملكية حقيقة لانه لا يبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص
من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا
فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملئكة قوية فيستحقرون طاعة
البشر وربما يعذرونهم فى الاقدام على المعاصى وفيه ايضا بحث ظ لانه انما يتم اذا تبدل
حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقايق خلاف ما يفهم من
كتب التفسير فان المفهوم هنا تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتأمل   و
يحتمل ان يكون اه لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يلايم هذا المعنى فتأمل   نحو اطلب
العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظ من قول المص لزم عدم الثبوت والمضى من جملتيها انه مهما
فى استعمالها على قاعدة اللغة وهى انتفاء جملتيها لا انه المذكور فى المتن وهذه الامثلة التى ذكرها
الشارح لاستعمالها فى الاستقبال على سبيل الندرة واردة على استعمال آخر فظاهرها لا يناسب
المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى جميع الاستقبالات السابقة فى الماضى :   فيما مضى وقتا
اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى
وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد فى العرف
وقتا فوقتا فيما لاحظة انتفائها كذلك فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى الاستمرار المستفاد
تجددى لا ثبوتى   بدليل قوله فى كثير من الامر هذا كلام الكشاف وفيه بحث اذ المفهوم منه :
القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم فى كثير من الامر كلا فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأى
فى امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الاطاعة مقابلا للاطاعة فى قليل من الامر ويجعل قوله كلما
عن لهم راى على المبالغة   وتجدده وقتا بعد وقت فقد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذى تعطيه
الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشىء الفته فلا تحب مفارقته   فهذا مخالف لما فى المفتاح اه قيل ما

ذكر

لانى بل المفهوم منها ... لان نقول المفهوم من الاية ان الكية تعظيم ... الاطاعة فى كثير من الامر كما يقتضى ... فالملاحظة الى ... الكية بالعلم ... يكن الاية ... فليتأمل

ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى ولا ضرر فى مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس لحصول امتناع
عم عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعتهم فى بعض ما يودونه لوقعوا فى العنت وانما وقوعهم اذا استمر
عمل النبى عم على ما يستصوبون كما هو فى ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وان جنب
بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح فى انتفائه بامتناع الامتناع ايضا لجواز تعدد
الاسباب فتأمل   على ابلغ وجه واوكد لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا فيه
تاكيدا للنفى ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفى الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا
استمرار الايمان بل حدوثه   وجواب لو محذوف اى لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى
ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اى لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران
لانه كلام من لا خلاف فى اخباره اه يعنى ان فى العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ
المستقبل الصادر عمن لا خلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم المحقق معناه وايضا لما كانت
تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع
وان جعل الخطاب للنبى عم ولو للتمنى فلا استشهاد عرض الشارح نفى الاستشهاد جعل لو
للتمنى ولا مدخل فى ذلك بخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما فى الواقع من ان الحق كون الخطاب خاصا
عند جعل لو للتمنى لان التمنى هنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه قال ليتك ترى والتمنى
للرسول عم كما كان الترجى له عم فى لعلهم يهتدون لانه يتجرع منهم الغصص فجعل الله له عم تمنى ان يراهم
على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الآية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمنى يدفع
الاستشهاد   بعد رب المكفوفة لما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم
فقيل مرفوع محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفى والنفى
لا يعمل فيه عامل   فى احد قولى البصريين والقول الآخر لهم ما ذكره ابو على فى غير الايضاح ان ما نكرة
بقوله واما جعل ما نكرة   ولا يخفى ما فيه من التعسف وتبتير النظم اما الاول فلان فيه
تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثانى فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما
قبله كما لا يخفى   ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير فلا الودادة المستفادة من رب فى
التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة

في هذا التوجيه كثرة الوداد في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي اعادة رب على
التعليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايما الى ان مقتضى العقل ان يجرد التخلص
عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر
والحرص على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره
منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة
الكفر من الدخول في دركات الجحيم كما قال الله تعالى فتبينوا ثوابا والله اعلم يحتمل ان يكون
التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان
كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل
الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم الاية مبني على ان الجملة الاسمية جواب
لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلا طباق محققي النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو
لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا يتقيد بايمانهم واتقائهم ولا
يختص بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لا يثيبوا ثم ابتدأ الجملة
الاسمية على انها جواب لقسم مقدر دلالة على اثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية
انما تدل على اثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا انما يتم لو قيل
لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية
تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلث لانه ظاهر علة لعدم التعرض كما ذكر واما عدم التعرض للعدول
عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان لو في كلام البلغاء او للاكتفاء بانفهام
نكتة من ذكره في جانب الشرط واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم
القيت في شق راسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال
ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لابس
وقد يروى قلما بالنصب فلا مرط اذ التقدير ولو لابست قلما هذا وقال الرضي ان شرط لو جاء

او ولو لوبس قلم

اعز

اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم
امنوا اي لو تحقق ايمانهم امنوا الوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا
فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا رادة
عدم الحصر والعهد فيه بحث او قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد
للحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله رايت بكاء الجنس
الجبلاء على ما سيأتي فالاولى ان يزاد فيه يخرج امثال نحو ما زيد شيئا اي هو ملحق بالعدم ان
فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت
من قصيدة يمدح بها النبي صلعم ويهجو ابا سفيان صدره كان سبية من بيت راس ويروى كان
سلافة من بيت راس قرية من غزة ودملة اشتهرت بجودة الخمر ويقال انها مولد الامام
الشافعي رضه والسبية بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بلا همزة
لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح رحه في شرح المفتاح وفي القاموس ان الجوهري
وهم في ذلك والرواية في البيت المهموز والسلافة والسلاف فهي ما سال من عصير العنب قبل
ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على ما هو
المشهور لا الاصل فاد تقاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهما على اضمار الشان واما قول
ابن اسدان كان زائدة فخطأ اذ لا يراد بلفظ المضارع ههنا ولا ضرورة تدعوا اليه ههنا
ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها
بخمر مزجت بعسل او ماء او بطعم تفاح طري كسر اجتناء ومن الحسن لكمال نضجه ولطافته
لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام قد سبق مسائل واخر الباب الا قليل في
بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر لاستلزام الحكم على الشيء العلم به فان
الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون
المسند ايضا معرفة قلت لعل ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه
بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة التنكير
في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على امثال

بجيز

تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار
بالمعرفة على نعمة فلا هو ورود لما ذكر الثاني ان العلم بحكم من احكام الشي آه قبل الظاانه يريد
العلم بالحكم على وجدان يحكم به لان علم ذات حكم المسند لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور
يستلزم الحكم على ما ان الحكم في الفعل يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود بقي ههنا ابحاث
الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب
تعريف المسند نفسه لان الحكم يستلزم العلم بالطرفين على السوآء ولا ينافي الاحتراز المذكور ههنا
كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح
لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول مطلقا ولا حاجة الى توسيط الاحتياج
بمعلومية الخبر الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا الا من الذات ولا من الغير
يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم آه ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاء زيد اه اجيب بان
المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجي المستفاد من جاء لا جاء وهو اسم لا جاء وكذا
المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب
فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون الفعل وهما وفيه نظر لان التقييد للفعل
بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحادث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح
تخصيصه بمعنى الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم ما جرى اشارة
لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم
اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد لا اخر بجزء او كلا لزم عدم افادة قولنا الناطق
حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة ويشترط للصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي
او في الذات فلا يرد على قوله لا يكون الكلام مفيدا النقض بقولك الجزو للافادة بعد الصحة
انا ابو النجم وشعري شعري تمامه لله دري ما احسن صدري تنام عيني وفؤادي يسري مع
العفاريت بارض قفري نقل الشارح ان انا باشباع فتحة النون لتكون مصراعا واحسن
من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة
قوله فان تكونوا برآء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق والبرآء بكسر الباء جمع بري

بحث تعريف المسند

مثل كرام وكريم او بفتحهما على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم
من الكسر كرخال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت
من قبيل هو البطل الحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في هذا البيت محذوف وعلته قايمة مقامه والمعنى
فان تكونوا برآء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم لان من نصر الجاني هو الجاني والمذكور في
بعض الكتب آه فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند
بالاضافة يقتضي معلومية المسند بطريق من طرقه وان اراد المعهودية فالحكم المذكور لا يختص
بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية لكن قوله بامر معلوم آه هذا نقل بالمعنى اذ
ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب فلفظ الكتاب نظرا الى الحاصل
الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص
لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما
على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر اخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك
ثم قال تنبيه هذا انه قد يكون للشي صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا
كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء
عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين
مطلقا سوآء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اخو اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين الكلامين في نفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من
ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرء عليها في الاستعمال
لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر
يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول
الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع آه مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية
حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى معرفة وذي اللام والموصول سواء
سية في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب
الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في توجيه التلخيص

وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره وان لا منافاة بين ان يكون المسند في قولك
زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكر ان المراد
من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال صفتان من صفات التعريف
الاضافة لادنى ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان
مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها وانهما كان بحيث يجهل اه
اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما
المستفاد من قوله فانهما كان بحيث يعرفه السامع اه يتضمن بيان سبب تاخير الآخر واذا عرف
اخا له ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف
بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح
انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا اه كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا
التعريف تعيين الاخ عند السامع وهذا مقتضى موضوعية ذلك ومحمولية ما به التعيين
كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان
السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقدير سقط ما
يقال يفهم من قول المصنف في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة
السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة وان اردت تعيينه عنده قلت اخوك
زيد وهل هذا الا تناقض ولهذا قيل في مسائل يجوز لجواز قيل امثال من باب القلب
وقيل المؤخر مبتدأ قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام محل نظر لان قوله
او لا اذا ابلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب ولا بد ان يقدم
اللفظ الدال عليه ونقول التايب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك
زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة
الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند و
المسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التايب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس
مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب وذلك ان قال ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له

التصوير ع

عن

هذه النوبة المعهودة وان قال ان التايب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من في التائب
المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التايب اعني هو خبر اعلى ما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وجعل الجواب زيد التايب ليلايم المقصود الذي هو ايراد النظير لقوله تعم واولئك هم
المفلحون على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان
كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد
ههنا الافراد اي كل فرد من افراد الرجال وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما
والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد يقال علت كلمة كل الطعام كان لبني اسرائيل
والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقد قال عم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على
ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها
او انها لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كل الامرين يحتمل بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير
ابتناء القصر على الاعادة لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان
ما ذكر في بيان الحصر يوهم انه يدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد
جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولا تثنى ولا تجمع خصوصا
مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي ان تفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها اولم
يقل به احد والثاني يحتمل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من المحمول في
صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل
حقيقة ليس بشيء لان تغاير مفهومي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل
اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر
جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم المخا
ض ثم لا يزال كذلك اسمها حتى تضع وبعدما تضع ايضا ليس معناه انك الكامل في المحبوبية
اه الفرق بين المعنيين المنفيين ان في الاول ادعاء قصر الصفة المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا
او ادعائيا وفي الثاني قصر صفة المحبة على فرد كل منهما وهو محبة المتكلم قصرا حقيقيا ادعائيا ايضا لانه
ليس في الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبية وليس فيه

نفى المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذى صرح به مآل المعنى فى قصر الجنس ادعاء كما اشار اليه
فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل
والدك العبد بمعنى ان اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه كما فى قولنا انت المظلوم لا يخفى
جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع فى الاستعمال والمعتبر عندهم هو
ما ذكره الشيخ اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله الا يا صحراء ان ابكيت عينى فقد اضحكتنى
دهرا طويلا بكيتك فى فناء معولات وكنت احق من ابدى العويلا وقت بكى الخليل وانت حى
فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت لان القصر وعدمه المتقابل الملحوظ تقابل العدم
والملكة اى وعدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض
عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك فى البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق
اعتبار العموم لانه اذا اوجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى وفيه بحث وهو
ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض
من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لامه لام العهد عند
ارباب الفن فيمكن القصر فى مثل هذا الحيوان ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب
الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة فى دلالته على معنى قايم بغيره فالمبتدأ هو الاسم اما فى تاويله وهذا هو مراد القائل
المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق
ان النزاع لفظى وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم
الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى هذا التاويل ان قلت المراد اتصاف المنطلق
قلت قد لا يعلم عن المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما فى اهل بلدة انطلق فاشتبه عليه اى
من الاعيان فليتامل لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل فى غير ما يكون
المحمول فيه امرا عدميا مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجى بحيث يصدق هذا
التعريف ينبغى ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق
زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافية للحمل فهو تفسير بالاعم لا المساوى فان قلت لا

وقت

شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشئ على
نفسه وهو ليس بمفيد قلت لم لا يكفى التغاير باعتبار الوصف العنوانى على ان عدم الصحة
غير عدم الافادة قال والانشاء ليس ثابتا فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان
مدلول الكلام الطلبى هو الطلب الثابت فى نفسه لا المطلوب الذى هو ليس حاصلا معه واما
ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصاف
الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء فى نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت
لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود فلا يمكن ان يجعل ثبوته للمبتدأ لانه يقتضى الثبوت قبل الاخبار
فليتامل لانما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق و
الكذب انما هو من صفات الجملة انما هو فى الخبر والقضية اى فى الكلام الخبرى والقضية الموجبة
لانه كان الظرف فى نحو ابن زيد وانى لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست
مما النزاع فيه انشاء اى مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام فى الحقيقة داخله على النسبة بين المبتدأ
المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده وكذا فى قولهم بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشى
بوجوب تقديره القول فى الانشائية الواقعة خبرا عن المبتدأ لكن فيه بحث لانا لا نقول ان قوله بل
انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء
للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا فى بحث وهو حسبى ونعم الوكيل بحث آخر فليتذكر
وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه والاحتمال الصدق والكذب بل الشك سببا لغيره
شجاعته بل نقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير
ايضا فليفهم بحال ما هو هذه الباء اما زايدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر
ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى فاذا ما بعده انما
قال بعده لان الاصل التعدية ويمكن التقدير فى مثل فى الدار رجل على ما لا يخفى لضمير المقدر
يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يؤدى مؤداه فقولهم
يختص لتقوى آه سياق الكلام يدل على ان المعنى يختص هذا ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه
ان تخصيص الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير

نعلى ما ذكره

مطلقا ولا دليل فى الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكى فى زيد عرفت ان الوضع يفيد
تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ما ذكره فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول فى المثال المذكور
زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره محققا
تكررا اسنادا لوقوع له وتقوى الحكم وفرع على ذلك نظاير وبالجملة ان خص السكاكى الضمير المذكور
فى التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوى فى
مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببى فيما لا يراد به التقوى فافهم
كما سبقت اليه الاشارة يعنى فى شرح قوله والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق وهو ان الاسم
لا يؤتى به معرى اه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل ان زيدا قايم وما زيد
بقايم وكان زيد قايما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بحصره فى المجرد عن العوامل اللفظية لكن
يلزم ان لا يوجد التقوى عنده فى مثل زيد فى الدار رجل قلت هو داخل فى التقوى فيه بحث
اما اولا فلان اللام فى قوله فللتقوى للعوض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة
وقد سبق ان لا قصد للتقوى فى صورة التخصيص اللهم الا ان يقال ان المراد بالقصد التبع وهو
خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى فى رجل جاءنى عند المص كما صرح
الشارح فى مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سهى فى نقل كلام الشيخ
لانه مذهب المص نفسه باياه سياق كلام الش كما لا يخفى على المنصف وبعد تسليم العرفان لا حاجة
الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم وغيره
لما مر اى لقصد الدوام والثبوت فى الاسمية والتجدد والحدوث فى الفعلية والاعتبارات المختلفة
الحاصلة من ادوات الشرط فى الشرطية لان الاصل فى التعليق هو الفعل وذلك لان العامل
انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبه ومحلا وزمانا وعلة
فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الثانى ورد جماعة منهم ابن
مالك على من قدر الفعل نحو قوله ثم اذا انتم بشر تنتشرون واما فى الدار فزيد لان اذا المفاجاة لا يليها الفعل
واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ولما
عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا ولانه قد ثبت تعلقها العفير فى تعلقها اذا جاء

الظروف

هو
الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وتسابق الذهن اليه من لفظ التعليق انسياقا
ويرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يعنى عنه المفرد بل اذا وقع
فيه مفرد يأول بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه
يأول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الاخر وكان ينبغى ان يقول اذا الظرف
مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فلم يجعل ضمير هو فى عبارة المص راجعا
الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس فى ذلك كثير تكلف لا يرتكب
لتصحيح الكلام وليس فى عبارة الايضاح ايضا ما يوجب رجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق
الاستخدام لا فيها غول غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وقوله لا فيها
غول ولا هم عنها ينزفون اى ليس فيها غايلة الصداع لانه قال فى موضع آخر لا يصدعون وقال
ابو عبيدة الغول ان تغتال عقولهم اى بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لانه مناقض لما
صرح به فى المساوات ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ فى ولكم فى القصاص حيوة
للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم
لو لم يجعل قوله لا فيها غول معدولا بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان
المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح فى بحث القصر وحق الخبر فى نحو فى
الدار رجل التقديم لتخصيص المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع
النكرة مبتدأ بالوقوع فى سياق النفى فكان حق الخبر التاخر ولذا افاد تقديمه الاختصاص
لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع فى سياق النفى كما فى قوله تعالى سلام عليكم
ويثبت ان فى الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى اللب
او المراد به التعجب ايضا على ما فى مغنى اللبيب فان قلت التنوين فى غول للتنويع اذ ليس المراد الغول
المطلق كما نبه عليه فصح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه وكان تقديم الخبر عليه تقديما لما
حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك فى الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدأ
تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا لزم عدم افادته الحصر ايضا قلت فلا
يلزم من عدم افادة فى الدار رجل التخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة اذ قد صح

بحث تقديم المسند

ان التنوين فى جوة للتنويع فيدفع النظر الذى اورده فى بحث المساوات فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعى جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون
انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى فى جواب مولانا يوسف المعين
بناء على ان التقديم يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات وكذا قوله
لكم دينكم ولا فيها غول فدمر فيما يقول ان القصر فيه لا غول غير حقيقى ولعل ذكره ههنا لانه ذكر الباعث
الى حمل القصر على غير الحقيقى فى نظايره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا بذكر ما
سبق من ان الاختصاص ليس على معنى ان دينكم انه مبنى على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى
المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلعم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة
وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافى بل على معنى ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد
بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله فى التمثيل معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان
قايم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص
بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما فى قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده
ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الحط الثانى
الذى ذكره الفاضل المحشى فتامل لتوهم انه نعت لا خبر اى توهما قويا لتعاضد الامرين
فى ذلك استدعاء المنكر فى مقام الابتداء الوصف وصلاحيته الظرف له فلا يرد جواز
زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الالتباس
فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق الالتباس بالمبتدا بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها
صفة للهم لا يقدح لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفى لما ذكره ولتقديم الظرف فى البيت
احتمال اخر وهو الاهمية لكن لا يضر فى التمثيل فافهم لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه
اى ويكون الخبر محذوفا نحو فى الدار ونحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا لان الاعتماد شرط عمل
الرفع والنصب عند محققى النحاة ولذا ذكر فى اللب فى تعريف المبتدا او مسند لعث رافع لظاهر بعد همزة
الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شرحه لا يقال قايم لا يصلح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل
لتبين المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكر ان رجلا فقط الخبر مقدما نحو عندى وفى الدار قايم

رجل ويجعل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما فى شر اهر ذا ناب على انه قد جوز
جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا فى قولهم ضعيف
عاد بقرملة اى رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اى شخص قايم رجل قايل
ولانهم انعوا معطوف يجب المعنى على قوله فانه يتعين فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
الا ان الاكثر فى الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندى ثوب جيد ولى عبد
كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر وانما لم يقدم فى الاية الكريمة لان المعنى واى اجل مسمى
عنده تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام المقتضى للصدارة ضرورة ان التخصيص
لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف فى الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اى المحكوم
عليه امر اعتبارى اى اعتبر المتكلم فى ذهنه وجعل تقديمه فى الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع
ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد بان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه تخصص
المحكوم عليه فتدبر على تضمين يشرق معنى فعل متعد وعلى كونه متعديا بنفسه على ما فى الكشاف
وههنا نكتة ينبغى ان ينبه عليها وهى ان اللفظ فى صورة التضمين مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى
الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا
عليه بلفظ محذوف فلم يكن فى ضمن المذكور فكيف قيل يتضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور
بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه فى ضمنه وهو سهو اه اما وجه السهو فى التوجيه
الاول فهو ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه الثلثة بدفع المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه
الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه فى الثانى فلان اشرق لجى متعديا بنفسه كما ذكره
صاحب الكشاف وفى قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين
على ان المعنى فى الوجه المختار انهم انفسهم ذو اشراق والدنيا مشرقة ببهجته وانعكاس شعشعهم سواء
صدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اشراقها وانارتها والاول افيد قال الشريف
فى شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعله ثلثة مبتدا خبره محذوف اى لنا ثلثة موصوفة بكذا
يكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان

الشايع استعمال الاشراق لازماً

نقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلى مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى لانه
كلام يفتخر عن خبط او اشكال وذلك لانه قال اه افترقا من ضاحكا اى ابدى اسنانه فكان تعديته
بمن لتضمنه معنى لكشف هذا وقد بقى هنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى
السكاكى وانما الاشكال في تقضيه تفصيله فهذا الذى ذكره الشارح انما ينهض وجها لعدم
ايراد المص قول السكاكى بتمامه لا لعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند
والاظهر ان ترك المص ذلك لظهوره فافهم خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشى
اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان هذا الاسناد
في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه
وارده نقضا على ما ذكر من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وفيه بحث وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها
فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة
الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد و
تدقيقا في توجيه كلام الشريف قول السكاكى ويقدم البتة على يسند اليه في الدرجة الاولى و
الحاصل ان ضابطه كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا
على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا
بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا ضيا على كلام السيد و انت
خبير بان عبارة السكاكى ليست نصا فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى
البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق
ان كلام الشريف هنا محل نظر وان اسناد السكاكى لا احتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى
من قبيل اسناد الشئ الى سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
فتامل ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال المجيئه
في النوم والمقصود ان المعترض لم يره مقصود السكاكى بعينه ولا تصوره الخالد له فالقول
بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم القول بما ذكره وان لم يكن مصرحا في شرح الشارح الا في الشيخ

انه لما ذكر ان كلا من الامثلة اعنى انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما
ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية يفيد بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر
جملة فعلية يردان ذلك الحكم لكليا انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اى بعدم كون
الخبر بان جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهى تفيد التجدد الا ان يضم قرينة على الثبوت كالعدول
عن النصب فافهم مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد
الى شئ واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فيه فيجب عدم خفاء ما لا يلتفت اليه
لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق
الحكم بافادة التجدد بطريق التصريح المثالين المذكورين كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
فان زيدا ليس يسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه
ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفعل وفاعله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول و وبين الفاعل وعامله
اسناد عرفت الى الضمير المتصل من الثانى واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعنى
انا فليس شيئا من القسمين فلا بد هنا من زيادة اعتبار ما يعنى ان الشارح لم يتعرض لذلك
الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه وان الحق لا يخرج عن اعتراض جنس قال
انما يدل على ولو ان اسناد الفعل الى الضمير اه والمحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف وحاصله
ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعنى انه لو قال ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله
في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يقدم
على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضى
وجوب تقديم المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلما
وهو موجود في نحو زيد عرف لان كل فعل مسند دائما واما الافعال المكفوفة بما مثل قلما
يكون فلعله لم يلتفت اليها لانها قليلة الكون واما ما يقال اه يعنى ان المص لو قال جميع ما
ذكر في هذا الباب والذى قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعنى كل واحد
واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هنا

الباب السابع احوال متعلقات الفعل

انه شمل عدم جريان الجميع فى غير البابين بقوله كالتعريف فى الحال والتمييز فان التعريف يجرى فى
المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان فى غير هذين البابين
عند هذا القائل ان يجرى فى كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ما ذكرنا **قوله**
فى احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام وان صح الفتح ايضا وهو المراد بها معمولات الفعل
والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسمع ان التعلق هو التشبث و
المتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية
يعنى فى التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام و
ان كان الجمع المضاف ظاهرا فى العموم الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف
معمول مضاف مقدر اى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على
التابع اعنى الفاعل والمفعول اللذين كل منهما قيد الفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل
فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان التابع دخولها على المتبوع رعاية
لامر خطابى وهو ان الكلام فى متعلقات الفعل من حيث هى مضافة اليه وحق المضاف اليه
ان يقدم فى الذكر التفصيلى ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع والوجه هو
الاول وان كان الثانى فيه رعاية امر لفظى مقتض لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من
الضماير الاربعة الى شىء واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التى احال على التامل ما فصله الفاضل
المحشى غير ان لقائل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان
يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفى متوجها الى القيد اى
اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده والمجيب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فى
الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله
مع الفاعل اه واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدى اذا اسند الى فاعله فلم يذكر له مفعول
وبان مطمح النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول
صحيح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشايع اعنى دخول مع على المتبوع فى
مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشى رحمهما الله مخالفة فى موضع واحد لنكتة خطابية تقتضيه

كما ههنا لك اى تلبس الفعل بكل منهما فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل واحد
منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود
ومن هذا يعلم ان ما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان
لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه فى الايضاح بجهة التلبس بالمفعول
هو الجهة وحمل الفعل فى كلام المص على نفسه على المفعول به مطلقا اى من غير اعتبار عموم
فى الفعل هذا الكلام ذكره المص فى الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل
له فى ترتب الجزاء المذكور اعنى التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل
مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تأمل ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كان
مبنيا على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر
فى الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى اعتباره فى تعيين المفعول
اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة
للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء
مجهول المتعلق فيكون مغاير الاعطاء تعيين متعلقه بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل
المحشى فتامل لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى لا
ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغى ان لا يوجد القاء
الاسمية الى خالى الذهن قلت قد سبق جوابه فى الباب الاول اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عن متعلق بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء
على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجىء تفصيله فى البيان ان شاء الله تعالى
المؤمن غر كريم اه الغر بالكسر الذى يخدع سهولة لعله تجاذبه والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل
الخداع الحريز يقول خبثت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر
لا غير لعله الايهام او التعام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض فى الواقع لا يساوى
الكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه اى افاد المقام الخطابى والفعل المذكور ذلك
اى كون الغرض ثبوته لفاعله اه قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظ كون المفاد نفس الثبوت لا كون

كأنه سبق

العرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد الفعل لا دخل له فى افادة
الاول وكل من الامرين هين والمقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى
وما ذكره من كون العرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التى تفيدها وان لم يستعمل فيها
وبهذا تبين سقوط الثانى ايضا فليفهم   مصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المرى
نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على
الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل فى الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف
بلام الحقيقة وقد يقال المطلوب ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار
الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من غير حاجة الى ضم التعريف   لا يقال ان افادة التعميم اه
قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن
لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة
الفعل فى ضمن جميع افراده الذى اعتبر انتفاؤه بعد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة
فى ضمن الافراد وبين ان يقصد من حيث هى للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ
معتبرا فى العرض والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا
يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان طى ما يلوح عليه دفع الايهام من الكلام مما لا يرتضيه
اولو الاحلام   لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم
ان المراد عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على ما زعم الشارح العلامة واما
الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثانى بناء على
التقديم فلا يصح شرحا لكلام السكاكى على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما
الحصر بناء على التقديم اه ان افادة التقديم الحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم مضمرا او
مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب السيد عيسى
فالحصر الاول ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من
المسند المحمول فى المقام الخطابى على الاستغراق وهو الذى اراد الشارح بقوله واما الحصر الاول
فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح   فيلزم ان يكون غيره موجدا للاعطاء والا يخرج

وقيل مراده نفى دخول الفرد الاولى والمقصود

المحول:

ذلك الفرد من الاعطاء والاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه يوجد
كل اعطاء   اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يعد هذه العبارة اجاب الفاضل الهروى بانه يكفى
ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام فى صورة يدل قرائن المقام او الوقوع فى جواب السؤال
عليه فانه اذا ظهر خطاء من سعى فى مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوى يفهم منه انه لا يعلم غير
النحو مما له مدخل فى تحقيق الدقائق او سالت من شان فلان وعما يشتغل به من حقائق الافعال
وقلت يعطى او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت فى جوابه فدعوى ان ذلك لا يصح
مطلقا ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل   فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم اراد بالبعض الخلخالى فانه سلك مسلك الشارح العلامة   ان يرى مبصرا ويسمع
واع هذا يجب الحقيقة سبب للحزن والغضب الكامل لكن جعل حرمانهما نفيهما على كمال
والسنية فكانه خرج عن الشبهة وصادعين المسبب   بل لا يبصر الرائى الآثار اه وجه الترقى
ان الرائى لو ابصر غير آثاره لم يكن دعوية لا ادلة المطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققهما بدونهما فى تلك
الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعى فيه تامل   فالفرق بين تعميم اه جواب عما توهم
الخلخالى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار
تعميم المفعول   وهما وان فرض اه يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء والواو زائدة
بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر فى قوله فلا تلازم والفاء زائدة فى الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر فى قوله وان فرض تلازم مهما اشارة الى منع التلازم فى
الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يقع كل افراد الاعطاء فى حق شخص معين
فلا تلازم بين التعميمين لا فى الوجود ولا فى الاعتبار   فلا بد من ذكر المفعول اه مبنى على ان المستحسن
عند البلغاء فى حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على نفس المفعول
جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ فى دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فجر مستحسن
على ما سبق الى الوهم اه وعلى هذا الوهم ينبغى ان يحمل فى تعكراول الفعلين الشارعين اعنى ابكى
لا ثانيهما اعنى يجر لان الغرابة فى تعلق المشية ببكاء العكرو مناوها تعلق البكاء بالفكر
فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشاء الغرابة مما ذكره محى

يحتف:

المسوقه

بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون
البكاء الذى اراد ايقاع المسند على بكاء مطلق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله
ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول الله بعثنا اليهم فلم
يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوى كقولهم امرتهم فعصانى وفيه وجوه اخر مذكورة فى
تفسير القاضى وغيره متعلق بقوله يوهم انما لم يجعله متعلقا بالدمع لدلالة قوله اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق بالدمع يوهم ان يكون الدمع
لا فى الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد ذكر الحد
العظم غير متحقق ان النكتة هى الدمع المطلق اعنى ابتداء وبقاء على ان نفس الدمع يشعر بالابتداء
لان الظاهر ما يكون فى ثانى الحال هو الدمع وان جاز استعمال احدهما فى مقام الاخر مسامحة و
قد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدمع فى الجملة بقوله ويصور فى نفسه من الاول الامر وكم
ذدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة المتكلم فح يصف نفسه بالثبت
على المحن ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا حزن وانما قال بلفظ الجمع وان كان
راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكره فان قلت هذا
التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا ملجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة
تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طايل تحته على انه
لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس فى المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف
كما يتبادر اليه الذوق السليم من توهم بلغ التكبير العظم على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظ
سواء كان الفعل الذى ايقاعه بين الفعل المحذوف ومفعوله كما فى قولك ضربت زيدا وضربت عمرو
او عكس كما فى قول البحترى فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظ واذا
بنى عليه فبذكر المظهر مقام المضمر ايضا يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول
قلت الحذف اهون لكثرته فى المفعول الذى هو فضلة وعكس ذو الرمة بضم الراء قطعة من
الحبل بالية والجمع رمام ورمم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة فى بلال
بن بردة بن ابى موسى الاشعرى يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس

وبعده

التكلم

عن نه

ولا اجرى اذا ما قيل فالا

وبعده ولكن الكرام الهم تنابز ولا اجرى اذا ما قيل فالا تنازع فيه اجرى وقيل فاعمل الاول
اى لا الكلأ القول ايسينى اذ اقبل بهذا انظيره ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم قلت
لا يعنينى ان يكون اصاب مالا اى دفنا انه يكون او لان يكون وانما قال يكون بلفظ
المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها لكن التامل الذوقى يشهد بتوجيه
ذلك ذكر المفعول فى ترتيبه اعنى ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق
ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير
المفعول لعام لا بالتنزيل كما لا يخفى وههنا بحث انه يندفع هذا البحث بما سبق فى حذف
مفعول العام حيث ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد صرح بجانى شرح
المفتاح بما افضله الفاضل المحشى فالمراد بعدم تميز واحد الوجهين عن الاخر الذى ذكره
ذلك الفاضل المحشى عدمه فى هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشى ان ما ذكره
نص للمص لا يناسب تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه
يفهم من قرينة عقلية هى حكم العقل بان دعوة الله تع غير مختص ببعض المكلفين الفهم
الا ان يمنع حصر الانفهام كونه من تلك القرينة فتامل ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز
ان يكون المراد عند قيام قرينة عن الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم ح من عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف بمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا
المعنى ذكر عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكره
نصا صريحا لا يقدح وقد عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله و
ههنا بحث اخر عن قوله واما لمجرد الاختصار الى اخره اشد لشدة اتصال هذا القول بالبحث
السابق كما يدل عليه سوق كلامه اذ لو كان الدعاء المتعدى الى المفعول انه المفهوم من
كلام الكشاف ان الدعاء المتعدى الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال فى تفسير
الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل فى سبب نزول الاية
وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلعم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله تع فى التورية
هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم

الدعاء

المشترك ولا عطف الشئ على نفسه ويصح اطلاق ايا لعم لو جعل الدعآء بمعنى النداء
لكان ماذكر وجه على انه قد يجعل او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك
اخرى كذا في شرح البيان واعلم ان جعل الدعآء بمعنى التسمية المتعدية الى المفعولين
يناسب ما روى عن ابن عباس رض في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل سمع رسول الله
صلعم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عم نهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الها اخر فانه
حمل الاسمين على المسمين فرد ان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى
مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف وان
صح بالواو باعتبار الصفات أه ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف
الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموضعين
قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشئ منها الذات التي هي جهة الاتحاد
بل المفهومات متغايرات بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول
والعزم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم
موضع القتال ولما ورد مآء مدين ضمير ورد راجع الى موسى ع ومدين قرية شعيب
ع والمرتان جبتان ع والزود الطرد حتى لو كانتا تزودان غيرغنهما للتجبى ان
يقول الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والزود من المرئتين لاجل نفسهما
بل لا مدخل لملاحظة خصوصية السقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول
الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على ما بهما
كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تع اقرأ باسم ربك على ما يجيء
واجاب جمال الدين الاسفراني في شرح الايضاح بان الموضع كان يجتمع الناس للسقي بمجرد
عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه
ما فيه فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول أه حكم الشارح اولا بوجوب
ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص
لاشتمالها على قصر التعيين ايض وقصر الانشاء آت فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر

قصر

قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاء آت وهذا كلام جزل لا غبار
عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة فكان تانيث الضمير
باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم لا يخ عن تكلف وهو ان يقال ان
الانشاء آت يستلزم نسبا خبرية فالخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر
مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر به او للمجموع اكرام زيد وعمرو
فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطاء المخاطب ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد
سيجيء تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين
انما والقصر فيفوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون
لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر
الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه اجتماع المفسر والمفسر
صريحا انه من باب زيدا ذهبت به لانه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث
لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير هنا
لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفآء بين المفعول و
الفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور
كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير
خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسر ان الفآء في الحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن
من شيء فربك كبر وانما دخلت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب
كذا في شرح الكشاف للشارح رحمه الله ويمكن ان يقال اما مقدرة والفآء فآء جوابها اذا
تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لا اما خاصية جواز ما بعد فائها
فليفهم وقد صرح في المفتاح بان الفآء للعطف على المحذوف وعلى تقدير كون الفآء
للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل
المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص بعلق المفسر باطل على ذلك الوجه كما ذكر الفاضل
المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي والاختصاص في نحو لا يقتضي قوة الاختصاص في

تقديم م

فى تخصيص الخبر الفعلى الا ان يعتبر خصوصية التخصيص فى الاختصاص المؤكد لان المعنى
ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة الخ وفيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح فى بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة
انشائية مع ان قوله ان ارضى واسعة جملة اخبارية ونقل فى جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم
ان الواو للعطف ان قوله ان ارضى واسعة فى معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا
تكلف على انه قد يسوق الشارح بجوزه واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت
هذا مناف لما تقدم فى شرح الديباجة من ان اما قامت مقام مهما يكن من شئ اذ قد علم من
تقريره ههنا ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره فى صدر الكتاب انها واقعة
موقعهما جميعا قلت مبنى على المذهبين كما فصل ابن الحاجب فى الايضاح وكذا تقدم على
الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل
بين حرف الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخر ايضا فلا فامتنع اما زيدا فاضرب
فاكل وان جاز اما الطعام فزيدا كل صرح به الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ما اشار اليه
صاحب الكشاف والقاضى وصاحب المدارك فى قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ونعمه
فيقول ربى اكرمنى ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول
الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بالمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتليه
ربه فيكون الظرف ح من تتمة الجزء الواحد المفعول به ولا يعدا مر ثانيا كما فى قولك اما الحسان
زيد الى الفقراء فمحسن ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم الخ اى ليس الغرض
الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص فان افادة فى بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول
المص واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا
بيانا لما حصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيا على حال
السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فح لا يكون هذا التعليل تاما التحقيق اللهم الا ان يدعى
انه لا يجئ تقديم متعلقات الفعل عليه الا للتخصيص الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا

وتقديم

وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل تاويله على الاكثر بل لمجرد الاهتمام اذ معنى
الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله
اهم لا سيما وقد توسل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذى لم يرتض
الشيخ الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجئ فما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا
يكون المقدم فى نفسه نصب العين وان عليكم لحافظين اى جعل عليكم صلة لحافظين فان قيل
ظ الاية يقتضى ان لا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التقطير دون
التمثيل لان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل واذا كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا
قد يفيد التخصيص مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا
حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا تصلوه الا الجحيم و
يمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى
ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم لمراعاة حسن النظم السجع الصواب تبديل لفظ السجع بالفاصلة
رعاية للادب استشهد بما ذكره ائمة التفسير الظاهر عبارة المص ان ما ذكره تفريع لا
استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظ اهتماما بالمقدم
سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله ورد اه التخصيص كما لا يخفى
فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم اه على المدعى وفيه نظر يجمعه على ما نقل عنه رحمه الله واشار اليه
فيما سبق ان الاتم ان القول بالتقديم لرعاية القافية والفاصلة خطاء ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام ولانه لو قدر مقدما لعاد الى موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداء بشأنه
والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين النصب والنون لانها اول سورة نزلت قال الزهرى
اول ما نزلت سورة اقرا الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الكلام
وفقوا بان اقرا اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزلت بعد بدء الوحى من الايات والفاتحة
اول ما نزلت من السور وكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها
وايضا المخاطب به هو النبى عم كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسم ربه حتى يقصر احدهما بالقصر
كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله تعالى حالا اى متبركا باسم الله تعالى اذ لا

بتصور منه ع التبرك بعبر ابهد نم واما اذا جعل مفعولا كما توهم الشارح من ظاهر عبارة المفتاح
فلا اذ يتصور منه ع ان يكون مقروا اسم الله وعين على ان فيه بحثا لانك قد عرفت ان اعتبار
حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يعين
الاحتمال الذي نشا اليه من عدم مجيء تقديم متعلق الفعل الا للاضافي وهو مبني على انه متعلقات
يتعلق باسم ربك آه لانك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير
والدوام امتداد ولا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشي
وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن
ظاهرها صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الاية على امتداد فان المحققين
من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي موضع آخر
والباء للاستعانة او الملابسة ورجح الثاني لكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان
في الاول اسم الله بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك التاديب اي اقرأ القران
قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان نظر الى
التوابين الاخريين في اول التنزيل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب
وان لم يجز تاخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا عبار في التقرير المذكور
فتامل ولا يبعد على المذهب الصحيح اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب
ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نائيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكره
والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو صحيح
الا انه موهوم لما هو ناء عن المقام فهي ما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد
كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرو والاحتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدول
عن ذلك الاصل والمفعول فضلة يستغنى عنه اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو هو
وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل فهذا
القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق
لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه تقديم ما

هو

هو مفعول بلا واسطة على ما هو بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم
المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي
لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق
اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عدة
المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له لان الزجاج اسقطهما ونفى
المفعول فيه مع ان البرهان اثبته كما بين في كتب النحو الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت
كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ادخل في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة
دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه وبهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل
ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما
ذكره الشارح والشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحدا من الانواع الاربعة يعني البدل
والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان
بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على راي وبل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه
محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد
ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الاربعة ليس
محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان
صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو
بناء على انه الموقع للبحث هذا وانما دخل في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل
من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما
هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكره في قوله ثم المفعول
معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر هذا ثم ذكر المفعول معه فافهم فمراد المصنف بالاهمية
ههنا آه فيه نظر لانه قد عطف باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب
وهذا العطف يابى تلك الارادة الا ان يتكلف فاين معتد بها في الافراد بالذكر لتوهم انه من
صلة يكتم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من
آل فرعون مستبعد فاداؤه اهم وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا عبارة السكاكي

هكذا والعناية الثانية بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون ا ه فالمقسم
الى قسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين ليستتبع انقسامها التقديم لاجلها
فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام
ا ه مسامحة لان ما ذكر سبب العناية والتقديم لا قسم منهما فهذا اللام اي احدهما لان يكون
وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع الشارح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدا
وذي الحال المعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل المجموع قوله الاصل
هو التقديم ولا مقتضي للعدول عنه كما يدل عليه لفظة المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين
يوجد المقتضي للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار
رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرفة
فتغيب عينك بضم النون وفتحها اي مضوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته
تجاه عيني بحيث لا تغيب عنها كأني انظر اليها دائما لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان يذكر
الموصول ويقول ما تمنى حتى يكون ما مفعول تمنى فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة الجواب
بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما ذا صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدا ا ه
لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في الاصول جميعا وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الاية على ان لله مفعول به بواسطة قدم على الذي
بلا واسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا
شركاء وهذا مختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب
الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز
التمثيل بالاية على راي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت
هل يجوز على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعني شركاء بان
الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه من
قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول نعم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر
يخصصه على ان اعتبار المبتدائية والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان
كما سبق اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان شواه ويشوه السب بتقديم الحال اعني من قوم على الموصوف

اعنی

اعنی الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة
بان يجعل للثبوت لا للحدوث وبكون اللام الداخلة عليه حرف التعريف لا اسم موصول لئلا يلزم
حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الى مثله او بجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا
حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صلة له لانا نقول
ثم اذا حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه
قد سوغ ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر
بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم
الوصف الاخر هنا لعارض واما الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل
عنه بلا ضرورة سوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي
يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه
كاذب نحو افاصفاكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا ا ه قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد
المتعلقين اصلا ومهما وان شئت مثالا لذلك في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في عطاء الذي
زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة و
الحكم هو الذوق والجواب ان ليس في كلامه رد لبعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا
يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما نصب العين في ذلك
الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين
علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة به ونصبية
العين مشتركة بينهما كما حققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه
نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل
واحد منهما في نفسه نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكون
نصب العين باعتبار اخر مقتضيا التقديم والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض
غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشئ من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه

لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له الاهتمام الثاني باعتبار
تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا يجري في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخير المفعول
الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل وليتطرق في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين
فلا محذور اصلا وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور آه فيه مناقشة وهي ان الاحتراز
المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالموخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر عنه
الدنيا في الاية الاولى وموسى في الاية الثانية لا يقال الاحتراز المذكور يوجب كون تقدم احدهما
وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا اجتمعا نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما
وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك ولئن سلم نقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين
من جهة التقديم فتامل وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد يدفع المناقشة بان صاحب
المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفهاما صحيحا بل قال الوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا
الوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون من صلة
الدنيا واشتباه الامر في القائلين اهم من قوم ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى
تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة
الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالية المصححة للاستعمالات المجازية
قد يجاب بانه نبه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض
المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا
عن قوله وجه الحبيب اتمنى دون ساير الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر وذي اللام على الحال
ونظايرها يقال قصرت اللقحة بالمهملة بكسر اللام واللقوحة بفتحها هي الناقة الحلوب
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح
الشريف في شرحه للمفتاح وكلا معنيي القصر حقيقة اصطلاحية اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر الحقيقي ههنا مقابل للاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسر بوجه آخر ظاهره
كانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد القبول واضحا الغيب لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه
عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة

اوادعاء

او ادعاء فيتناول تعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي
مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي ليس بحسب اللغة كما فصله
الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه
للمفتاح وصحيح حمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف في اطلاق الاضافي
قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة
الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة
في الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ التخصيص
وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يابى هذه القرينة قوله انما يسمى قصرا و
تخصيصا لقلة جدواه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه
القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفايدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم
خلاف المقصود وازالة الغفلة الا ترى كيف شنبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك
التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين
والقلب في الحقيقي فانه فايدة عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي
والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا
القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسيمه الاخر وان كان جايزا الا انه غير
وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني
منه موجود وان كان قليلا تحقيقا كقولنا لا واجب بالذات الا الله وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى
تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن تعتقده شاعرا
او منجما او قولك زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند
السامع يشعر بان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا او منجما
الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا يورده اصلا مثل زيد شاعر غير
لا غير اي لا غير زيد هو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير من وجه

قسيمه

القسمان

من قصر الموصوف على الصفة وسيرد عليه استعمال الا غير في كلا القصرين وعلى هذا فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة التي هي معنى قايم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر يصح قول الشارح فيهما على العلماء فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هي المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول على حذف المضاف اى دال معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات التابعة تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم بغيره لا ما يقوم بنفسه ولا يخرج عن التعريف النعت في قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي ضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد التاني في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده في بحث التاكيد وكذا بين النعت والصفة المعنوية اه قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنيي المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والثاني هو ذات تابع اختاب ذلك الامر اليه كالقايم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظاهرة لا لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني يكون نفس اللفظ وان حمل اول معنيي المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كان البيان على ما ذكره يحتاج الى الحذف في الموضعين

كالمعاني

من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات تابع اختاب ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان لفظ العادل مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو الميل فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المعنوية يغني لا يصار اليه بلا ضرورة فتامل والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قام ونحو ذلك من صيغ الافعال يحتاج الى ان يقال تقديره الا قايما وان المقصور عليه هو مفهوم القايم لا نفس القايم ولا يخفى انه تكلف ثم قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المقصور عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على معنى قصر الهوية على زيد والكون زيدا على احدك والبانية على الساج فح يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف لتعذر احاطة المتكلم بها الا لكثرة حتى يتوجه عليه مكان الاحاطة الاجمالية وكيفيتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحرج الكم الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان من صفات الوجودية ما يستلزم نقيض احديهما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل نحو ما في الدار الا زيد اه فيه بحث لان قصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الحيوانات بل الا سطوانات فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي والتمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل المقدر في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق بعض الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر المحال اى بالثاني ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا

كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح ويحتمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في
الاضافي ايضا اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا مجاوزا صفة
اخرى اشار الى ان الجار دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو
المخصص فانه يراد بحسب المعنى منوي في قوة اللفظ واما مكانهما فقيل حال ومعناه او واضعا تلك الصفة
حال كونهما مكان اخرى وفي شرح المفتاح الشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في
مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر اولى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى باعتبار اصل
المعنى كما يقال ادنى منه وقريب منه لا باعتبار معنى التفضيل ولا يلزم استعمال افعل التفضيل
بالاضافة ومن ولقائل ان يقول ان قوله ا ه يمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الشق الثاني
ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره
قبله كان يراد به اعم من الواحد والاثنين لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن
المص بصدد التعريف كما سيذكره الشارح الان لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر
فان قلت تخصيص امر بصفة ا ه حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي
ذكره نوع غير واقع لا بناء له على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الا(فراد) عناد
الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يصح الجنس تعريفا للنوع المنحصر في ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال
تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع
عنه قوله قلت هذا الاقتضاء ا ه وذلك بان يقول قول المص او مكانهما بعد قوله دون صفة
اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الاول
في الصحيفة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد
خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى
او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء ، وكذا قوله ويمكن ان يجاب فلا
يرد على هذا بحث الفاضل المحشي ايضا فان قلت لو استفيد ملاحظة حال المخاطب ما ذكره لما في قوله
بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصريحا لذلك المستفاد الضمني ينبغي ان يقال
القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما يشير اليه قلت هذا الا(قتضا)

مختص ا ه ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا و
يتردد فيه بل ربما يعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا مثلا او اعتقد
على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يردده فيهما فنقول ما انت الا شاعر بناء
على ظنه خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي
الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له وهذا التقسيم لا يجري ا ه لعل المدعى عدم
جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني
قوله اذ العاقل لا يعتقد ا ه لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن
ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة بين ذلك اي بين الاتصاف
بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة والمخاطب
بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب
ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب فالثاني اما من يعتقد العكس واما
من يساوي عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله
او تساوي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين
كذلك او تساويا عنده ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم
وانه لا وصف له اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد
اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر
انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد
المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين
وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يتعدد عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز
احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر
القلب لان فيه ملاحظة حكم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما يندرج
فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المنا(سب)
لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود قلنا

وغاية ما يمكن ان قد لاح لنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا
المعنى بتوجيه اخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما سبق الا ان يعتبر
مثل هذا التمحل في عبارته ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكاتبة في قصر
التعيين خفيا واعتبارا امر دون اخر جليا مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال
قصر التعيين في القسم المشتمل على المكاتبة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على
الموصوف افرادا عدم تنافي الانصاف اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت
اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له وقلنا نحو ما فيها هذا
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا
وايضا يخرج انه قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي و
قوله ليكون اثباتها له مشعرا معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح لمهمل وقوعه في
الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما اشترط التنافي ليمكن الاستدلال باحد
جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة
الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي اما فان النفي فيه خفي ولا
صريح فشرط التنافي ليثبت النفي في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح و
اوكد فان قيل فما فائدة الجزء الاخر القصر مع حصول النفي من مجرد الاثبات اجيب
بانها التنبيه على رد خطاء المخاطب في اجتماعهما كل ذلك تعسف لا يخفى بل يأباه لفظ
الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة
واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف بان لا يجتمع
[illegible] ان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر
من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم
وبندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي وتعريف المسند انما خص

آنو

تعريف المسند بالذكر لخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر بوطئة القول مع التعرض
لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه بل ذكره الشارح فلا يصح ان
يقال انما ترك المص ذكره هنا لتعرضه له فيما سبق فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر اما لان
الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غيره
اما لانها طرق علامة له لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هنا وعلى
هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه ليظهر عمومهما على ان عموم طريق
التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره لمزيد
بيان احكام له غير مذكورة فيما سبق نظرا في البيان ان يقال كالطريقين المذكورين هنا
منها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره
فان المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اخرج من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته
على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ
وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي
العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النواسخ قال والصواب الرفع على اضمار
مبتدا قيل ومثله ليس بعاطفة وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من
قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ وعلى المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن
اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول النواسخ لا يضر عند بعض
البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوائل احوال المسند
والمسألة ايضا مفصلة في مغني اللبيب وقلنا زيد قائم لا قاعد افتصار على القصرين ربما
توهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه في قصار
لما سيصرح به الشارح فلطريق القصر لا على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يكون لقصر
لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت
المنفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله وقد اجمع النحاة كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور

صح

بتاويل شاعر

على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عليها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم
ظرفا كان او غيره   اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع
تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم
يعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل
بان وغيرها فاجرى حكمها في جميع موارده على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب
واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها اللغة العاملة فمنع
التقديم كما منع في تلك اللغة   فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان الكتاب
يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلنا الا ان عدم الاشتراط للمتعددة
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلائل الاعجاز
ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن هيهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات
مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ قبل ذلك الكلام
بجريه لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد في الامثال المذكور فمن خصوصيته ذلك المثال
وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل
السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا
الذي ذكرنا اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه   ومنها انما الموجب
للحصر في انما بالكسر ما لم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال
في انما بذلك لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما
ايضا لذلك ومن هيهنا صح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول
ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر هيهنا باطلة
لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد ايضا مردود بانه حصر اضافي اذ خطاب النبي مع المشركين
فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك   دون الافراد ذكره تنبيها
على ان المراد نفي دلالته عنده على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين   وذلك لان ان لا تدخل

الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زايدة
فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف ان النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز
اعمال ان اذا لم يكف عن العمل فان قبل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من
اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قايم على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو
القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف ومما يقال عليه المانع من عمل ما انه ليس يدخل على
المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاض النفي
بمعنى الافاضل   وحرم مبنيا للفاعل الظاهر مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتداء و
يجوز تقدير يكون مضاف الى حرم ليكون هذا خبره   اذ لو كانت موصولة لبقي بلا
خبر له واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول
وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح   لان ما فيها موصولة اه
واما جعله من قبيل انا تميمي اما ان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عايد
الى المبتداء المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح   نحو المنطلق
زيد وزيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي   والحق هو الاول فان المنطلق
زيد والذي انطلق زيد واحد في المال   لكنا نقول جعلها اه اتبع في هذا القول الشيخ
الفارسي لكن رسم كتابة اما الموصول الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكتاب
كون ما في الاية كافة واستخير بان رسم القران لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو
سنة متبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير
اواخر آل عمران ثم وجه الموصولية فيه فالحمل عليه اولى   ولقول النحاة انما الاثبات
لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا
كذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي ابن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر
لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا
فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل

ماذهب اليه ابن

ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح آه هذا مبني على مذهب ابن مالك

من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب

بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب و

الاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير

الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا على

يكون انا تاكيدا فان قلت كيف يجوز عطفا وشلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع

شلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة

مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر

قولهم ضربتن هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف

مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر ادافع مثلي مساغا لان قوله ان الذايد دليل على

بمعنى انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان

مخبرا به فلا يستحسن في العدول عن لفظة من الى لفظة ما قد يوجه ذلك العدول بان

المراد الوصف اي ان قوما يدافع ان كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما في سورة الكافرين

وغيرها قلنا لا نم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرح المفتاح

وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء

الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد

يدافع اليه كما نقل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا باعمال الصفة الواقعة بعد

اذ لا احتمال لاعتماد على شيء سوى النفي عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد

منسوب الى قبيلة ربيعة لحنفي في حنيفة وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو آه فان

قلت ما ذكر في الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر

الا زيد ونحوه قلت يكفيه في تصحيح المناسبة بعض الصور اي تقديم ما حقه التاخير

سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيت مهمك كذا في شرح المفتاح

وهذا على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه

غير ظاهر على راي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من

قبيل الفاعل فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان

يبنى على الاعم الاغلب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا آه قد سبق منا الشارح

الحواشي ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال الش

في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى

ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه

في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر

الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت

لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي والخطاء بتجويز كل منهما على التساوي قال

الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذاك ليس حكما حتى يوصف

بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك

وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان بالحكم في

العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الشارح المحسن يحسن اليك خطاء والاحسان

الى المحتاج صواب ومن قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد

صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل باب الانشاء بتصف بالخطاء مع انه لا حكم في

الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشك ان نفس الترديد عند عدم الدليل

المعين لاحد الطرفين نعم لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد ان يقال الخطاء مع عدم التردد

زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا

وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك

مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكى في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار

انه يجوز ولا يتجاوز ذلك مورد السماع فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك الشارح

كلامه في المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين في باب القسم من شرح

التسهيل مستشهدا على جواز تجوا غيمه فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وهو ثقة

لا يستشهد الا بشعر عربي والمسطور في كلام بعض النحاة ان ايراد المصنف حيث
عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي واجيب بان ترك
النص اه لا يخفى ما في الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم
من الاقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف
موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة
الى هذا التكلف فليجعل ايراد هذا المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص
عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير
في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس المعلوم
غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير
النحو معلوما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هذا وكما يترك الاول كراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما
زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور كما هو الحق فيكون النص
ما ينفى لا بما يثبت لان الحكم يختص بلا دون بل اه فيه مسامحة لان المقصود ان
الحكم لا يجري في بل لا انه غير مختص بها كما يشعر به العبارة لانها موضوعة لان ينفى
بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا
قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب
على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه
قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد
الى زيد وهو المنفي عن قاعد وكان الاحسن ان يصرح اه اذا قلت ليس في الدار غير
زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المصنف بغيرها يتبادر منه ساير كلمات
النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا اوجه غير ما ذكره الشريف بغيرها يعني ان
ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا

قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي او ردتها في كلامك و
نفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بعد الخصوصية قبل ايرادها
قوله سيما ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام
فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على الاول احسن بين الفاضل المحشي
وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان
قوله هو يأتيني لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء فيقال انما انا تميمي لا
قيسي فان قلت عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما تنسب افادة القصر قلت الى الاسبق
والاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة ح موكدة لذلك وفي مثل
زيدا ضربت لا عمرو الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى
يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرح المفتاح وحكم البعض
بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي فارجع الى شرح المفتاح
غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به
قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان الحروف العاطفة
لا يدخل بعضها على بعض ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك وقد
وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا وهو وقد خط عليها في
النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي و
الاثبات مستفاد من انما فلا مستدرك قطعا الا ان يؤتى بها على سبيل التاكيد ان كان
الاستعمال لا يابا الا عن ذلك فيه مناقشة ظاهرة ح وهي ان لو وقع الا مصرحا بها لم يجعل النفي
في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا الى زيد الا
القيام لا القعود حتى امتنع كما سياتي الان ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز انما قال الظاهر
كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا وتاويلا لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص
منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا و
يحصل الفايدة لذلك وغاية ما يقال ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا مناسبة

منه فيكفي ان يق اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه والضم اليه بيان
ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا
فايدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفي احد الامرين ففيه فايدة فالفرق
ظاهر فتامل الا ممن يسمع ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية
ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما للكل واحد
فما الفايدة في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطاء
وبالجملة الايراد الذي سيورده الشارح على ما نقله المص من دلايل الاعجاز
وارد ههنا قلت اما القصر الحقيقي لا يقتضي ما ذكر واما نفس الالقاء فلعله بطريق
التنزيل بل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل
البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر وكان دلالته على القصر اضعف من انما
اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر
اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم
على ما نقلنا لا انما وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من
وجه اخر فالقوة في انما باعتبار دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي
التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم
احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف
لم يثبت بما ذكر مدعاه اعني تعيين اسناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم فان
قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم
ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط الخ على ان جعل الاستناد الى الذوق السليم
سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع تكرة اخرى لا يخ عن تعسف فتامل ومنا
انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء اي تشرف عليه
وتتعهد احواله وتكتب عمله واصله من السطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا
العاطفة الخ قد يجاب عنه بان الشيخ حصر الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم وهذا

سببا

قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة
كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه
في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يد نعم قيد الانكار لان
المراد به الانكار التام والاصرار كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ فكان مراد الشيخ انه يجيء لامر
نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره
الشارح لا يكاد يصح او قلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين
بناء على ان ادعاء شان العاقل التردد الا ان الاول اظهر ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد
قيد اخر وهو ان المتكلمون كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد
علمهم بذلك واما انبانا بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة
القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اتيتها متلبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد
الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يق قصر الكفرة الرسل
على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا يتعداها الى الملكية
فلستم رسولا لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل ع سلموا
كونهم مقصورين على البشرية لا يتعداها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا
ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل فالاول اوفق بجواب المص حيث قال لا التسليم
انتفاء الرسالة فان المناسب للتفسير الثاني ان يق لان المخاطبين ينكرون ذلك ان انتم الا
بشر مثلنا لفظة ان ههنا وفي قوله ان انتم الا بشر قصر قلب كما ذكره الشارح فان نظر الاية في سورة
ليس ما انتم الا انتم على ان قطعهم الخ قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين قيل يق فلان
متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان
يخفى فمعنى كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم
كالتردد بينهما عند السامعين الذين هو ظاهر حال المدعى فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده
الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني
كما هو الظاهر الخ تكلف فليتامل والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال

الذي اورده على ظاهرها يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال
ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه ليعلمه وليقربه بادنى تنبيه مشاركة رباعية
كما مرهي وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء كاشتراك الاخيرين في صحة
المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها انه يعقل منهما الحكمان معا لاخفاء ان هذه
المزية تثبت للتقديم ايض وانه لو تثبت بما ذكر مزيتها لثبت مزيتها على النفي والاستثناء
ايض لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف واحسن مواقعها اه قيل وجه
الاحسنية ان انما تستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام
الشيخ فلا فائدة اذن في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريض فاين جديد
فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قال الشيخ على انك اذا استقريت
مفعول اذا استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما
واقوى مبتدا اخبره اذ كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية
وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا
من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا
بان اقوى الكوانها حاصلة اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى
الكوانها اذا اريد به التعريض سوى المفعول معه انما استثنا لان المفعول معه لا يجئ
بعد الا لانه لا يقتضي الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما
قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن
عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال
ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه
راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى ولك ان تقول في الفرق
بين قولنا ما جاءني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو حيث جاز الاول
دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا الة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل
وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى

مستقلا

مستقلا بالمفهومية بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم ومنه قول
الشاعر الا اشتهى اه اي من قبيل تقديمهما بحالهما لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول
او على العكس وانقلاب باب على انه مفعول لا اشتهي لا على انه مفعول كما رهاه لان الدفاع
الحاجب يدفعه فافهم كان لم يمت حي سواك اه البيت للاشجع الاسلمي من قصيدة
اولها مضى بن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت
ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض
ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض
فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد
موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح لئن
حسنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح الصفائح
الاحجار العراض التي سقف بها قبر الصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي
وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر
كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لا بتمام استلزامه والا فلا
استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره واعلم ان تقديمهما بحالهما
ايض مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا
يستقيم ما ضرب الا عمرو الا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرو الا انه ان جوز تعدد الاستثناء
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احد الا عمرو الا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد
عمرو كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز
لزم في ما ضرب الا عمرو الا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح
به المحققون من النحاة من ان الا يمتنع ان يعمل ما قبلها في ما بعد المستثنى بها
كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفي ما ضرب الا زيد عمرو ان يكون عمرو منصوبا
بمضمر لما تحققت ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم المفعول على الفاعل في

شيئي واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني
واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول
في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في
بعضها الدليل الذي نقله من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ الظرف
في قوله اه المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون من جملته
والصفة المقصورة على الاراذل هو الاتباع المتعلق ببادي الراي فقد قدم المقصور
عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس
في ساير الامثلة كما مر اي كلا اشتهي باب الامير لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت
في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهي بدون الا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان
كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه ظاهر للمتامل والنوايح في البيت الثاني قد وقع
في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوايح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف بغير تصحيح هذا انما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن
هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل اه ففرغ
الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز
ثم الاولى ان يقول ففرغ العامل ليكون اشمل ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص
هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما ومحصوله ان الا انما يدل على مخرج
منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم
تخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة
اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك
الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام ولذلك ترانا اي ولاستلزام
الا العموم في المستثنى منه المقدر كما في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق
ان منشا الحكم بان تانيث الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة وكلام
المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الايتين

وفي الاية البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل
ما ان يقدر في الاية الاولى فعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فليتامل
وفي بيت ذي الرمة اه صدر بيت ذي الرمة على ما في شرح المفتاح طوى النحز والاجراز
ما في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اي اظهر واهزل والنحز
بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز
بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات فيها وقد
يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغرض بالضاد والغين
المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع
العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي وفيه اشكال اجيب
بانه يسمى علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد
المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع فكيف يسند الفعل المنفي اه هذا
الكلام وارد في البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفي بالا في الفاعل كذلك توهم
فعلى مذهبه يكون اه رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي
للنظر الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ لا على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر
مسندا الى المونث المذكور بعد الا وكيف يونث للنظر اليه وقد تكلف بعضهم
في دفعه بان معنى الكلام ان تانيث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر
اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظاهر
قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باقحام الظاهر مقحم الثمان واعلم ان هذا البدل
في باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير
العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل
يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير
والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير
باب الاستثناء كاينا على حال ظاهر يدل على ان المثال من قبيل القصر

الحقيقي وهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال واجيب بانه من باب التاكيد و
المبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم بل المراد احقّ من ذلك اي من
كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من
مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها ولا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا
جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت
الا في المسجد يقدر في مكان وفي موضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا
بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة
الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان
في تقدير الخاص زيادة تقرير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد
صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل وفي الحديث ما ايس
من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على
انه لا ياس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا
ياس في تلك الحالة فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى و
يمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن
يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن
فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله تعالى حصل له
القنوط اصلا وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة
بغير جهة النساء والله اعلم وذلك لانه قصد تعقيب اه اشارة الى وجه وقوع
هذه الحال ماضيا مجردا عن الواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على
لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما ايس من جميع جهات اتيانهم
اتاهم من قبل النساء الا على تاويل العزم قيل هذا التاويل انما يحتاج
اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر
مقارنته حدوثه لبقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبل النساء

وان كان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالياس في الحديث الشريف قربه كما اريد
بالموتى في قوله لقنوا امواتكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان
من بني ادم الا حال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم
انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما انتفع بشيء منها وما بقي رجاؤه الا في هذا
الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم
والله اعلم كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح في التلويح
وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر فالمراد هاهنا هو الثاني لقائل ان يقول
قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن
من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء
هاهنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يرجع ضميره في
قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام واراد
بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل
على الاستفهام لظهور ان ليت موضوع اه لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط
اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها والا يكفي ان يقول لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام
الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله والمراد بها معانيها المصدرية
مع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له انه لا يصح اذا
حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات الافادة
او ملزوم له ولا تحصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا او قد عرفت
هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام فالانشاء ان كان طلبا
قد سبق ان الانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب
فاما ان يكون المراد بالانشاء ان كان القاء كلام يدل على الطلب الظاهري لازم الالقاء
المذكور فلذا جعله قسما منه ففي العبارة مسامحة لا تشتبه واما ان يقال المراد بالطلب
معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل

القلب وهي على ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا ومنهم
من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي
هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام ولا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به او
على ما يدل لجعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني بان تعتبر قيد
الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمني وفهمني ولا بمجرد علم وفهم اذ
المطلوب بهما حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر
التقييد بالمفعول المخصوص حرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه وان لم
يعتبر خرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى
ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام ا ه
فيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا الا انه ينتقض بتعريف الامر لان
المطلب بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقص
بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر اخر فله ان يجيب في تعريف الامر
بالجواب الاخر ويكون مراده ايجاب نحو سياق الكلام بان يقال بدل قوله وان كان
المط حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن
الطالب تامل وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب
فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب
لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض
الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او
بمعنى بعينه والحصول لغيره لان الحصول للغير وان لم يقتض حصول الحاصل فيه
لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول
الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل

عن

عن المطلوب منه اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فان كان ذلك
الامر انتفاء ونحو فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب
من لم يجعل العدم كذلك فالمطلوب بالنهي عنه امر وجودي وهو كف النفس والاخو
الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة عند المص كما سيجيء وان
كان امرا عند النحاة منها التمني قدم لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه
بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام
وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن
الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد
الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقض بها واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت
ان اللام للغاية لا صلة الوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجز[ئية]
تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة
بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون تقرير الفاضل
لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه و
من هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وظاهر ان الملفوظ
بليت زيد قائم لا يجب كونه بهذه الهيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له
نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء لعدم التخلف فتدبر وطماعية هو
بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر بمعنى طمع فيه طماعة وطماعية فهو طمع وطمع
بكسر الميم وضمها والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل
فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول
ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا
لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به نعم ليصير طلبا مقرونا
بطماعية وليس ذلك ترجيا لو تاتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانا
منك فتحديثا منك ولا يحتاج كلمة لو الى الجزاء لخروجه عن التعليق ولو رفع

الفعل لخرج المثال عن الشايب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها وكما
يعرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاولى في موضع الثاني
بعد نقل فيه معنى التمني وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها
ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي وكثيرا ما يستغنى اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني
وان كان مقدرا يدل عليه قوله اي اود لو كان بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب
ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس مركبتين مع ما ولا المزيدتين
اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا
فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان
هلا ولولا ماخوذة من هلا ولولا ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين
حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من
هل ولو حال كونهما مقدرة في التركيب مع ما ولا المزيدتين
لتضمينهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم
هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب
والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على
سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا معنى التمني لا لافادته بل
ليتولد منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل على ما كان يجب
ان يفعله المخاطب من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون
بيانا للزوم لكان اظهر ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما بتثنية
الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة وقد يتمنى بلعل انما قال
قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو
عن الحصول والاشفاق ارتكاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون
بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف وبهذا يظهر ان الترجي
ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور انه قد لا يطلب

ما يكرهه لم يقبح ازيد قام كما قبح هل زيد قام قيد بعض شراح الايضاح
قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر
والمص وانما قيد به دفعا لما يشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم
زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا و
سيجيء تحقيق الكلام فيه وهل اظاهر في اعمرا عرفت ولما في ازيد قام فلان فيه
بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب
فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت
الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الشارح
كون غلبة الاختصاص علة لقبح مثل هل عرفت عمروا اللهم الا ان يقال قوة الدلالة
على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح
دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجيء لا يخ عن تعسف وجه التعسف
ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال
في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا
وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق
بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا بالضرب ومما يؤيد ذلك
اي كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق
والا فالهمزة ايض لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم
اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما اين فمعنى قولهم ان هل
لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير نوع المخصوص فتامل امتنع هل زيد قام ام عمرو
قد سبق منا في اوائل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك رح استشهد عليه بقوله عم
هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيه في طلب معادل واشرنا هناك الى الجواب
بجواز كون ام في حديث النبوية منقطعة والمعنى هل تزوجت بل ثيبا لان التقديم
يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت

الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على
الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه الحبيب المتمني
على ما زعمه فيما سيأتي ولا قايل به فليفهم وفيه
نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ما اي لا وجه على التعليل المذكور
فلا يرد جواز كون التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجيء والجواب
عن النظرات وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم
تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل لطلب التصديق و
استدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو
الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم
من هذا قبح وجه الحبيب المتمني على قصد الاهتمام لعدم حصوله
سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى
الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد في هذا الوجه
في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع
هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف
مقدر وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره ليكون
مفعول للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر
لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى
قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه
احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد
احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعده
مستقبح ههنا نظرا الى تلك العلة كونها بمعنى قد سـ في

الاصل كما سيجيء الان وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح
منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث
قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم
قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر اهل عرفت
الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة
والياء هما قبرا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش وحنت الى
الالف المالوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو
حنوا او بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا اتضرب زيدا
وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخي لا الاخوة الحقيقية
والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما
تقرر في النحو قال الحماسي ساغسل البيت القضاء اصل الحتم و
الايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاه يروى بالرفع
والنصب فان رفعته يكون فاعلا جاليا ومفعوله ما كان جاليا ويكون القضاء
بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في
الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا
لجاليا وفاعله ما كان جاليا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدر
والمعنى جاليا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل
هدمها لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت
يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية
لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني انفاق
تلادي الى تالي القديم عند انصراف عيني جايز للمص كما سنذكره في بحث
الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان
تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية

للتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة ولو بحسب اللفظ   وهو ينادي على خطائه
لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال
كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع
اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو   ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة
صفته   اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا
دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال فلا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع
ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكر ونظيره ان
قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على
المضارع وغاية ما يمكن ان يتوهم ان مراده ان الواضع وضعها للاستفهام من غير الحاصل لغرض
تخصيص المضارع بالاستقبال فلها بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل
والكلام بعد محل تامل   والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات
ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسبة الحكمية وبسط فيها بعض البسط
الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية تصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب
الى الازمنة واحتمال الاختصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبتها تقييدية
لا تصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه النفي والاثبات الى النسب الصالحة لذلك انما يدل
على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة
تامل   ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لان المراد دون حقيقة
الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب   وفي هل انتم شاكرون لانه قد سبق في اوايل
احوال المسند بوحدة قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية قد
افاد الاختصاص كما تفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون ورود فهل انتم تشكرون في تلك
وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا
نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون

لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا
شك انما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة فقط فثبت
ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقي ههنا بحث اخر
وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا والخبر
او لكونه اياهما في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي انسب بالمقام من الاستمرار الثبوتي
لدلالته على طلب استمرار الشكر على التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما
مرت اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد العموم والاستمرار
الثبوتي ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى لعباده حيث رضي منهم بما
هو اهون عليهم والله اعلم   كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الموجود اذا كان محمولا
كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلاثة اشياء
لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى اللفظ عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة
الى قولنا الحركة دائمة   وجود شيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة
والا فالمط بهل البسيطة ايضا وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل
المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية من حيث هي موجودة كانت في
الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة   فان المط وجود الدوام للحركة وفي
بعض النسخ ولا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا للحال المثال المذكور في المتن وعلى
الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة   طالبا ان شرح هذا الاسم هكذا وقعت في النسخ التي
رايناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد ان يقال طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على
الواحد المعظم وهذا وان كان سائغا في التكلم الا انه ينبو المقام عنه   اي حقيقتهما التي هو بها
هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور
الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه   يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي
ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيبحث فان المط بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح
تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالموجود غير متوقف

ان ساة
فهل

على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان
يكون المتوسط نوع حصول بمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان
يتصور ذلك المفهوم بخصوصه سال عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده
يتصور بخصوصه وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل
فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بنا على ما هو الاولى لانا نقول
قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى وذلك
في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل لا ماهية له ولا حقيقة كان
اللاحق عطف تفسيري لسابقه والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما يطلق
على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان الماهية المراد ههنا
ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا
بالمعنى المراد هنا صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا
تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فظ واما اذا تصور بعض عوارضها
واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات
فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليهما فلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء
فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعد فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل
المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد
المعرف مطلقا فالامر اظهر ومن العارض المشخص لذي العلم ولم يقل لذي العقل
ليتناول الباري عز اسمه بخوض دليك واعلم ان السائل بمن ونحوه مما يطلب به التصور سوى
الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو وبمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة
تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت الشيء لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا
بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام
عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر توسعي وهذا
خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلا

بان اللازم

بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور لا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق
فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور اي اي اجناس الاشياء موعندك
فيه تسامح في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلوبا عن مطلب اي ويخرج الجنس جوابا
في السؤال عن الفصل وهو ظ البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء
عندك لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما
جنس ما عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتمييز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا
صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور فقد
سبق المفردون اه اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم
فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله والجاعلون
الله فردا بالذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظ
لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جواب
الذاكرون الله اه من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظ واسألوا
عن اوصاف المفردين وفيه نظر اذ لا نم ان خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال
عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها لذلك بشا الكتاب اتوا نادى فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على ان المسؤول عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر
الشاعر ظنهم اناسي فسالهم عن تشخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا
منهم فساده يظهر من جواب موسى ع بقوله اه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب
موسى عم لبيان انه لا يجانسه له تعالى مع غيره لانه خالق كل شيء وهادم فليس كمثله شيء وبالجملة
يجوز ان يكون الجواب بعلامات الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم
البطلان لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل اللائق بحاله ان سال عن صفاته الكاملة
عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون السؤال عما
يميز احد المتشاركات وقوله معهما زيادة تاكيد والا فالامر المشارك فيه ليس الا كذلك
كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه

في

العلام

فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم لا يعمل اذا اضيف الى اسم الاشارة قيل قال الرسالة
وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من
شانها ان يشار اليها اشارة حسية فتامل فيجيء باسم متعين للاشارة الحسية الذي صحح
الجواب بالمعرف بلام العهد فيما في حكمه من الموصول ايضا وتعيين الاشارة الحسية بعيد
فاذا اضيف الى كل فيجيء بكل رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب
بهذا او بزيد فالجواب ما اضيف اليه اي يكون كليا دايما لعلة الاشتراك في امر عام
للمشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي
وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك   والغرض من ذلك السؤال تقريع لا حقيقة استفهام
الرسول عم منهم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثلا كانت كم فيه على اصله نحو
كم درهما مالك وكم رجلا رايت لكان اولى وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة
فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا   كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية
والخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية
لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى
المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره
واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي و
قوله بينة لما مرجوع على الخبرية مبتدا ، وما قبله من النظم بتاويل هذه الاية واما مجرور
على انه من تتمة الاية واقول بمعنى اقرا وكان الاية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كافيه
وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوزه الزمخشري
ان مراده عدم العثور على جر من اذا لم يفصل بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال
اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وقال كم الاستفهامية المجرور مميزها

مع الفصل

مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد اندرج في هذا العموم وجوب الاتيان بمن
اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات
وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل الرضي في قوله وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلايم ما ذكر من الاندراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية من
وغير مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الاندراج ظاهرا والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور
مميزها مع الفصل يويد الجواب بان المراد عدم العثور على جر من اذا لم يفصل فتامل   و
بايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذف احدى اليائين من اي والهمزة
من اوان فصار ايوان فقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة
فيه لغة سليم وهو يأبى ان يكون اصله ذلك لانه يصلح في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال
الكسر عوض عن الياء المحذوفة وللقوان يكون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور
مثل يسال ايان يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف
الزمان خبرا عن غير الجثة   بمعنى ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر و
في الاية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول
وبعضها يختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام
بان ام من كلمات الاستفهامية وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام
الشارح يشعر باختصاصها لطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات
المذكورة ههنا ولذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا
وام لم يذكر ههنا فحالها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما
المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركته لما قبلها لكونه مستفهما
عنه يقتضيه العطف كما في ازيد قايم ام عمرو واما المنقطعة فلانه لا نسلم ان الاستفهام جزء معناها
ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولهذا يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام
سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجوز وقوعها بعدها لاقتضائها كمال التصدير كما صرح
به في مغني اللبيب ولهذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف

مثاله:

تحقيقه   ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا
البيت لشاعر يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في مجلس
الرشيد بحضرة الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز بالرفع
والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض بدل من
الهاء وصوب ابن الشجري الكسائي الاصمعي قال لان رئمانها للبو بأنفها هو عطفها اياه لا عطيته
لها عن ما دارفع لم يبق لها عطية في السلان في رفعه اخلاء يعطي من مفعول لفظا او
تقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في
المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمين يعطي معنى يجود فيكون العطية نفس الرئمان
كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي منزلة اللازم كما في يجرح في عراقيبها نصلي   وام ههنا
بمعنى بل وليست منقطعة ولا متصلة كما صرح به في حاشية الكشاف   فلا وجه لوقوع الاستفهامية
بعدها قد يجاب بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني   مما لم يحم احد حوله
قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان
بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة
لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية وفي
الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسايط وفي التنبيه على الضلال بالعكس
كل ذلك ظ بالتامل الصادق وفيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في صورة
التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤية الهدهد هذا يستلزم الجهل به المناسب
للتعجب من المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به
ليس بسبب عن التعجب بل الظ عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه
بل يتركب من الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد
امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب
مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة
الام وهم يغلقان ركابه لفظة م في قوله الام مخففة من ما الاستفهامية فانه

حذف

حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت
الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في
سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم ان اثبات الالف اذا دخل
عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما
يقتضيه مساق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ
بلا ضرورة لكنه جوز في يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه
ظ مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم   والتعجب مالي لا ارى الهدهد انما
حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحقيقة بناء على انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه   وهو الذي قصده المص بدلالة على ذلك لفظة به
اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بالياء المفرد   واجيب عنه بانه يدل عليه ما قيل اه
ورده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لتمني ما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله
حكاية عنهم من فعل هذا بالهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم
والسؤال عن الكاسر دليل على عدم العلم واستحبه بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا
عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم أانت فعلت اه لان هذا القول بعد قول بعضهم
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظ تحقق العلم بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه
من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم
قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح   قال والانكار
بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في
حديث الايلاء   واما غيرها وان صح مجيئه اه الظ ان فاء جواب الشرط اما محذوف
مع الجواب وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان كان اه وقد سبق
في اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح مجيئه
للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال   ومن ابن يدري ما القرار من الزبد

مصراع بيت صدره ونضبوا الى بدزيد الحى وعداده وقبله خليلى ان الحب ما
نعرفانه فلا تنكران الحبس من الوجد احسن وللانضاء بالعورجية اذا ذكرت اوطانها
بربا نجد يحتمل ان يكون ما فى نعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وعرادة
وهو المهزول والعور موضع باليمامة وهى فى الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع
منها والرندوا لراء المهملة شجر طيب الرايحة ونضبوا الى نيل اتقتلنى والمشرفى مضاجعى
المصراع صدر بيت لامرء القيس اخره ومسنونة زرق كانياب اغوال المشرفى سيف قال
ابو عبيدة نسب الى مشارف وهى قرى من ارض العرب بدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال
مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا فى الصحاح وقيل المشرفى منسوب
الى مشرف وهو قين كان يعمل السيف كذا فى ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن
السيف اذا حدده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فالمنكر هو نفس
اتخاذ الهة فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله اغير الله اتخذ وليا واشار الى دفع اعتراض
يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة
على نمط قوله اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر فى الاية الاولى احد المفعولين
حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر ولذلك يجب تقديم ذلك المفعول
والمنكر فى الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما
على المفعول ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما تامل كانه يعتقد قدرة
على ذلك هذا مبنى على ان قوله افانت تكره فانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع
على معنى فانت تقدر على اكراه الناس فانت تقدر على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه و
الاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تقريب لجعل شعر كاعتقاد القدرة شقفة
مرادا منه تقوية حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر ههنا هذا لان النفى داخل على
كلام يفيد التقوية كما سبق تحقيقه فى بحث لو حيث جوز حمل قوله لو يطيعكم فى كثير من الامر
على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار وكانه بنى هذا على مذهب القوم
واعتذر ايضا بانه اراد ان فى الاية ما بعدا اخر سوى ما تقدم وبان قوله فى الفن الثالث فى باب

تقديم المسند واما نحو زيد عرف وجل عرف فليسا من قبيل هو عرف فى احتمال الاعتبارين
على السواء بل حق المعرف حمله على وجه يقوى الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص ثم اولى
ان لا يعرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشير اليه فيما سبق فعلم ان التعريف
فيه ايماء الى ان شرط المعرف فيما سبق ابلاء المفرد به للمتنع ليس كما يخفى قل الذكرين
حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز
وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها
تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم
والمعنى لو وجدوا التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة فى شئ منهما ولا حرمة
اصلا ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان لفظ كان بصيغة الماضى يشعر بان
هذا معنى الانكار التوبيخى فى الماضى ولا يمكن ان يقال ولا ينبغى ان يكون معنى الانكار التوبيخى
فى المستقبل فيبقى معنى الانكار التوبيخى فى الحال مسكوتا عنه الا على المقايسة على الماضى كما يدل عليه قوله وذلك فى المستقبل
ويمكن ان يقال المراد بقوله كان انه كان فى الحال او الماضى افوق البدر يوضع لى مهاد
مصراع بيت لابى العلاء المعرى تمامه ام الجوزاء تحت يدى وساد الاستفهام للتقرير وام
منقطعة فردا ولا ادعاء وانكارا ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل
الجوزاء وسادة لان الجوزاء فى زعمهم فى الفلك الثامن والبدر فى الفلك الاول وقول
الشاعر وهذا يخر الضرغام البيت لابى العلاء من قصيدة مطلعها يوديك والجوزاء دون يدك
مرامه عدو نغيب البدر عند تمامه تقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال
ان الجوزاء فى مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليها فدونه مرتبة ومن المعلوم انه
لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو فى غيبته اياك كغيبة البدر عند تمامه والا
فكل مصلحة فيه اى لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال
عن خصوصية الوبال بقرينة على والادبال فيه بل كل مصلحة فيه من فى فرعون نجيناهم
من فرعون على انه مبتدا ومن الاستفهامية خبر او بالعكس على الخلاف الواقع وليس المراد
حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة زادهم

نهو بلا يقولوا من فرعون اى هل يعرفون من هو فى فرط عتو وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون
المعذب منه مثله   انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب
يوم تاتى السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب
انا مومنون انى لهم الذكرى الاية روى ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فتلا
الاية، ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه كهيئة
الزكام واما الكافرون فهم كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الاية كيف
اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه فى الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد
ما آتاهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله
صلعم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه   ولا ينحصر
المولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد اظهار معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا
يسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله تعالى عم يتساءلون وغيره   على جهة الاستعلاء
واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عما ذا تشيرون وقد يقال انه اخضع فنزل
نفسه منزلة الادنى قيل ينبغى ان يزاد فى التعريف قيد آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج
طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب
الفعل هو مدلول جوهر الصيغة التى وقع الطلب بها لم يرد شيء   وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو اكفف عن القتل اجاب الشارح عنه فى التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذى
اشتقت منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف
عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس اكفف
بالمجموع كما من نظيره   رويد بكرا حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر
فهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من ارواد او هو مصدر رود ومعنى رويد عمرا ارود
عمرا اى امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم
رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا
اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهله لا غير   ويختص بالفاعل

غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا فى امر المخاطب
كما ذكره فى كتب الصرف   وفيه نظر لانا لا نم ان الامر اه عبارة المص فى الايضاح
هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره هنا اجود ما قيل فى وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة
لا يدل على كون اللفظ حقيقة فى الطلب المذكور لانها يصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة
الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة فى غيرهما ايضا بدليل انهم يستعملون ذلك فى
مقابلة الماضى والمضارع قد يقال الاصل والشايع فى مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول
الحقيقى كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المدح والذم
ونحو ذلك لان الواضع احضى لسبب التى بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضى فى
الوضع ٤
تسميتها واما ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتهما بحروف الاستفتاح لاقتضائهما
صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى
اللغوى الذى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف فى الامداد على ان كون اضافة الكلام بيانية
مستبعد جدا   وقد يستعمل لغيره كالاباحة اه عدم عد المص الندب من الاضداد يشعر بان
عنه
الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب وغيره وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب عنده وان كان مخالفا لراى الجمهور من حيث كونها
موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى على الشارح حيث اعتبر القدر
المشترك بين الوجوب والندب لطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام
المفتاح على نفى اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكى من علماء المعانى لا الاصول وكلام
الشارح مسوق لبيان احوالهم   لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع الابلاغ
اقوالهم ٤
نحو فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا
بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من
مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فيما نزلنا لانه يقتضى ثبوت
مثل هذا القران فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتى
به وكان مثل هذا القران ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير

لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المجوز عنده هو التوين الموصوف
باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء الثاني منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم
ولا مساغ له في الاستعمال البلغاء فلا اعتداد به   خاسئين في الصحاح خسا الكلب خسا طردته
وخساء الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى   والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم
الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم
الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر
على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم [قدرتهم]
على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من امكان اعتبار المط   من تباريح
الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق و
حزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي المه واحرق جلده ويقال هو لاعج الحرقة الفؤاد
من الحب   حقه من الفور المراد من الفور وجوب تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان
ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل فالتقابل باعتبار
القيدين جميعا   والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية
مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تحقق بفرد واحد والنهي يقتضي انتفاء ماهية الفعل
والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات   وان كان راجعا الى اتصال الواقع فلان
الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة
واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى
يكون تكرارا كما ظن الكاشي في شرحه تامل   كف النفس عن الفعل انما ذهبوا اليه لان عدم
الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه واجاب الفرقة الثانية
بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما
كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل ويريد استمراره
اللهم لا تشمت بي عدائي الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات
فلان بليلة الشوامت اي بليلة يشمت الشوامت   لطلب الدوام والثبات لعله اراد

[بالدوم]

بالدوام البقاء الفعل الحادث من غير ... حدوث فصل مرة بعد اخرى فبينهما فرق
ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال في علاقة الاستمرار السابق   ثم ان حمل الامر في الاية
على طلب الدوام انما يحتاج اليه لو اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام ... واما اذا
اريد به ما طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتيها فالطلب حقيقة
والطلب لا ينفك عن سبب حامل اي ليست هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب
بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر
المخصوص وبهذا التوجيه يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل   لان العلة الغائية
اه فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجودها
معلول لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت تاديبا و
ثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن الحرب جبنا   مفهوما من ذكر الطلب لا
يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب
في الخارج فليس مفهوما منه فيحصل من مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية اه لكن
هذه المقدمة مشهورة مقررة فكما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب في قوله ودل عليه
ذكر المسبب هو الاشياء المجزوم بعد الاربعة وضمير يصلح راجعا الى المسبب وضمير عليه الى
الطلب   واما قوله تم قل لعبادي الذين الاية جواب سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة
لا يكون مسببا عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا
لا يصح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير
قل للذين امنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء
وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القران وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل
نفس اذا ما خفت من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما يقال
في قوله تم كن فيكون بالنصب   عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه
كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل فنصب خبرا امتنع ان يكون المط بالاستفهام
التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال نحو الا تحب النزول مع [محبتنا]

[لدخول]
[قيل]

اياه   يجب ان يكون من جنسها الظاهر الجنس يعم المجانسة في النفي والاثبات
وفي خصوصية الفعل وان خالفه الكاف لانها هو نفي وجوب الاول فتقديره مثا
الكشاف في قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون
لا تصيبن جواب الامر اى ان اصابتكم لا تصيبن الظالمين خاصة مخالفة لمذهب القوم
بل التقدير على الجوابية ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وليس بمستقيم   قوله نجبن
الا بالواو الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولت ارشادي
فعقلي مرشدي ام اشتمت تاديبي فدهري مودي وجوابه ان مراد الشارح عدم
حسن مثل قولنا انضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني
والشاهد لذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا
نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا لمقدر اى لا حاجة الى
ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا امثاله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله
يضل من يشاء حيث قال التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل
لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله
ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي
ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل
استفادة الدوام من الجملة الاسمية خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي
على ان الفوتية قايمة بان نصب لا نكار نفس اتخاذ غير الله واما من غير تقييد بالزمان فتدبر
واى والهمزة للتقريب ونقل ابن الجبار عن شيخه انه للمتوسط وانما الذى للقريب
يا وهذه احرف لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء
اسكان نعمان الاراك والبيت نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطايف الى عرفات
والاراك جمع اراكة وهي شجر من طيبة الرايحة يتخذ منها السواك والربع المنزل   واما يا
فقيل انه للقول الاول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب
والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو نحو

لنداء

لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر بمس
الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغني
عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروايح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة
وكرايحة المسك   واما الاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة الدعوى
نحو يا الله هذا كلام صاحب الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا
غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور
فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه   لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على
ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اى مراد او بالعكس اى
المراد الرجل   اقرى الناس اى اكثرهم قرى وهو الضيافة   انا معاشر الانبياء
اشارة الى قوله عم انا معاشر الانبياء فينا بكما اى قلة كلام او الى قوله عم نحن معاشر
الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة   يكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة
وهي سحابة تغشى الارض كالدخان تقول منه اضب يومنا   قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا اه قال الفاضل الرضي الاولى ان يقول الجميع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم يقول
لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب
الاختصاص حرف النداء المكرر ومجامعته مع اللام   في قول انا بني نهشل البيت لبشامة
بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا
وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه
ولا هو بالابناء يشرينا يقول ان سلمى عليك ايها المراة فما ملنا بمثله وان خدمت الكرام
وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلي تانيث الاجل وسراة كل شي ظهره ووسطه والجمع سروات
وسراة الناس خيارهم وادعى فلان عن فلان الى غير ابيه وادعى منهم اذا انتسب اليهم و
الشراء يجي بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله ومما يستعمل فيه النداء
الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء اه قد تقرر في كتب النحو ان اللام

الجارة الداخلة على المستغاث به والمتعجب منه لمناسب معناها وهو الاختصاص بمعنا هما
باعتبار ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار
لعدية ادعوا المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القايم مقامه
وعند المبرد حقها ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم
بكسر اللام الداخلة على المظهر لتوافقها عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء
على الفتح تخفيفا وانما لم ينعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم
يا ناق جدى البيت لابى العلاء من قصيدة كتبها الى ابى حامد الاسفراينى عند كونه ببغداد
مطلعها الا وضع للرجل الابعد انضاعى فكيف شاهدت احفائى وازماعى الانضاع
السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقته يشكوا من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة
والفاء من الحفا مقصورا يقال للذى رقت قدمه وحافره من كثرة المشى وهو حف بين
الحفا وحفاه غيره والازماع على الشئ العزم عليه وجدى من الجد والاناة على وزن القناة
التانى والاحلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون
وهو ما ينسج عريضا للتصدير اى الحزام فى صدر البعير يا عين بكى عند كل صباح تمامه
جودى باربعة على الجراح وبعده قد كنت لى جبلا الوذ بظله فتركتنى اضحى باجرد
صاحى قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف فى النداء وهو
التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقى
وقوله بكى اما بمعنى اكثر البكاء واما بمعنى كدبه فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجئ لكليهما
وقيل البكاء وقت الصباح اما لانه يريد اجعلى مبدأ بكائك او لان هذا الوقت كان وقت
الكاينة بالاعداء وشن الغارات على التبادين وقوله جودى باربعة قبايل الراس وجوانبه
الدمع يخرج من الشئون وهى مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شان اى جودى بدمعك
كله وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم فى خطاب الموتى والجدد
الاملس والضاحى البارز اى يحب اليه الكذب اشارة الى ان الكذب فى عبارة المتن
على صيغة المجهول من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل كناية فى البعض هل كما فى المثال الثالث

المستغاث والمستغاث له وبين المتعجب والمتعجب اذا تدخل حرف النداء
من الحفى
للذى
كذبه
بكائه
التبادين
المتادين
يكذب

فان حصول النظر الى الهدى من المحلى فى المستقبل لازم لطلبه فعبر بالازم عن الملزوم كما هو طريق
الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية تعين الانتقال من اللازم الى الملزوم مذهب السكاكى
واما عند المص فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق بتحقق المانعة عن ارادة
الموضوع له فى المجاز دونها فى اختصاص الكناية بالبعض تامل قوله ونحو ذلك من الاعتبارات
كان يقصد فى قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة
المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه
كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيه الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل فى الاعتبارات قوله
الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر قيل انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض احواله فان مسند
الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم فى مسند الامر و
النهى واما المسند فى التمنى مثلا فقد يكون جملة قوله لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار
الفصل على جهتين اعنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهى التوسط
ولا يقدح فى المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل
للاحتياط مع التوسط لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى قيل ظاهره مخالف لما ذكره
ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا اصليا
وانت خبير بان نفس الاسناد قد يفسر بما يخص الكلام بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون
ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل
ويسمى الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد ما لا يكون للمشابهة
فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه انما يعمل لمشابهته الفعل باعتبار انه يتقدر بان مع الفعل
ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقترن بالحال والمعرف
باللام على الاكثر كما فصل فى شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان
عملهما ايضا لمشابهتهما الفعل ولهذا يشترط اقتران معناهما بالحال او الاستقبال
ليتم مشابهتهما له وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما يعمل لمشابهتها اسم الفاعل
الجارى على الفعل هذا كله مفصل فى كتب النحو وانما اشرنا اشارة خفية تذكرا والمراد بالاسناد

او
لبعضه
بحث الفصل والوصل

والاصل اسناد الخبر الى المبتدا ، واسناد الشئ الى الفاعل بحيث لو اسند الى ضمير تغير في التكلم و
الخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيهما فقد اشتبه الحال عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند
بل انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكفي اسناده عارضيا لا اصليا فالمصدر و
الصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث
انها صفات ليست كلاما لما عرفت شان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد
اقايم الزيدان لان اسناد الصفة باعتبار تاويلها بالفعل كذا ذكره الفاضل المحشي ولا يخفى
كونها جملة بالاعتبار المذكور وعدم كون المصدر بفاعله جملة اصلا مع انه ايضا يؤل بان مع
الفعل تامل اللهم الا ان يقال فرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة وبين كونه في حكمه ومقدرا به
كما في المصدر الا ان يلتزم بامتناع تقديم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه فا ولا بان مع الفعل
يقدح في هذا التوجيه قوله فانه اذا قصد تشريكه ، واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف
وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا وهي واقعة
موقع المفرد ، اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل
المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن
الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله
مقبولا بالواو ونحوه اي بحو الواو اي مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالواو الفاصلة التي
بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي و
غيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط
بهذا ما اورده النحرير بقوله وهذا فاسد قوله لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا
منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى
حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه
قوله ، وكنت فتى من جند ابليس فارتقى ، بي الحال حتى صار ابليس من جندي ، وسيصرح الان في
التفصيل الاتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما
قبل ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف المفرد في كتب النحو لا يتحقق في الجمل بخلاف

فيه

هنا

في الفصل

بحتى

الواو ، حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنا معينا مقصودا في نفسه يتبدى
ذلك المعنى بتناسب الجمل مخصوصا ايشتمل ذلك البين على فايدة العطف وكونه مقبولا لعدم
توقف القبول فيهما على امر غير محصل معانيهما واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق
الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد
يحصى واكثرها غير متناهية بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك
فلا بد بين المتعاطفين بها من خصوصية جامعة ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي
هو عالم ان النوى صبر ، الصبر بكسر البا هو الدواء المر المعروف فلا يسكن البا
الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب دفع مرارة النوى فكانه
قال والذي هو عالم بمرارة النوى ودافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما
مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خياليا بان
يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحا ان من عادة
القدماء من شعراء العرب الافتتاح وهو الانتقال مما ابتداء منه الكلام من تشبيب وغيره
لان المقصود اعني المدح بلا ملايمة ثم كان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية
الملايمة كما سيجي في البديع ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين
على مرارة النوى لتقاربه في خيالهما فليفهم رغمت هواك عفا الغداة ، هو الاك عفا
مفعولا رغمت والغداة ظرف لعفى اي اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عنها
للديار وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لمية موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفى
الثاني واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال او لسن الطريقة
لا غدت اي لا صادت وقوله على الف اي مالوف متعلق بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر
غدت لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما
نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف والبدل كما فصله الفاضل المحشي لما على
الاولين فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح
ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام

ابي

تشبيب

ثم

في البيان

لا غدت

للابهام ولا ابهام في انا معكم

فى انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الايهام التقديرى بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه
انا معكم ظاهراً كما ذكره فى قوله تعالى الا بعداً لعاد قوم هود على معنى عاطف سوى الواو اما
العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب فاما لدفع الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية
او للقصد الى بيان اجتماع مضمونى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية ضمنية بالوضع
اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونيهما عقلا وان لم يتضمن القصد الى بيانه
واو واما وام او لا فرق بين اولها الا بحسب اللفظ ويشترط فى اما ان يتقدم قبل ما
عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف فى ان اما الاول ليست بعاطفة لاعتراضها بين
العامل والمعمول وبين احد معمولى العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على
عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفى ايضاح المفصل ان العاطف
فى مثل جاءنى اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف
مستقلة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر كما فى اما وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم
على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
ام واو فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت فى ازيد عندك ام عمرو
عالم بان احدهما عنده مستفهم على التعيين ولهذا قال يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم
فيه نعم وفى ازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه نعم او لا
مستقيما وقوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة فى هذه الاية فالفراء على ان او بمعنى
بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجرى عن سيبويه انها للتخيير
اى اذا رآهم الرائى تخير بقوله هم مائة الف او بقوله هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين
الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم فى نفس الامر
شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عدداً كثيراً جداً بحيث اذا رآهم الرائى كان له ان يقول هم
مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب فى شئ منهما اذ ليس المقصود بيان كمية
العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة وحكم لكن قد عرف فيما سبق اى فى بحث

يعنى بقولهم مائة الفا وبقولهم ه

العطف على المسند اليه وقد يفيد كون المذكور بعدها اه قال الفاضل الرضى بعد
ذكر هذا الكلام وقد يجئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاج من ان
يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ما بين زبالة الى الثعلبية نحو وما دى
نوح ربه اه وفى الاية وجه آخر وهو انه اريد بالمجئ ارادة المجئ فجاءها بأسنا
بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة والقائلون من القيلولة
وهى النوم فى الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوف
على بياتا كانه قيل فجاءها اهلها باسنا بائتين او قائلون وانما خص هذين الوقتين
لانهما وقتا الغفلة فيكون نزول العذاب اشد وافظع فان الاخضرار يبتدا عقيب
نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدا عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح فى
بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد فى العادة مترتبة غير متراخ قال وهذا
يختلف باختلاف العادات فقد يطول الزمان والعادة يقتضى اعتبار المهملة وقد
يكون بالعكس والاية من قبيل الثانى ثم انشأناه خلقا آخر المراد بالخلق الآخر
نفخ الروح فى الجسم فكانه استبعد مرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسان من الاطوار
المتقدمة ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز فى الكشاف عطفه على جملة الحمد لله
على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
وعلى جملة خلق السموات ثم انشأناه خلقا آخر المراد بالخلق الآخر نفخ الروح فى الجسم
فكانه استبعد مرتبة بهذا الطور الذى كمال الانسان من الاطوار المتقدمة ووجه
التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بهم الاستبعاد به وبين المعطوف عليهما
كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخى على معنى انه خلق ما خلق ثم العدول وبربهم
صلة كفروا وعلى الثانى من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وهذا ه
تخصيص من غير مخصص لتاتى التقديرين على كل من الوجهين كما لا يخفى وبالجملة انما لم
يحمل على التراخى لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر
يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف

مبين ه

مما لا يقدر عليه احد سواه
ثم هم يعدلون به ما لا يقدر
على شئ منه والظاهر يعدلون
على الوجه الاول ه

عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل نحو
الواضح وهذا مما لا حاجة اليه   فلا اقتحم العقبة اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي
الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا
ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الاية المذكورة والاخرون
بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما ادريك ما العقبة فك رقبة او اطعام
في يوم ذي مسغبة ففسر بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا
فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان
هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به   بمجرد التدرج اي بيان التدرج
الرتبي بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدما على الاخر في الرتبة
ومثل له بمثالين ليعلم ان التدريج اي الدخول في درجة الارتقاء اما من الاعلى الى
الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه في الرتبة علي علاء سيادة ابيه وسيادة ابيه علاء
على سيادة جده او بالعكس كما في الاية فانه اذا قيل اولا ما ادراك فهم منه اعتبار واهتمام
واذا قيل ثانيا ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار فما فهم من التعجب والعظم مما ذكر اولا اخر
في الرتبة والاعتبار عما ذكر مما يفهم مما ذكر ثانيا فليفهم   كقوله ان من ساد ابوه
البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الرتبة في السببية
بان يدعى ان الجد اتاه سودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال
ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من
اب قد علا بابن ذري حسب كما علا برسول الله عدنان وقد ردوا عليه بان قوله ثم
قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به
سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله
قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظ سواء جعل قبل
ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه
اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وفيه اتصافه بالسبا

لا وجه له

السودد

لانه مبين

لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه
الابن في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى
الشاعر اي سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى
اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة
عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قوله ثم ساد
قبل ذلك مخالفا للمعنى الذي قال ابن عصفور فتامل   وهذا انما يظهر
اه فيه نظر لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف
شيء على جزاء الشرط في مثل واذا حاسن الجيش يدعى جندب فانه يفيد تشريك
الثاني للاول في الجزائية مع ان الجزاء لا محل له من الاعراب   احتمل ان يكون
قولك نصرأه قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم
يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله
الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت
عنه والتلازم لا ينافيه   وتكتب فيه العبرات كناية عن الاشكال يجب اذا لم يعرف
الطالب يبكي بعجزه   وهو ان اخذلهم اه خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصره وخذل عنه
اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه اي زينت له و
مستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على
التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل   وبعد التسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء ولا تم اه المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل
فيه هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما
عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرات القران مثلا ظرفية مجردة كانت
او مضافة الى ما بعدها ومعمولا لقرات فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت
شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك
ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول

الجزاء وحق المعمول ان يتاخر وهذا الاينافي التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت
معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادة ذلك اذ ليس الخ اى معمولة الجزاء متقدما
عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها ولو سلم اى لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص
فلا نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مقدر اه اذا الشرطية اه هذا
اشارة الى دفع ما ذكره اولا وقوله ولا شك اه اشارة الى دفع ما ذكره ثانيا وقوله ثم القيد اه اشارة
الى دفع ما ذكره ثالثا سواء جعل باعتبار مفهوم الشرط يعنى كون اذا للشرط لا يضر بالنظر
الى المعنى الاصلى وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قوله فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية نعم انه
ليس بقطعى فيما سبق منافى دلائل الكتاب ان الشارح ذكر فى شرح الكشاف فى قوله تعالى الذين
ينفقون من خيارهم من شتى الا ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان
الشيخ ايضا بالقول بذلك فى دلائل الاعجاز انه على ضربين قيل هنا ضرب ثالث وهو
ان يكون الاول موقوفا على الثانى نحو ان عاد اى من السفر صليت وتوضأت ووقوع مثله فى كلام
البلغاء ممنوع فلم يجز عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظان المقيد
بالمقيد بالنفى مقيد بذلك النفى فيلزم ان يكون تقييد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك
الخلو فالمحذور بحاله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم اه فيه بحث لانا لا نم
ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن
صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف فى جدوى التاكيد فى قوله تعالى انا معكم حيث قال اوما
مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكود
فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثانى لتوهم ترتب الجزاء على
مجرد القول والاخبار بكونهم معهم فيفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر
قاصر غافل عن فايدة التاكيد فى انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب
فالوجه ما اشرنا اليه فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه

لهم البيّنات

يمكن

يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف
ايضا فلم لم يعتبره ولم يتعرض له بحيث الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت هل تشرب خمرا فقلت
لا وتركت سرية تاكيد للنفى السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك
لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا دفع الايهام كما اعتبر فى كمال الانقطاع اذ لا
يتصور عطف احد المتحدين على الاخر حتى يعطف لدفع الايهام فليتامل اما الاول والثالث
فلعدم المناسبة اى مع عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا
موجود فى الخامس مع وجوب الوصل فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا
المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصلح او لا يحسن العطف التفسيرى بالواو فى المفرد مع انه
شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه مم عند البلغاء وشيوعه فى عبارات المصنفين لا ينفى
كلامهم وكل حتف امرئ يجرى بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه
بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرهما والا فالحتف المضاف الى الامرئ امر واحد وانما لم يقل يحتف
كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب بحيث يأتى فيه اسباب الموت من السيف
والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله لا يلايم
غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم فى المضاف
اليه اعنى امرئ كما اعتبر صريحا فى المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على حمل الشاعر وغيره من
اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة فى الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما
لم يتعرض فى بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر فى المضاف لظهوره فقول الشارح لا يلايم غرض
الشاعر جدا اذا احسبتها بالمرساة اى المرساة آلة الارساء وهى الحديدة التى تلقى فى البحر لتقف
السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنث سماعى يقال وقعت بينهم
حرب عظيم قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل
الضمير للكتيبة وهى الجيش وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها
ولا تجروها لكى نقاتلهما والوجه ما ذكرنا وهو الارجاع الى الحرب لان المصراع الثانى
يلايمه اشد ملايمة لما على القولين الاخيرين فيحتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم عجلوا ليخرجوا من السفينة

لخوفهم من الغرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا للاشتغال بشرب الخمر
لان الغرض تعليل الامر اه فيه بحث لان المزاولة ليست علة خارجية للامر بالادماء بل غاية
له والحوم ايضا يفيد هذا المعنى اعنى كون الثانى غاية للاول ولا ينافى كون الاول علة خارجية
للثانى الا يرى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان يقال لو جزم
لكان المعنى على التعليق اى ان يقيموا تزاولها والمراد ليس الا التنجيز اى اقيموا السفينة البتة
لاجل تحصيل هذا المهم فليتامل قلت لما ذكر انه قد يكون اه قال ابن هشام فى المغنى لا حاجة
الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما فى كلام الحاكى فلانهما
جزء من المحكم اذ المحكى انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكى لا جزؤه واما فى كلام المحكم عنه فظ
وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا عد المص فيما سبق قوله نعم انا معكم مما لا محل له من الاعراب مما لا محل لها ع
واعلم ان خلاصة مراد الشارح فى هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول
كمال الانقطاع والثانى وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول
ولم يتعرض للثانى اذ لم يورد فى المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع
فقول الفاضل المحشى لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس فى كلامه ما يفيده قطعا
بل مما اشرنا اليه ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما لا محل
من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ادسوا انسا لفظا ومعنى فتخصيص منه حتى لو
الفصل فى المحكم لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادى عليه لمن كان له سمع
وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل او لانه لا
جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين فى الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما
يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع
بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال ح اجتمع هناك للانقطاع سببان
مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد كل واحد من هذه الامور ما
يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير فى موضع كل منهما لا معناه الاصطلاحى
لان كل واحد منهما من التوابع والتابع هو الثانى باعراب سابقه فلا بد للمتبوع من اعراب لفظى

او تقديرى اذ محلى بحيث ان الكلام يشتمل الجمل التى لا محل لها من الاعراب والذى نقول المراد
من قولهم هو الثانى باعراب سابقه كونه كذلك فيما السابقه له اعراب او انه باعراب سابقه نفيا
واثباتا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع ما يتلو السابق فى احوال الخ على
الاكثر فالتقييد لذلك بناء على الغالب صرح به فى المطول وشرح السيد يؤيده ان الرضى
صرح فى شرح المغنى بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى
امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى امدكم بما تعملون مع انه لا محل لها من الاعراب
كما سيحقق واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان اه واما عن التاكيد وعن البدل فيتميز
بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن البدل توفية المراد كما سيأتى وانصباب
القصد الى الجملة الثانية وليس شئ من ذلك المقصود فى النعت وهو ظ وهذا المعنى مما لا يتحقق
فى الجملة قال الفاضل المحشى اى كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق فى الجمل
لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث هى لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته
ان ضمير به راجع الى كون التابع والحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجرى مجرى النعت و
الا يلزم ان يكون محكوما عليها لكونها دالة على بعض احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم
عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا فى نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك و
فيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا فنقول لو كانت
الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونه دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول فى البدل
واما ثانيا فلان المحذور لو فهم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل
الفعل لا يخبر عنه ولو فهما ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة بحسب ع
للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن
بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت
من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها
بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشئ عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثانى والاظهر فى عدم وقوع
الجملة نعتا للجملة ما ذكره فى شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف فى شرح المفتاح وغيره من ان

المنعوت يجب ان يكون ذاتا اى مفهوما مستقلا ملحوظا فى نفسه والجملة ليست كذلك
كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد يسوق ان ليس المراد بالنعت
البدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع
فان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة بحسب اقتضاآت مقامية شتى منها ذات اعتبارات
متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة الاولى وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد
ذكر الشيخ فى مواضع من دلايل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال فى موضع ومن اللطيف
فى ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابه
لقوله ما هذا بشرا وداخل فى ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالصفة ثم قال
بعد ذكر وجهى الشبه بالتاكيد واما الوجه الثانى الذى هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا
نفى ان يكون بشرا فقد ثبت لجنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل
فى جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذى اريد
ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحى لم يجز ان يكون جملة
عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان
لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحلها
السيد فليرجع اليه ان يكون الم جملة مستقلة او طايفة من حروف المعجم مستقلا اه او
ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثانى على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم فى العبارة
مسامحة لان كون الم طايفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من
التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس والتقدير على الاول الم هذه وعلى الثانى هذه
الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اى حروف الخط الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر
كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح فى شرح الكشاف
ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا
او مسموعا فى هذه الكلمة وههنا وجه آخر خارج عن المتن مثل ان يكون لا ريب فيه خبرا
الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور فى الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما

وانه الذى يستاهل فى الصحاح يقال فلان اهل لكذا ويقال يستاهل والعامة تقوله لكن
العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر معرب
جاف فى مجازفة اى اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسى معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير
خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اى يرمى به رمى جزاف اى رميا بطريق الجزاف فوزانه وزان
نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشئ الشئ اى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون
المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا بالمرتبة لشئ آخر فى امر من
الامور وهو المراد ههنا اى هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف وانما لم
يجعله مبتدا محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة فوزانه وزان
ذلك الثانى اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لاشتراكهما فى التاكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن يشعر منه وجه عدم
العطف فى قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعين فى التاكيدية للملئكة
فليتامل ولكن ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظى لكون
مخالفا لما عليه المص ومن بعده من كونه بمنزلة التاكيد المعنوى اى القسم الثانى من كمال الاتصال
ان يكون اه قال فى شرح الفوايد الغياثية وفى كون الفصل فى البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس
للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم بالنظر الى
كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع
انتهى كلامه لانه لا يتميز عن التاكيد اه واما عن عطف البيان فيتميز بان البدل هو المقصود بتمام
المراد وعطف البيان للايضاح وازالة الخفاء وهذا المعنى مما لا يتحقق فى الجمل التى لا
لا محل لها من الاعراب اى التمييز بمجموع الامرين المذكورين فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من
الاعراب فانه لا يجرى التمييز بشئ منهما وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان
هذا الكلام يدل على ان عدم تحقق كون الثانى مقصودا بالنسبة فى جميع
الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضرب زيد
صرفا القصد النسبة اليه تمييز لا معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفى شرح الفوايد الغياثية ما يدل
لتمم

على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ممتازا عن التاكيد بالاعتبار الثاني حيث
قال ففي نحو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان كان المؤذكر الجملة الثانية وذكر
الاولى توطئة لها كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المؤذكر
الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها نحو قوله
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين اه فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب
وقوله امدكم بما تعملون في محل النصب لانه اقل الاية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون
قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب
بمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف رحمه الله في اواخر الحالة المقتضية لتقديم
المسند من شرح المفتاح او الموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام رحمه في
الباب الثاني من كتاب المغني فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي
يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب
الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث
لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا
خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه
اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه
فيقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل والتاكيد بالنون دال على كمال هذا
المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون
التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استعارة الكمال في لا يقين من النون
والمفهوم من قول المص تمام المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد
سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة
اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله التاكيد بالنون دال على كمال هذا
المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ عين وجه
كونه اوفى بتاديته اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر وقريب من هذا ما يقال

لا يقين اوفى تادية

لا يخفى

لا يخفى ان التاكيد والمطابقة في هذا الوجه القريب وجه كون اللفظ اوفى بتادية المراد بخلاف
ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب لغرض المص وتقريره ثم انه قد بين الفاضل المحشي وجه القرب بان
اللفظ اذا فهم منه قصدا وصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم
يصل الى حد الحقيقة اه لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل
اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين او لكون القرينة
في غاية الوضوح ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى
انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده
البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان
هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة ادجل على اظهار
الكراهة ضمنا وهو ليس بمدلول الحق دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهر واضح واعلم
ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحا
بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي الكراهة وهذا ظ ثم ان قوله وهو اظهار كراهة قائله
لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اي وهو كمال اظهار اه وفيه ان الحق
لا يلايمه فتامل وذان حسنيهما في اعجبني الدار حسنها بدانه في حكم بدل الاشتمال
وهذا ظ على توجيه المص واما قول من يقول الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى الذي
هو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الانقياد مغاير للادخال اراد المغايرة ذاتا
ومفهوما والذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فينزل منزلتهما فلا يرد ان
المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط لكنهما لغير الوافية
لم يورد لغير الوافية مثالا ومثاله قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا اءذا متنا وكنا
ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون فان الكلام الاول غير واف بالمقصود لانه دال بالقرينة
المتاخرة الخفية اعني قوله ولا تكون في السر والجهر مسلما فوسوس اليه الشيطان الاية عدى
الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد باعتبار ادعاء ان الاكل

منها سبب الخلود الاكل ومعنى ملك لا يبلى اى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال

.. ايم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة فى الفايق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب

فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق

الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر

ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال

اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك

فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفى بعض الروايات ما ان بها

مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقب بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا

متفرقة لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اه فيه بحث وهو انه لا يجوز ان يكون الوسوسة

لادم غير مبينة بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر

الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المعتبر عام قلت المعتبر بعد اعتبار

الفاعل اعنى وسوسة الشيطان لادم غير عام ايضا فتامل قوله يسومونكم سوء العذاب

يقال سمته خسفا اى اوليته اياه واوردته عليه قوله فحيث طرح الواو اه هذا لكن بقى الكلام

فى وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه

تقدمها فى سورة ابرهيم قوله وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف

على سوم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التى اشير اليهما

بقوله وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق فى سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان

اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم تعدد المحن واية ابراهيم من كلام موسى فتعدد ويحتمل انه لما

تقدم هنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفى ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد

النعم ليناسب قوله اذكروا نعمة الله عليكم فتامل قوله فانه يوم عذاب اليوم الكبير وفى الاية

وجه اخر وهو جعل الى الله مرجعكم حقيقة اليوم بتقدير العايد اى فيه قوله الكبير وفى الاية

وشبه هذا بكمال الانقطاع على انه يشتمل على مانع من العطف ينبغى ان يزاد ويقال مع المغايرة

الكلية والا فالمانع من العطف موجود فى كمال الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا

اما لكونه قاطعا للوهم اولان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله

اراها فى الصلاة انهم قال الفاضل الكاشى اراها اصله مجهول من ارى يرى لكن يستعمل

بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان رأى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذن ارى بصير

متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا

ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا ثم كما ترى استعملوا ارى

فى معنى لانه هذا يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره فان

بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام

الستة بقوله اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين فى شبه

كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هنا صريح فى خلافه نعم لو قال هناك اما فى الاول

فلعدم المناسبة واما فى الثالث فلمشابهته الاول فى اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد

هذا الايراد وهناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع

عدم المناسبة او كون العطف موهما لما يؤدى الى فساد المعنى قلت المانع موجود فى الثانى

والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابهى

فيه بحث لان فى القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيد الابهى وبيانا له وبدلا منه

ففى كل من الفصل والوصل ايهام خلاف الحق فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان

يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل فى السياق فان

الاستيناف اظهر فى الجملة لانها مستقلة بذاتها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب

كالنص فى الواو فاحتمال خلاف المراد فى العطف اقرب منه فى تركه فلذا اختير الفصل لا للتوجيه

كما زعم السكاكى لانه لم يتبين اه وجه الفاضل المحشى زعم السكاكى وبين وجه عدم ذلك البيان الا

ان كلامه آل اخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك

القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين فى القيد السابق

لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعنى قالوا بدون اشتراك فى القيد والخلود

ظهورها فى قوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد

على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل لانا نقول الاولى
ثم فان عطف الشرطية اه قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة
الاسمية على الشرطية ولا عكسه لتحقق المنافاة بينهما اما من حيث لزوم الشك للشرطية و
لزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة
مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ
والشرطية خبره فلا يكون المعطوف جملة شرطية واما الثاني فلجواز ان يعطف لا يستقدمون
على لا يستأخرون مع ان اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون يعني على نمط قوله ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين وقولهم كلمتهم بما رد على سوداء ولا بيضاء بدليل انه على متعلق
بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه انما يتم بوجود الجامع بين
جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله
يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها او انهم
فلكونه جوابا للسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة
وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع
لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا
ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين هنا
وربما يقال لو جيء بالواو لفهم منه انه من جملة السؤال وعلى كل وجه هو منقوض بوصل قوله وما
كان استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر الاية وهو قوله وما كان للنبي والذين امنوا ان
يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتضي السؤال
وقع قوله وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه بان
حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظائرها المنقض فليس من صورة الاستيناف

كلمة:

والفرق واضح فان المط في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني
دفع ما اورد وكان كل واحد مما يؤدي الغرض من السؤال والجواب في طرف وكان المقام وصل
يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه ان صلة القطع وهي الوجوه الثلثة التي ذكرنا
فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدر السؤال في الاية
الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجانبين
بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مناسب للجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه
ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلائم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم كالمورد للسؤال
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ
للسؤال كانه يورده والتقييد بالتجوز زيادة توضيح انتهى ولك ان تقول هو على لفظ اسم
المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة تنزل حسبه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام
السابق مقتضي للسؤال او على بلادة السامع وعدم تنبهه لذلك لا بعد ايراد الجواب وفيه بحث
لان التنبه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه قوله لا
لا يكون عدم التنبه لبلادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته
بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لانه
من باب التقابل فان المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به بخلاف
جملة الذين يؤمنون لان المحكوم عليه الحقيقي فيها الكتاب وهو ليس في مقابلة الكفار وكذا المحكوم
وانه مبني على تقدير السؤال لانه لما خص المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السؤال
بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا لهذا السؤال وفي قوله على
تقدير سؤال اشارة الى ان الجواب متصل هو منشأ السؤال من غير احتياج الى تقدير وتشبيه
بالسؤال ولتنزيله منزلته لانه جعل الافتراح في حكم السقيم مرتبا ومتبنيا على تقدير سؤال
ناش عما قبله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم
بكونه مريضا يكون عن سببه فمعناه احرارة تشغل الكلام ورطوبة تغلبك حال كونك عليلا
لانها ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد يجب الوقوع لانه سبب الحب وعدم التاكيد شعر بذلك

هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى ظاهره واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن
سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون مسبب علة العاشق سهرا وحزنا
متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه   فالتاكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص هنا ايضا مبني على سوق كلامه مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا
فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فايدته منحصرة فيهما لا
يقال لو كان السؤال عن مطلق سبب لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك
وتردد حتى يؤكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي   هو بيان لمطلق السبب فان قلت
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر
المسبب يقتضي ذكر سببه   وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه ادعى فيه ان ذلك ابلغ
في كمال الحيث لا يحتاج الى حرف دال على الوصل وقد يناقش فيه بان كلا من هذه الاقسام
امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل اللفظ
يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين
على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما
فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى   فيتفاوت هذه الثلثة بحسب المقامات قال الشارح
في شرح المفتاح اذا قلنا اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا
فيه او خالي الذهن مع امارة انكار او سؤال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمطابقته
مقتضى المقام والعبادة حق له رديا بالخلو عن ذلك وفالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على
شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا
مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة حق له
رديا وفالعبادة حق له متوسطا لعدم الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام
بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا
وان العبادة حق له متوسطا لانه يغني غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الخفي
كان الاجود العبادة حق له   نحو قالوا سلاما قال سلام   قالوا سلاما قال سلام بجمل

ان يكون تفاوتهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بهذا
لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل ع
زعم العواذل اه فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية
الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن   جمع عاذلة بمعنى امرأة
جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر
واما كون عاذلة صفة جماعة فمبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه
يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس
بثابت   اي اوقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المص اعني استونف مسند
الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان ولك ان تقول هو
مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا اعقبت لمستانف عنه اه والوجهان مطرد
ان في مثله   اي اعادة ذكر ذلك الشيء اه الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب
المشاكلة على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على
ما يجيء في البديع انشاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع
للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كانت الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده
وجدت الاعادة فيحصل الدلالة   قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم اورد عليه الفاضل
المحشي ان سؤال المخاطب عن سبب احسانه مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله
الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال
المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا
احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالخطاب يحمل
على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف فان قلت رده الفاضل المحشي انما
يتوجه ان لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظ قوله فان قلت
ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب الخ يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا
لم يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور السؤال والجواب في

مطالبه
مظنته
بذلك
نحب
عرجب

مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يقول الحسن زيد الى عمرو صديقه
القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه
تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق بمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد
فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى المقايسة قلت هذا لا
يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا الحسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب
فقط فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق
لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح او هل هو
حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم
ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما نص
عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا
لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور
ذلك اذا اثنى او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل
محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا افادة لازم فائدة الخبر و
حقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا
للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه يستحق
للصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو
حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر
موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال
الاول مستقيما وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال
المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل وليس يجري
في ساير صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة
الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن
السؤال عن السبب وغيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله

منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الحصر فان المفيد لذلك اما واما دون
منه ومنه بالغدو والاصال الغدو في الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات
نعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا
للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب
وقد يجمع على اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران
كانه قيل من يسبحه الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا
كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما قوله في الاية قلت لان يقدر من
المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل لهم الف
وليس لكم الاف الالاف مصدر الفه يالفه اي سكن اليه واحبه والايلاف مصدر الفه
يؤالفه والايلاف مصدر الفه يؤلفه فحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون
الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان
يسالوا ويقولوا لم تنكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ
زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر موكد للجواب او بيانا له لان المراد بكذبهم
انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الاف عين معنى
قوله كذبتم فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذا
الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح وقد توهم بعضهم اي توهم
الزوزني ووجه كونه خطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما
الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فهذا تقدير محذوف ليس لحذفه نظير ولا هو ذو داعية
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي في المعنى
على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة
الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد
الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صلة ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد
على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف على خبر هو له لانه بمعنى امنوا لان تؤمنون ارشاد

الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف فى التعليم هو الامر والنهى دون الخبر الا عند
التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح فى مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تعين
المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما فى قوله تعـ يوسف اعرض عن
هذا واستغفرى لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الآخر فى الاية قرينة على
اختلاف المخاطب فلا لبس فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع
للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا
دلنا يا رب فقيل امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان
خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبى عم والمومنين والتجارة المدلول عليها ايضا لكنها
فى شانه عم نوع التبشير وفى شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يومنون مع بشر بيانا
لكلا نوعيها فتدبر ليس المعتمد بالعطف هو الامر اه اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر من
حيث هو امر اى الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف
ثواب المومنين واراد بالجملة فى قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف اه ما اريد بها
فى قوله وبالجملة وفى قولهم وجملة الامر وامثالهما وهو الامر الاجمالى اى الحاصل كما يشير اليه قوله
بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون اه والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذى هو وصف
ثواب المومنين اى المنظور فى العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هى كذلك حتى
يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا اه فهو مبنى
على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان بشر منفرد عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا
كذلك كما توهمه الفاضل المحشى وبهذا التوجيه تبين انه لا اعتراض على كلام الشارح واندفع اعتراض
الفاضل المحشى واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذى ذكره هذا الفاضل فهو
موهم افادة الشارح ايضا فى شرح الكشاف لكنه لا يخ عن ضعف لان الانسب التصريح بتلك
الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفى على من له تدرب فى اساليب الكلام ومما ذكره الشارح فى
هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره فى شرح الكشاف لكن من شرط اتفاق
الجملتين اه قال ابن هشام فى مغنى اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون

وابن مالك

وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح و
نقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعـ وبشر الذين امنوا فى سورة
البقرة وبشر المومنين فى سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو
العاقلان على ان يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا بها على جوازه
فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل وقول الفاضل المحشى اشتراط اتفاق الجملتين خبرا
وانشاء فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده
انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام
بانه غلط وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او
نصبت لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة
واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فانصرف ابو حيان
فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكره الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر
احدهما لانه الذى اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكى حاول التوفيق بين كلام
النحاة وكلام البيانيين فى هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعنى اهل البيان متفقون
على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لان من جوزه يجوز لغة ولا يجوز
بلاغة فافهم فكانه امر النبى عم بان يودى معنى هذا الكلام فى لفظ كان ايماء الى توجيه اخر و
هو ان يقال امر النبى عم ان يلقى هذا الكلام على سبيل الحكاية اى قل لهم قولى هذا بعينه على طريقة قراءة
من قرأ به قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح فى بحث الايجاز
وذكر فاضل الترمذى فى شرحه من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التى
يحصل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة فى الادراك وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كما يحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة بين الطرفين فى المثال المذكور معنى
جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان
بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا
الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس

يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صورها فالحس المشترك
فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة
الحكم الى كل واحدة من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون
بالاجتماع فى قوة واحدة لم لا يجوز ان يكفيه الارتسام فى الآلات متعددة كالحواس الظاهرة
فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم
لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرآيا المتقابلة ينعكس الى كل منهما ما
ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلط
على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهى المتخيلة اى ان استعملها النفس فى المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية
سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس فى المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية
والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرآيا
المتقابلة فالمتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل
للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود فى المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم
يزعم الاتحاد بينهما كما بين فى موضعه مثل الاتحاد فى المخبر عنه اه التمثيل بالمخبر عنه والخبر
بدل المسند والمسند اليه بناء على انه فى قانون الخبر وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا
الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو
العقل بواسطة الحس المشترك كما اشيرت اليه مع ما له وما عليه وفيه نظر لان التضايف
لا يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك
عند كون معروضيهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلثة من الامور المحسوسة مثلا
انها اكثر من اثنين فى ضمنها وهذا بخلاف كون شئ من الامور المحسوسة علة فاعلية لشئ فانه لا
يدرك بمجرد الاحساس او وهمى بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح لما كان العقل بين الاشياء الملتبسة و بين الامور الصحيحة المطابقة للواقع

وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع ينسب الجمع بها الى العقل
ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك
الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور
المحسوسات التى منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية
كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابطة فى الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن
فى خزانة الصور او لا فالاول هو الخيال والثانى اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى نوع واحد زيد فى احدهما عارض واديه الصفرة
والسواد فكان الوهم يدعى ان الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا
السواد حمرة زيد فيه شئ يسير ويتوهم ان هذه الثلثة نوع واحد بسبب اشتراكها فى اشراق
الدنيا بهما بهما اشتراكا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثانى لا فاضته انوار العدل و
الاحسان او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية
الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله
على محل واحد التضاد بين الجواهر اعنى الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينهما
اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول
لا باعتبار الصداقة وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقى فعلى هذا
يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند
وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا
وينحصر التقابل فى الاربعة بقى ههنا بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقى الدال عليه غاية الخلاف
لا يناسب المقام لان السكاكى اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية
الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة
والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد تقدم جوابا ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا
يكون الا واحدا ثم يتعين ان مراد السكاكى هو التضاد الحقيقى انه لم يجعل البياض والصفرة
متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية

الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول
الثاني من شبه التضاد لا نفسه كما زعمه الفاضل المحشي لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظ هذا الكلام يدل على ان تواردهما على المحل انما هو في
الاعراض وفيه نظر لما عرفت من المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل
وان لذلك اختلف الصور اه اي اختلف اسباب التقارن وقوله شتا اي اجتماعا على هيئة مخصوص
تمين من شبه اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتب وقوله
وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافهما في الوضوح واختلاف الصور ثبتا وان كان يتضمن اختلافهما
وضوحا لكنه قصد التنبيه على اصالة وظ انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال قبل هذا
انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة
السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال للقطع
بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلت لا نم ذلك
الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الا
هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا لها بعد تم
العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حواشي قلت يمكن هذا
يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له
السكاكي وغيره اللهم الا ان يتمحل ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية
لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او
بانتفاء الالتفات فافهم ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا النقل
بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى
من الضفدع ودين المجوسي والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال
من قبيل عطف المفرد على المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس
بتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي
بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي ممنوع الى ما قبل هذا الكلام

وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان التاخر الذكري لا يمنع
بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث
فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان
الجامع غير ملتفت اليه والمص لما اعتقد ان كلامه اه حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به
ظ كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من
قيودهما فهو منقوض بنحو هازم معنى زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت ونحو
قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه لعله سهو فانه صرح في مواضع اخر
منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر فظهر
الفساد في قوله الوهمي اه يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور
مقام قوله اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد اه ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى اللغوي
وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد على
نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصورهما بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما
فعلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما
متصوراهما على قياس ما سبق فهو غلط لانه قد تقدم هذا الكلام اه فيه بحث لان المصنف بعد
ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرع منه قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي و
وهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين
ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه
فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا
الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما
كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جمال الدين
في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على
الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل
ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل

حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة
عن السكاكى مذهب ضعيف لا يقول به مع الفنا عنه بوجه حسن فى غاية السقوط عند
ارباب هذا الفن لان ما يستقصونه فى حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير
بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفى فى الفصل **قوله** ولا تحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والا ان بسياق
الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر **قوله** وهذا مبنى على
ماذكره السيرافى ومن تبعه اه الظاهر ان الامر بالعكس اعنى ان ماذكره السيرافى مبنى
على هذا المذكور **قوله** والذى يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال
فى ايضاح المفصل واما الموضع الذى يستوى فيه الامران فان يكون الجملة الاولى
ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب
على تاويل الفعلية وفى هذه العبارة تكلفان احدهما فى معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل والثانى فى معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة
فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة **قوله** تذنيب قيل الفرق بين
التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما فى ان كل واحد منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة
ان ماذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل فى المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف
التذنيب **قوله** وهو جعل الشئ ذنابة فى الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شئ و
ذنابة الوادى ايضا الموضع الذى ينتهى اليه سيله وكذا الذنابة بالضم التابع عن
تكلف متعلق اخر بالكسر اى شئ اخر مفيد المتعلق ان قلت فاى حاجة الى الضمير
قلت قيل مجئ الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا **قوله** يجئ بالحال المغنى
للذى الحال واما الجملة فى قولك اتيك والجيش قادم فاى حال وبيان للازم الفاعل و
هو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل **قوله** لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان
ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما
يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات

والهيئات

الدراسية

والصفات اللازمة امر معلوم فلما صرح الشرواسى وهو عريان تمامه ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها
صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا
صفحنا عنه اى عفونا عن جرمه وصرح الشر اى ظهر وانكشف دناهم اى جازيناهم
تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما يكون نكرة مخصوصة
يريد ان ذا الحال الذى لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة و
ذو الحال ههنا اعنى قرية بسبب وقوعه فى سياق النفى مخصص لانه فى حكم الموصوف
والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه تمامه فى شرح المفتاح ورد هذا
التوجيه بانه لا ينافى فى قوله سبعة وثامنهم كلبهم اى ليس سبعة فى حكم الموصوف حتى يجب
الحمل على الحال فالحق ان قوله وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعنى ثلاثة رابعهم
كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى
الجمع يناسب معنى الصفة وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيدا للصفة والمذكور
فيكون ههنا الواو ايضا نوعا للعاطفة كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث
وهو ان المذكور فى كتب ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء
على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة فى حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قد
فى حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جائز فيما اذا كان
ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا
والا فما الفرق نعم الواو دافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذيها فى الاية
الى ان الكلام فى بناء عدم التقديم على كون ذى الحال فى حكم الموصوف ولك ان تفرق بان
الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف
يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف
ارجح راجح واما اذا وصفت فقد حصل بيان الذات وناسبان بيان الهيئة بعده فالحمل
على الحال راجح ارجح بقى ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذى الحال فى دفع وجوب تقديم

ويربط بالفاء سيد على مصراع
الثانى حيث وقال
نشينم بر سر راه ونهم سر بر زانو
عسى الايام ان

كذا

الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور تخصيص تنكير ذي الحال بالتخصيص
بتقديم في مثل الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح به ولا يرد على هذا ما اورد على القول
بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص
حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل والاوجه عندي ان يعلل
جواز الحال في الاية بلا تقديم ذيهما عليه بما لا اشرت اليه من كون الواو وانما للالتباس كما
اشار اليه الشارح في اخر هذا الباب ثم لا يرد قولهم وثامنهم كلبهم فتدبر كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهوا ذلم يثبت وبهذا المعنى ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم
تقدّم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقديمها
على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور ولن
منع المقارنة نقله الدماميني تامل اولى باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام
ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد
ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن
نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف
واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن خصص الفساد و
ههنا وجه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون
ملزوما ونظيره تغير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيهما ان قوله الكلام السابق
مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الصدر وثالثها انه مرفوع باللزوم
لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير اكرم وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين
اعلم ان كلمة لو وان كان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا
لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون
انهما للتاكيد فانت طالق والطلاق الية خرج بها المرء يجون شباك الطوامث لا
لا اليمين والشباك الحبائل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي تلك

عن ابي

تقييد

فتأمل

هذا

لكن

تخصيص

وان شئت مئتى

الحابل

هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد لما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها
المرء كلام مستقل وقيل واخر المصراع المذكور ثلثا ومن يجوز اعتق واظلم لكن الرواية في هذا
البيت غير مكانا اليه ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه ترى كل من فيها وحاشاك
فانيا المصراع لابي الطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي اصدره وتحقر الدنيا احتقار
مجرب ويروى في اكثر الكتب ما بدل من اي لا انتظار حال كونك تقدما تقطيه كثيرا هذا على
احد الوجهين في قراءة الوهم في تشكك والوجه الاخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما
اذا قرء بالجزم على انه بدل من تمنى من المراك لا تمنى ولا تشكك فليس مما نحن فيه وفي الاية وجوه
اخر مذكورة في التفاسير فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح
حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه يجب الظاهر انه لم يذكر
دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة موثرا في وجوب الاقتصار فيهما على الضمير
ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت
بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها في امتناع دخول الواو وقد دل
سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال
مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة
فتبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه
كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي وهو غير
مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه
المباحث بيان مناسبات والا فاصل الدليل هو الاستعمال اما على ان يكون مشتركا
بينهما او لكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وانما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه
حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة
تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع
للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين
الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالا

جانبا

المقارنة

ص

وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبالجملة
ان يكون للحال حقيقة كالماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان
وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل المتقدم كالايخفى
وههنا نظر لان الحال آه وجواب النظر ما يستحقه الفاضل المحشي في وجه وجوب تصدير
الماضي الواقع حالا بقد واصك وجهه الصك الضرب قال اليه تعم فصكت وجهها
اى ضربت فلما خشيت اظافرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به التشكر
والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على
ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع
وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهونا عندهم
ومقيما لديهم ومثله قوله تعم لم تؤذونني الاية في شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار
على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله
الواو كقوله تعم لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر
ومعناها ان تعرض ان ما كان في الزمان الماضي آه وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانه يحضر للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقال رايت الاسد فاخذ السيف فاقتلهم ان قيل
فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال
الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرح
به في قوله تعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في
عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان
اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قولهم عن من تمرتان على ما زعم الفاضل
المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية
الحال الماضية ان تقدر نفسك كانه موجود في ذلك الزمان كانه او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال
ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعم فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد

استحسنه

واستحسنه الفاضل الرضي ودع النهي لثبوت النون هي علامة الرفع فيكون اخبارا
قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من
الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفها يحذف منها متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة
وحذف التاكيد اقل تغييرا الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر
في معنى النهي كما في قوله تعم لا تعبدون الا الله والامر الثاني هو في موضع الحال والتقدير
فاستقيما غير متبعين هذا فيجوز ان يكون لا يتبعان نهيا الحقه نون التاكيد الخفيفة
على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين نحو ايضا يتبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان
الاية لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل والمعنى ما تصنع حال كونها آه اشارة الى ان
العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ونحو
قد توجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب
التجرد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبعد
الذي ذكره الشارح لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التنافي في
الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم
يستقبحوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة
المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع
المصدر بعلم المضي من جهة المضي ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة
في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال ومجاز
في الاستقبال فكيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لا التزموا في المضارع
الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد بل الجواب الحق ما سيمر
عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لما لاستغراق الازمنة وغيرهما لانتفاء
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال فلا منافاة بهذا الاعتبار
فافهم افاد واين ربي البيت اوله بقاني مصعب وبنو ابيه فاين الصيد عنهم لا اصيد بقاني
مصعب وبنو ابيه اى طلبني مصعب من الوتر واخوانه والاستفهام في اين الصيد ايما بيل

واعرض للانكار فلا اصيد تاكيد له وافادوا من افاد الامير اى مكنه من القود والمفعول
فى البيت محذوف والمعنى مكنوا اولى القتل من دمى ونهنهنى من نهنهت الرجل عن الشئ :
نهنهته كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل فى نهنه نهه بثلث هاات وانما ابدلوا
من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين سائر الحروف
لان فى الكلمة نونا   ان كان ناشئة ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعم ان كان ذو عسرة الايمان
كان التامة حقها ان يدخل على الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا
نكتة سرية كما بينه الفاضل المحشى ولذا ذكره فى شرح اللب للسيد وغيره ان كان فى الاية تامة معنونه ؛
ايضا   ولامعنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا
لضرورة ولاضرورة فى البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث
وقد هم مناعده   انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر فان قلت الكلام فى الحال المنتقلة على
ما سبق الكبر بعد حلوله غير منتقل بل كان ابده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما
يتحقق ينتحل   ولم يمسنى بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من
الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقال بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا
وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة   شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد
ظاهرة كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب فى الماضى المثبت الواقع حالا
اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثى واعلم ان وجوب قد فى الماضى المثبت الواقع حالا
اذا لم يكن بعد الا والا فلا لاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو واكثر نحو ما لقيته
الا اكرمنى لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب فى الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل
عليه وقد سبق فى آخر الباب الخامس من الشارح نبذ من الكلام فيه فليتأمل   او مقدرة فليتذكر ؛
كما فى قوله تعم او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه
لم يجوز حذف قد من الماضى المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف
محذوف اى جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قد يكون حالا
موطئة وصفة الموطاة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لاسيما اذا حذف

الموصوف فانه لم

فانه يكون فى صورة الحال القايمة مقامه   لان قد تقرب الماضى من الحال فيه بحث لان قد
يفيد المقاربة الى الان لا المقاربة بالبون والمعتبر فى الحال هو الثانى لا الاول وقد اشار
الحديثى الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه ولذا
اطلق الان على الزمان القريب من الحال وفى بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد
تقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو
عن شوب لان الظاهر المعتبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال
الفاضل المحشى اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل من مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت
عليه قد قربه من المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب كان متقدما على
المجئ لكن قارنه كيف ولو كفى المقاربة فى الحال لم يحتج فى مثل قولك جاءنى زيد
ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجئ متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فليفهم المقارنة من جعله قيدا
للعامل ولا فرق فى ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد
الاستعمال ولو يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة ولولم يوجد ؛ ولو بوجود ؛
بان المقارنة فى جاءنى زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفى جاءنى
زيد ركب من الثانى لا غير ونفى قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير فى
الكلام فاى حاجة الى التقدير فتامل   قول ابى العلاء اصدقه فى مرية البيت من قصيدة
تودع فيها بغداد مطلعها نبى من الغربان ليس بذى شرع يخبرنا ان الشعوب الى
الصدع اراد بها النبى المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير
الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق و
هذا مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشام من غراب البين اصدقه فى وفى مثل الاشام ؛
مرية اى اصدق هذا النبى حال كونى فى شك مما اخبر به الاستيلاء خوف الفراق على
مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكارى على حذف

المهرة والاخفش تعيينه في الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع
ما اشير اليه في قوله تعالى في تسع ايات الى فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان
والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة وهي انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء
موسى عم ربنا اطمس على اموالهم والجدب في بواديهم واما الاثنان الاخريان
وهما الفلق والنقصان في مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية
من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف عن الاية السابقة بان
الايات احدى عشر فيحصل بها الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة
المطابقة ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها فيما نحن فيه مم
اذا استمرار الفعل اصعب بيان الترا ثنفا العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات
والاكتفاء في النفي بالاتفاء في الجملة وكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك و
نحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل ما زال وما انفك ونحوهما يدل
بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق
ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي
ان يكون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد تعرض على الجواب الذي
ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد
غنيا لا ابدا على ان نفي دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن
ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل وقد عرفت ما فيه
من ان المط في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال
لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذلك
فيمن دفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر
ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص
الفحول بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر
الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال

وهو اليد في العصا

العاق

في الجملة

في الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بدئه اي ذهب في طريقه الذي
جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة
منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها
العراك وفعلته جهدك وطاقتك لعدم دلالتها على عدم الثبوت اه واذا انتفى الدلالة
كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى
مع ظهور الاستيناف علل في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة
وههنا بحث وهو الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما
بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل
الى الاول اذ كل من التعليلين بطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز
الامرين وفي مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية
دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها
في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية
اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي
مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتهما للحال
المفردة كما مر اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينها الاول على تنزيل المتعدي
منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان
دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو
لشبهها بالخبر والنعت وورود في كلام رب العزة كثيرا نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو
والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك ومنها لا ترقا وحكي عن سيبويه
الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اي منه
حتى يدخل في صلة العامل المراد من دخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا
في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكر عكسه
قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اه يريد ان مجموع الجملة في البيت لا يظهر تاويله

واورده

بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على
المبتدا، الذى هو فاعل فى المعنى صار كانه مسند الى الظ ومفرد فى التقديم هذا ثم التوجيه
الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى
مفعول واحد كما جاء على خبر لا المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته
متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضرا وحذف
الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل فى الظاهر لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة
الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف فى مثله معتبرا او مسموعا فيه
والذى يلوح منه ان كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشى هذا و
الذى نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال فى موضع آخر انك اذا قلت الخ يلوح
منه ان امر الاولوية بالعكس والذى يلوح من مجموع كلامى الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة
فى الموضعين على التناسب والتشابه حذفت الواو اى واو الحال كما يدل عليه سياق
كلام الكشاف فى الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على
ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال لضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد والذى
بين ذلك اى كون جاءنى زيد هو فارس خبيثا اذا انكرتنى بلدة الخ على حذف المضاف
اى اهل بلدة او على الاسناد المجازى وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال
نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استكرهته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة
والبازلة فى البازى وجمعه ابزاز وبزاة وان امرء اسرى اليك ودونه موضع الا
وقوله ودونه موماة والاسراء السير فى الليل لا فى بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسراه
غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة وا
الموامى وهى المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة على وزن فعللة وهو مضاعف
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقطات
تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يومى بعض سالكيها الى
البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم والبيداء المفازة من باد يبيد

اى هلك

خبيثا

وبزاة

باة

اى هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع
الصفصف وهى المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه
السلقان كخلق وخلقان فالواجب ان يذكرهما سببا يقتضى اختيار الافراد فى الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يقدرهما وفيه بحث لان هذا
انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظروف
الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل والحق ان نحو على كتفه سيف الخ لا يخفى
عليك ان هذا ليس توجيها لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد فى
الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ فقلت عسى ان يبصرنى الخ كانه
يخاطب امرأة عذلته على اعتنائه بشان بنيه يقال هذه احواله وحوله وحواليه ولا يقال حواليه
بكسر اللام كذا فى الصحاح مدواك تعظيم وتبجيل اى شمل عليك التعظيم والتبجيل اشمال
البرد على صاحبه وقال بعضهم هو الاندلسى نقله عنه الفاضل الرضى نصف النهار الماء
غامره ورفيقه بالغيب لا يدرى والبيت لمسيب بن علس يصف غواصا حال مكثه فى
الماء وقد انشده ابن السكيت فى كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على
ان نصف من قولك نصفت الشئ اى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص
وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير
ذى الحال وهو كاف فى الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشئ بمعنى انتصف فالجملة الحالية
وخالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامره فيه
فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشى
فى شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو ليكون واردة على الاصل

الباب الثامن

فى الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم فى الكلام واردفه
بالاطناب لكونه مقابلا له اما الايجاز والاطناب فيعرض للمساواة مع انها انسب ايضا لانه
لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا لا بد ان يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف
للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين

الصفصف

عبس

بجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيهما غير البليغ واما البليغ فمن حقهما
ان يراعيهما ويشير اليهما مع كون لفظهما متطابقين ويؤيده ما اشار اليه من جواز كون الموجز
بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براعته اللهم الا ان يقال مراده
انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم اذ قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة
الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت
كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتامل الى كلام اذ بدونه
يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زايدا على كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد
يجعلان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل ولاعي وقهاهة كلاهما
بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عي وعي على فعل وفي
المثل اعيى من باقل والفهاهة والفهاهة العي ورجل فه وامراة فهة عن حكم النعيق النعيق صوت
الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر ينعق نعيقا ونعاقا ونعقا اي صاح بها وزجرها وحكى
ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف
وكلماته والاضافة بيانية والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي نعم المراد
كما سيجيء وهذا التفسير لا يلايمه اللهم الا ان يقال على هذا على اصطلاح اخر اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه لم يقل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان
هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فبين
لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا
بابسط مما ذكر فافهم وليس المراد رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون
هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام
على متعارفهم فيؤل بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره في وجه الرد من لزوم التكرار
بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا
لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف لكنه ايجاز
بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بابسط كان هذا الموجز

الذي ذكره

الذي ذكره غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه
على قصور العبارة عن وصف انقراض الشباب والمام المشيب فعلم ان الايجاز اه د
هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار وعند السكاكي
فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص
بيان لما مال اليه الشارح نفسه بحذف حرف النداء وياء الاضافة وكلامه يشعر
بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان
الياء محذوفة من عبارة المتعارف فاما ان تكون للاوساط عبارتان او يراد ان
وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال اذا قال الخميس نعم صدره
لا يبعد الله التلبب في الغارات التلبب التشمر والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمس ركان
قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للنهب والاخذ اذا
قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغيروها والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم
من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة
الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها ليبين
الفرق في صورة بلاغة الكلام وجوابه ان المراد بعدم تغير تحقيقه اه نوقش فيه بان قول
السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبية
ولا شك ان مطلق النسبية لا يقتضي ذلك كما ذكر اي الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة
بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة فيه نظر لانه قد اشتهر انه
قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال
النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش
الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان
كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل
ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل وسد على ذلك لفظ الظلال لانه
يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظ

نحو قول عدى بن الابرش فى الاصل كنت صغار فى شعر الفرس مخالف سابولونه والابرش
اسم رجل كان به برص فكنوا ابرص بذكر عذاالبا بجذيمة الابرش النبا اسم ملكه و
وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على ملكته وبعد نجوعها استولت
زباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة انى رغبت فيك واردت ان تزوجنى فتضم
ملكى الى ملكك فتر بذلك وشاور اهل الراى من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ
الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة
ان يكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدى فلما قرب
قال لقصير ما الراى قال ببقة خلفت لراى ثم ادخل بعد اللتيا والتى على زباء فامرت باقعد
على نطع وجى بطست من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشا
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا
تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله هذا خلاصة القصة فان لها قصته
فى شرحها طول كذبا ومينا زعم بعضهم ان الرواية كذبا بينا فلا تطويل
ولا فائدة فى الجمع بينهما وفيه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على الاخر وفايدته
تقرير المعنى فى الاذهان كالتوكيد ولا يخفى ان مناسب المقام فلا تم اخلاله بالبلاغة
اسم للمنية من الشعب وهى الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهى معرفة لا يدخلها
الالف واللام من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت
فى معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شئ بالفعل
ان لا يكون من شانه الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ولا يخفى ان بذل النفس
اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه فى رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت
جنبه بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه جنا وهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا
كان غرض القايل تصحيح كلام ابى الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن
رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل فاعلم علم اليوم
البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعد

بيعة
عقدة
نفسه

ودارلها بالرقمتين كانها مراجيع وشم فى نواشر معصم وقد مر فى شرح المطالع فى شرح
الديباجه والرقمة جانب الوادى قال الاصمعى الرقمتان احديهما قرب المدينة والاخرى
قرب البصرة ومعناه بينهما والمراجيع جمع مرجوع من رجعه رجعا او الوشم من وشم اليد
اذا غرزها بابرة ثم ذر عليه النورة وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر
المعصم عروقها الواحدة ناشرة شبه الاثار التى فى الديار براجع الوشم ويروى ودار لها
بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اى اعلم علما مشتغلا
بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احصل وقوله عمى صفة
لشبهة يقال رجل عمى القلب اى جاهل فمعناه انه قول لا يعضده برهان ويدان قوله ابوالهم
لتادية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظ وذمهما لانهما الاصل والمقيس عليه فبل الاولى ان يذكر وجه تقديمها
فى الضبط الاجمالى السابق اعنى قوله والاقرب ان يقال اه فان المقتضى لبيان فايدة العدول عن الاولى
قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة اما التقديم فيما نحن فيه فرع التقديم فى الضبط الاجمالى
ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق به الشئ اى احاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا
كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ عليك واسع المشهور
ان اسم المكان لا يعمل لا فى الظروف ولا فى غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعنى واسع على تضمينه معنى
البعد وجوز البعض عمله فى الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق على تضمينه معنى البعد
وجوز البعض عمله فى الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالمثال
ام لفظى اه فان قلت لو سلم ذلك فى الاية فلا نم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان
كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس الا معنوى
لفظى بل لتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره يجب
تادية المراد ناقصا عن اصل المراد ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور معارضة
كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له حتى لو ذكر لكان
تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين اى رجحان قوله ولكم فى القصاص
حيوة الاحسن ان يقول اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى والمعتبر الحروف الملفوظة

مهاة
دار لها
يعنى ماجيع وكور يقال فلان يرجع ... مرجع
المفتر

ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص واليا، فى فى مع انهما موجودان فى الكتابة والنص على التلكؤ
بعا يضه كون سلوك طريق البرهان فاس البلاغة او النوعية حيثية النوعية عن جنبة
التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما قان قيل فى هذا التكرار رد العجز على
الصدر اجيب عنه بان المعتبر فى مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون
فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وهمنا ليس فى
البيت الا كلمة واحدة قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وفيه البيت،
بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر
لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على
الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى
ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحى وبالثانى المعنى اللغوى ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ نافيا
لنفسه بحسب الظ كما يشير اليه الشارح وبلامته عن توالى الاسباب الخفيفة هى ان
يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو لم وقل فى موضع واحد هو لام الفعل الاول والف النفى
وفيه نظر لان تقديم الخبر اه قد سبق منا فى اواخر احوال المسند جواب هذا النظر
بان حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدأ فقيه تقديم ما حقه
التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى ان حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد
الاختصاص فيذكر وقيل ان الصفة اذا كانت جملة اه قايله الفاضل الرضى والحذف
فى غير ما ذكر كقوله مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر يرمى بكفى كان
من ارمى البشر اى بكف رجل والكبداء قوس ملاء مقبضها الكف وقد ترمى صفة كبداء
حبت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديدت من التنبيه يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله
الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او
عطف بيان له او صفة ويزيد محكى بالضم عن يزيد فى قوله المال يزيد لا يزيد المال فلا تغير
حاله فى المواقع الثلثة فلهم مزيد اى صياح فى موضع المفرد اى فادى مفعول ثالث لنبئت

وقوله ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قولهم فديد اى يصيحون لاجل الظلم وعلينا متعلق بظلما
او بفديد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده
كالتفسير له كما مر فى اخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها
ويجوز فى غيره بقرينة وكذا اذا قال المنبح المنبح بالحاء المهملتين الذى فى صوته بحة وهى فى صوت بحة
خالة مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال
بالشئ بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح اى فرحته فتفرح وعلى
كلا الوجهين ينبغى ان يحمل اذا بمعنى الماضى كما فى قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين
ومنه قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز
كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زايدة لتاكيد اللصوق كما مر نظيره نحو جاء اى
زيد ليس الا اه التقدير فى المثال الاول ليس الجائى الا زيد وفى الثالث والرابع يا ربى
يا غلامى وفى الخامس لتغليس لتغذيق بدليل قوله تع الم تر الى قوله تع فصب عليهم ربك سوط عذاب
وفى السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض
والجبينين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير فى المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق فى
صدره يا من راى عارضا اسربه مختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف
اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب
الى انه من الثانى والاسد المذكور فى الاخر هو ما اضيف اليه ذراعى الاسد اخر ليكون كالعوض
من المضاف اليه للثانى اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه
ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم
الاضطرار العارض السحاب يعرض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا
مسرورا والذراعان كوكبان نيران بينهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم بين ذى بها القمر
ايضا والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهى المنادى
فلا حذف واما الجملة اراد بها الكلام التام الذى لا يكون جزء من كلام اخر ولهذا لم يعد
كلا من الشرط والجزاء جملة فان ضربت فقد انجزت قال ابن هشام فى مغنى اللبيب جوز

فی صوت بحذه
لتغلیس
الجملة
لیس
الجبهة

الزمخشري ومن بعده ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت و
يرده ان ذلك يقتضى تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان
ما ذكره فى الاستثناء لا يفيد فى دفع الاعتراض شيئا من جهة ان بنى كلامه ان الماضى
بعد تحقق معنى فلا يصح انه يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل
السؤال بان حرف الشرط فى ان ضربت خلصت الماضى الداخل عليه قد التحقيقية
للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل
فى قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان
السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة فى نفس الامر عما السرقة المنسوبة الى يوسف
كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا
بانه قد انفجرت وكذا فى الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر
وظاهر كلام الكشاف ان يسميها فصيحة اه عبارة الكشاف فى سورة البقرة هكذا
الفاء يعنى فى فانفجرت متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت
كما ذكرنا فى قوله تعالى فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة
الى التقدير الثانى الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف و
ذكر صاحب المفتاح ان الفاء فى فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض
للتقدير الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من
ظاهر الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم فى الفصيحة البيت المذكور فى الشرح اعنى
قوله قالوا خراسان اه وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة
التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا يدخل على الماضى المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها
ضعيف واعلم ان المختار فى وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها مبنية عن ذلك المحذوف بحيث
لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقى لا يمكن التعبير عنه خراسان
اقصى ما يراد بنا اه البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد ببغداد فلما خرج الى خراسان

وبرده
مضى
تحقق
فاء فانفجرت
فاء الفصيحة
اخر البيان

استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمنية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض
الرشيد فى طريقه وانشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
ما اقدر الله ان يدنى على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون الذى ارجوا
وآمله اما الذى كنت اخشاه فقد كانا وعين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت
بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله لقلبنا اليهما ثم المكسو احيانا فقال الرشيد
فقد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع
وقوله ما اقدر الله تعجب من كمال قدرته تعالى ويدنى من الادناء من الدنو وهو القرب
واثبت الياء ساكنة للضرورة والعين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت
للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما ومنه حب السقط
طرف الضوء اه الضمير فى طرف راجع الى الابل والباء فى بغداد بمعنى فى متعلقة به وبغداد
بالدال المهملة والدال المعجمة وبالنون ايضا كذا فى الصحاح وكان الاصمعى يسميها مدينة
السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع فى الحديث ان بغ صنم وداد عطية
الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما فى الموضعين للتعجب وانما فصل
البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعانى المذكورة معنى ما النهى بل
لا يكون من ايجاز الحذف فى شىء فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية الخ المسئلة
اصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل
السنة فتعلقهما بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قد شغفها
حبا فى الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اى بلغ
شغافه والعادة دلت على الثانى فان قلت الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن
لما لمن زليخا وكانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى اردت ان يظهر لهن ان لومهن اياها لم
يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذى لمتننى فى حبه لو ما مخالفا للعادة
قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم فى نفس الامر والا كان كذبا والعادة
تدل على ان لوم النسوة انما كان فى المراودة لا فى نفس الحب الذى لا اختيار فيه وانما ذكرنا الحب

بغداد

فلن امراة العزيز تراود فتيها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها فى ضلال مبين لا لاجل
على نفس الحب فح لا جواز لتقدير فى حبه بناء على تقيضه العادة من انهن مالمنها فى نفس
الامر اى مكانا يصلح للقتال اى انكم قاتلون فى موضع لا يصلح للقتال و نخشى عليكم منه
و يدل عليه انهم اشاروا على رسول الله صلعم ان لا يخرج من المدينة وان يجزم القتال فيها
والقصة فى غزوة الاحد مشهورة كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث
يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه او مقارنة المخاطب للاعراس وتلبسه
دل على ذلك هكذا فى بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد فى اكثرها فكان تركا اكتفاء
بقوله سابق او المخاطب بالفعل يقال رفأت الثوب رفاء اذا اصلحت ما وهى منه
قد اشرنا فى مفتح الباب الثالث الى ان القطب رد فى شرح الكشاف امثال هذا التركيب بان
المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت الثوب بدل يقال او يقال اى اصلحت بدل اذا اصلحت
واشرنا هنالك الى ان ماذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا قرئ
به على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يأتى فيما نحن فيه لا يتعسف لان المناسب لرفأت
على صيغة الخطاب ترفأ ولا رفاؤه وهذا فلابد ان يعتبر ههنا وفى امثاله كون القائل هو
المخاطب ومع ذلك هى عبارة قلقة كما صرح به الشارح فى حواشى الكشاف ومما يدل فى ذلك
ما فى قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجه المواخاة ان فى كليهما حصول شئ عقيب ما ينافيه
وهو اقوى تأثيرا فى النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكأنها لذتان لذة الوجدان
ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم
اليأس من الرحمة والظلل جمع ظلة وكقلة قلل وهى ما اظلك قال الفاضل فى تفسيره هل ينظرون
استفهام فى معنى النفى ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم الله اى يأتيهم امره او بأسه كقوله او يأتى
امر ربك فجاءهم بأسنا او يأتيهم الله ببأسه فحذف المأتى به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز
حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع فى هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب انه اورد
الاية الكريمة فى المتن قبل هذا بسطرين على ما هى عليه فكيف غفل عنه ههنا لان الشئ اذا جاء
من حيث لا يحتسب كان اشد وفى بعض النسخ كان اغم من الغم والاول انسب بقوله فى جانب الخير كان

بناني ٤

ما الملكة ٥
الحلك ٥
العالي ٤

اشرها بين اللفظين من التجنيس الخطى يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة يعنى ان هذا
التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلثة وان امتنع اعتبارها فى بعض المواضع كما فى
الاية فان المخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران نزل
على اسلوب العرب فلابد ان يكون فى نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما لافاده مع
قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فى الكشاف عدى قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه
قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفى ابهامه
وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم آخرهم مصبحين اى حال دخولهم
فى الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة اى من الايضاح بعد الابهام لم يقل
اى من الاطناب لا يضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا وقيل الاجمال
والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح
فهذا التفسير لا يلائم قول المص سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام للامور الثلثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المنظر
فيه غير باعتبار الامور الثلثة المذكورة فلا محذور نحو يشيب ابن ادم لم يقل نحو قوله لان من الحديث
على ما ذكر فى جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر
فى رواية يكبر ادم ويكبر منه معه اثنتان حب المال وطول العمر فكانه قوله فى الايضاح كما جاء فى
الحديث يشيب ابن ادم اه بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شيب الغلام بمنزلة
لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين
متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك
ان اللف المقصود فى القطن متأخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة
المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف
بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره وهى صلوة العصر على قول الاكثرين
اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن احد

لتنفيذ معنى ...
حينا ٤
اثنان ٥

لايتصل

من السلف انها صلوة العشاء وذكر بعض المتاخرين لا بها بين صلوتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى صلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة لان المضارع باب من الصبر المصابرة في العدو والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يولمهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه ينزلوا على نصيحته لهم كما كرر ابرهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن انا سمين عند شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون اه فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها بيده وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه الاضافة ثم كون البيت من قبيل التكرير لتذكير ما بعد على رواية ان بالفتح واما على روايته بالكسر فلا تكرير فيه شيء لان اناخ يكون خبر الا انه لجواز وقوع المكون خبرا للاحرف المستة كذا في شرح اللباب وتبين بطلان ما قيل اه وجه التشبيه ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا يشبه الجزع اليماني الذي فيه سواد وبياض قيل المراد بالحال الشامة فانها بغير لون التغير وح يكون قوله لم يهم بتفضيله حال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي خزام السقط هو المختال وعنى به هنا الملك المتكبر وحقيقته ان الحال بمعنى الكبر يقال رجل ذو حال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها في الطعم والاستدادة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفرجر

حزن ۵

نصيحة ۵

احضروا

نعيم ۵

يعتزلون ۵

لبديع

والغم

والغم غير ضيقه فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا لا اجابة الشعر قبلا فذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبذولة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كلما احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بصفة الغم بانه يقبلها ملك عظيم الشان فكيف غيره دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير اه فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود لكان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الا يغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر واحترز به عن الوجه الاخر في الاية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازى الا الكفور العامل لكنه خبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ولا قوله ايضا لتوهم اه قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضميرهو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى غير صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم ولست بمستبق اه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا ان حالا عن الضمير في

النقر ۵

المجالس ۵

مستبق اللهم الايبنى الكلام على الاتحاد الذاتى بين الضميرين يعنى انك لا تقدر على سنقاً
موده اخ يشير الى ان قوله اخا اما على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما فى قوله
واسئل القرية والتقدير لست بمستبق موده اخ لان نزول المطر قد يكون سببا الخ فيه بحث
اذ لا يكفى فى ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال لا بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف
والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا فى التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا
سبق من السقى الا الاصطلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولدى
ترى البلغاء لا يكتفون فى مقام الدعاء بذكر السقى فكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت
يتبادر كونه سببا لخراب الديار هنا ليس بمجرد ذكر السقى بل باعتبار دوام المطر الحقى فان
الدوام معتبر فى مفهوم الديمة قال فى الصحاح الديمة المطر الدائم الذى ليس فيه رعد ولا برق
قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ديمة تهمى يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى ولذا عدى
الذل بعلى والا فهو يعدى باللام يقال ذل له ويجوز ان يكون التعدية الخ الفرق
بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثانى باعتبار ان التذلل لكونه من العالى الى السافل
يدل على حصول معنى العلو فى التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا فى شرح الايضاح وفيه نظر
لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك
بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما تتبادر عند وصفه
بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك
فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار
برهان العقل والظن يكفى فى مقام الخطابة والاقناع فتامل فبقى ذلك التوهم بقوله مع الحلم
الخ قد يناقش فيه بان حال البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعسفا
مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب فى عين العدو
غير حليم فى غير وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظ فان ما ذكره الشارح
امر خطابى ادعائى اوادعائى لبشاشته مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب فى سلطان
ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا الامر لا يرفع اليه المخاطب راسه من مهابته وهذا

ما لا يخفى على المنصف وعدم دلالته مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف
فى مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح
لا يخلو عن ركاكة بفضلة نكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال ونحوهما مما ليس جملة مستقلة
ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر فى الامثلة التى ذكرها المص فى الايضاح
او لتعليل المدة فى قوله تعـ سبحان الذى اسرى بعبده ليلا الاية هذا ماخوذ من كلام الكشاف
واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء
فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت فى بعض من اجزاء الليلة اجاب صاحب الكشاف بان
ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثانى يقتضى الاستيعاب والاول يصح على
التقديرين وذلك لانه يصير محدودا لدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا
لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف والاسراء فى
لا يكون الا فى بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقى من انه يجوز ان يراد بذكر الليل
منكرا بواسطة الليل والدخول فى معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اى فى معظم ظلمته وستفاد
البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام
فى قوة اسرى بعبده ليلا قليلا وعليه يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد
الاستعمال بقى ههنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور
فى بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعـ ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا
يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد فى الايهام التبادر الى الذهن فى الجملة كما ذكرنا فيما سبق
والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه فى جميع الليل فتامل ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعى الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم وللتاء ان يضم التاء لضمة
الجيم يقال ترجم كلامه اى فسره بلسان آخر كذا فى الصحاح والكلمة رباعية وغلط الجوهرى فى
جعل التاء زائدة وذكر الكلمة فى فصل رجم ومعنى البيت ان ثمانين سنة التى انتهى اليها
سنه احدثت فى سمعه ثقلا مخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكون عليه من
قريب ولما احتاج فى ادراك المسموع الى ان يعاد الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التغير

بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لمجموع مقاله
الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدق في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء
عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الاهل اتاها والحوادث جمة تمامه بان
امرء القيس بن تملك بيقرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرء القيس وتملك اسمها ويبقرا فعل
ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة قوله والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام
المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها
طلبية والحالية تخالف الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق
انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب
الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان
لها تعلق بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا على مذهب
الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف ياتيك
كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فقوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ
بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احد الجملتين معمولة
لما في الاخرى والاتى في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله ويحب المتطهرين
معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف
الثانية على خبر ان ليس بمتيقن لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة
الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل فالاية مثال لا
دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف
على فاعل فعل في البيت السابق واللهيب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه
من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله وما مات منا سيد البيت لعبد الملك بن عبد
الرحيم الحارثي وقيل لسموال بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من

اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على نفسه ضيمها فليس الى حسن
الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل و
جارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل
رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه و
اطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيد والكسائي
يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا سيد الا في الحرب ولا ابطل دم قتيل منا في موضع
كان وعلى يديه انفه والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله كله وينزل فيه يجيزه اي
يدخله في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبيه لا ستحكامه يرد الطرف اي هو شرف
عال بحيث لكل طرف الناظر اليه وسوق الاساق يدل على ان المراد من الجبل جبل العز
والعلو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحوا المفتاح فلينا مل
فيشتمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير
شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يختص تفسيرا لبعض لم يتعرض له وتقديره كلامه على ما
ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم
يذكر قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما اراد المصنف فورد عليه الاشكال فيهولان ما هو
اقل من الجملة اه وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد
الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من
الاعراب فالمعنى فيشتمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او
اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل
هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة
كان الواقع الخبر ولا يخفى ما فيه من التعسف لان ايمانهم لا ينكره مثبتهم وايضا تسبيحهم
وحمدهم المستفادان من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم بربهم وحسن ذكره اظهار
شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف
عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حولهم هذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى

ويوسون به ايضا لاعلى مذهب من لم يشترط فيه البيت كامر وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اه اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شانه عند عظم المنظور
يقال رايته بعيني وعند عظم العقول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنع من ان يكون للتاكيد بحسب
اقتضاء المقام وفيه ما فيه ولت بنظار الى جانب العنق اه وما بعده والى اصبار على من
يعولني وحسبك ان الله اثنى على الصبر وقول الحماسي وننكر ان شئنا اه هذا البيت من ابيات
قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا جهام ولا فينا
بعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول الجهام السحاب
لا ماء فيه الفن الثاني في علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني
لا الالفاظ او المضاف محذوف من الاول اما الثاني فلمذكر وهو علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد اه اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي
معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص
او له لازم واحد فقط والجواب ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه
تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له
لوازم بالمعنى الاعم مم فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك الاحتياجه
الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء
على ان الادراك هو المعنى الحقيقي الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او
اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا
اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول و
القواعد والادراك المتعلق بها ظ لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعرفون
مقتضياتها في الموارد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق
من تصريح الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تع
وعلم جبريل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك او الاصول غير ظ فتامل واراد
بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم اه قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد

معنى

معنى واحد امر كان دعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت
من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم
الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني
لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب خواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها
اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مذهب السكاكي انما هو في افادة المعاني
الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية
لا النوعية والا فالمركبات موضوعات نوعا ايضا على ايراد كل معنى يدخل في
قصد المتكلم قبل لفظ ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل
يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد تستلزم الاقتدار
عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكما ان
الاحاطة بما لا يتناهى عقلا مح كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان
على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم ايراد معنى
قولنا زيد جواد اي لا وحده بل مع كل ما يلاحظه ويقصد اليه المتكلم باستغراق المعنى
فتامل لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة
لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم
البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في بعلم البيان للسببية
لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان ولك ان تحملها على الصلة لا باعتبار
ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان
هذا فتامل لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد
المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم
صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت
القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا نم الكلام
ولو سلم فلا نم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة

211

العقلية لانخ عن وضوح ما وكذا لانخ عن خفا ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع
النوعى ان بعضها اوضح الدلالة قبل الوضوح صفة المدلول وصف به الدلالة تبعا
وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور فى نفسها على حسب تفاوت اسبابها فى القوة فلا حاجة
الى ذكر الخفاء بل لا وجه لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا
وبالذات يخرج ملكة الاقتدار على العراء اى يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم
البيان وجزء من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الدليل بطريق الاستقلال
اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعانى
التركيبية اولا من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد
المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو
المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف
المصنف خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره
فى تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلة اشارة الى انحصارها فى الوضعية والعقلية
كما دل عليه كلام الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق
فى شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية فى غير اللفظية ايضا فان اخذ
المستمع للنغمات الطيبة فى الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك النغمات فى نفس ذلك المرتقص
وعلى ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب الاحوال وملايمة الاصوات و
قس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتالم وحاجبه عند شدة الالم اما ان يكون
للوضع مدخل فيها اولا قد يجتمع الدلالة الوضعية والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول
واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حى بحسب مقتضى الطبع اى
طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع كلمة
اخ على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على التحسر واما
الذى يدل على الوجع فهو بالضم لا غير وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ
عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع مستظهرا مستنظرا

نقلنا دحه من عبارات الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم
بالمعنى متعددة اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق
العلم باللفظ فى السمع مخالف لما ذكر سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا
فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نقش
الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام
اللفظ هو الخيال مبنى على انحصار طريق العلم فى السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى
كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ فى كلامه على الاكثر
لعدم توقفها على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو
عالم بالوضع الحصر وان القيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن
فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان
منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع او لم
يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد واعترض ان الدلالة اه قرر الفاضل المحشى
الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازى فى شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه
تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم
جواز التعريف به فلا بد من تاويل اخر على تقدير النجاة اخرا الى انه تفسير باللازم الغير المحمول فلا
حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبنى للفاعل فان فهم السامع ايضا
لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب
من الدلالة بحسب الزعم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور فى شرح المطالع ان الوصف الناشى
من الدلالة اذا قيس الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشى اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل وجوابه انا لا نم انه ليس صفة
للفظ اه قد اورد الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة
له لكن صرح فى مباحث التقابل من حواشى شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به
فبين كلاميه فى كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره فى حواشى شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه
مذهبه

مختار لان دلالته عليه انما هي من جهة ان العقل الحاكم اه اى من جهة هي منشاء لكون العقل حاكما
فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل
ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحالة فالصواب ان يقال فى
التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين وادير به الكل او عتبر
دلالته اه انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها الخ ليتضح الكلية والجزئية وما
يتفرع عليهما دناده ايضاح ولمثله اقحم لفظ الاعتبار فى قوله واعتبر دلالته اه فليفهم وح يعض
تعريفا الدلالات بعضها ببعض الخ اى ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بحدود
بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بكلى
لعدم الاطلاع على مثاله مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل واحد من اللازم
والملزوم والمجموع منهما معا كما فصل فى شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة
آه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس فى ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه
كما ذكر وفى تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا **قوله** اى ان التضمن فهم الجزء فى ضمن
الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء فى ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس
الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشى توجيهه
فلا وجه للاعادة وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا والتزاما قال الفاضل المحشى هذا بطو
بين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم
الجزء فى ضمن الكل لم يكن الفهم الثانى وهو فهمه منفصلا ومخطورا بالبال قصدا بواسطة القرينة
الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس فى ضمن الكل وهو ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم
ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشى لا تضمنا قلت مراده بقوله صادقت
الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صادقت كذلك كما يدل عليه السياق
او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول فى الالتزام وبالجملة لا شك فى كون الفهم الثانى وان كان
بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون فى الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره والالتزام

اذ ليس المفهوم

ولو قال فى التعليل لان دلالته
عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام
العقليين لكان اوضح

اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له فتعين كونه مطابقة الثانى ان ما ذكره من ان القرينة فى مثل هذا
لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافى ما اشتهر بينهم فى الفرق بين المجاز والمشترك من ان
القرينة فى المشترك لدفع مزاحمة الغير وفى المجاز لفهم المعنى المجازى حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان
يكون موضوعا بازاء المعنى المجازى بان اعتبروا فى تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك
وقالوا الفهم فى المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجى فى بحث الحقيقة والمجاز
الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا
والتزاما مبنى على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا
الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التى هى اقوى لم يدل عليه فى تلك الحال الجزى
الباقيين محل نظر لان مساق الكلام على ان نفى التضمن لعدم انفهام الجزء فى ضمن الكل لانه لما
لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا فى ضمنه كان الفهم ايضا لا فى ضمنه فبالضرورة
لا يكون تضمنا ثم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشى فكون المقدمة الثانية مبنيا على
ما ذكره الشارح ثم اللهم الا ان يقال مراد المحشى ان مبنى ما ذكر على هاتين المقدمتين فى
نفس الامر فى كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل
المحشى قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال
فى اللازم والظ انه اعتراض على الشارح فيه بحث اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة
الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد
وقد حكم ايضا باستلزامها المطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا
وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى الحكم الثانى كونها مطابقة فلا وجه لبث القول بنفى الدلالة
متمسكا فيه بالثانى وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور ان يعين
احد بهما فى الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظ
جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام
التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة
المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة

بقية ؟

ام نقض مبنى على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعهما
وبالجملة الكلام ههنا مبنى على التنزل فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف التلميح
خاص كما بين البخل والجود فى مقام التمليح والتهكم وكلام ابن الحاجب فى اصول شعراً وغيّاً
هكذا ودلالة اللفظية فى كمال معناها دلالة مطابقة وفى جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية
التام وقيل اذا كان ذهنيا يخرج كثير من المعانى المجازات والكنايات اه جوابه
ان من اشترط الكلية الدلالة لم يجعل تلك المجازات دالة على تلك المعانى بل الدلالة عليها
عنده هو المجموع المركب منها ومن قراينها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل
الدال نفس تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشى واعترض عليه بان الدال
على المعنى المجازى ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز فى رايت اسدا
فى الحمام مجازا فى المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المراد هو المجاز
اللفظ المستعمل فى غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل فى المثال المذكور فى المعنى المجازى
الذى هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعنى لفظ فى الحمام فى ذلك
الاستعمال وانما هو لاجل فهم المعنى المجازى منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء
من الدال على المعنى المجازى ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل فى
المعنى هو اللفظ المستفاد فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستفاد ومن
القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره فى مثال اسد فى الحمام فلا
انه يلزم ان لا يوجد مجاز فى المفرد وانما يتم ما ذكر فى القراين اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة
العقلية فى حكم لفظ تقديرى او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ و
المجاز هو اللفظ فلا يكون المركب المجاز فضلا عن ان يكون مجازا فى المفرد فضح (؟) وهم ان لا يوجد
مجاز فى المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل فى جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق
بفهم المعنى المجازى بل بالارادة فاللفظ فى مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز فى المفرد مطلقا
فتدبر بل لم يكن دلالة الالتزام اه رده الفاضل المحشى بان لازم الشئ وان كان لازما
لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه ظاهرة بين لا انه على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه

التلميح

المجاز

لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم
بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما فى الاول فظ اذ كفاية تصور ا وتصور ب فى الجزم باللزوم بينهما
وكفاية تصور ب وتصور ج فى الجزم باللزوم بين ب و ج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور
ج فى الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج فى الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما فى الثانى
فلان تصور الشئ انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور
اللازم الثانى تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا فى نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم
تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه فى بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل
قوله لا يانى بالوضعية فان قلت ان التغير اوضح دلالة على الحق من المغير مع اشتراكهما
فى الدلالة الوضعية قلت التغير والمغير انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية
والاخر على الاجمالية فالاختلاف بينهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله والكلام يكون كل واحد
دالا اه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع وكذا الدلالة المرادة
ههنا اعنى الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر
لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها
اى من كلمات الكلام السابق قوله ما يرادفها اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا
ما يرادف كل كلمة قوله ويحتمل ان يكون بعض منها حالا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله
لا لكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض
والا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما
بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ القيد
اولا ثم العطف فيكون القيد جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراكه
المعطوف عليه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظ فافهم
وقريب منه ما يقال ان الفرق بين الجوابين ان المعتبر فى الاول التغاير بحسب الاطلاق و
التقييد وفى الثانى التغاير بحسب الزمان وفائدة تكرار اللفظ على الحس والمعنى على العقل
فان قلت الكلام فى ايراد معنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء

يعع

فقد

اغنانا بعطف المعطوف عليه ذا المعطوف

بطرق

ما بالنسبة الى معنى واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه للذكر قلت نعم
المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة
الى مدلول واحد وضعى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى ان يكون دلالة
لفظ على معناه الوضعى اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه
يمكن ايراد بقلة تكرار المعنى على العقل فلا نكون معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام
فى دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرار المعنى على العقل ايضا فى غيره وتمكن تادية
ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة اه فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
الموضوع للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ فى كل منهما الملزومية بالمعنى
المعتبر فى دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة
الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى كثرة المواعنى الجود وينتقل
من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الوارد ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود
وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة
الضيفان ومنه الى المواو وينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل
عليه قول ابن هيرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الى قريبة الاجل فان قيل ينبغى ان يكون
الامر بالعكس لما تقدم من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء
فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمنى لا بالنسبة الى ما ذكر فى الكلام صريحا من ان دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء
الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل لغاية الامران يتحدا فى مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على
جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشى فى حاشيته
فتامل قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشى

اسنع الفصيل، الشئ،

هذا الجواب

هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن فى كلامه بحثان الاول ان لقائل ان يقول يجوز
ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون
فى هذا المقام غاية الامر يخالف الاصطلاحين ولا باس به وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد لا نقل عليه
من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس فى الشفاء مما يصرح بان المراد
القوم المنطقيون الثانى ان ما ذكر فى الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذى يوجد فى التضمن
ليس باعتبار فهم الجزء اه مما لا حاجة اليه فى تحقق الاختلاف فى دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ
قد سبق منه فى بيان تاتى الوضوح والخفاء فى دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول
ان ترتبا لملاحظتها ولو بالذات تفيد تفاوتا للترتب فى الوضوح الدلالة على جزء الجزء
اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود
فى التضمن ليس باعتبار فهم الجزء فى ضمن ارادة الكل كما فصله الا انه يلزم مما ذكره ان يلتفت الذهن
عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء واحدا بعد واحد وفيه منع يشهد به الوجدان السليم ومعنى
النوع بالبال اه الواو للحال اى والحال ان معنى النوع بالبال يعنى بالاجمال لا بالتفصيل والا
فحصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله فلم يراع النسبة
بينهما فى هذه الحال اى نسبة انه جنس او جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل وهو بعيد
موضوع نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشى على الوجه الذى نقل من الشارح الا ان
فى الالحاقات التى اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله فى توجيه مراد الشارح اقول فى
تصور الاختلاف فى المطابقة الى قوله اذ لا اشعار فى التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف
المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر
الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف
بالنظر اليهما ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم فى الالتزام كيف
ولو كان مراد الشارح ما افاده لا احتاج الى اعتبار كفاية الظن فى الوضع اذ قد تبين التفاوت
سابقا على وجه يوجد فى العلم الجازم الثانى ان قوله وربما يقال لا يتصور فى المطابقة اختلاف
وضوحا وخفاء اه لا يجب الاختلاف فى العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف

فى تاته

فى بيان تحقيق

بحسب كثرة الموانسة ونحوها كما سبق من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى بذكر الوضع قبول
الى العلم بالوضع قلنا هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب
العرف الخاص واللغة الخاصة فهذا الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات
مراتب العلم وهو لا يستلزم هجر المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما
دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ فربما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله و
ربما يقال الخ انه يقال ذلك في بيان عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية لا في دفع
المناقضة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما اولا الخ كما ظن اذ قد صرح في هذا القول
بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يدفع المناقضة المذكورة الا بتكلف
الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت هناك
في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في شرح المفتاح
انه لا تفاوت في نفس كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح جعل
التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل الخ قد اجاب عنه في شرحه
للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالنوع وضعيه
لا وحدها ولا مع غيرها ثم ظاهر هذا الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم و
ليس عبارته نصا في هذا المقام لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية
المذكورة في كل مجاز وهذا لا يصح الخ انما قال ظاهره لان علاقة اللزوم وان كانت يذكر في بعض اقسام
المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام الخ وانت خبير بما فيه من الاضطراب
قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان ينتبه لها وهي ان قوله ولامراتب في
الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية الخ توجيه الكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح
من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال
ان الحق في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه
وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم
الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقله من كلام كمال الدين ميثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة

قلت ؛
بين ؛
فكيف لا يتم التشبيه
الكلام
يدل عليه انا نقلنا هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام
اللفظ ؛
وجهه

بمخالفة

بين كلاميه في كتابيه لا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا
كما وهم فيه البعض بناء في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكر اعني كون الوجه
في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة فيه
مشابهة معنيها للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى
متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمة صح ان العلاقة هي المشابهة فظاهر هذا التفسير شامل للمحقق ولكن التخييل
ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشمول الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي
فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة
للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المص كما سيشير اليه بقوله وينبغي ان
يراد الخ ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان
ضربها المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تع اتخذ الهه هواه من قبيل
التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا الثاني
تشبيها ضمنيا فالظاهر منه انه مثل قائل زيد عمرو اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة
الخ فتامل لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ومراده بذكر المستعار
له ههنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مرت اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبري
صالحا لان يراد المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال ونحوي الكلام اراد بدلالة الحال
القرينة الحالية وبنحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له اللفظ كما يصلح لافراد الحقيقة واشتراط نفي القرينة انما هو
لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يراد ان يكون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى
المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا بان
عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها او قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل
المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب اللغة كما تقرر
في الاصول وقال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة

فما استفاد من ظاهره الخ
الحقيقة ؛
في حاشية ؛

شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه فى الذكر لاصاب كل منهما شرطا انتهى ولحلاف
لفظ الادراك على الاربعة يعنى مع خروجها عن النسبة المصطلح الذى هو نفس الدلالة فان قلت فى التعريف
امور ماخوذة عن الاربعة قلت الكلام فى المقر بالبحث لا فى كل ما اخذ فى التعريف لكنه قد استعمل فى العرف
انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر أه فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التى هى رائحة الفم
العنبر الذى هو مشموم عرفى بل برائحته فلا يكفى التشبث بالعرف فى دفع الشارح بالكلية عن هذا المثال
يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم لانه علم الحيوة عما من شانه ان لم يقل علم الحيوة
عمن اتصف بها مع انه الظ والمذكور فى عامة الكتب لا نتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل
الحقيقة واما انتقاض المفسرين بقوله تعالى ليحيى به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل
بواسطة كمال وضوح اصله الذى هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل
وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس
اى محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء
والتنزيل وهذا ظ عند المص فتامل فدخل فيه الخيالى يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من
قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور عن ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها
وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا أه انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال
الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتادى اليه جميع المدركات الحسية ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله بان المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق
الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك اذا كان عقليا بدون الحواس وان كان المراد
الادراك بالحواس يتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا او الادراك بنفسه
لا بصورته فلا غبار بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية
ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهى ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وفرع على هذا الفرق بين الالمين وتحقيق

ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك بحيث هذا التعريف
ذكره فى حواشى المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المص لما اقتفى اثر السكاكى فى التقسيم وايراد الامثلة على اصل
الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعمدة فى ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح
ككادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هى مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق
الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هى مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب
وغير ذلك من المشتهيات كتكيف الذائقة بالحلاوة مثال لما هو كمال وخير عند القوة الشهوية لادراكه
كما يتوهم من ظاهره وهو ادراكاتها المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية
بالرفع صفة ادراكاتها فالمراد المعنى الذى أه نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا
خارجيا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغى ان يشترط هذا القيد اعنى زيادة الاختصاص
والضمير لليالى او النجوم اراد بالليالى الليالى المستفادة من رب الدالة على الكثرة والتورد المذكور
فى البيت السابق والاضافة فى دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم
بينها هذا لو رايت فى نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشارح بعد هذا او النجوم هكذا والرواية الصحيحة
دجاها والضمير لليل فى قوله ورب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالفيل تعدى
العين ويابى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والهاء فيه للملابسة والضمير فيه لليل او الفراق و
النفى وجود الوداع فيه مع انه مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش
بناء على ان وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فلا نزاع المقتضى لعدم ذلك التلاقى عن اصله
موحش لزيادة الملال وموحش بالجر اى مورث وحشة صفة ليل كالفيل اى كالرجل الثقيل تعدى به
العين اى يكون اذا وقع لمجرد رويته وتابى اى يمنع ولا يقبل الاسماع حديثه القاصد عنه ولو لم يطرأ
العكس أه هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكى لما فيه من تقليل الاصول
ومن جملته تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح فى
بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طارئ عليه بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشراق
وانما ظرفه قوله فى كون واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب فى هذا
المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان

النكتة انما يظهر في القلب الثاني كما بينه حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها لا يخفى ما في
اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق
بل الى مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الطرح
لاحت ونحو ذلك مما لا يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية
الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان تعليل النحو مصلحا
وان حمل على الجميع كان تكثير المفسدا في كونها كوباسا وثوبا او قطنا فيه نشر على ترتيب
اللف وقد يعترض على كونه من القطن فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على ما لا ينسج بعد
واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا حصول الجسم
في مكان آه الصواب ان يقول حصول العين في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر الفرد متحيز عندهم
وليس بممكن والتحيز عموما الحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها
فيه نظر لان المقدرات ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على
تفصيل الكيفيات التي ما يدرك بالحواس نوعا حيث قيل بالبصر والسمع آه يابى خروج شيء من المذكورات
في خلال التفصيل عن تلك الانواع وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت
الشكل الاستقامة والانحناء يعمان غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها
واما التحدب والتقعر فيعمان بحسب الحقيقة ايضا فان الفلكة المجوفة سطحا مقعرا ومحدبا مع انه
لا خط فيهما بالفعل لعدم تناهي سطحه وضعا كما في اوتار الاغاني الممترة الاغاني في الاصل جمع غنيمة
بمعنى التغني وهي بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير
ذوات النفخ كالبوق ونحوه واصولها اربعة الحرارة والمرارة الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة و
البرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا ضرب
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت
الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت
الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة
والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة

متحرك

الكون

ذكروا

هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلايل كيف والافيون مع ما به من الميل
حلو حار والغريب وسم حار ولوجوه آخر لا يحتمل المقام ذكرها والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان
القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف
ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة
وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين والتفاهة قد يقال التفاهة بعدم الطعم ويسمى حقيقية
وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منهما ما يخالط الرطوبة اللعابية
فاذا احدث في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما عليه المحقق من
شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفريق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا
اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا في
الغاية ينفعل اللطيف منه فيبادر الى الصعود والالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه
تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى كونها معدة له وذلك لان الاجزاء بعد تفرقها
يجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب لذلك الاجتماع فنسب
اليها كما تنسب الافعال الى معداتها والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل وكون
هذا الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة
عدمه فليسا الا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات
الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة
هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف تقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي شرح التجريد بان
البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبل جوهر ولا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة
وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد مما ذكره المحشي
ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي الطوالع بالوصف بالجريان بمعنى الحمل
على الكيفية واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة
التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين

النيت

احد، حسن، اخبل

المبل

البوسة على استعمال موضوعات ما اراد بالموضوعات الات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يجيء بتفسير الغضب على الشارح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدؤها تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتبار النسبي فيكون تقديره قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافة باسرها وجودها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب وصف اسفر فان ذات المطلوب هو وصف اضيف بالنسبة الى المطلب القايم بالنفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة والمنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما ان يكون حقيقة ملتئمة واما اوصافا اه وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة الطرفين ملتئمة من كثرة الشيء ما يجب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى ماهية واحدة والمتعدد الذي تركب عنها هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي

توهم الشارح والحسي طرفاه حسياه لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسياه لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا يعني قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا يدخل فيه فافهم الاجسام وقايما اي الا المعاني والمجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر الفرد وكذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه كاينا بالوجه العقلي اعم منه كاينا بالوجه الحسي تقرير السؤال اه يريد ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتايج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي اي وهو ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق لكن وجوب كون طرفي الحسي سقط اثنى عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة ويكون الطرفين عقليين ويكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا سقط ثلثة اخرى ويكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى ويكون مختلفا ثلثة اخرى وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم ومثل هذا التسامح موجود في طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرايحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل اضافة الطيب الى الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرايحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفاء اذ لا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله والجرء هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته ويقال جره مثل كره كما قالوا للمراة مرة ويقال جرء الرجل في بعض النسخ يقال للجائر والصواب

بالواو والالتفات وجزء ليظهر الارتباط مخصصة بذوات الانفس اى الانفس الناطقة بقرينة اخر
كلامه والا فالاسد نفس حيوانية واذا قلت الرجل العليل المعانى المعانى بالعين المعجمة جمع معنى
على انه مصدر ميمى بمعنى العنا بالفتح وهو التعب فالعلم يوصل الى الحق اه اندفع بهذا ما قيل
الظاهر ان العلم ليس بمتعدى الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل ليكون فى
الدلالة الموصلة مبالغة فى مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضرورى الايصال الى الحق
مثل لكنه ضرورى الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والاثم يكون علما فتامل وفى بعض
بعض الامثلة تسامح اه جوابه انه لم يقصد فى شئ من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى
ينافى الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد فى كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة
له ولم يبق التقييد والتركيب فتامل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة وقد تقدم منا فى اول الفن الاول
انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر ويقرب من
هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل له الادراك كما ان الملكة كذلك يعنى ان يكون
قيل عليه عدم كون الشئ منتزعا من عدة اشياء هى مادته واجزاؤه لا ينافى انتزاعه من عدة اشياء هى طرفاه وهو
مدفوع بما سيحققه الفاضل المحشى فى بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من
عدة اشياء مطلقا يستلزم تركب المنتزع وان الشارح صرح بذلك محل نظر هذا هو النظر الذى
اشار اليه فى شرح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك
والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع منه الاشياء المختلفة وقسم ينتزع منه الاوصاف
المختلفة لشئ واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى
بقوله واما اوصافا اه ولا فائدة فيه فليفهم قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين
بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح فى الصبح الثريا كما
ترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان انكشاف الثريا بمشابهة العنقود امر
جلى لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر فى افادة هذا المعنى و
فى اعرابه كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ اى هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه ومنها
انه حال من الثريا بجعله فى حكم المنكر او بجعل الصفة فى حكم المعرفة اى الثريا كالثريا الذى ترى كونه على

ذلك

ذلك الوصف واقربها انه فى موقع المصدر اى ظاهر ظهور امثلة ترى اه وقد جاء بتشديد اللام كما فى هذا
البيت قال ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم احدا لغة ام ضرورة وقال شارح الديوان معلق الثريا
وليس بصحيح فصيح او بفتح نوره النور بفتح النون الزهر وكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع
مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مقدار الثريا
من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا مقدار العنقود
وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا اه دفع للتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا
مركب لا مفرد كان مثار النقع اه المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة
الصفة الى الموصوف اى النقع المثار فقد اخل بكثير من اللطائف ما سيذكره من المعانى المختلفة
وسر اخلال الماضى بها ان تلك المعانى انما يفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن بتهاوى حال
كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا
فالمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه فى الزمان الماضى بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان
تفسير الفاضل المحشى فى شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اى تساقطت ليس كما ينبغى فانه يشير الى جعل
تهاوى ماضيا كما لا يخفى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود
من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من الليل والنقع ولو قال تشبيه النقع الذى هو من جانب
بالليل الذى هو من جانب اه لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اى ليس مقصود الشاعر
اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل
فى حكم الصلة للمصدر اختار لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول
لكنها صلة للفعل الحقيقى الذى فى ضمنه اعنى المصدر حكما فعلم ينتصر اه العجاجة النقع وسل السيف اى
اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشئ فى الماء رسوبا اى سفل فجعله من
رسب السيف اى مضى فى الضريبة لا يلائم قوله اعلق وقوله والارتفاع والانخفاض وفى بعض النسخ ترسو من رسو
اقدامهم فى الحرب اى ثبت والاول اظهر واحدها الحرب بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة اى يتعلق المقارنة
والمصاحبة لانه سحب عليه حكم الاثارة كما سحب على كون المثال المذكور حكم الضرب ما يجيء فى الهيئات
ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه التشبيه فى الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان

المص الموصول فی الموضعین بالهیئة فلا بد ان یقال هذا من قبیل اعتبار العام فی الخاص کما یقال الجبو
بحی فی الانسان ای یتحقق فیه وهذا التکلف انما لازم من تغییر عبارة الشیخ فانها تفید بیان حال التشبیه
وضمیر یجی فیها عاید الی التشبیه لا الی وجهه فیفهم منها کون الهیئة وجه الشبه بلا شایبة تعسف احدهما
ان یقترن بالحرکة غیرها فی الترکیب حتاج الی هذا التقدیر اذ لا عاید فی الجملة الخبریة الی المبتدا اعنی احد
لان فاعل تقترن هو غیرها والضمیر فی غیرها عاید الی الحرکة دون المبتدا اعنی احدهما بلا عاید فلا بد ان
یقدر لفظ فیه ای ان تقترن فیه بالحرکة غیرها او یجعل اللام فی الحرکة عوضا عن المضاف الیه ای بحرکتها
فیحصل الربط بلا احتیاج الی تقدیر فیه نعم یحتاج الی ان یجعل الاضافة لادنی التلبس وهذا ایضا انما یلزم من
تغییر عبارة الشیخ لان ضمیر یقترن فیها عاید الی المبتدا بلا احتیاج الی تکلف تقدیر الرابط لکن لا بد ان یقدر
المصدر الغیر الصریح المتولد من ان المصدریة مع الفعل فی قول الشیخ ان تقترن بغیرها باسم الفاعل لیصح حمله
علی المبتدا الذی هو عبارة عن وجه الشبه وان یقدر مضاف فی عبارة المص ای ذوات تقترن علی ان الاضافة
لادنی التلبس لکن لزوم التاویل فی الموضعین انما هو اذا جعلنا قوله علی وجهین بمعنی انه علی نوعین وان کلا
منهما هو قسم من الهیئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل علی صفتین فلا لزوم لان کلا من الاقتران والتجرد کما
فی عبارة الشیخ وکذا اقتران الغیر بحرکتها او بتجرد حرکتها عن الغیر کما فی عبارة المص صفة للهیئة ولا حاجة
الی اعتبار الرابطة فی کلام المص ایضا لان الخبر عین المبتدا فتامل اعلم ان مما یزداد به التشبیه حتی یلزم
فیه دقة وسحرا ان یجی فی الهیئات آه لفظ ما فی قوله مما یزداد لیس عبارة عن وجه الشبه حتی یلزم فیه ما
لزم من عبارة المص بل هو عبارة عن الاحوال ای من الاحوال التی یزداد بها التشبیه دقة هذه الحال وهی المجی
المذکور والثانی ان یجرد هیئة الحرکة اعادة لفظ الهیئة اغنی عن ذکر ضمیرها عاید الی المبتدا لاتحادها مع
المبتدا والشمس کالمرآة فی کف الاشل لم یرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ فی کفه یؤدی المرآة الهیئة
المقصودة یقال بدا له اذا ندم ومصدره ممدود یقال بدا له بداء وقوله والمعنی ظهر له رای غیر الاول
اشارة الی ان فاعل بدا ضمیر راجع الی الرای المعلوم بدلالة المقام فان الشمس اذا احد الانسان النظر آه
تعلیل لمعنی الکلام ای شبه الشمس بالمرآة فیما ذکر من الهیئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر الیها لیعلم جرمها آه
بحذف الهمزة ای فادنی قلبت الهمزة یاء ثم فعل به ما فعل بقاض فانطباقا مرة وانفتاحا اخری لفاء
للسببیة کانه جواب للسائل عن وجه الشبه بین البرق والمصحف وقیل بمعنی ان التعلیل کما صرح به الشیخ فی

دلایل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقیقی للسحاب الذی یخرج منه البرق لانه ینفتح فیخرج البرق ثم ینطبق
فتلتیم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق خروجه من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحیث
یضمحل عن الابصار بالکلیة ومن لطایف ذلک قول الشاعر فی صفة الریاض حفت بسرو آه منیرجفت
ای احیطت راجع الی الریاض والسرو شجر معروف واحده سروة والقیان جمع قینة وهی الجاریة مغنیة کانت
ام لا وبعض الناس یظن ان القینة المغنیة ولیس کذلک وقوله تلحفت ای تغطت حال من القیان او صفة لها
ان جعلت اللام فیه للعهد الذهنی وفی ایراد تلحفت علی تلبث ایماء الی احضار البرق تمامه فان الملحفة ما یستر
المراة من راسها الی قدمها وخضر الحریر من اضافة الصفة الی الموصوف ونصب بحذف الجار وایصال الفعل
ای بخضر الحریر وقوله علی قوام فی موضع الحال من ضمیر تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله
والفاء فی فکانها للتعقیب والترتیب یعنی اذا حصل تشبیه السرو بالقیان فتنبه للتشبیه الثانی
والواو فی والریح جاء بمیلها للحال وتذکیر جاء مع ان الریح مونث سماعی قال الله تعالی ریح فیها
عذاب الیم تدمر کل شیء بامر ربها بناء علی تاویلها بالمذکر کالهواء الهابب وبمیلها حال من فیه جاء او
خبر جاء بتضمینه معنی الصیرورة والخجل بفتح الجیم مصدر اما بالکسر فهو صفة مشبهة لا یناسب المقام والمعدل
وان کان بکسر الدال الا ان حرکة ما قبل حرف الروی لا یلزم رعایتها ومن وجوه لطایفه ما فیه من التفصیل
الدقیق وذلک لانه راعی الحرکتین حرکة التهیؤ للدنو والعناق وحرکة الرجوع الی اصل الافتراق والادی ما
یکون فی الثانیة من سرعة زایدة بادیة لطیفة لان حرکة الشجرة المعتدلة فی حال رجوعها الی اعتدالها اسرع
لا محالة من حرکتها فی حال خروجها عن مکانها من الاعتدال وکذلک حرکة من یدرکه الخجل فیرتدع اسرع
من حرکة من یهم بالدنو لان اذا الخوف ابدا اقوی من اذا الرجاء کذا فی الایضاح من خذل اصلاحی
جدل الانسان اشارة الی دفع التناقض الظاهر بین قوله مجدولة وبین قوله مجدل قول الشاعر فی صفة مصلوب
کانه عاشق آه البیت للاخطل والصفحة الجانب والمراد هنا الید وقیل الخد وقیل العنق وهو المناسب المصلوب
والنعاس هو ما یتقدم النوم من الفتور فان النوم ریح یقوم من اغشیة الدماغ فاذا وصلت الی العین فترت
واذا وصلت الی القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطوء والمعنی التمدد فی تشبیه المصلوب الذی لا الثوب
فیه بالمحب الذی یرحل حبیبه وهو یمد صفحته لاجل تودیعه لطائفة لا یماثل الی ان المحب فی هذه الحالة فی حکم الاموات
بل ان دواعی الحیوة فیه اکثر حیث جعله مشبها به ثم لم یحملوها ای لم یعملوا بما فیها فذکر الحمل بلفظ الحمل

ظهوره ع
عامة ع
بالمذکور ع
النهق ع
التغییر
لطاقة ع

طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بما كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم
واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف
يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه دعيث فيه امور تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل دوعيث ؛
والتخييل فالحال هنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال يقال ابرق
القوم اه ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق القوم اي اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا
بلا طريق الحذف والايصال فلابد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة عاد الى ما ذكره الشارح
ولا نزاع فيه فلما داوها اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت ذات قشع كما يقال اكبه فاكب انقشع ؛
والهمزة هنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوع الفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح
به الزمخشري في تفسير سورة الملك زيادة ترح الترح ضد الفرح فالباء في قوله بايصال لبيت الباء
التي تدخل في المشبه به اي ليست الباء صلة التشبيه بل الآلة كما في كتبت بالقلم فان قيل هذا ينقض آه حاصل
السوال انه يلزم مما ذكرتم في البيتان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس
كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في
المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو
بمنزلة الواحد زيد يصفو ويكدر الصفو ضد الكدر وبابه طرب وسهل وليس في قولنا يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احديهما لا تدوم على ما ذكر في السوال فانما يستفاد من تنافي الوصفين الثاني بين الصفتين ؛
لا من نفس الكلام وبهذا التقرير يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر
عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك زايدا على الجمع بينهما لان
الانتقال من احديهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح
قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيهما وان لم يسم
في الاصطلاح تشبيها والمولف يريد بالتمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضره ما ذكره وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح بنفسه ؛
الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك لم يجيا الوفاق حيث يدعي ان في

معقدة من سوء ما به صارت مندفعة بما اجاب احدهما انه لا يجب فيها ترتيب الفاظ كلامه وجوب الترتيب
في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه ترتيب اصلا وفي المركب
قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه
التشبيه والمثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره اي والضياء ؛
ترد الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس الا المطاطية وفي كلام علي كرم الله وجهه ان من ما نقل انه لا سقا
في الطاووس فليس احسن من مطاعمة الغراب من التضاد لاشتراك الضدين خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان
بالاسد يوجد من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين بينهما كان فيه كلا منهما ضد الاخر
فهذه المناسبة معناه ان هذين الوصفين متحدان فيشبه احد موصوفيهما بالاخر هذا او تمليحا فقوله ثم نزل منزلة
التناسب شأنه ان يجعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين في
قوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم للتراخي في الرتبة بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون
بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم
بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر وان قوله هو حاتم مثال التمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة
سوى انه رد على من جوز كون مثال ما اشبه بالاسد للتمليح وليس فيه تصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح
فقد الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما مثال
بالاسد للجبان وانه حاتم للبخيل وعند العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال
الثاني له قلت فلا يفهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط نقيضه ؛
كما في المثال الاول قال الامام المرزوقي آه في نقل ما قاله اشارة الى ان قول المص بواسطة تمليح او تهكم بلفظ مقالية ؛
او ليس لامتناع الجمع بجواز الجمع مثل الافراد اتاني من الي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي فنسب
على بنية المجهول اي ذات الغيظة الغضب المحلل وفي بعض النسخ نفس الضحاك فشرح على بنية المعلوم بمعنى اذاب
والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك قتل ؛
الطلق على اليا تمليحا او هزؤا كان التشبيه اي لا انه تشبيه اسمها بخبرها لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان
الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه الذي هو تشبيه الشيء بنفسه
والحق انه قد يستعمل عند الظن آه وقال الكوفيون والزجاج كان يجئ للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن

مكة مشعر اكان الارض ليس بها هشام اى لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس فى الارض حقيقة والتعليل
انما جاء باعتبار انما جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على ظهرها
والمعنى انه كان ينبغى ان لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه بها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد دس
فكانه لم يمت اى فى الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الحكاية كما تقرر فى قولك مثلك لا يبخل الارفع
الكلام معقدا اى حاله وقصته العجيبة الشان المثل فى الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثل كشبه وشبه
ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اى الحال والصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة
وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رواه اهل للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب
من السماء فعيل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا بعد ان يجعل التقدير مثل
ان يقدر كمثل ماء واما تقديره كاثبات ماء فلا يصح اصلا لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات
النبات من انصارى الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب
وصحب ثم على قياس راكب وركب جمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح معنى من
انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة الله فالاضافة فى انصارى من اضافة احد المتشاركين الى الاخر كانه
قيل من الانصار الذين يختصون بى ويكونون فى نصرة الله ولو كان معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى
قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اى نحن انصار نبى الله انتهى كلامه فان
قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين فى النصرة الى الاخرى ومعناه نحن جند الله
ينصرك معه فاى ترجيح للتوجيه فى الاضافة الاولى واى وجه للحصر فى قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلنا اما وجه الترجيح
فهو ان ما ذكره يقتضى صرف الكلام عن ظاهره فى موضعين الاول فى قوله تع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار
الله حتى يلايم التشبيه المقصود من سوق الاية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثانى فى قوله تع نحن انصار
الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الانصار الى اعنى
بالنسبة الى بقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل والزمان مقدر اى ليتك خفوق
النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابى على الفارسى ان المصادر يقع فى الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا
على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة بان الاية ح لا يكون نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا
مقدرا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا

كالغيث بانه ... دس
اهلا
انصارى
سعى
نك

الاستلزام العقلى اذ حواريك الرجل صفيه وخلصانه الحواريون من الحور وهو البياض الخالص وقيل كانوا قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو خلصاى وهم خلصانى اى خالصى يستوى فيه الواحد والجمع
الخلص كالخدن مثل الخلصان واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الاية اى بين لهم وصف ما يشبه الحيوة
الدنيا ذهبتها وسرعة زوالها او صفتها العجيبة فلا ينبغى ان يعرج عليه يقال عرج على المنزل بالتخفيف
اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشئ الاقامة عليه قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر
مرجعا اه فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح مشبها بها بل المشبه الصورة
المنتزعة عن ذوى الصيب معه فتقدير ذوى ضرورى ويمكن دفعه فتدبر ومما هو بين فى هذا قول
لبيد اى فان ما يلى الكاف ليس بمشبه به وانما كان ينافى هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح
اصلا بخلاف تشبيه الحيوة الدنيا بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضافا اى كمثل ماء بقرينة ذكره فى المشبه
والواو فى قوله وهلها بها حالية واهلها مبتدأ وبها خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدأ
محذوف اى وهى بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض القفراء التى لا شئ بها وفى الحديث اليمين الفاجرة
تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا لامتناع الخبر بالظرف
من عين الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اى يشبهون الديار
حال كونها كذا او بعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع وما
القوم الا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد ما هو ساطع وفى كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر اه
يمكن ان يقال لما استبعد الحمل من الحمل من الفعل انباء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد
منصوبين لا يوجب الحمل كما فى علمت زيدا اسدا فتامل ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب
البعد كان اصوب فان قلت فليحمل كلام المص على حذف المضاف اى ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب
ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام فى بحث احوال التشبيه فتامل والغرض منه فى الاغلب يعود
الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس فى بناء شئ على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى
المشبه الذى هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام فى
كل حكم لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد فيه ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان
جواب الشرط محذوف قايم سببه مقامه او مقدارها اى اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه لنما

يحورون
القفر
وما القوم
كذا

تركه لظهوره بما ذكره اولا مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له

وتقوية شانه الضمير فى شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله تقوية شانه بمعنى تقويه حاله

من لا يحصل من سعيه على طايل الطايل الفايدة يقال هذا امر لا طايل فيه اى لا غناء ولا مزية ويحتمل

ان يكون زايدة كما فى قوله ان الكريم واسك تعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل فطايل فاعل يحصل ويحتمل

ان لا يكون زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظ ويتضمن يحصل معنى يطلع لتقدم الاحتياج

وفرط الف النفس بها لان النفس فى مبداء الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الالات

وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات ما يحده فى قوله

ويوم كظل الرمح آه البيت لشمر بن الطفيل ولابن الطثرية وبعده لدن غدوة حتى اروح وصحبتى عصاة

على الناهى شم المناخر كان لنا برق الشمول عشية اوذباب الطف عوج الخناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا

حال منه اى نا ولنا دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى يضرب به ويقال

بالفارسية چاربار واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفى الصحاح اصطكا وبدل اصطكاكه وهو الضرب الذى

يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر واذا نون يكون

نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة هنا جمع صاحب مثل فرهة وفراه والشم جمع اشم من الشمم وهو الارتفاع

فى قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو فى الاصل ثقب الانف وشم الانف كناية عن الانفة والرياسة

والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو

النون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والخناجر جمع حنجرة وهى الحلقوم

ومثلها الحنجور يشبه اوان الخمور وقد فرغت واميلت بطيور ماء اجفعت عشية با على الطف معوجة الحناجر

ظللنا عند باب ابى نعيم ظللنا بمعنى دخلنا فى النهار والسالفة ناحية مقدم العنق من انشاء قوله اذا هم

الفى بين عينيه عزمه آه البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عنى العار بالسيف جالبا

على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر فى رايه غير نفسه ولم يرض الا قايم السيف صاحبا المراد بالعزم

المعزوم عليه وبجب ان لا على الاطلاق بل يكفى ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر متفاوت بحسب الرسوم و

العادات فلما يوجد وصف لم امر اشتهار كل الناس نقلا لامتناع وقوع المشبه به وقوله نقلا مفعول له

لتشبيه فحم الابراد وقوله الامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامه وليستطرف تعليل لنقل الامتناع عند حضور

المشبه فيجب لان الاستطراف الناشى من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما فى حديث البنفسج لا النقل فيه

لصورة النادر الى كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره اى ليستطرف

استطراف النوادر رده الفاضل المحشى فى شرح المفتاح بان ليس يجب لفظ المفتاح فى قوله ليستطرف

يفيد كونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعيين عن استطراف الندرة مما لا يشمل لما ذكر من الاستطراف

لا يخرج عن شناعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر لفظ المثل تحكما ويجعل الاشارة الى بعض يستطرف

واما التفصيل الذى ذكره فمال الامر وقيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول فيه بالمجهول حذف مضاف

اى من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل فى هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف فى شرح المفتاح

ورده هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به فى التشبيه الاستطرافى واما الوجه بوجه الشبه واقوى فيه كيف

يلزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان ابعد حضورا فى الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان الجمر المذكور

ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يخالف اختلاف

تفسيرات قوله بمثل ما ذكر لان قوله او معرض الاستطراف داخل فى حيز قوله ليصح الواقع جزاء لا شفاء كون المشبه به

اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشى فى شرح المفتاح وح لا يبعد ان يكون آه يعنى لما لم يكن قول

السكاكى ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا معها كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة

التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكى آه وههنا شئ وهو ان المفهوم المتبادر من كلامهم لا يدعيها يكون التزيين او التشويه او

الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح مع قوله وح لا يبعد آه ان يكون المراد بجهة التشبيه

وهى الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل وجه مجزوز بجلم حاسد الجدرى

ما عليه اثار الجدرى والسلجة البران نقرتها اى نقبتها بالمنقاد والدبك بكسر الدال وفتح اليا جمع ديك وفى لفظ

قد اشعار بان اثر النقر باق فى السلجة بعد لانه مقول بالازمان وانما شعر بقربه لانه التقريب ولا تعدد فيه الواو بمعنى

رب ولا دوود بالراء المعجمة الخالصة لان التى ابدت صورة السين لا يستعمل فى كلام العرب يجوز ان يبين بها آه

يحتمل ان ينفى الوات على حقيقتهما وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما فى الاول ضعفن بها اى ضعفت

تلك القامات من حملها والحنت بسبب ثقلها فالضمير لا دود بيه لمشاهد عناق العناق بكسر العين اسم

مصدر بمعنى المعانقة غض يرف الغض الطرى ويرف بالفاء من رف لونه اذا برق وتلالأ قال الشاعر يا بلك

هل ضمت اليك دبا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون دبا رفيف الاقحوانة فى نداها كان بسل القو

اه قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع كتشبيه الحبايع اه حكى ان
قاضى سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب منقبضا فاخذ يمدحه حتى قال وبها المعروف بالجوهرى
واشار الى ندمائه بان يجوه فاستطرف كل منهم حتى انتهت النوبة الى الشريف في البين فقال انتهى الى التفوه بالخبز
فامر الصاحب بان تقدم لما بينه وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة
ولو في الاعرفية او الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط ثم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عايد الى المشبه
ولا حاجة الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ ثم مثل ما في الكاس عيني نكبة ان قلت
قوله ثم مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فبينهما تضاد قلت لم يقصد بقوله ثم مثل التشبيه المقابل
للتشابه كما لا يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب
والثاني اسلوب اخر فلا محذور ام من عبرتي اه قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد
المستويين وان يطلب التعيين قريب قوله فوالله ما ادرى الخ على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين
ان المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان الشرب من العبرة او الخمر فظاهر البيت لا يفيده فالوجه ان يأول المصراع
الاول اى من الخمر التي اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب والمصراع الثاني اى ام اسبلت بعبرتي التي
اشرب والاقربان معادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب ان كان عبرته كان المسبل به
ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب لانهم اذا
قالوا انت خير كانوا عنده بصراء صرح به سيبويه من غير قصد الى المبالغة انما لم يذكر الشيخ عدم القصد
الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك
في المفتاح بقوله وربما كان القصد اه لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل
الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان
يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم الا العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس
يستقيم في التشبيه الا يرى الى قول الشارح لانه اريد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا
اذا قصد المبالغة وايهام الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل
حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وابداع الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء تعين العكس ولا يستقيم الاصل
فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف هنا ذهول انتهى وقد توجه حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان ما

انتهى ٤

ابلاغ ٤

كلامه

كلامه على الاشارة الى حكمى التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعى التشبيه لان مدار
الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه
تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة
وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره الفاضل قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول اه انما
انما يوجد في بعض النسخ وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه مما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض
المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ اوجه وصفين قيل الظ
انه عطف على الصورة وقوله على وجه متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق
ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر في الاصل
حال من ضمير حين الراجع الى الوجه فان العكس يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان يعد تشبيها
مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور مما يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد
المبالغة والحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لانه لا ادعاء لان الثاني يقتضي
جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز بقي فيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة
في بيان الامكان والحال والمقدار في التزيين والتشويه ايضا مع عدم استقامة العكس فان المشبه وهو الشمس غير
مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه المشبه
فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر مؤتلفة متفرقة في اديم السماء اه المؤتلفة المتلألئة واديم الفلاء وجهها و
دقيقها الصافية نصب على المصدرية والمشترى قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان
وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشترى او خبر بعد خبر
والمراد بعضه في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى الشرق والا فالمريخ في الفلك
السادس والمشترى في الخامس وقد اسرجت صفة منصرف قال الفراء انكر السيم في شمعة وشمع من كلام المولدين
والاصل الفتح فانه لو قيل المريخ اه يعني ان تشبيه المشترى بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة
الثابتة من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا يجيء ما سافيه قرينة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف
عن عوده لا يصح وهو القول المنحل والمذهب الجزل اراد بالمنحل الضعيف وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى

قيل ٦

عنه الوكيك وكذا تشبيه الشاة الجبلية لم يقل الجبلية لان التآء في الشاة للوحدة لا للتانيث والتانيث
كذا التذكير انما يستفاد من الصفة ذهر بالربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنفضت
باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة ولا يخفى هذا من تسامح لان قوله معتم
يفيد بليل معتم كما صرح به يفيد تعدد ومثابة تركيب قد يجاب عنه بان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد
لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشيآء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك
وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا للاقسام السابقة بان
يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له رطبا
بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فالحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا
حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي
حذف الفاعل وبقآء راهه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل
الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى البعض
واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اي قول المرقش الاكبر
المرقش المترنم والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سدوس
واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر
في التشبيه فتشبيه الجمع لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه جنسهما على
التعاقب اعيد بجدول مكان الوشاح العيد النعومة يقال امراة عيداء وغادة ايضا اي ناعمة
نعمة العيد والاعيد الوسنان المائل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضه وترصع بالجواهر تشده المراة
بين عاتقيها وكشحيها يقال وشاح واشاح والشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل
الخاصرة كانما تبسم عن لؤلؤ منضد تبسم معنى تكشف مفعوله محذوف يعني عن لؤلؤ رطب يقال
افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج عن الصدف والطلع ما
يطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكافور وحب الماء النقاخات التي تعلوه انتهى بلا مس
ابانة اه علل بالشيء لها به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن والروح بالفتح نسيم الريح

بنيه

والروح

والروح الراحة ايضا برد الشباب بضم البآء من قبيل لجين الماء اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب في
الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح البآء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول الظهر والانسب
الانس وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع فنآء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو جمع
امنية فتهدد القضاء زمانه والرنان جمع رن وصفوه اخالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق غير
حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا ولا يقال ان فيه تمثيلا لقصد الكنفي الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا
حسا فهي التمثيل ادعية مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل تنتظر وجهه قوله لظ هو المتن وقوله حجبه
من الشرح ولم يرد ان فاعل لظ محذوف اذ قد سبق في جنس امرء القيس كان علوت لظراة ان البصريين وبعض
الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى
لا توجيه التركيب مصمتة الجوانب المصمتة التي لا جوف لها سما الكلمة قال صاحب الكشاف ان
جعل ما بعد هذه الاسمآء القابا كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان
كونه القابا لا ينافي اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان
ظاهر عبارته يابآه ونقل بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الامالي صريح في انها القاب وهم ربيع الكامل
اه قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الانهما
لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على ما بعدهما تكلفهم ان كنت اعلم تكلفهم على صيغة
الحكاية والثكل فقدان المراة ولدها اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل
فلا وجه لتخصيصه بالمجمل بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر
بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد
طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ما ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار
وهو مستقبح في نظر البلغاء لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة
للعام على الخاص فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الطرفين فيخا محا فان الوصف المشعر بوجه الشبه
هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد المشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به
هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فذي سيصبح العبس والليل عند فتى العيس بالسين
المهملة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والبآء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل عند فتى العيس

ايضاً لهما اياه اليه وقت الصباح كقولهم فلان كثير ابادية لديه أه ساق كلامه يشعر بان قوله كثير اياديه
صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب السيد وغيره فكيف يقع الجملة
صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذى كثير
اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او
يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية تجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف
بلام العهد الذهنى كذلك قال السكاكى وهذا التشابه لا يكون أه لعل الغرض اختصاص التشابه بان
ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على امكانه بامور موجودة يسمعه فجعلوا وجه الشبه ههنا الحلاوة
مثلا وهو امر حسى فيه بحث لجواز ان يريد والحلاوة الكلية لا الجزئية وفساده بين لان جعلهم لا يمكن
ان يقال في قول الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا ودفع لهذا اللازم لان غرضه ان الباعث
امثال لهذا التشابه وقولهم المذيب الورد في الحمرة المحسوسة من الامثال فليتامل والذى يخطر بالبال ان معنى كلام
السكاكى أه انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا التحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور
من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وما هو كلى معقول وههنا بحث
وهو ان السكاكى حكم بان التشابه المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية
اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التشابه فيها من قبيل التشابه المذكور لا يقال المراد بالاعتبارى ما لا
يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلى الطبيعى في الخارج لانا نقول حينئذ يكون
لقول السكاكى وهذا التشابه مما لا يكون الا حيث أه كما ينبغى فائدة يعتد بها لان كل وجه شبه اعتبارى اللهم الا ان
يريد بقوله وهذا التشابه لا يكون أه ان التشابه بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر ينتقل فيه من الشبه
يعنى اذا لوحظ الشبه وغرض المشبه به فانه ينتقل اليه وكما اذا سئل ان هذا الشيء بماذا يشبه فلا ان
قيل النظرة الاولى حمقا أه ادبر بما يستحسن بها القبيح ويستقبح الحسن فلان لم يمعن النظر فلم يتعمق
المعنى الغرض اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفى واما انهم قد امعان كثيرة قال
ههنا ما ذكره الجوهرى انه قال انعم كذا اى زاد مع غلبة حضور المشبه اعترض عليه بانه جعل الظهور وجه الشبه علة
لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور
المشبه به عند حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه فيعود كلاميه متدافع واجيب بان المراد مما ذكره اولا انه ينتقل من الشبه

المشبه

الى المشبه به من حيث انه مشبه به اى التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق
وعلية نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور
كما انه علة للتصديق المذكور علة العلية نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والا قرب ان يقال الغلبة
المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة
ربما يقضى الرجل دهره اى يمضيه يقال قضب الامر اى نفذه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه وان
فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور الشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به محل
التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه حملت ردينيا البيت قال
الجوهرى الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الردينى زعموا انه منسوب الى
امرأة سمهر تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر قد وقع ان معنى الردينى من قوم سنان هذا الردينى
رمح منسوب الى الاردن فقدوهم يدل على ما ذكره قوله وزعموا انه أه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل او بعض الجميع
كما من تشبيه الثريا أه فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في التشبيه
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في الشبه بحيث الوجود والاثبات وهذا
يتحقق فيما اذا اعتبر ثلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفى على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله
ياخذ بعضا ويدع بعضا اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة أه قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل
من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبره والجملة مقول
لقولنا لان قولنا معناه ان نعتك وصفنا أه لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون
بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول
المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزانى كما صرح
الفاضل المحشى في بحث حدود الخبر من حواشى شرح المفتاح ولا منسوج عنكب قد ذكرنا في شرح الديباجة
انه على حذف المضاف اى بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة ويعنى بعدم الظهور أه هذا من تطابق وانما
بعيد غريب وهو علاوة لعدم الظهور اى لخفاء وجه في بادى الراى ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة
المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب ويخرجه عن الابتذال الظاهر أه اقتصاره على الابتذال
ايماء الى ان عدم اخراجه عن القرب ونحوه قوله فما بعد قريب مبتذل لكن حديث الحياة قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة

المراجعة

قيل هذا قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد هنا كما لا يخفى على المتأمل الا بوجه بعيد
فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسا بوجه الا متلبسا بوجه الذي فيه حياء
يستحيى انه الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات
يعلم انها اكثر من قطراتها فيستحيى لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب
عدى وهبنا بامر وجودى   وهي تمر من السحاب اى الجبال يوم الغيمة   لياليه اسحار وفيه هواجره كالهواجر جمع
هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل حضنك بمعنى اتيك وحصلها النظارة وقوله
والشمس تنفض جملة حالية ونفاس الشمس نفضها عند قربها من الغروب كانما تضعف بكثرة السير والمراد
ان هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة   هكذا يجب ان ينقد الذهب والجين اي لانه ما ذكر من لطيف
ومشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخران فلا يخفى بعدهما اما الاول
الذي للخلخالى فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وهو لا يصح مع ظهور تلك الصنعة واما الثاني
الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق المصفر بزمن الخريف بالشجر الذي له اصل ورق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل
ح ولا يخفى لفظا ايراد البعد في قوله ان ينقد الذهب والجين لان النقد بمنزلة الجياد من الزيف   فان المشبه به مذكور
قطعا اعترض عليه بجار الله في جواب قول القائل من شبه الاسد فانه شبه قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فحذف
حذف المشبه به ولم يحضر الجانب في الثمانية لجانب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس حذفه اذ لم يقصد بيان التشبيه كما
في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها   او كالرجان في
في الشجاعة قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالصواب
ان يبدل الشجاعة بالجراءة   فكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان بطريق الاتحاد بين زيد والا[سد]
والشك فيه فالقول بان في لفظة كان افادة الشك الموهوم لامر التشبيه وهم   فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما
يتعرض كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير
في النظم فليتامل   ثم اى الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان يجرد الاعلى من معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا اعلى فيما
بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقريره   اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه يجب ان
لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه والاستعارة المصطلحين اذين المعلوم الكلام فان المراد بقولنا زيد اسد

اثبات

اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته في ضمن دعوى انه هو وان فمن الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء كان
المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفي التشبيه بالدلالة على مشاركة شئ لغيره مع كون اداته مذكورة جعل التشبيه
المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا او نية وفسر
التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكرا لاداة جعله تشبيها   وان لم يكن كذلك نحو
رايت بزيد اسدا اه اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام
فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك
فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك اسدين من
كمال الشجاعة وتسمى هذه الثلاثة تجريدية وكذا كلمة من والباء في قولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه
فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه
خبرا ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق   على خلاف المذهبين اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور الجاد
وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته لم يطرق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن
الناس من ذهب وهو كما اجراه عليه بطريق اثباته له   واما التشبيه مكون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة
بالكناية عند المصنف اي انما التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة ومن كونها على وجه التصريح بما تشبيها مضمرا ومن ثمة لا   فان ارادت الا
ان يطلق اى استعمل عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة على هذا القسم ومحصوله انه ان ادعت اطلاقا
عليه قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسى التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي ذكره فيتنافيان
واما نفي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة تحقق الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها
لم يحسن دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في
كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به فتامل   وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة
لا يلائم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة
به ولم يعلم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا
والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه

والفردية المستفادة من النكرة اعنى اسد فى زيد اسد كاسرة فى زيادة المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه
بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل فى وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ
وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغى ان لا يقصد بمجرد صدقه على الموضوع والاتصاف التعريف ظاهر الحصول
المقيد بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما فى قولنا زيد
القايم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى
حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فاتت المبالغة هذا
كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كان مثلا فالنقصان فى المبالغة الحاصلة من التشبيه بالفرد
يجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف
الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح المفتاح قال الشاعر يحسن تالق بضم القاف على انه مضارع
حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت يقال تالق البرق اى لمع والواو فى قوله والفراق عن يمينها
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعنى تالق ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس لا
يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع
فى القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهرى واشار اليه صاحب الكشاف فى تفسير
سورة الفلق بناء على ان النور فى الخسوف زايد فلا يحسن استعماله فى الحبيب فانه لا يحسن دخول
الكاف ونحوها فى شىء من هذه الامثلة اذ ليس لنا بدر يبكى الارض مثلا وانما لم يقف الجواز
ان لا يكون المشبه به موجودا كما فى انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالاسود المعدومة وان تضمن اعتبارا
لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف
الظاهر وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ
من الحقيقة ومتضمن لفايدة لست فيها الا انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه وبطلانه
والا فيترك يعنى تضمنه للفايدة ما يحتمل تقدير اداة التشبيه اى يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله
فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة بناء على دلالته استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه
عليه ودلالة قوله فيقرب اه على جواز على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما فى قوله فان تفق الانام البيت ولو
سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح كقولنا اسد دم الاسد

الهزبر خضابه

الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوى والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف
لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فرايص وترعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل
اذا اخذته الرعدة اى الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه فى هذا البيت انما هى باعتبار
مدلول الكلام فقط بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يبكى الا بعض واما قول البحترى وبدر اضاء الا
البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه به يحيل
تقدير اداة التشبيه نظرا للمفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضىء شرقا وغربا يكون موضع واحد
غير مستضىء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل لان تشبيه يجبن
السبع المعروف اه هذا بناء على الاعم الاغلب ولذا قال الشاعر طلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكى والاظهر انه يجوز الجمع بين الشيئين فى التشبيه ايضا فلا تناقض فان قلت حمل
البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه و الصفة
المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا
مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة المتعارف كما ذكر فى المفتاح
فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض بقى فيه بحث وهو توهم التناقض فى البيت
المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدأ المحذوف والمذكور
فى الابيات المتقدمة والظاهر عندى انها صفة للاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الحالى الذى
صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده تنكير اسد الاول وتعريف الثانى
فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس صفته ان دم الاسد المعهود خضابه وهذا عندى ادق
ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض البيت غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحترى نصا
على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفاء كما تحققه من التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد
يجى لازما شرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما فى قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا
اى دايما وموضع رحله منه اى التشبيه الساذج اى الذى لا استعارة فيه موصوفا بما يمنع
وهو تنوير الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه فان القمر المعروف لا يفرق فى التنوير بين
موضع وموضع وقد يجعل الصفة المنتفية عن القمر المعروف اضاءة ما سوى الرحل جميعا لا بناء

على الفرق بين النوير والاضاءة بان الثانى انما يوجد من المضئ بذاته فلا يتحقق فى القمر لانه بعيد عن
المتعارف بل لان المواضع التى لا يصل اليها نور القمر من الكسوف والمواضع المعاثرة اكثر من ان يحصى
والاول اظهر كما لا يخفى ان ثبت من الممدوح بدر الدين فى قوله من الممدوح بانية حال من البدر
تدت عليه وتجربة والمعنى اراد المبالغة فى التشبيه بالبدر الموصوف فهو كقولك زيد
دحل تولد كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وكونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا
فاجرا الثانى اقرب بحسب العرف والاستعمال **قوله** وكما يمتنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا
يجوز ان يقدر غير الكاف من ادوات التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب **قوله**
ثابتا فى الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت فى الجملة ما يعم الثبوت الحقيقى والوهمى فعدم ثبوت
البدر الموصوف بما ذكر ثم وان اراد الثبوت الحقيقى فقط فاقتضاء كان وحسبت ذلك الثبوت
ثم لجواز ان يقول كان الشقيق اعلام يا قوت نشرن على رماح من زبرجد والقول بان دلالة كان
وحسبت على الثبوت الحقيقى معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين فى شرح الايضاح
ممنوع يؤيده قول الشاعر كان محمر الشقيق البيت ولو علل امتناع دخول كان مثلا فى نحو اسد دم الاسد
الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما
يقتضى فى الاغلب النقصان او المماثلة او الاوصاف الكمال فيلزم التناقض او خلاف الظ كقولك كان
زيدا اسد قيل مثل المص فى الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق وبخلاف الظ بقوله كان زيدا اسد
وهذا الظ لان الانطلاق ليس بقطع الثبوت لزيد ولا قطع الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها
لزيد خلاف الظ فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح فيه خفاء واقول لعل وجه
ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية فى صورة المعرف ومخالفة الظ فى صورة المنكر هو ان الظ فى صورة المعرف
دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحشى فى بحث الاستعارة ولذا حسن تقدير اداة
التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة ليس فيه مخالفة الظ جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها
واما فى صورة المنكر فالظ دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن
تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل فى ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق و
انه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص فى الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف فى التعبير والنكتة فيها

العاوه

غير فيه

غير ثابتة اى النكتة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التى كلامنا فيه ليست ثابتة فى نفس الامر فدخول
كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه
وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه فى النوع المذكور وهو ما
كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة فى هذا الدليل الى ملاحظة
لزوم القياس على المجهول او تغير صورة الكلام فى تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان
الحق فى مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا
لنحو علمت والثانى متناول له غير ظ اذ لزوم احد الامرين جار فيه **قوله** اى هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة
الى وجه التركيب بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هو بحث المجاز
اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال
اللفظ فيما وضع له مما من شانه ان يستعمل فيه وليس فيه كذلك بل هو لازم المجاز فرع الدال على ما وضع له فى
الجملة انما قال فى الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتى الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع
لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان لا مطلقا **قوله** والمطلق الى
غير اى ينصرف المطلق الى غير العقلى ويتبادر منه ذلك تبادر المجاز فى الاسناد من التقييد بالعقلى وبهذا يندفع
ما يقال التقييد باللغوى يوهم خروج الشرعى والعرفى والاطلاق يوهم دخول العقلى فى كل منهما يوهم خلاف الحق
فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين دون ايهام دخول امر **قوله** والباء فيهما للنقل
من الوصفية معنى كون الباء للنقل عن الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد
ما كان وصفا كان اسميته فرعا للوصفية فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل الباء علامة الفرعية
كما جعل علامة فى رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله **قوله** يذكر ويؤنث سواء اجرى او
فان قلت فيجاء قوله تعالى من يحيى العظام وهى رميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم فعلى ما ذكره يجب ان يقال
رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما هاهنا ليس بصفة بل اسم للعظام البالية فاذن ليس فعيلا بمعنى
فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم **قوله** وفعيلا بمعنى مفعول انما يستوى اه فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل
بمعنى فاعل حيث يستوى فى الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون الثانى قلت الفرق ان الثانى
قرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل فى الحاق العلامة به فالحق الباء بما هو اقرب الى الاصل ولم يلحق

بحث الحقيقة والمجاز

بزيادة التاء للنقل

سواء سواء فعيل بمعنى مفعول
وعدم الاستواء فعيل بمعنى فاعل

يريد

عن فيه

بما هو ابعد فرقا بينهما الكلمة المستعملة آه قيد بالكلمة ليخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز
حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصدق على المجاز الذى وقع استعماله فى الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية اى فى
حيث هى مستعملة فيه فتامل ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية
والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بالتاء موصوف المؤنث او مع الاستغناء عنه بالوجه الذى ذكره فى
شرح المفتاح وانما اختار السكاكى هذا التكلف جريا على ما هو اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور
اذ لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة فى شئ اطلاقها وارادة ذلك الشئ منها فالمستعمل
فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت على لفظ المتبادر منها فاما اذا اجعلت بمعنى على
كما فى قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر قال الفاضل المحشى
وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعنى الانتقاض على
زعم المص فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكى فيما سيأتى بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب
فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور فعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن
يبقى الاعتراض عليه بعينه بناء على ان المجاز المذكور ليس مستعملا فى اصطلاح التخاطب بالمعنى المذكور بطلانه فيما
سبق الهم الا انه يحمل الاستعمال فى اصطلاح التخاطب على معنى اخر يدخل به الحقيقة فى الحد هذا ثم ليس المراد
بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له فى اصطلاح التخاطب حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا
يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى وعنى من اهل
الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا وفيه
نظر لان خروج المجاز الذى احترز بها القيد عنه على هذا التوجيه عزيز كما لا يخفى على المتامل فالاولى ان يقال اصطلاح
التخاطب اذا استعمله النحوى الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك فى حدوث الوضع المذكور فى هذا
الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فليتامل لان الاستعارة وان كانت موضوعة
بالتاويل وذلك التاويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد
الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجرأة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له
تلك الجرأة ولكن فى غير ذلك الهيكل اى ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل
عليه قول المص فى المجاز لان دلالته بقرينة لا بالنفس ولا العدم على قوله للدلالة دفعا للبس يخرج المجاز
بالتعيين

عن ان يكون موضوعا اى بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه لما انه لم يعتبر نوجد فى المجاز وضع نوعى
بثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه هو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة
بحالها والوضع النوعى بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل
الوضع النوعى المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل
فهو لذات من يقوم به وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين على معناه الافرادى
قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة آه الفاضل المحشى قد رد
هذا الجواب بتفصيل لا ان ابطال الشق الرابع حيث قال وان اريد تعلقه بمعنى الغير لم يكن لفظ الاستفهام
وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعانى الفاظ غيرها حروفا بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام
مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التى هو الموضوع لها كلمات الاستفهام
وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يندفع ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير
من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق فتامل سلمنا لكن
معنى الدلالة بنفسه آه لا نسلم ان مسلمه هو الذى سنعاه ولا هو كون معنى الدلالة على معنى فى غيره اشتراط ذلك
المتعلق فى الدلالة على المعنى الافرادى فما ذكره هنا مناقض لما ذكره فى مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك
بكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا
شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما يدل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى
ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ يحصل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم
بالتعيين كافيا فى الفهم وان فسر الدلالة على معنى فى غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره فى المختصر عدم
شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوى اعتراض الفاضل المحشى اذ بعد اشتراط ذكر
متعلق الحرف فى نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بنفس من معناها يكفى فى دلالتها عليه وهذا ظاهر
بتعيين

الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق معين الحرف باباته وذلك التعيين كاف في الدلالة
فان المتعلق لحصول المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة وبالجملة ذكر المتعلق من
اعتبار الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات العلم بالتعيين فلا مما في اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالنفس
كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض بعد ما اندفع به في بعض النسخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم
من العبارة فان قيل بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن
ارادة المعنى الاصلى وهو المبنى في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشى
وان غفل عنه البعض ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على
ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة يعم قول الفاضل المحشى على انه اراد بالمعنى انه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد
بالمعنى الاصلى المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا
محذور فتامل وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان
هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الا
لا ينافى وجود التعيين الذى هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ يفهم
منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له فى
تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض اى والقرء بفتح
القاف وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل المصدر بمعنى الفاعل اى مدلوله غير المتجاوز وهو
الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اى مدلوله ذو ان لا يتجاوز وقوله بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فلما قدر الفاضل
المحشى ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينتى المجاز والمشترك لكن الجواب الذى ذكره انما يحتاج اليه
اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكى والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة
والارادة امر اخر فلى تقديره المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ودفعها المستفاد من القرينة
لا مدخل له فى تحقق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهى معتبرة فى الدلالة على المعنى
المجازى انه محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل فى جزء معناه مجازا لم يكن للقرينة مدخل فى الدلالة
بل فى الارادة فيبطل الاطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة وظهر عدم ايضاح الفرق
بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل قوله والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اشار بلفظ من و

الدلائل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان التبادر لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شيء من المعنيين فيلزم ان لا
يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظ وحصل من فرض
الوضعين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة
للوضع الرابع وتعدد المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعددها اللهم الا ان يقال
استلزام الوضعين الصريحين الوضع الضمنى لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث
الضمنى للوضع الرابع الضمنى فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشى ههنا حيث قال بل الواقع التردد
بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك اذ كانا متنافيين كما فى المثال المذكور اعنى القرء عند
الكل يدل على ان المراد بالتنافى هو التنافى بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد
التنافى فى الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيهما مثل كقولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو
قيل قرء هند بمعنى طهرت وحاضت وفى الدابة الحيوان اى الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فتامل
وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقى آه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى
الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بسبب الوضع والا
فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا فقط مع انها ليست معناه الحقيقى والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب
اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل
المحشى وانت خبير بان فى جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شائبة اللغوية اذ قد يكون
التبادر بسبب الوضع امارة الوضع فتامل وبان قوله القرء بمعنى الطهر آه وجه اندفاع هذا الوجه ما سبق
ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادة
الموضوع له ارادة ولو فى محل اخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فى
المحل كقوله الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققناه فى
مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظ فلينظر فيهما لانا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشرنا اليه فيما
سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور
والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية فى غير اللفظية
ايضا فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله يخرج المجاز دون

الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذى فى المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذى فى الكناية فانه
لم يخرج وقد بين فساده فاورد ههنا انه لا يجوز ان يكون المعنى خروج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية
لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له هذا مناقض لما سلف فى تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل
النجاد مستعمل فى معناه الموضوع له وقد ذكره فى التلويح ايضا وقد اشرنا هنالك الى وجه التلفيق بان فى الكناية
مذهبين وان الاختلاف فى الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور ههنا ولذا
لم يلتفت الشارح فى توجيه ما وقع ههنا فى اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه ايضا بذلك
وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ذاك
وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه
على الطهر بالتعيين سهو فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى
الحيض قرينة لفظية وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظ الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز و
جعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف
اللغات باختلاف الامم يعنى نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله
وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فاجاب بما نقله الشارح
فقال ان مراد السكاكى ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم وفيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسهما فى تعريف
الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت الاشارة والاولى ان يقال المراد
يكون العلم بالتعيين كافيا حفظت شيئا وغابت عنك اشياء اعلم ان المحفوظ لذلك البعض هو الذى
ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم لان ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية
وانت قد نبهت على ان فى هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل والظان الواضع هو الله تعم المخصص اما ذات اللفظ
وقد ابطلنا او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله تعم او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل
بالاول هو سليمان بن عبد الصيمرى وبالثانى ابو الحسن الاشعرى ويسمى مذهب التوقيف وبالثالث وهو
ان الواضع اللغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو
ان المخصص فى البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعم والباقى مصطلح البشر الاستاذ
ابو اسحق الاسفراينى او يخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث

لان الكلام فى ابتداء تعليم الوضع فبمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ
لا يفهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم الضرورى وكذا الكلام فى الوحى اذا كان قولا خفيا فلا يكون شئ
من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعم مستقلا فى كونه طريق التوقيف ويمكن
ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة فى جسم الدلالة على الوضع يجوز ان يكون بالطبع صرح به فى فصول البدائع
كما اذا خلق لفظ الوجع فى جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل المحشى جعل فى شرح المفتاح
خلق علم ضرورى طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريق آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ما ذكره
المشايخ من ان الالهام موهبة ربانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وبحث خلق العلم الضرورى بما يكون
بالاستعداد والتوجه لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظان كلا منهما
وجه مستقل ففى الوجه الاول يجب لانه ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يتوجه فى كون بعض
اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا يوجه التخصيص
النسبة فهو مم لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات
ح بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا مم لجواز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد
وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان لا لفظا فلا اشارة الى دفع
ما يقال لعل هناك شرطا فقد فى حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه فى حق ذلك البعض
وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كذلك لانه على الاول قوله ولا امتنع
جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى هذا الكلام ذكره السكاكى وحققه المحشى
ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى
آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز ولما نقله
كما فى العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة انما نشأت من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه
لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من اللزوم
بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى اصلا
فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى
الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر

لا يهمل التناسب بينهما ايضا في الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف
والتركيبات سائغ في بعض الكلمات كما ذكر واما اعتباره في جميع كلمة لغة واحدة فالظاهر تعذره فكيف
باعتباره في جميع كلمات اللغات كالنزوان والحيدى النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة
من حاد اى مال يقال حاد حيدى اى سائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان
للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا يحتاج في حصولها
الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات لانها كالمضموم الى صاحبها والمجاز مفعل في الاصل من جاز
المكان اذا تعداه سمى به مصدرا بمعنى اسم الفاعل اى الجائز او المفعول المجوز بها وزعم المصنف ان الظ
انه اشارة الى ان الوجه الاول غير ظ ولذا قال المص في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة التى ذكرها الامراني في صحة
التجوز المذكور في المصدر الميمى بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمى صحته فيه
فليس بشىء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه
الذى ذكره وزعم انه هو الظ انه لا يلايم ما ذكر في وجه التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة
لما كانت باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلى لزم في مقابلها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها
وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا فاعتبار التناسب في تسمية شىء اه كانه دفع سؤال مقدر هو
انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا من طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظ
ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف
اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظ من سياق الكلام فلا يمكن جعلهما في
تعريف واحد اى بحيث يحصل معرفة تمام حقيقة كل منهما بخصوصها والا فقد جمع الانسان والفرس في
تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول
لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد
من تعلقه ان يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح ولا لزم ان يكون لفظ الاسد الذى وضع في اللغة وقرر
عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوى او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بل
كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا فلا بد من العلاقة بين

بل بمعنى الدلالة على المجازي ايضا قلت فيه لان ما بالذات لا يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو
سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى المطلق
ولا منه فتامل لا نسلم انه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان
من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا وقد تحقق ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عنده بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه
مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار
ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا هو الجواب هناك فتدبر على ما عليه ائمة الاشتقاق و
التصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لا متياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر
بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث
صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث اما اولا فلان تعريف علم الصرف في صدد كتابه شامل
على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببدع ونظير
قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمى الجدل والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات
والتصديقات عنده هو علم الاستدلال واما ثانيا فلا نتقاضه بالكلمات المتغيرة عن اصلها بالابدال
ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان البحث فيه عن انتساب احدهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام و لا استعمال
لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين نحو املت وامللت الواقع في علم الصرف
فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذى عليه الحق فيهما والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية
المخصوصتان اى التى بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين املت وامللت لاتحاد معناهما بخلاف الفعل و
المصدر فليتدبر كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذى هو ظرف
حرف ان يكيف بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه
كان مهموسا والشدة ان ينحصر الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة ان يجرى
الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجرى وامثلة الكل قدمر في بحث الفصاحة

علاقة الحب والحشونة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات

قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم المراد من قوله فلابد

من العلاقة انه لابد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظ قوله وقد يكون مع علاقة اه المرتجل ايضا من

اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما

وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ونقول في غيرهما وضعت له عن الحقيقة مع علاقة كان منقولا او

او غيرهما وانما جعله قسما من اقسام المستعمل في غيرها وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار

قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اه معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا

فالمفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز كما سيجيء

ذلك ان شاء الله تعالى قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه ما العكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي الاصطلاح

الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهو موضوعة له ابتداء في شرح المفتاح للفاضل

المحشي ان الدابة بحسب العرف يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة بخلاف المجاز اه اراد الحقيقة المطلقة

العارية من النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة

من وجه مجاز من وجه آخر قوله اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت

بحسب عرفيهم فحتى لو استعمل النحوي او الشرع يكون الامر على حد الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان

الملازمة الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي اعتبار الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون

احترازا عن انعقاد اصطلاح طاريقيد وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وضع

للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح

به الشارح في غير هذا الكتاب وقد صرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث

مدلول مصدر فعل يفعل انما المراد الضرب مثلا فتدبر قوله فاذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة

صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة

معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة

لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي هذا مرسلا لان الارسال في

اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله

والا فا

والا فالاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا يقع في

الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله اي يتعدد منها ويصل الى المنعم بها الضمير في

منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه

فالقائم مقام فاعله المنعم والضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلابد من اشارة

الى المنعم لئلا يخل باشتغال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة

وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال اليد والايادي حقيقة ومجازا في النعم فيظهر منه

ان الاحتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله اه تفصيل المجمل في ذهن السامع ومعنى تتكافأ

دماهم يتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم

اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للسائرين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا

المجاز المرسل ظ لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين ويحتمل في هذه النسخة مجازا

مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح

ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي فعل المجاز فكان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل

هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام

تعسف مبني على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف وهي المخصر الرقيب والثاء للمبالغة في الصحاح ربات

القوم ربابة وارتبابة تهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة

الانامل وهي رؤوس الاصابع قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت دما ان لم ارعك بضرة

بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعاء على نفسه بأكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار

عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرطة طويلة القد وطويلة العنق فظاهره انه سهو لانه من تسمية اه وقد يجاب

بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم

فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن

اخذ الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب

له يقال يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم

من قبل الام اوجعله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء

اعرابه المضاف اليه كما قيل فى قوله تع واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل   قلت يعتبر فى جهتها اللزوم بوجه ما خلاصته
انه ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك فى الذهن او الخارج بل ايصال فى الجملة بتنقل نسبته من احدهما الى
الاخر وهذا متحقق فى جميع انواع المجاز   واما فى غيره فيظهر انه الضعيف فى غيره راجع الى الاستعارة باعتبار
انها عبارة عن اللفظ   فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فيه نظر لان الاتصاف
بالفعل ليس بلازم فى المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفى توهم الاتصاف كما فى عصرت خمرا ما يسمى فى الحال فانه مجاز باعتبار
ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا   فى زمان سابق او لاحق اى زمان سابق على حال اعتبار الحكم
وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم منه انه اعتبر فى المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان
الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم فى مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى فى زمان الاخبار
قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت فى ذلك قلت هذا الى انه مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحقيقة للمشار اليه ليس
بسابق على زمان اعتبار الحكم اعنى زمان القتل بل هى حاصلة فيه قلت الحكم الذى يعتبر ههنا سبق حصول الحقيقة بالنسبة
الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الى ان المجاز فى هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى قتيل قبل قتله
هذا انسان لم يكن مجازا فتامل   فان الانسان لا يوجد بدونهما فان قلت هذا يدل على استلزام الكل الجزء والمدعى عكسه
فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان
كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان وتبعه فى الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشى وقد ذكر الشارح
فى التلويح ايضا وههنا بحث وهو انه لو حمل اللزوم فى قوله لجميع ذلك يشتمل على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الا تعالى
فى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول
به المحققون الا انه يبنى صحة الجواب المذكور اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد باستلزام الجزء الكل
المعنى المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا اشترط الخ لا يتم الجواب المذكور فتامل   فانه لا يجوز   فانه لا ،
اطلاقها على الانسان اى من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع ينا
هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب ان يراد
باليد النفس   فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا
يعنى ان اللفظ الواحد اطلق على شئ واحد كما اذا قلت رايت مشفرا فيها اذ اردت شفة انسان يجوز ان يكون
ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا بد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة

او مطلق

او مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددها
اى قول زهير بن ابى سلمى بضم السين وزهير الشاعر وليس فى العرب ابى سلمى غيره وامه ربيعة بن رياح من
المتاشى ، بنى زمان   عند اصحابنا الحمل على الخيل ان يشبه المجوع فى الثانى لدى الباس فاصل الثانى مبالغ فيه
فتفرع ، فيجتمع له صورة كالملباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو محقق   من انقطاع اللون ورثاثة الهيئة لا انقطاع
تغير اللون من حزن او فزع ولا استقاع شئ او هو اجود والرثاثة البذاذة يقال فلان رث الهيئة اى سيئها
متوهم كونه شبيها اى كونه من قبيل لجين الماء   فعلى هذا الايتاول قولنا انه هذا تفريع على التعريف
اشارة الى بطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس بخروج
على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ذكاء كثيرة للدلالة على انه ولا ارادة ذلك المراد دلنا وان ذلك اللفظ
اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال   بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا لا اتفاقا
المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا وما ذكره من ان الحمل قرينة فيه انه لا دلالة
فى الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقصد الارادة لانا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ويحمل الكلام بالنقل
ما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاعة صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها فى الذهن ولا يصح
تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معترف الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد ويعلق المجازية الاسد على هذا
باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء من مفهومه المجازى على الكلام فى ان
قولك زيد اسد سوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول
فهو تشبيه قطعا ولا مجاز فى الاسد كما ادعاه الفاضل المحشى وان كان الثانى فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق
بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شبيه وشبيه زيد فى احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شبيه
نعول ، فى الموضعين مجرد مجهول شيء فقول الفاضل المحشى ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شبيه
وشبيه زيد فيكون سياق الكلام فيه لانه يحتمل ان قصد تشبيه ذات ملازمة الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد
على هذا المفهوم الكلى ثم استعمل فى فرد منه لا بخصوصه كما فى قولك رايت رجلا مع ان المرئى زيد بعينه ثم يلزم
ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه الذات المخصوصة لكنه غير مقصود للتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا
فى معناه الحقيقى لا يستحق العليل ثم ان قوله ظاهرا لا شعار ان الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا
نحو زيد كالاسد وزيد الاسد اى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد

تشبيه وهو تم كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكوراً او مقدراً او كان اسم المشبه به خبراً عنه حقيقة او حكماً فعند
البعض يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرفة والنكرة على ان قول الشيخ فان ابيت الا دلادا
ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول ادوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق شبهه
على ان زيد الاسد تشبيه على ان تقديره بزيد ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيانا عاد المثال مطلقا ولا
يخفى انه تعسف اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني
رايت اسدا يرمي ونظائره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فما يدفع ما توهم من ان
الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات
والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه
ويدل على ما ذكرنا ما قال الفاضل المحشي ليس في تعلق الجار دلالة على كونها استعارة بل لو جعل دليلاً على
كونه حقيقة لكان اولى لان فهم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف الشجاعة في
الاستعارة مثلاً ملتفت اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف ما لو بقي على حقيقته فان ملاحظة
المعنى الحقيقي كثيراً ما تخلو عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجار انسب بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا
وهذا ظاهر جدا كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمرن الخطاب يعني الخوارج وزاهدها وتمامها فتخاء تنفر اعمران بالخطاب
من صفير الصافر الفتخاء المسترخية الجناحين من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحيها
وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه تنزعج من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هل
برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها فلبك
نقل انها هجمت الكوفة في ثلثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل فصلت صلوة الصبح وقرأت فيها سورة البقرة
ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب وكقوله والطير اغربة عليه بعض من البيت لابي العلاء المعري وتضمن
يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع فلبث
المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه بأسرها فتخ السراة وساكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله المال المسيف
كفاف اسم معدول مثل قطام بكف الاذى واستاف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء
وقد مر تفسيرها والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال [illegible]

ولصاف

ولصاف جبل لهم والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المتوفى مثل الاغربة الباكية عليه فانه كثيراً ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد ليس بادمي وفي التلويح نصحح
ما هذا فقيل ان هذا الاسد لكريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كون
الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز وقيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة
لا تشبيه فعل عند المتأخرين وفيه نظر اما اولا فلان المراد في المثال المذكور ونحو بحسب الظاهر جعل زيد فردا من
افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من
قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا لكن
لا وقد اعترف هذا القائل نفسه بان مدار الفرق بين الاستعارة والا تشبيه ولا يخفى ان استعارة قولنا
رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استعارة قولك هو كاسد وليس بادمي فتامل ولاحت من بروج البدر
بعداً بروج البدر هي التي يجتاز بها في سيره وهي اثنا عشر اولها الحمل واخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز
والمهاجع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها اكتنان
انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور وبهذا يفاد حسن المها لانها تبرج بخلافهن فان تبرجهن استتار وكان من قبيل
فهم تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى والوجه ان يقال وجه كون تبرجهن
اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يبرزن في الاكتنان عند
التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن وقيل وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر
والمعنى انهن اذا دنت من المراة واستترن فكانهن دخلن في برج اخر ولا يخفى ما فيه من التكلف والظاهر هنا
من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعته فان قوله في شجاعته يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل
الاسد في شجاعته ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه
لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعته لكان لغوا من الكلام لان بيان الخيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا
يدل على التشبيه بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض مثلا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا
فيما شبه بمعناه وهو بيان الاستعارة وقد يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار
ذاته بمعنى انه بين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه بين ان الخيط وان كان
في اللفظ فاعلا من حيث ليس فاعلا في الحقيقة بل الفاعل بالحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك

الامر هو البحر فيكون قوله من البحر بيانا للخيط الابيض في الظاهر بيانا لذلك الامر في الحقيقة فليتامل فا
قيل هذا التبيين البيان فلم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة اجيب بان هذا استعا
نوع خفاء لاحتمال التوهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من
الاحكام التي يحتاج اليها كل احد   وابعد من ذلك اى من كون ما نحن فيه المشبه واى نوع له تشبيها
كون الايتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه متعلق بتمام كل واحد من
الايتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلا
بدل من مثلا ويحتمل ان يكون مفعولا بتضمين ضرب معنى صير وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى
سلما سالما من الشركاء والفرات الذي يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج
صفة مؤكدة كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اى ملح مر وتموج الماء
يموج تموجا   على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع الرجل الثاني
اذ لا يناسب ضرب المثل فان الحق من ضرب الامثال من حال شيء الى حال شيء اخر هو المتوهم وهذا مفقود على ذلك التقدير
كما لا يخفى   لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يعني ان قصد التشبيه لا الاستعارة
اعتمد عليه يجوز ان يكون قوله ومن كل تاكلون الاية ترشيحا للاستعارة واجيب بان سوق الكلام لبيان
ان ليس في الكافر نفع اصلا وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيها بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه
قيل الكافر كالبحر الاجاج بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة ولا يقع في الكافر اصلا واذا جعل ترشيحا
يتغير هذا المعنى اذ المستعار منه في الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفا بالصفة التي يقال لها الترشيح
مثلا اذا قلنا رايت في الحمام اسدا يفترس اقرانه كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون
المشبه به في مسالتنا البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون الكافر المشبه به ايضا نفع وهو خلاف سوق
الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون اى من كل
واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت
لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرج منهما كما يقال يخرجان من
البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير
الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القيد الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب

من وجه من المالح من وجه فليتامل   ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف فالحاصل ان الكاف في قوله تعالى
او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحا
فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي
فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهم الطيبي وصاحب الكشف فان الاول احوج
الى التمثيل وهذا المقام من الثاني   وهذا الكلام صريح في انه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان
اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا   وقد مر
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق
على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع   بمعنى ان
التصرف في امر عقلي اشار البيان بهذا الى ان المراد بالمجاز العقلي هنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز العقلي وهو ظ
فان المراد بالمجاز هنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام   لكن الاعلام المنقول كثير ويكثر استعما
ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة المشابهة يكون مجرد اصطلاح لا رعاية
لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع يجعل اللفظ للموضوع اصالة فلا يصح نفي معنى الاستعارة
ثم يلزم ان يكون معا في المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لكن في بطلان اللازم
بحث فليتامل   اذ لا مبالغة في اطلاق اسم المجرد فيه بحث لان طريق الاطلاق اذا كان فوق المشابهة بحيث
يفرد الجنسية يستفاد منه المبالغة فيكون الاستعارة ابلغ   ومداحه ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا فانه يحتمل ان يراد انه جعله شبيها بالاسد مشابهة تامة هذا قيل يخدش هذا الوجه ان
قد جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه
ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سيجيء تحقيقه بل جعله فردا
من افراد الاسد ادعاء ثم ليس باستعارة اصطلاحا لذكر المشبه في الكلام كما سيجيء تحقيقه فان قلت ذلك الادعاء
لا يحصل في العرف في زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت
ان ثبت قولهم لذلك في الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير الاداة يكون المراد انه جعله شبيها بالاسد كامل
قد دنا دنوه على القسم وقد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه

يبنى وعن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر   وبهذا يندفع ما اى بيان ان
القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة
واما التعجب والنهى فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الورد السابق محل ؛
تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهى عنه انما يترتب على
نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل ثم لا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسى التشبيه قضاء
لحق الواجب   والاستعارة تفارق الكذب اى الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب المبالغة ؛
فلا يرد ما يقال الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق   وتعم
صاحب المفتاح انه اراد بالدعوى الباطلة التى لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور
ح من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب
ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى
لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى فى التبرى عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج
ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح فى مقصوده هذا قصد التاويل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى
نصب القرينة واقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التبرى عن التاويل لانه اذا تبرى عن التاويل كان نصب
القرينة اشد تبرءا فظهر وجه التخصيص فى كل واحد من التبرى ونفى نصب القرينة كذا فى شرح المفتاح
للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا
عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكى من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا
احد قسميه اعنى ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سوى قسمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع مع
اعتقاد مطابقته الدعوى الباطلة   ولا يكون علما لا خفاء ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق
العلم   وكذا مادر فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى الفهاهة وقد سبق شرح فصاحة سحبان
وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمى مادرا لانه سقى ابله
من ماء حوض فلما فرغ الابل بقى فى اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسع من مسلخ ؛
حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه
وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر درهما فانفلت الظبى فضرب به المثل فى العى قا

حمد الادعط بمحو اصبعيه له : اتانا وما داناه سحبان وائل : بيانا وعلما بالذى هو قائل فما زال عند اللوم حتى
كانه من العى لما ان تكلم باقل   واعلم انك اذا ادعيت تشبيه زيد بعمرو فى الشكل والحلية وقصدت المبالغة
فى التشبيه وادعيت انه عين عمرو لكمال شبهه به فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استعارة لكون علاقته
المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس فى بيان الاستعارة بناء على ان الاكثر الاستعارات
فى الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل المحشى فى شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة فى الاعلام بان
مبنى الاستعارة المبالغة فى حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه
مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء
تاما واما الاشخاص فقلما اشتهرت باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا
لذات ما لها الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا للذات معين له شكل مخصوص حتى يتأتى اعتبار
الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المراد بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة فى حال المشبه
اعنى وجه الشبه حتى كانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا
فى جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله فى جنسه بمنزلة دعوى
انه عينه فتامل والله الموفق   فان تعافوا اى عوف تعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون
بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اى كرهه   لدلالة على ان جواب هذا الشرط محذوف و
يلجاون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يريد
الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كان العدل والايمان واذا علم حمل النيران على الارماح فلعلها هى العرف
وعليه الاستعمال فى السيوف   من نصله اى نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح
والاضافة لادنى التلبس   على ارؤس الاقران خمس سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفو فى الحرب و
سحائب فاعل ينكص وبعد البيت المذكور يكاد الذى منها يفيض على العدى مع السيف فى ثنى قنا وقواضب
الثنى واحد اثناء الثوب اى تضاعيفه والقنا جمع قناة وهى الرمح والقواضب القواطع   اى انامله الخمس
يحتمل ان يريد بالانامل وهى رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقى مبالغة
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولذا ان يحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة
الى قلة اكفائه فى الحرب وقلة اسالمه فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف   وهذا اولى من قول المص ان الجمع

والهداية آه يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال الاولى ولم يحكم
بكون كلام المصنف خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد
من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء آه مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انفا مرسونا واما في الطيران فكونه قطع المسافة بسرعة في
الهواء فانهم عدّ منها الاستعارة الغير المفيدة وعدوها راجعا الى وضع المرسن في موضع الانف ونحو ذلك
اي الى الجماعة وهذا اشارة او يكون تابث الغير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق
المذكور اي مجانس لكل المرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم والا اختلاف بالاختصاص
بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة
لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة
من واد واحد وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لانه آجيب بان الطيران عبارة عن قطع
المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض
ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ايمة اللغة وهو جمع حلق للدرع الحلق بفتح الحاء المهملة جمع حلقة
بالسكون على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يوسف عن ابي عمرو بن العلاء حلقة
في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجوّز على ضعفه على ان الاسد موضوع للشجاع اي
للشجاع لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه لا المجموع المركب منهما اعترض عليه
بان القول بكون المستعار له هو المعنى لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى
الحقيقي وقيل المعنى المجازي كذلك بينه وبين المعنى لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما
حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم واذا الجثي فربوسه اي القربوس بفتح الراء ولا
يخفف الا في الشعر لانه فعلول نادر ولم يات غير صعفوق وهي اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما حزقيل فحزقيل بفتح الخاء
جبت يتداوى فضعيف والفصيح الضم وكذا عصفور وهو اول الرع قلت الاحسن ما ذكرنا اولا آه لما
يقال نسبه الاحتباء الى القربوس مما يوهم الوجه الاخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون الراس من مستتبعاته
واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب لظهره المجثي قد يضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتد الى جانبهما
مستعليا فليتامل ولم ينظر القاري الذي هو رايح النظر اذا استعمل بالصلة فهو بمعنى الانتظار والقاري الغير الجهة

يونس
عنزع

هو البيان

هو السائر من الصباح الى الظهر والرايح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اي سريعا يقال ولى
حثيثا اي سريعا حريصا قوله والشبه فيهما ظاهر اي وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله
ويثني امرهما في الهوادي جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله
كاني قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه آه مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم
ليبتلي ومقول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والخطي التمدد والباء لصلة التعدية
والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل
والمراة جميعا والعجيزة للمراة ثم المفهوم من تقرير الشرح ان ناء كلمة اصلية ووزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اي
نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافية والكلكل و
الكلكال الصدر وبما جاء في الشعر مشددا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل
بالانسان المتمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب التمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر
اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سياتي من قول لبيد
وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من حلي الخيط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء
المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثدي وقد يكسر الجيم لمكان الياء مثل عصي والخيط اهل مصر قوله
فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من قال
الباب الاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة التي هي المصرح بها اما الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز
عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي لشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان
فيه والثاني تشبيه اختار الشيب في الشعر باستعار النار فيه بحث لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون
نفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على
مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخ عن الاشارة الى البحث المذكور وهما حسيان فان قلت كل من الكف
امر عقلي قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوسة عندهما اوهما يشيران اليهما اي حصول امر عقيب امر دايما او غالبا
هذا الترديد لاجل بيان معنى الذي يتبين من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اذ المستعار لظهور الهيئات

النبيان

فان قلت كل من الكف والكف
اي عقلي قلت لو سلم فالمراد الهيئة
المحسوسة عندهما وهما يشيران اليهما
[illegible]

[illegible]

لا يخفى ان الانسب اظهار النهار واجيب بحمل عبارتهما على القلب الكاكي لا يشترط النكتة في القلب بل
تعلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يجب طلبها في هذا القلب بناء على لزومها القبول عند
المص وبان الظهور بمعنى الزوال اعترض بان قوله المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته يأباه
لان المسلوخ لا يزول عنه مع ان الاستعمال الجهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى
اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فان يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول عن جلدته
بل اذا زال الجلدة عن فقد زال هو ايضا عن الجلدة قوله وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر عجز بيت من
ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله اتشتمني وتاتي عند اذا انت مسلم وقد سلمت
من ذلك عليك قرارق ونسوتك في الروع باد وجوهها يخلن اماء والاماء حرائر الاستفهام للانكار
ومسلم على صيغة المفعول اى محلى مرسل اى خليت بشر بين من يريد النكاية وقراق اسم ولد اى
اسد سبل المذل بحوك قال به عليك قرارق والروع الخوف ويخلن اى يظن تلك النسوة اماء لكونها
مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار اى عيرتنا
البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل
وتعريضها في المحتاجين اليها احسان وتلك شكاة الشكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية وذكر العلامة
ان كلام العلامة يخالف كلام الشارح فان الظلمة هي الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان النظر
على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا فقد يطول الزمان والعادة وقبله ان قيل
لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحقائق لطائف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار
مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي
نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفا
بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الظلام لظهور النهار
الذى هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية
النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا في المق فتامل ثم لا يخفى
ان اذا للمفاجاة انما يصح ان قيل يمكن ان يقصد بالاسمية الدوام بمعونة المقام فيدفع لاية المفا
من المص اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الظلام لا دوامه واستمراره ويرد ان الاية المفاجاة

باعتبار ان

باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون متوقعا بل يحصل بغتة بلا توقف كما ذكره الشريف في حواشي شرح
المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل واقول نعم لذلك لا يدفع بحث
لان الاية على ما يتبادر من نظم الاية سلخ النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سلخه مع انسلاخ الظلام بحيث
لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة اية لكمال القدرة اثره والتقوية التى ذكرها
الشارح انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل وههنا بحث اخر قد يقال لما كان الرماد
كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذى هو لازمه اشهر واقوى ما هو
في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا ينكر فيه وقد
يقال ما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه
المقلوب وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة
واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه في سر الاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة
شرعية في البعث من الموت والمعنى ان الامر امانة لا تهتدى اى لا فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما
بالاخر كما لا يلتئم الزجاج المكسورة والجامع الاحاطة فان قلت كما ان ضربة القبة على الشخص محسوس
فلم كان عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها محققة
في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية وهو ما دل على نفس الذات
اى مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما
اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكرها ههنا الاجناس
من غير اعتبار وصف من الاوصاف اى من غير وصف متعلق بهذه الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل
وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف وكذا ما يكون متاولا باسم الجنس
كالعلم لا شبهة فان اسم الجنس بالتفسير الذى ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله اصالة الا ان
يصدق على كثيرين والالكان كليا واذا تضمن سعنويه نوع وصفية لم يصر كليا بل اشتهر ذاته الشخصية بوصف
من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لا سمائها بخلاف
الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح

اسلط

المنحصة

ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصليه والافعال والحروف لا يصلح للموصوفيه
وكذا الصفات المشتقة والافتبعية القدماء انما تعرضوا الاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة
التبعية المكنية كما فى قولك اعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام
البلغاء او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه انما ذكر لفظا واشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين فى
الدلالة على المقصود وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة اه هذا التفسير ذكره العلامة
فى شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول بخلاف غير
الثابتة كمعانى الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان فى مفهومها وكالصفات فانها
غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله
بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة
يقع موصوفا وقد صرح الشارح نفسه فى شرحه للمفتاح فاندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هى الماهية باعتبار تحققها وثبوتها فى نفسها من غير اعتبار المعنى و
الخفاء فان القيام والحركة كذلك بخلاف القايم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشى جوابا عما اشار اليه
الشارح من المنع المذكور حيث قال فى دفعه المراد بالحقايق المعانى المستقلة بالمفهومية لا ما توهم من الامور
المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة وانما لم يفسر الشارح
الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على وجه لا ينافى ما ذكره نفسه فى ايضاحه الذى هو
كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما فى قولك جسم ابيض او بياض صاف دون معانى
الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشى لعدم صحة
مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشى من البين فى السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا ولما
قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة فى الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية
الحقايق دون معانى الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال و
الحروف دون معانى الافعال والصفات كما انه اشار بالقام لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى اورده نفسه فى
شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير بعدم صلوح العيان

الالاعلام

الاصلية للموصوفية لفظا لا يقدح فى اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار التالق للدلالة باعتبار التشبيه الدال بالتالق
واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره فى ذلك الشرح ان المعتبر
فى هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل اعجبنى حمار الحمر كان المستعار منه مفهوم الصسم تبعا لمفهوم الحمر
لا ذواتهم فى صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من تاليفات العقل او
عروضها لها وفيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى ان لا يجرى فى المصادر ايضا لان عروض الزمان
لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ النسبة
الضرب مثلا الى الشيء لا يعرض له الزمان كما لا يخفى على المتامل وهذا عروض الزمان للصفات بخلاف المصادر ونقاش
المراد بعروض الزمان للصفات لانها عليه دلالة بحسب العرف الطارى على اصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل
فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاصه بالافعال التحقيق
يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه ودون الحرف وهو لانها روابط والات الملاحظة فلا يكون موصوفة
اصلا كما حققه الفاضل المحشى وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجرى فيه
المجاز المرسل ايضا اصالة فلم لم يعتبروا اسم التبعى فى المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد فى المجاز فى الحرف
بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتاتى
فى الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها تامل واما الموصوف فى نحو شجاع باسل اه الباسل هو الشجاع الكامل
والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثانى فى هذه الامثلة ابلغ واريد فى المعنى من
الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان الثانى وصف للاول وبهذا الذى ذكر من ان الصفات
لا يصلح للموصوفية يظهر ضعف ما ذكره القاضى فى قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقى الحرث ان لا
ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتا ذلول لان ذلولا من صيغ الصفة وتاويل كلامه مثل ما اول به قولهم شجاع
باسل يا باه سياق كلامه فتامل نحو مقام واسع ومجلس فسيح اه المراد بالنعت الذى سلب ثبوته لغير الحقايق
هو الوصف المعنوى لا النعت النحوى وانما اورد النعت النحوى ههنا وفى قوله واما الموصوف فى نحو شجاع
باسل اه لتضمنه الوصف المعنوى فيجب ان يكون الاستعارة فى نحو قولهم فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية
ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان اعنى الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب الاستعارة فيها حال
كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط فالتشبيه فى الاولين بمعنى المصدر قال الفاضل المحشى فان قلت هل يجرى فى

نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه
في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه
معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فلا
اسند الضرب الى الحريص دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليها باعتبار الحريص بنسبته الى من يضرب اليه
على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها
بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا مما يرجع اليه نسبة اخرى كذلك
كمطلق الالية مثلا فيقال قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور
فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير
معانيها الضمير في بها عايد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني
في معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظة
بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره
يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا بالحاق لفظة بها الى
توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان
في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظة الابتداء ونحوه عبارة عن تلك المتعلقات
فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشي في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو
ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ومخالف
النسخ الرواية مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية
هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه
بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل
انما يطلق على الجزء منه لمجاورة ضده فيه النهاية وذلك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة
مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي
وهي جنس والابتداء والانتهاء فردان له فكان اضافتهما اليها اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم
منه انقسام الغاية وانما يلزم ان لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل والا لما كانت حروفا بل اسماء

قال في

قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ لا يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر
الى وضع لفظ لمعنى مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه
ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي في حق معنى
الحروف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتطرق فيه غير صحيح كما اشير اليه قد توهم كلام المص
بالمصير الى حذف المضاف كتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل المتعلق المصطلح
اللغوي فتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على
حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية في مطلق التشبيه الى الظرفية
المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه وهو الظرفية المخصوصة
في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في هذا الكلام
ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كالاخيه
للدلالة بالنطق وجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
قد اشير في اوايل هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا واعتبار ذكر
الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها العداوة الى غير
التشبيه العداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلامه السابق ان لا يتعدد تشبيه الحروف في مجروراتها وعلى هذا
شرح الشارح حيث قال فيما بعد تبعا للاستعارة في المجرور ولا شك ان المجرور في الاية كونه عدوا لا نفس العداوة
والمشبه به على هذا كونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني ثم هذا يرجع في المعنى الى العداوة والتبني والمحبة لكن
الاستعارة في المنطوق فالتصريح بها اولى خصوصا اذا كان الكلام مما يوهم خلاف ما هو المراد كالمحبة
والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو مبني ثم او اراد انها والا
فمحبة الملتقط وهو ال فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب العلة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة الغائية
عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه ومدار قرينتها
في الاولين انما قال في الاولين لما سيجيء من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة جمع الحق لنا في انما

البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد ولم يعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى
واستوزر استاذه وكان واحد عصره في الكرم والفضل وتقاود دكتحرمة الادب فاضطرب امره ولم
يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار   لم يلق فيما اهم شراء الطرف اعنى منا متعلق حشو والعشية ما بين
المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها بتقدير
فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وامتناع التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرف للتانيث و
العلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد جريان الوادي
فيها بالدم لطول الشر وكثرة الفتن   نقريهم من قريب لصيف فري وقراء اذا احسن الجبة اذا كسرت
القاف قصرت واذا فتحت مدت والجامع بين القرى والطعن ايصال الشئ الى الباطن   كقول
الحريري واقرى المسامع اه البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقامات الناسية والتلبس مطلعها ابت
لك زمان لبوسا ولا بت حرفية نعمى وبوسا عند الرواة ادير الكلام وبين السقاة ادير الكوسا ولود الوعظى
اسيل الدموع ولود الهوى اسر النفوسا   واقرى المسامع اسمح فنا الدهر حدثناه والنعمى بضم النون
والقصر النعمة واذا فتحت النون مدت وبوسى بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل ييئس بؤسا اى اشتدت
حاجته فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف
دل عليه الكلام السابق او هو السابق بعينه على اختلاف البصرية والكوفية والجرون القرس الذي يقف في اثناء
الجرى والشموس الذي يستصعب الركوب عليه   او الى الجميع اى هنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره قوله
مجي الى بمعنى على قوله من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى   تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة
آه الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا اظهر نوره
واذا سرى طوق لقرى   فغير صحيح لان المجرور اه وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي
في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور او بواسطته ان يجب المعنى بكون
مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول
لنقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض وهي
الزهر الشبيه بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول
تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وتعرى الى باح الرياض والايقاظ مع تلك الزهر ونشر

اطرافها

اطرافها واعطى النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اول
له والظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان السارى فيها النوم اجفان الرياض قرينة
على ان يقرى استعارة بمعنى تفتح انتهى كلام الموجز وهذا اعنى وامثاله المفهوم من السرى
الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا ينافي هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال يتنزل تغاير
الزمان منزلة الاتحاد اشار اليه ابو الفتح في المحشب   مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع مثل
الفاضل المحشي في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله تثبت اظفار المنية وفيه نظر لان تثبت
ترشيح من نشب الشئ بالشئ بالكسر نشوبا اى علق فيه فهو ملائم للمستعار منه والاولى ان يقال هلكت
بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق الى المكنية
هكذا قيل والحق ان ليس من تتمة القرينة اذ لو قلت اهلكت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان
السكاكي ذكر في لطايف الادبي البلغى للاية ان الخطاب في ذلك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام
اعتبار الوصف الضمني بالخطابية تعسف لا ايضا به فكانه تخصص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا
الحصر فتامل   يعنى اذ اقسم علت رقاب اموال في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين يأخذون مال الممدوح
من غير عطه ويحيون الى حضرته فيقيم ولا ياخذ منهم فيملكونه   فكانه قيل فاصابها الناس الجوع فان قلت فقد
فات النكتة السابقة من استلزام الذوق المرتبات لا تفوت بل ترتكي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي
والاخرى مكنية وهو انه شبه آه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه ويحب له شئ من لوازم
المشبه به وهو مفقود هنا فالظاهر ان اذاق هنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقى
وفي الاية وجه اخر ذكره الموذلى في شرح المفتاح حيث قال ولو قيل ان المضاف محجم كما في قوله تعم واما من خاف مقام
ربه لم بعيد ولا يخفى بعده   من طعم المر في الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا
ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام   ولا يكون ترشيحا
قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشئ فان مساق الكلام على
انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما
للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة
بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها   حاورت النوم

بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاودت بالحاء المهملة من المحاودة بمعنى المكالمة فهو قرينة الاستعارة ولو جعلت
القرينة حالية لكان حاودت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال زاخرا اى ممتد مرتفع جدا و
متلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا   هذا تجريد لانه وصف مبنى على ان قرينة الاستعارة حالية اذ فى
البيت السابق قوله والا فانك السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد   حتى لظن الجهول الاسم فى لظن كلمة لا
دخلت على الماضى بتقدير قد ويروى يظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول
هو الذى يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة فى السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله
متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له فى شئ اصلا   وما ذكرنا صريح فى الايضاح حيث قال واذا جاز البناء
على التشبيه مع الاعتراف بالمشبه اه   ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اه اذ لو كان المراد بالاصل
التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالمشبه ولا يخفى ركاكته   كقوله هى الشمس
فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بالبيت لا يصلح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعنى هى على ضمير
القصة قلت قوله عن الفواد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان
يكون ما بعده من النسب المذكورة فى الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس حقيقى فى السماء جلى لكل احد
اى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان
المتردد الذى تقدم رجلا وتؤخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص ويكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه ايضا ومن البين
ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف ويجوز لان الخطوة
انما يحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة بعد تقديم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل
اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذوى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكون التعيين على شئ واحد فالوجه
ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتاخرها تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير
فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام فى
قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل اه وقد تعذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعنى
ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطايفه   لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه اه هذا اولى من تعليل
صاحب الكشف بان الامثال السايرة لا يكون الا فيها غرابة من بعض الوجوه فهو اعلى ترك الغرابة و

حيث الالقاء عن الغضب وذلك لان الظان فتح الياء فى قوله بالصيف ضيعت اللبن لا يعرف غرابة كانت عند
الكسر   بالصيف ضيعت اللبن الياء فى بالصيف بمعنى فى كما فى قولك جلست فى المسجد قال الميدانى ويروى
فى الصيف مكان بالصيف وكل من الياء وفى مقبول رواية ودراية   لان المثل قد ورد فى امراة وهى دخنوس
بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فابغضته فطلقها فتزوجت عمرو بن
سعد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتدت الحاجة الى اللبن ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال
ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها قالت هذا و
مذقه خير يعنى ان هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق اى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك
الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف قوله واما الاستعارة فمجرد تسميتها خالية عن
المناسبة قدم قال انما سمى استعارة بناء على انه يشبه الاستعارة فى صفة وهى ادعاء دخول المشبه فى جنس
المشبه به   واذا المنية انشبت اظفارها اذا شرطية وانشبت ماض لفعل مضمر دخل عليه اذ التقدير واذا انشبت
جزاء الشرطية والمنية فى الاصل من منى الشئ اى قدر سمى الموت بها لانه مقدر   بجعل معاده المعاذ
والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهى شئ تعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم
يتجلدى للشامتين اى اظهار الجلادة والجلد والقوة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه
والتضعضع الحركة والاضطراب   ولا ابقيا على ذى فضيلة البقيا اسم من البقيا على فلان اذا رحمته
ان قلت فماذا يقول المصراع يعنى ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم
بانهما متلازمان   بعد تسليم صحة هذا الكلام يعنى ان لا نم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم
يصدر من البلغاء وبهذا المنع اشار الى ظهور حجة السكاكى فى بحث الاستعارة بالكناية بعد
ايراد قوله اظفار المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك
وجودها بدون المكنية فى قول ابى تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى
وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكى نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره فى اخر
الفصل من قول ابى تمام وانت خبير بان ايراد الفاضل المحشى هنا لا حيث قال يجدى هذا الوجدان وجود
التخييلية بدون المكنية وقد علم مما سبق من تخايلات المنية الشبيهة بالسبع فلا فايدة فى هذا الجواب قوله
شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل وهذا من الشهاب فى بيعة العقبة

يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك

ان ليكنوا من ذكر الشئ المستعار ان ليكنوا بدلا من هذا اى سكوتهم عن الشئ المستعار من اسرار البلاغة

وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا

للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص وغداة ريح قد كشفت

وقرة الواو بمعنى رب المستعارة للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى ذلك وذفعت برودة ثمة عن الناس

بالاطعام والكسوة وابقاء النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح و

قد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت اسمه وقاعلها زمامها

والتانيث باعتبار المضاف اليها والضمير المستتر فيها العائد الى القرة او الغداة والجملة اعنى بيد الشمال

زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها

والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد اى سلا من السلو وهو زوال العشق و

الحزن ولا حاجة اليه لصحة ان يقال اقصر بالاطلاق كما ذكره فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره

من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اى كففت ونزعت

مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القيد يكفي لحمله على
مناع
القلب اللهم الا ان يراد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازى وهو خلاف الا

قوله وكذا الضمير في معاودته اى هو ايضا راجع الى مكان يريكه قوله كما في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد

بمعنى الصحيح يقال صحيح الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على الالسنة الاكثر كسر الصاد على انه جمع صحيح

وبعضهم سكت بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه الصحاح

بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاى ان وافت بابك طالبا

منك الصحاح فليس ذاك بمنكر قوله البحرات هل رأيت فتى سمح البحر كما يأتى صحاح الجوهرى قوله ويمكن كون الكلام

فلما اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله المحرز

بالاجنبى الذى يتوهم من التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو يقيده والمعطوف وهو ولا تسميتها

حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكى بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن

الاستعارة يقتضى سابقية الدخول فقوله في الاستعارة اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها

استعمال

استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذى يبتنى الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار في كلامه فتامل

فيجب ان يكون لا تائية او يحمل على حذف اللام دون من اى احتراز لئلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل

يقال الخارج من القسمة كذا اى الحاصل منها فقوله احترازا ان لا يخرج الاستعارة اى عن ان يحصل الاستعارة

من المجاز ويكون قسما منه فتامل لفظ الغايط في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض
حمته
الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته الى الغايط فيضع

فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا

بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز

عن خروج ما اذا انفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا انفق الى هذا القيد لان

مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوى في منهضم المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له

بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا استعمل اهل العرف في
اعتبار
المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هى موضوعة له وبعد

وهو الحق لا اشكال لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء او حاصله

ان من يدعى ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام

الوضع دلالة اللفظ بنفسه ويكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في دفع المزاحمة من

المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه يستلزم الدلالة

الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثانى الذى ذكره السكاكى

للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما دل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة و
مل
بعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل

فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلى والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لولم
كى
يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه اخر وهو ان السكاكى

لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع التاويلى بل مراده ان غرض لفظ الوضع

اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على

ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل وقرينة المراد

يكون ه

عن خروج ... بناء ... ليعلم ... الصحيح
لعدم ... لكنه ... اعتبار ...
... تعلقان ... بجنده

مصدرا اسما

الصحاح

اراد به توقف الشئ على نفسه سوا كان بواسطة ام لا ولذلك نقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا
معنى لقولنا الى نوع حقيقتها لان الكلمة المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك
للفظ الحقيقة ومن هٰهنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها الصحيح من غير رد ود واستدراك فليتامل
بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف اراد قيد الحيثية فى تعاريف الامور التى تختلف بالاضافات فهم
ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجرى فى القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا فى تعاريف الكليات
الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين فى شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه
لانا لا نم انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يعتد فيما نحن فيه لان قولنا
من حيث هى موضوعة له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذى
هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اى وضع كان استعمال لفظ الصلوة فى
الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمال له فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع
له فلا اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف فى استعمال الالفاظ
فمن استعمل لفظ الصلوة فى الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع
فلا نم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له وهذا غلط لان اشارة آه فيه بحث لان حاصل كلام
المجيب الى قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا ينصب فى الغلط والنصب فعل
اختيارى اى مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب قرينة يدل على عدم ارادة معنى
الفرس على ان ثبوت قرينة فى مادة لا يستلزم ثبوتها فى جميع المواد فالغلط الذى لا يوجد فيه قرينة داخلة
فى تعريف المجاز وان لم يدخل فى جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل فى معنى غيرها وضع له ونصب القرينة يكفى
لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يورد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال فى الجواب عن
الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشد اليه ذلك كثرة استعمال لفظ غير
ما وضع له فى المتعلق وتبادره عند الاطلاق وفيه هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة
او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله فيما سوف ثانيا انه لو ترك آه فتامل الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفايدة
القيد الاول اعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله وجاء ربك والاصل
وجاء امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومراده ان يكتسى اللفظ حركة

بالجمعز

ينبغي

لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله ليس
كمثله شئ والقيد الثانى اعنى المتضمن للفايدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى انف الانسان
فى انه كذلك ينبغى اى البيع كذلك ينبغى وعوان يكون له اطهار ولفظة كذلك حال من المستوفى ينبغى
وكلامه فى مناسبة التسمية آه كلامه فى وجه التسمية هو الذى ذكره فى مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح
خلاصة بقوله والمنية قد يوجد مع الاظفار آه ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار ويجئ من
كلامه ما ينافى جميع ذلك هو قوله فى القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه
به دالا على ذلك بنصب قرينة ينصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويجئ توفيق
الشارح بين اقواله ان شاء الله تع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار انما هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها
كما يدل عليه ظاهر العبارة وان ماول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكشف المعنى
فلا يناسب هذا التاويل فى قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد
بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام
فى قوله الوصف الاخر دالا على الغرض لا صلة الاستعارة ولا يلزم من قسيم المجاز المفرد آه حاصله ان قسم
الشئ قد يكون اعم منه من وجه وهذا الكلام ظاهرى والتحقيق ان قسم الشئ اخص منه مطلقا فانك اذا قلت
الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور
بان كون قسم الشئ اعم من المقسم انما يصح فى التقسيم الذى لا يراد به الحصر كما فى المثال المذكور والتقسيم
الذى يذكر فى مشرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم
الذى لا يراد به الحصر وقولهم ليس شئ من المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا فى المجاز المفرد المعرف بالكلمة
ليس دليلا على صحة كلام السكاكى بل هو دليل على خبط اخر وقع منه فى هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذى
اوجد فى مشرع ابواب الكتب حصر المقسم فى الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه
قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل فى المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد بحصر القسم فى المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نم وجوبه فى ذلك المشرع كيف والكتب المشحونة بالتقاسيم
التى لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهى او كسبى وكل منهما اعم من التصديق

بطأطأ من رأسه ويحوص من يديه فشبه ذل وتواضعه بإحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة
بالكناية وبصائر الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الآية
على الاستعارة التمثيلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه وجعل الشيء اللوم ليكن حرارة
الغرام كما ان الماء يسكن غليل الادام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان
الشاعر ينبغي ان يدعي هاهنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره وكيف يجعل ما
ذكره وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دم دركش ادمدامهم تا دد سهاد كاين دد
عاشق بملامة فرقة شود وقريب منه قول احد الملاسة في هوا لك الذية حبا الذكر الا فليلمني اللوم
على ان تسكين غليل الادام لا يلائم وصف المشبه بالمكروه ويخالف تفسيره التخييلية تفسيرهم لها
اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارة ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض
عليه وفيه ان يعبر بتفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة بعيد بمقام كلا مكذا
قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا اجمع بين المشبه به والمشبه
في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة
فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصرح وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز
في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله اظفارا اخر بان يقول التقدير
اظفار المنية واظفار السبع كما تقرر في نظايره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم اذا اراد باليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم انه اراد باليد شيئا يتشبه اليد
لا من تلك الجهة فلا بد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية
لانا نقول ما ذكره حكم على الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا
وفي الترشيح يعبر لفظ الكلام في الترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه
كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما هو لكن يرد عليه
ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به آه فينبغي ان يحمل
وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه الكاتب
في اخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد

الثاني الا لانه ان التمثيل يستلزم التركيب آه للفاضل المحشي هنا كلام طويل الذيل لكن نحبت في لحرمه
عبارة الشارح في شرح الكشاف وهو قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من
عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه هو الصورة
المنتزعة لا ان وصفها انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه
والمراد بالوصف في الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك
الذي ذكره اصلا فتامل وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير
ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب لا يقتضي
حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة
في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان
يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تتميم مباحثه وايراد النظائر
من غير ذلك الباب دفعا للوهم اختصاص التمثيل بالمفرد للقطع بان لفظ مثلهم في قولك اني اراك تقدم رجلا آه
قد يا اقترفيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيرها
حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ادعاء الخاطر نحو الفعل
بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل والانقباض للخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الفاضل المشبه بها
على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والامر سهل لان ان
اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام آه تمام البيت لا
تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل
صب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تلمني ايها اللائم على كثرة بكائي
فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك اي لا تسقني ايها اللائم ماء الملام فانني رمان بماء البكاء لا
التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور
كما توهم الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام
فقال في جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى يبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر عند
اشفاقه وتعطفه على الاولاد يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند

بعلل

منها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافتقر
اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او
يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة
المشبه في التخييلية وان قرنت المشبه لكن المراد بالمشبه عند السكاكي المشبه به فلا يثبت الاحتياج
الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة
السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم يجب الظاهر
الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه هو هذا المعنى مع لو ازمه لا يخفى ان هذا
المعنى مما سعد في الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلام كما في قولهم فما ربحت تجارتهم
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي وفيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال
الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا
طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد
كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور
بانه يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا
مبنيا على ما سبق كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر
بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ثم ان قول الشارح وايضا اعني زيادة اه جواب
تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو
سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل تمام اصل الحق
بدونه وهو ادعاء العبد الكائنة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كمال الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل
فقد ذكر المشبه اعني المنية فعلى هذا المستعار له هو السبع والمستعار منه هو الموت والمستعار لفظ
المنية وهذا ما اوعده الشارح فيما سبق بقوله ويجيء ما يخالف جميع ذلك ويحصل بالمقصود اه وجه
المقصود انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع وذو الم ... يق
ارادة ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه
ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل اعترافا مفعول مطلق محذوف اي لا نجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان لقوله

بجذو يجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب لشبهه بالمضاف كما في لا خيرا من زيد ويكون الجمل
حالا منه مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للمفرد العين المتعارف ولذلك صح معنى الاتحاد
والسبع اسم لماهية المطلقة فيما كرومي وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم
الا ان يراد بالترادف التصادق فانه كاف في الحمل لان المنية لما صدق على موضوعها السبع تهيا دعوى
السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية ثم ذهب الى سبيل التخييل اي على سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل
التحقيق وعلى هذا يندفع اه فيه بحث وهو ان هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكاكي نقضيا عن
اشكال النقض فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ويمكن ان يقال الفرق ان تقديم المفهوم عوان
المنية مرادفة للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق فكذا ما يرادفه فيستعد لا عتراف
بانه الغير ادعاء بخلاف ما يلي والكلام بعد محل اشكال لان الترادف فيما سبق ادعائي فكذا ما يبتني عليه فكل
في غير ما وضع له ادعاء فيه بحث وهو ان دعوى ترادف الاسم دعوى ان الموت حقيقة الحيوان المفترس
المخصوص فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء ايضا فلا يترتب المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين
وقد ما فيه وجه على ما نقل عنه رحمه الله ما ذكر على تقدير تسليمه لا ينافي الاعلام كون لفظ المنية حقيقة
بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم
بهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا او خلاف
لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز
بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به ويندفع الاشكال
بحذافيره اي بجميعه قال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد
حذفار وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية اه فيه بحث لان
هذا لا ينافي في مثل قولهم نعلكم تتقون لان القرينة هنا استعمال الترجي فلا يتصور فيه قلت ثم وكذا
في قولهم ربما يود الذين كفروا لان القرينة هنا مناسبة حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لايجاد الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين بجعل الانقاء استعارة
بالكناية عن المرجو وبجعل لعل قرينتها وبجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن الهلاك تهكما بالكفار
وبجعل ربما قرينة لها وفيه بحث ايضا لان مدلول نتقون الانقاء الحاصل على الملحوظ من حيث التشبيه على

ان بعد شئ من ذلك تشبيها لا انه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشمام رائحة التشبيه قوله وردنا
ردنا على القمر فان فيه ذلك الاشمام فلا يصح بحسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه
فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك واما ما يستفاد من ظاهر قول الشارح
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة من ان مثال الاشمام رائحة التشبيه فقيه
انه يفهم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة الغير الحسنة لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة
لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا اه ولهذا قلنا بان نحو رايت اسد
الى الشجاعة اى ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة بانتفاء الاستعارة في هذا المثال
لنحيا ونزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه او يقال انتفاء حسن الاستعارة يقتضي
انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لا يحسن لا يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها ما لا فما
وذلك لان اشمامها اه لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة
ثم الظ المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ
يخرج الكلام من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم
الا ان يقال الى ما ذكره الان من ان ما ليس بحسن ليس بجائز عند البلغاء او الى حذف المضاف اى يبطل
كمال الغرض وقوله اعني ادعاء تفسير للغرض وكذا بانه لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار
منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر لئلا يصير كل منهما الغازا يعني ان وجه الشبه
اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحة منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية
الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون
وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء
يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا
قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها
لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه
وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه
واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا يصير في خفاء وجه الشبه هنا ما

فيغل حسن

ما خفي في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في الموجو الخاص من الاستعارة بالكناية
لا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في نفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والاولى
ان يقال طريقه الرد هنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الانقاء والقرينة نسبة
التقوى المرجو اليهم بذكر لعل ويتقون وهكذا الحال في ربما يود قائل ورد بانه لا يصح في
تقرير الرد ان يقال انه قد ثبت التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما جحد والا لم يكن تخييلية فيفك
المكني عنها عن التخييلية وانه بط فيكون استعارة لا مجازا مرسلا لعدم ورود العلاقة بين المعنيين
هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة وانتفاء في هذا الحصر
السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا
ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي
ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه
يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل
على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا النوع لان التخييلية عنده عبارة عن ان
يؤخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة
المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو الملط
مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه بالحقيقة ومجازية التبعية
وهو وجود الاستعارة بالكناية التخييلية بدونها ضرورة فلا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين
في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علماء البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما
بين في علم الاصول والجواب ان العلامة مخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر
وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني ردا على ابن هشام نقل ابن الخباز عن شيخه ان الا
المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب يا باه فيخرق اجماع النحاة وان لا يشم رائحة
لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا والظ ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه
بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الاسود والابيض حيث بين الا
صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه لم يصح هناك الاستعارة اصلا بل يجب

الايهام

هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وارادة الا ان المراد المشبه بالقرينة لا يظهور وجه الشبه
فانا اذا قلنا حاربت ابلا مائة لا نجد فيها احدا يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة
المصرحة والمكنية في ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه التشبيه بكسر سورة القرينة ويكاد يجعلها
مولة واما المكنية ففي بينها لانه لا مدخل في وجه الشبه فليها دلالة عليه فتامل في محل النصب
على الحال وذلك ان نجعله صفة اذ لا توقف في ان الابل المائة بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني اى ان كل ما يتاتى فيه أه فيه بحث لان هذا التقدير مناف لما يتصل به اللهم الا
ان يأول ما يتصل به بما سأشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما يتاتى أه لم يحتج
الى التكلف حتى اعداى حتى كانهما اعداء فالكلام محمول على المبالغة وتعينت الاستعارة
لعدلنا دانها تتعين اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت البتة ولا تنتج التشبيه
فلا منافات بينه وبين قول الشارح فيما سيأتي ان كلما يتاتى أه لانها لا يكون الا تابعة أه
فيه بحث لان التخييلية عن المصر اثبات اللازم وفي اللوازم ومراتبها كثرة وتفاوت فلم لا يجوز
ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنها
بحسن التشبيه تابع بحسن متبوعها لان حسنها مطلقا تابع له فليتامل وقلما يحسن الحسن
البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن لحسن البليغ على قلة اذا لم يكن للمكنية كما
يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظاير فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا و
ان لم يكن هذه الامثلة واردة في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه ولقائل ان يقول
أه قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها اعني اختراع
الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا لم يقل
السكاكي بان حسن التخييلية بحسب جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على
التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال لما لم يتفاوت وجه الشبه في التخييليات كثير تفاوت لكون الجميع تشبيه
صورة الشيء المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط وظاهر عبارة المفتاح أه حيث قال في قوله وجاء ربك
فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله واسئل
القرية والجر في كمثله مجاز لو قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام

فالنصب

في النصب والجر وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما
ان الجر حكم اصلها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على ما ذكرنا سياق كلام السكاكي وسياقه كما لا يخفى على من
ينظر فيه وفي شيء وحرم ان قول الشارح وهذا ظ في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظ في الحذف
مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظ اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في
المضاف المحذوف لا جزء الاصلي ولا يخفى انه تعسف للقطع بان المراد سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول
القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة
للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بعلاقة وقرينة تدلنا على المحذوف و
لو كانت مشتركة لم يكن كذلك والحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر
ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق
كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور والاحسن
ان لا يجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك
لانه عز وجل مثل لمثله والمقدر انتفاء مثل المثل لا يقال لا نم صدق ان الله مثل لمثله وانما يصدق
لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول
عليه في نفس الامر وهما متحققان هنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما
لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف
نفي ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد سوى المتكلم
وايضا لا نم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا
آخر ونقل الصفدي في شرح اللامية انه قال بعضهم الكاف ليست بزائدة بل مثل ومثل ساكنا ومتحركا لغتان
في اللغة كشبه وشبه فمثل هنا بمعنى مثل قال الله تعالى ولله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء
وهو معنى صحيح انتهى فتامل ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في
المآل وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة
فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض

الفاضل المحشي حيث قال ثم و قد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون

لمثل الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان لمثله كان مثل مثله اذا التقدير بانه موجود او يكون نفيا للمثل

على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل

القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي

نفي من شبه ذاته ومعناه ليس كذلك انه نفي بحق فان آمن بمثل ما آمنتم به اي بنفسه فتامل

احدهما انه آه يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل ملزوم مثل المثل فذكر نفي مثل المثل و

اريد المثل كناية وثانيهما ان نفي مثل المثل ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول

انسب بمذهب السكاكي في الكناية وهو ان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم ايفعت لذاته

ولعب اتراب النعاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر

ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لده والهاء عوض عن الواو الذاهبة من ولد لانه من الولادة وهما

لداه وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق وقد اشير الى معناه وكذا

يستعمل هذا فيمن له مثل ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شئ فيمن له مثل وهو سوف لنفي

المثل قلت ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم

الانسب بسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل الكناية

لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسناد وكما ان المجاز في

الاسناد غير المجاز في اللغة وكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل

في قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج هل يحد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى

المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث

انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن

على العرش استوى وقد ذكرنا في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه لان الكناية كثيرا

ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى

الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصوير

دون التصديق فليس بشئ اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل

قلت معنى كلامه في من يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة

على ابن الحشرج

يمتنع

على المناسبة

على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم

ولا يقال جاء الامير بعد حاصله ان النظم لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه

في الفن الاول اي معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف

المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة

المعنى وفيه ما فيه يعني ان هذه عناية بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوهم

على طريق المصنف واما على طريق السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع عن طريق المصنف ايضا بان يراد باللازم

التابع والرديف كطويل النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل والكناية ان يذكر

من المتلازمين التلازم ههنا بمعنى اللزوم والمراد ان يذكرهما بينهما لزوم اختصاص لموصوف

معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد

بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يقبله بمضافية غيره وانما وصفه لاختصاصه بالعروض

على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا يدل بحسب اصلها على موصوف معين بل على

موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا لكل ابيض كور بين

مخذم الابيض السيف والجمع بيض ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين المذ

كورتين بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العلم

بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم

من العبارة الضمير المسبب مع انهما في المعنى عبارة عن السبب لاطلاق المسبب على الذات و

السبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح والسبب المتعلق بالكسر

كما يقال هذا سبب من ذلك اي متعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فنقلوا

الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة اي الحسن ساع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن

الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء

كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة

فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمائل السيف ونظائره قلت للقطع

بانهما على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد ولا مجرد الطويل كما في شرح المفتاح

الضمير

فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت هالة النبي عم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفاء الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع آه رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة والا لكانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد جوابا عن مضيافة زيد عند سؤال سائل عنها بقوله انه كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد بعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيهما يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام يتداخل ويختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور نوع من التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى انه فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين او ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب

وهي التورية بالشيء عن الشيء وورّيت الخبر تورية اي سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسائط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة وسبق تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا اتحدت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم سمي الرمز وان لم يخف سمي الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان انتفاء الواسطة راسا او وجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الشوي بان قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هاهنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب آه لم يبين ما ذكره انه يجوز ذلك ان تريد تارة بقولك للمخاطب آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية ولو ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الاذى ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ اخرى كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم لما نبهناك آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة وكانه مبني على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة واعترض المص بان الاستعارة لا تشبيه فيها واصلها التشبيه آه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه الشبه آه قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل لما في دليل الانحصار والمراد انه لا تشبيه فيها بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ويمكن هذا آخر ما اوردنا ايراده في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان قوله الفن الثالث في علم البديع اي يتصور معانيها اه فعلى هذا يراد بالعلم المدون او ما يتناول غير المسائل من المبادي حتى يعلم به المعاني المقصودة واحسن ما ذكر ان يراد بالوجوه الطرق والمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن ومارسه اقتدر على ان يأتي الصنائع البديعية المذكورة فيه فهذا يراد بتركيب في قوله يتبعها وجوه

احرأه فالقيد الثانى عنها حتراز عن مقابلة بذكرها بعد ودعاية وضوح الدلالة لايخفى ان البعد عن
هذا يستلزم البعد عن الامر الاول لما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح
باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان تخصيص هذين القيدين يوهم ان اعتبار القيدين لايلزم ان
يكون بعد رعاية علم الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى وليس كذلك فالاصوب ان
يقال بعد رعاية البلاغة فليتامل لا يدخل مباحث آه يندفع هذا بلاحظة ان مرتبة العلمين بعد
مرتبة ساير علوم البلاغة فما يعتبر بعدها هو بعد ابين الا الوجوه البديعية ضربان معنوى قيل
المراد بالمعنوى ما يحتاج فى تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظى خلافه المطابقة قال صاحب
المفتاح المطابقة ماخوذة عن طابق الفرس اى وضع رجله مكان يده وانما سمى الجمع المذكور مطابقة
لان فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتغايرين وكونهما من وجه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى
الوجوه بين المتضادين هذا اخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة
جارية بما فوق المتضادين لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه آه الاية تدل على ترتيب
لطف من الله تعالى فى شان عباده بحملهم على الخير كيف ما وقع ولا يجرهم على الشر الا بعد الاعتقاد والتصرف
تردى ثياب الموت تردى اى جعلها ردا آء لنفسه السندس مارق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر
لا مجرور صفة سندس لانه مفرد بخلاف الخضر فلا مطابقة والتاويل بما لا يضرون اليه ولان الروى على الضم
فان ما قبله هذا مدى والحمل شيخ ردائه فلم ينصرف الا واكفانه الاخير وما بعده كان بنى نبهان بعد وفاته
نجوم سماء خر من بينها البدر والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة فكقول الجوهرى قد عيز العيش الاخضر
وقع فى المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر حضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غض
طرى يوصف بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الراس دق اى دق قلبه والازرق الخالص
العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم
والزرقة غالبة عليهم ثم سمى كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا فى شرح الايضاح بحلال
الناشى والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اى اشتد وقيل المراد بالموت الاحمر القتل مثل
السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى اللازم مناف للملزوم
فبين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه

الاجرد :

سماء :

عينهما

التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذا التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما
وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق لهذا الوجه واستحب بان هذا الوجه انما يدفع الاعتراض
عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة عن الاربعة فتامل ومقابلة الاربعة بالاربعة
آه فيه بحث فانه وان فى الاية قسم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت فى الايتين ولم يختلف فما تمت مقابلة
الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره فى معنى فنعسره لانه اذا تيسر تعسره كان معسرا
لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سبق نقله
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبى ازورهم وسواد الليل
يشفع لى وانثنى وبياض الصبح يغرى بى وفيه نظر لان لى وبى صلتان ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف
اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما السمعيين كما فى الايضاح واما مقابلة
الستة بالستة فمنه قول عنترة على راس عبد تاج عز يزينه وفى رجل حر قيد ذل يشينه فان الصفدى فى شرح
اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم فى هذا المعنى وصدق بالحسنى الاية اى بالخصلة الحسنى وهى الايمان
بالملة او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام والمثوبة الحسنى فسنيسره اى سنهيئه من هيأ الفرس
للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له جمع امرين يناسبة لا بالتضاد قيل فيه
نظر لا نزعم المناسب بالتوافق داخل مع ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة النظير فى شئ
فلذلك قال السكاكى هى عبارة عن الجمع بين المتشابهات والشمس والقمر بحسبان اى بحساب
معلوم يجريان فى بروجهما ومنازلهما قول البحترى فى وصف الابل وقيل يصف الرماح
حال انحنائهما عند الطعن وحال استقامتهما بلا انحناء اصلا و فى حالهما معا لان الوتر :
ينعطف ثم يستقيم كالقسى المعطفات القسى جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس السهم
واستقوس اى انحنى ورجل متقوس او مقوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الواوين
والواوين مع الضمة فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة
فقلبت الواو ياء فادغمت فيها ثم كسرت السين ليناسب الياء فصار قسيا ولما نقل الاثقال من الضمة
الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فوزنه فلعى قال فى الصحاح واذا نسبت اليها
قلت قسوى لانه ولوع معتبر من فعول فترده اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو فى قوس

لغة :
الشبه

غريب :

ب :

تعاونا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في مجمع فجمع تنوطل قسى كمامر اسمعيل الوعد
وفي بعض النسخ يوسف الصفو بدل العهد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسمعيل عم وعد صاحبا
له ان ينتظر في مكان فانتظر سنة ووعد عم اباه عم بالصبر على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف
وحض شيعا عم بالتوفيق لقوله عم حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد صم
فحسبك فيه قوله نعم وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون
من قبيل الجمع بين الخمسة كقول ابن رشيق آه الذي للعطاء والمأثور المروي من اثرت الحديث
اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر العنعنة الرواية اخذا عن قول الراوي عن فلان عن فلان
عن رسول الله صم وقوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما نأى
ابتداء في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا يدركه الابصار الذي يناسب اللطيف و
ان كان ابتداء الكلام لكونه راس الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسب الخبير ليس ابتداء
الكلام فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار فيه تامل اذ المناسب لم هو اللطيف
المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر تناسبه
له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف مما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها
وهذا القدر يكفي في المناسبة في ذكر الحرف والنون ايهام بل في ذكر الوسم ايضا حيث توهم
الكتابة اي افسد حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر انه بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط
القوس باريها واجيب بان الرش قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا ويفسر الى المقام ومقابلته
ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد فلان يطبع الاشجاع يقال طبعت
السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطبع حرم اذا عرف الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية
وهي الفكرة سمي الحرف المخصوص لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قولهم للرجل راوي اي منظر
حسن سمي به لانه به عصمة الابيات وتماسكها ولولا امكانه لتفرقت ولم يصل شعرا واحدا وفيه وجوه
اخر سيذكره الشارح الحرف الذي هو الى اخر هذا البيان مما لا يعد التعيين الروي لان بعض الحروف
مما يجب تكراره وهو ليس بروي قطعا كما سيتضح ولا يفهم من البناء مخصوص بالروي سوى هذا
من نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال رحمه الله واحفظ ما يقال في حرف الروي ان جميع الحروف المعجم

يكون رويا الا الالف والياء والواو والزوايد في اواخر الكلم غير مبنيات فيها سوى الاصول نحو الف الجرعا
وواو الجبا وياء الايامى والاماني الثابت والاضمار اذا تحرك ما قبلهما نحو طلحة وضربت
وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو ادمه واغزه وفيمه وثمه وكذا التنوين اللاحق لاخر الكلم
للصرف كان او لغيره نحو زيد وصه وعاق ويومئذ وقوله اقلي اللوم عاذل والعتابا وكذا الالف
التي تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي تبدلها قوم من الالف في الوقف
نحو رايت رجلا وهذه حبلا يريدان بغيرهما وكذا الالف والواو والياء اللواتي يلحق الضمير
نحو رايتها ومررت بها وهذا غلامه فاذا جاءك بيت فانظر الى اخر حرف منه فان لم يكن
من الحروف المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبله فان لم يكن منها فهو الروي وان
كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون رويا اذ لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي اكثر من حرفين
الاول هاء الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فوجدنا الحرف الاخير
منه وهو القاف من غير الحروف المستثناة عرفنا انه الروي ونظرنا الى قوله هي القلب من سلمى واقفر
باطله وعري افراس الصبى ورواحله فوجدنا اخر البيت من الحروف المستثناة لانه هاء اضمار متحرك
ما قبلها فتجاوزنا الى ما قبلها فوجدنا من غير الحروف المستثناة فحكمنا بانه الروي ونظرنا الى قوله عرف
الديار توهما فاعتادها ما سمل البلاء ابلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين من البيت من الحروف المستثناة
فحكمنا بان ما قبلهما وهو الدال هو الروي والقصيدة دالية وهذه الطريقة اصح الطرق الى معرفة
الروي واجلاها واوضحها ولا شيء يقوم في استخراج علمه مقامها انتهى كلام ابن جني ملخصا فانه لو
لم يعرفا والقافية مثلا علامة آه يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لا بد
معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم
انه محرم ومنه المشاكلة آه ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات
المشهورة فلا اشكال وقد يكون للمشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزاء بها وان لم يكن
كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه
للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهو العلاقة
في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة مصحح الاستعمال فيكون قبلها كذا في

فضول البدايع فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت
مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله
لا يستحيي الاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
وتضمنها المقابلة اللغوية لا يستدعي ايرادها ههنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها نعمها
اولا والذات جانب المعنى ضرورة اعتبار العلاقة   بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ومن هذا ما ذكره الشارح علوما
في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك تبسط الشهادة انما المجمل عني   حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير
بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجدان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم
ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرحه الكشاف   فيعبر عن الاصطباغ بلفظ الصبغ
بلفظ الغرس اراد به الاصطباغ المامور به المخاطب بقوله اغرسوا والغرس الذي اغرس هو مصاحبا
له في التقدير هو غرس الاشجار واما غرس في قوله كما تغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا
تقديرا فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى فتدبر   اي نوقع المزاوجة ولكن يقع تزاوج على لفظ
او يسند الفعل الى المخاطبين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم   حيل بين العير و الاصطباغ
النزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان
يكرمها فمر بها رجل فقال ابيع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف من بعضك فقال لا حي يرجى ولا ميت
يتراح منه وكان ذلك بسمعه صخر فقال اما والله لئن قدرت لا قدمتك ثم قال لها ناوليني السيف
فناولته فاذا هو لا يقله فقال ابياتا منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان
اضاحت الى الواشي اي قبل الصواب رواية ودراية اضاح بالتذكير لان ما قبله كان التي اعلقت
في جنبه وفي غيره الشعري وفي هذه القسم وفي شرح الشان انه في قوله فلج ابي الهوى وقوله فلج بها ٤
الهجر قبلا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق والهجر لان الهجر في المعشوق
اذا احتربت يوما اي الاحزاب الحرب والضمير في احتربت وضاوها الى الفرسان المذكورة في البيت
السابق   لفظا له معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ
بالاقل كما جنا فيما سبق مثله   التي لا تجامع سببا مما يلائم المعنى القريب هذا مما يجامعه ملائمة التعقيد

وعدم مجامعته

وعدم مجامعته ايضا والمناسب الثاني لا الاطلاق وكما في الاستعارة لكن قصدوا هنا تعليل الاتيان
نحو الرحمن على العرش استوى فيه بحث لان العرش يلائم الاستواء والجلوس بلا شبهة   او الغزالة من طول المدى
حرفت الغزالة منصوب معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز
انواعا من الحلل او مرفوع والجملة معطوفة على الجملة السابقة قيل كان التنور وقيل اسم من اسماء شهور
الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان   اعني الوشاء الوشاء على وغل بالتحريك وهو الظليم الذي قد
تحرك وسنّي وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا الحريري في قوله فلما ذر قرن الغزالة طمر وهو تخم طور الغزالة
وقالوا لم يجئ الغزالة الا للشمس فاذا ارادوا تانيث الغزال قالوا ظبية ذكره الصفدي في يقبل الغرب
شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله ان علاه من دونه فلا عجب لي اسوة بانحطاط الشمس فلاح
عن زحل   كتبت السقط اذا صدق الحلال اي البيت من قصيدة معاني اللوى من سقط اللوى الطلال
وفي النوم معنى من خيالك محلال   وقيل هذا البيت سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حلال
حظوظ واقبال   وبالجبال المحيلة الكبرى لانه تمثيل لانه لما كان سياق كلامه يشير الى ان المراد الا
التخييلية لكن قوله جعلوا كناية من الملك ولما اتسع اي ياي ذلك بل هو كالتصريح في انها استعارة في المفرد تبعية
حيث اريد بالاستواء الملك ويمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعلق ههنا المجاز سواء حمل على الا
وعلى التركيب لان امكان المعنى الحقيقي شرط في الكناية عنده كما اشار اليه في تفسير قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم
القيمة لكن الابلغ الحمل على التركيب ولذا عينه اولا   والحمل التشبيه من تشبيق الفطن المتاح حول الموقد
وذلك المحمل ان يقال المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية   وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان او اكثر
المعنى اعم من الحقيقي والمجازي   في شبوة النار وقال في الايضاح النجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الا
للنار لا للنجر   نار القضاء قيل هي اشد النيران   وهو ذكر متعدد اي الضمير راجع الى اللف والنشر
لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية   ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار اي فان قيل قد تعين الضمير
المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم تعيين
فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا
لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا   وههنا نوع اخر
من اللف لطيف المسلك اي لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا الثقات

بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه و ايراد قول
صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك آه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضآ
المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي فعدة من ايام اخر قيل اخر جمع اخرى تانيث
واخر لا جمع على فعل لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه فعلى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى
المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى فجمع
على اخر كذا في الاقليد الالتفات المحدث على وزن الكتاب لغلامه كانه سمع الامور وفصل الى حقايقها
والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها علم ما علم اى يعلم ما علم على حذف المضاف ولا يجوز
ان يكون ما مصدرية لان البيان بقوله من كيفية صمهام لا يخفى ان هذا العلم لا مدخل في تعلق الشرع
واعتباره من العلامات لا يلايم ضبطها في اجمال قوله شرع ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك اشارة الى غير
التعلم وشرع ما علاه يتضمن العلم ويمكن ان يقال مكان حاصل الاشكال السابق هو انه ذكر
معللا لا علة له وعلة لا معلل لها فحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول يهتدى اليه لحوق التعليل
وان عدم ذكره مع ذكر علته مع غاية ان اذا الكتفي في المعلل بالذكر الضمني وقد يقال قوله لتكملوا العدة
آه الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله على الامر بمراعاة العدة يعني في الاداء والقضآء ثم لا يخفى ان
هذا القول بيان ان لا معلل بدون علة واما عدم المعلل الاخر مع وجود عليه فباق بعد ولعل هذا
القايل تشبث في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني ولقايل ان يقول ان ذكر الاضافة معنى
عن هذا القيد آه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله ادسان في لجة لا يا كلانه اذا صحت الى
عين الكبد هذا طويل كظل العمارة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة
ما لكل اليه من غير التعيين فيدعى ان ادسان محمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل
اسم الاشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يعتبر في قصد التعيين كذا ذكره في شرح
الشريف للمفتاح ولو سلم فنقول جعلت هذه اشارة آه فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل
اليه على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من
التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحر واداة الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاى
فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على

التضمن

الامر بتم اعادة العدة

اللهم الا ان يتن لا نعيس في الاية
بحسب اللفظ لعلن ولتبتغوا من فضله
صح

عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لعدم ارجاع الى
ضمير فيه بخلاف البيت فان اطلاق اسم الاشارة فيه يدل ان كلا منهما اشارة الى الامر والاقرب على تقدير
تسليم التساوي في الاشارتين ان يضار الى ما تقدم من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يكون لمعنى
الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين الكل من الحر والوتد سلم
تساوي الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى
قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما تحققه تامل الدهر هصدد كان سيف الدولة الحمداني قد
غزا بلد الروم كما هو عادته فاتفق ان مرض وقيل ولم يفتح بلادهم فطمع ملك الروم عليه الدروب و
طمع باصحابه فقال السمى المقصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك حيث لم يحصل لك فتح بلادهم بالكلية
والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامته بالصيف والربيع اى هو
اى يحوطك
اشارة الى تقدير المضاف والحال ان الانسان محاوي لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو بقي على ظاهره
لزم ذلك لان معنى اتيان اليوم وجدده بمعنى يوم اتيان اليوم يوم وجوده فيلزم ذلك والظرف
منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان النصب اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتباره اذ من البين ان الكلام
به ليس الذكر في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا
به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير وهذا في موقف آه ويمكن ان يقال في التلفيق
النفس عام لكونها نكرة في سياق النفي فالاستثناء في شان المؤمن وقوله لا ينطقون في شان الكافر
اى سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان
اهل الاخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لان تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن
عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي التشبيه ما اقام ثبير اسم
جبل بمكة اشرف شيء كما يعبر وكذا الاستثناء الثاني معناه فيه ان جعل الفساق داخلين
في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الاية اذ قد فرق فيهما بين اهل الموقف
بالشقاوة والسعادة واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله ويرد عليه آه فيمكن ان يدفع بان المراد
انهم لا يخلدون في الجنة من ذلك اليوم فالمستثنى منه كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا
لا ينافي كون اعتبار الخلود بعد دخول الجنة الا ان الكلام في تعيين مبدا من ذلك اليوم اذ لا يصلح

يعنى المبدا، اول اليوم والالم يكن لتخصيص استثنآء الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين
لا يخلو منها من اول ذلك اليوم بل بعد الحساب فتامل   سا طلب حقى بالقنا ومشايخ القنا جمع
قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ
قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب لئلا يقف العدو
على انه غير شاب   كقوله نعم يهب لى تياً، انا نا النظان مفعول تيآ، هوان يهب نا نا فقط فى الاول
وان يهب ذكرانا فقط فى الثانى فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشى فى العطف با والظهر الان يقال
مفعوله بقرينة العطف بأو ان يهب اناثا فقط وذكرانا واناثا مكانه قيل يهب لمن يشآء ان يهب لمن يشآء اناثا
فقط او ذكرانا واناثا فقط او ذكرانا واناثا فليتامل فانه دقيق   وهوان يتنزع من امر ذى صفة اخرى هذا
الانتزاع امر ذاتى فى العرف يقال فى العسكر الف رجل وهم فى انفسهم الف ويقال فى الكتاب عشرة
ابواب والمبالغة التى ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة
سعما شذا قماجع شذق وهو جانب الفم   مستلئم الظاهر حال من المجرور فى به ويجوز الابدال على
مذهب الاخفش كما فى بى المسكين   اذ لا معنى للانتزاع فيه بحسب الربب وان كان اسماالكنه متضمن
لوصف التى بيته فلم لا يجوز انتزاع الموجب دلالة على كمال الله نعم فى تربيته ع   اقول لها اذا جشأت
وجاشت اى اضطربت وجاشت اى فاقت وفى الصحاح جاشت نفسى اى ثمنت فان اردت انها ادنفعت
عن حزن او فزع قلت جشأت مكانك اى الزم مكانك يجرى ما انجا عدا وتستريحى من آلام الدنيا بالقتل
ودع هريرة هريرة اسم امراة   ولهذا استدلك اه لكون حين الكلام بلوغ عابلتابعة على
حسان بوجوه مذكورة فى الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال لمعن والمعتبر ما من قليل وكان اولى
ان يقول سرق ونحوه فان قلت قد صرح الشارح فى قول الشاعر على ادوس لاوادحس سحايبا انه صيغة
جمع القلة استعارة لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك اللامعى على حسان باستعمال جمع القلة فى
موضعين قلت يكفى فى الاستدراك ما توهمه ظاهر العبارة من المقصود فى العبارة   غيره بينا ه فيه ازار
بالغ فيه الى النهاية   فى طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اى
شوطا او شوطين   فاغراق من قولهم اغرق النازع فى القوس اى استوفى مدها وتبعه الكواكب حيث
ما لا اشل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التوديد ويمكن ان يورد الرجل جاره كما توجد

المسكين

الحجة

الى جهد وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة وما قيل ان الكواسع هى النزل اليسير اذا النزل انما
هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظ منعه هو الذى يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح   ولديه
سب السقط شجا ركبانه تضمين شجا اى احزن راجع الى البرق فى البيت السابق قوله سرى برق المعرة بعد
وهن قباب برامه نصف الكلام لا الوهن طايفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهى بلد بالشام ورامه موضع
نعيين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل   وعقدت ابه سنا بكها جمع سنبكى وهو طرف الحافر والعثير
بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين وتبغى يحتمل ان يكون على صيغة الخطاب والعنق قيل هو
السير الجديد   ومنها ما اخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا الملاعبة
والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال قد خلع العذار اى يقول كل ما يريد
وليس له مانع من غير الصدق والصواب ماخوذ من قول الولى عند النبوى من المحبوب خلعت عذارى
حتى لم الطلب وان جنى عليه لم اطلب   وكانه اراد بذلك انه يريد منه قطعا قول الخليل صلوات الله
سلامه عليه لما راى افول القمر لا احب الا فلين اى القمر افل وربى ليس بافل فالقمر ليس بربى   فتكرا
من ذلك اى تغير يقال انكره فتنكر اى غيره فتغير وفى المغرب تنكرسا ه ملطه   وستيحمع المنتجع
الذى يطلب فيه الكلا والنجعة بالضم طلب الكلا فى موضعه والمراد هاهنا طلب المعروف   اى الاعادة
اهون واسهل عليه من المبدأة لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذى كان قد اتصف بملكة الاتصاف
بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التى يتفاوت مقدوراتها نسبة اليها
اما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة
بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم بصعب ويسهل وقيل الهاء
فى عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين   لعدم تصرف فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقة ما فى الواقع
عدم التصرف فيه لجواز ان يشهو على خلاف الواقع فانه تصرف صحيح والجواب انه اراد بالواقع
وما فى نفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اورده الشريف فيما سياتى عن قريب
لم تحك تلك السحاب لو قال لم تحك كفك السحاب لكان اظهر فليتامل   وقد وجدتها
فادسيا فى هذا المعنى فوجه وقد صرح به الايضاح والبيت الفارسى المشار اليه قوله ٭ كو بنودى
عزم جود اخذ منتش ٭ كى نديدى بر نيا اين او كر   وفيه نظر لان المفهوم من الكلام انه يحب

دة

قطعا

من الو

عن ذلك بان الانطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة عنوية مكتسبة الوقوع اذ الجود ليس مما ينطق كل احد
بالنسبة الى الكواب التى حولها اشبه الانطاق الحقيقى بالادماد كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية انشبت
اظفارها ليكون من محسنات الكلام وهو مما يتم وقوعه فليتامل على نفس ذلك الوصف لا العلم بذلك ايضا
شد النطاق دليل مشهور يستدل به فى الفرق الشايع على تهيئة الخدمة فلا يكون اعتبار الطيفا ادلاد فيه
مع الشهرة والظهور مدامع جمع مدمع اريد الدمع بطريق ذكر المحل وارادة الحال وهو قوله ربى شفعت
ربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى
الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق
على نفس الريح وعلى هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض و
الضمير فى جادها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع
يعنى ساقت الريح اه بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهمه شارح الايضاح طلل من طال
عليهم الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدرس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك
الحجارة بوضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد
عليه المتاع يجيب بتفعيل ومن اللطايف على هذا التقدير ان اسم ابى تمام حبيب الا ان صدر البيت
العراء الصحراء والبلقعة الارض القفر التى لا شئ بها ومنه التفريع بالعين المهملة وفى الاخير يجعل الشئ
فرعا لغيره وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب ووجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية
هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من المتعلق الاول الى الثانى وهو احسن اذ عن قولنا غلام زيد
راكب وابوه راجل الظاهر انه هو راجع الى قوله على وجه يشعر اه فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راكب كما فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت ونفى المتعلقين يخرج المثال
الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الراجلية احلامكم لسقام الجهل الشافية
السقم والمرض وما فى كما ما لكم نافية لا يمنع الجارى العمل كما فى قوله فيما رحمة من الله لنت لهم اى فبرحمة وكما
دماؤكم الدم ههنا مجرور بالكاف وما بعده اعنى يشفى من الكلب فى موضع النصب على الحالية ويجوز ان
يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره ولا دلو اذ الجمع من شربه حم ملال اى الفم واكثر ما يجئ ايغال
بجمع فيه الوداء اى دخل واثر قيل تشرط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد

الشفاء باذن الله واسآء كلم الاسآء جمع آس من الاسى بالفتح بالقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة
والجمع كلوم فقد فرع وصفهم شفاء احلامهم اه اراد بالتفريع التعقيب الصورى والاشعار بالذكر فى
هذا لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما
فى نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكر الشئ اذ المشبه
به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل
فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم على الاعم الاغلب والاطرد يكون اه فيه بحث لان هذا الكلام
يدل على انه لا تعين لخصوص المدح والذم ههنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح
قسما اخر من المعنوى والمدلج ما ذكره فى تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه فى تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص
فيهما ايضا اللهم الا ان يعتبر فى الثانى الخصوص ويعتبر ههنا عموم لكن يجب ان لا يتناول ما اعتبر فى الثانى
فقط وانه ركيك جدا نعم ما ذكره الشارح صحيح فى المفتاح لان السكاكى لم يذكر القسم الثانى وهو حتى يبان
يريد ان اشهى من بان والاطرد فكان فيه قسما اخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهل النحو الا
انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر فى البديع حتى يلج الجمل فى سم الخياط
اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فى ما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة سالب
خلابه وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذ بالسحر وهو فى دقة كالنون
اى يثبت لشئ صفة مدح اه ينبغى ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والا فقولك
لفلان جمع الاخلاق الكاملة الا انه متناه فى الجود وفيه مبالغتان والعجب ان المحشى على الايضاح قول
الشاعر فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا ثم نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات
الحمل بهو هو وفيه ما فيه وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا والاستثناء متصلا
وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد
ابو عبيد على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت لذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ترنى من الرنين
وهو الصوت فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى قال الفاضل المحشى
الظاهر انه من الضرب الاول فانه قد ورد حول الاثم فى اللغو وهذا اعتبر جنسا اكيده والاظهر بعض الجهة وحده
وهذا الكلام بتصحيحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر فى تعريف الضرب

من ذلك بان الاشتقاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة عين مكتة الوقوع اذ الجود ليس مما يتعلق بكل ذو
بالنسبة الى الكواكب التى حولها ايشبه الاشتقاق الحقيقى بالادعاد كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنيتا نشبت
اظفارها ليكون من محسنات الكلام وهو مما يتم دقوقه فليتامل على نفس ذلك الوصف المعلم بنزو
شد النطاق دليل مشهور يستدل به فى الفرق الشايع على بينة الحدس فلا يكون اعتبار الطيفا اذ لا دفة
مع الشهرة والظهور مدامع جمع مدمع اريد الدمع بطريق ذكر المحل وارادة الحال وهو قوله ربى شفعت
ربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى
الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق
على نفس الريح وعلى هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض و
الضمير فى جارها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع
يعنى ساقت الريح اه بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهم شارح الايضاح طللان طال
عليهم الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدرس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك
الحجارة يوضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والمرتد الذى سند
عليه المتاع بجبيب يشغل ومن اللطايف على هذا التقدير ان اسم ابى تمام حبيب الا ان صدر البيت
العزاء الصبر والبلقعة الارض القفر التى لا شئ بها ومنه التفريع بالعين المهملة وفى اللغة جعل الشئ
ذا العين وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب ووجه تسمية هذا القسم بذلك على هذا انه
هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من المتعلق الاول الى الثانى وهو احسن اذ عن قولنا غلام زيد
راكب وابوه راجل الظاهر هو راجع الى قوله على وجه يشعر اه فالوجه ان يحترز بما ذكره عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راكب كما فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اعادة الحكم المثبت وهو المتعلقين يخرج المثال
الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الرجليه احلامكم لسقام الجهل الشفاء من
السين والمرض وما فى كما دماءكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما فى قوله فبما رحمة من الله لنت لهم اى فبرحمة وكون
دمائكم الدم هنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى يشفى من الكلب فى موضع النصب على الحالى ويجوز ان
يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره ولا دواء لا لجمع من شرب دم ملك الى الفم والكثر ما ثبر ايغال
بجمع فيه الوداد اى حل واثر قيل يشرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد

الشفاء باذن

الشفاء باذن الله واسآء كلم الاساء جمع آس من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة
والجمع كلوم فقد فرع وصفهم شفاء احلامهم اه اراد بالتفريع التعقيب الصورى والاشعار بالذكر يعنى
عند لفظ الوصف لان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما
فى نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه فى قوله كما دمائكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكر اذ الشئ المشبه
به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل
فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم على الاعم الاغلب والاصح يكون اه فيه بحث لان هذا الكلام
يدل على انه لا عين لخصوص المدح والذم هنا وليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح
قسما آخر من المعنوى والمدلج ما ذكره فى تاكيد المدح ليس اولى من اندراجه فى تاكيد الذم ان لم يلاحظ خصوص
فيما ايضا اللهم الا ان يعتبر فى الثانى الخصوص ويعتبر هنا عموم لكن بحيث لا يتناول ما اعتبر فى الثانى
فقط وانه ركيك جدا نعم ما ذكره الشارح صحيح فى المفتاح لان السكاكى لم يذكر القسم الثانى وهو محذوف بان
بريد ان اشهى صنيان والاصح فكران فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهل التصريف الا
انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر فى البديع حتى يلج الجمل فى سم الخياط
اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فى ما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة من نوع
خلائه وتاخذه للقلوب الحلاوة الحديدة باللسان والتاخذ من الاخذ بالعم وهو فى دقة كالسحر
اى يثبت لشئ صفة مدح اه ينبغى ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من الجهة الاولى والافقولك
فلان جمع الاخلاق الكاملة الا انه متناه فى الجود فيه مبالغتان والعجب ان المص عد فى الايضاح قول
الشاعر فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فلا يبقى من المال باقيا ثم نفى المبالغة الاولى اللهم الا ان يريد بالاثبات
الحمل بهو هو وفيه ما فيه وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا والاستثناء متصلا
وانما استثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد
ابو عبيد على مجيئه بهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ترنى من الرنين
وهو الصوت فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى قال الفاضل المحشى
الظاهر انه من الضرب الاول فانه قد ورد خول اللام فى المعوض عنه اعتبر حسنا تاكيده والا فلم يعتبر الاجتهاد وحده
وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر فى تعريف الضرب

الاول تقدير الدخول بحيث يكون الاية مثالا على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحوان كونها من الضرب
الثاني ايضا لا يخرج عن التكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات هنا اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين
الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقول المتكلم يقصد متصلا من ذكر عدم تقدير الدخول
في تعريف الضرب الثاني فتامل واهل الجنة اغنياء عن فوائد الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم
بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ هم يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا
شك انهم محتاجون الى تلك الزيادة الا قيلا سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها
لغوا الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم
يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام والاستدراك الدال على لفظ لكن اه فيجب الا
شبهة في عدم افادته لكن المبالغة من الجهة الاولى وفي افادته اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان
مبنى الافادة على ان لا يوهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل في الاستدراك الاخراج
اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثناء ففيه ايهام ما فتامل هو البدر الا انه البحر الزاخر
بحر زاخر اي مرتفع ممتلئ الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد انه يهب الاعمار دون
الاموال التخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما للنفي عما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء وفي
البيت وجوه وهو انه لم يعف ما نهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا
مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك الى
دهرنا اه الاسعاف قضاء حاجة المحتاج ونعماك بضم النون والقصر بمعنى النعمة واذا فتحت النون مددت
وهو منصوب باضمار فعل يدل عليه هو الا انهما اي نعماك فقد سمي لان الشكاية مصرح به وقد يجاب
بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنئته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالعرض
وفيه نظر ولا بد لي من جهلة في وصاله … وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه و
ملاطفة غيبه والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل ومعاشر
النساء بما داء شهرتهن ومراودتهن ومعاداة الاسم الغزل وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
على سواء فلا يتناول الايهام خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع الثاني وقائله قلت
لشعري ليس يدري امديح ام هجاء … قال الاخطل … لا يدري التجبة او قباء اي قولي فيك

مواعز الاشياخ سبق
لا يبنى
مدادت
ومراود نهن

لا يبدي

لا يبدي انه مدح ام هجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان بل
الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين
بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل ومفاده عناد
آخر ايضا وهو ان المعتبر في المتشابهات ليس متضادين بكون احدهما مدحا والآخر ذما ونحو وفي التوجيه
لا بد ان يكونا متضادين ومنه الهزل الذي يراد به الجد هو ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة
بحسب اللفظ والعرض او صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح نحو قوله … عد عن ذا اي
تجاوز عن المفاخر ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تكميل المسند اليه ان التجاهل
لا سيما على نكت بهيئة والى بحر البلاغة وما ذكره فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من التوابع ولا
بعد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه في المقدمة ايا شجر
الخابور مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان قد قتل ثم من مورقا حال من الكاف و
العامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا وسوق الحال ادري احال بكسر الهمزة
لغة من بكسر حروف المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى اه وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم مفعوله
وثلاث الاثافي وهي الصخرات التي يجمع ويوضع عليها القدر فاعله وكالتعريض في قوله اوايانا كم
لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي مجيء هذا اللفظ على هذا الابهام فايدة اخرى و
هي انه يبعث المشركين على الفكر في حال انفسهم وحال النبي ع والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من
اغارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفس
التي حرم الله قتلها وشربهم الخمر التي يذهب العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي ع والمؤمنون
عليه من صلة الارحام واجتناب الآثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر
الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى وعلموا النبي ع والمؤمنين على الهدى وانهم على الضلالة
فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة كقوله ثقلت اه ومن هذا الباب قول ابن
ودسع المعزي من الباب يخاطب بها دحلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه
قال قد ضاعت فصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو مع او قال قد وقعت فصدق انها

العكس ٤
لوبع ٤
لوبغي ٤
القاضي مكان ابو

وقعت ولکن له احسن موقع وما الیق بحال هذا القاضی قول من قال ولما ان تولیت القضایا وفاض الجور من
کفیك فیمنا دعت بعین سکین وانی لا ارجو الذبح بالسکین ایضا ومما قیل فی القضاة قضاة زماننا صاروا
لصوصا عموما فی القضایا لا خصوصا یبدون الغنم اموال الیتامی کانهم تلوا فیها نصوصا وخفنا منهم
لو صافحونا لسلوا من خواتمنا فصوصا   من غیر تکلف فی السبك المراد من التکلف فی السبك ان یقع لفصل
بین الاسماء للفظ غیر دال علی نسب کقولك رأیت زیدا الفاضل بن عمرو بن بکر والعدید النزول و
الانسجام من انسجم الماء والدمع ای سال وتضعضعت حالهم ای ضعفت   ای مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل فان قلت التشابه بینهما لیس فی مجرد الوزن بل فی عدد الحروف ایضا فکیف الحصر المستفاد من لفظ
مجرد اضافی بالنسبة الی التشابه المنفی فیهما فلا محذور   ویوم یقوم الساعة الایة الالف واللام
زایدة لا یعتبر ولا کذلك المیم فی ساق فتامل   وذی رثام الواو بمعنی رب واسناد الوفاء الی
الدمع مجازی   وکقول ابی العلاء مطایا اه من قصیدة مطلعها تحیة کسری فی ثنائی وتبع ربعك
لا احسنی تحیة اربع کسری لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك الیمن وکان تبع الاول
ملکا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب فی ربعك للحبیبة وحاصل المعنی ان من ذلك عندی
یقتضی ان احی ربعك بتحیة الملوك والا ارضی ما نعان المحبوب من تحیة اربع والمطو المدی المتا الفدد
والمنازل اما منازل المحبوبة وضمیرها المطایا علی الالتفات من الخطاب الی الغیبة او المنازل والوجد علی
الوجهین بمعنی القوة یقال لقد اجدنی بعد ضعف ای قوانی واما منازل الطریق فالوجد بمعنی الحزن وحاصل
المعنی یظهر من کلام الفاضل المحشی ویحتمل ان یکون المعنی ان هذه المنازل التی سلبت وجد المطایا معبوده
لم تفقد رسومها کان الحوادث زلت عنها فلم تعتریها ولکن المنی الذی حل عنها لیس بمنقطع عنی ای الحوادث
لا تزال تصیبنی   ولا تلم عن مذکار رذنیك وابکر البیت من قصیدة مطلعها العمر ما یغنی المعانی ولا الفحل
اذا اسکن المثری الثری وثوی به فجد من مراضاة الله بالمال راضیا بالمال بما یغنیك من اجر وثوابه و
بادر به صرف الزمان فانه بخیل الا نفی یقول ذبابه وبعد البیتا المذکور فی الشرح وان فضادی ساکن
الحی حفرة ینزلها منی لا عن قلیه فواها العبد ساء سوء فعله وایدی التلاقی قبل اخلاق بالعیه کلم
فتم والمعانی المنازل والمثری صاحب المال الکثیر والثری التراب وثوی بلای اقام والحلف للاسد بمنزلة
الظفر للانسان ونقول بمعنی هلاك والناب اعظم الاسنان واها کلمة تعجب وتلاقی الامر تدارکه یرید بها التوبیخ

بمنزله

قبل ان یغلق باب الخلاق لعدم القدرة علیه   کقولهم ابتدعه شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة
الصاید   او زایدة علی مذهب الاخفش حیث جوز زیادة من فی الاثبات خلافا للجمهور   من عصا
ضربه بالسیف وقیل من العصیان ای عاصیة لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم   کالمقطی تصرف وکلاه
اورد ثلثة امثلة تنبیها علی ان الحرف المشفوعة اما فی الاول او فی الوسط او فی الاخر   وهو ثلثة
لان الحرف الاجنبی اه لا شك ان لفظ هو فی کلام المصنف راجع الی الحرف الذی فی قوله ثم الحرف والذکر
باعتبار اللفظ وظ کلام الش یدل علی انه راجع الی المضارع ولا یخفی فساد المعنی ح اللهم الا ان یقال
مراد الشارح بیان حاصل المعنی وان اختلف مرجع الضمیر فی البیان والمبین فلیتامل   جنی وکیف
کلیلی البیت والدامس الشدید الظلمة من دمس ویدمس بالضم والکسر والطامس الدارس الذی لا یتبین
فیه اثر یهتدی به   لان فی عدم تقارب الفاء والمیم الشفویتین نظر وقد یجاب عنه بان المراد
من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بین المخرجین وان کانا مختلفین ولیس بین مخرجی الفاء والمیم تقارب
بهذا المعنی لان المیم من ظاهر الشفتین والفاء من باطن الشفة السفلی واطراف الاسنان وانت
خبیر بان هذا الجواب یدل علی عدم اتحاد مخرجهما الاعلی طول المسافة فلیتامل   اقل جبا ای خدعا
وکقولهم عز العز اه قبل هذه الکلمات مما کتبه علی کرم الله وجهه الی معاویة رضی الله عنه وکتب
معاویة فی جوابه علی قدری قضا رد ذلك ای نهاسه وعلی لغة فی لعل   کقولهم فی سعود متی عود اه
فی کل من الامثلة الثلثة تصحیف فان فی سعود ثلث سنات بعد المیم وکذا فی متی عود وان کانت منفصلة
فیه وفی المستنصریة خمس سنات بعد الغریف وکذا فی المسی والمستنصریة مدرسة ببغداد بناها
المستنصر بالله من الخلفاء العباسیة وفی استنصح نقه خمس سنات بعد الالف کما فی ابن تصحیف لکل
من الثلثة الاخیرة تصحیف الاخر   اثاقلتم الی الارض ای تثاقلتم وقری به وضمن معنی المیل فعدی
بالی والمعنی ملتم الی الدنیا وشهواتها وکرهتم مشاق السفر وما بعده وهل ملتم الی الاقامة بدیارکم وکم
ویروی اذا ما قلبا الالف فی قلبا للاشباع وقلبه هروبا التوده هل   وتمامه هرون اقا
ما فیها یجعل الحمد شیئا عجیبا   او لا صدارة لحشو المصراع الثانی وقد یجاب بانه لو کان لحشو المصراع
الاول صدارة بالنسبة الیه لکان لحشو المصراع الثانی ایضا صدارة بالنسبة الیه فتامل   سریع الی ابن العم
بلطم اه وبعده حریص علی الدنیا مضیع لدینه ولیس لما فی بیته بمضیع   اقول الصاحی والعسل العسل

ولیس الی داع الندی بسریع

بكسر العين والسين المهملة الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيسا
وهوى بالفتح يهوى هويا اى مضى متحدرا والمبغر والضمار موضعان والحادات الماشاة
هو الحفة وقلة العقل هذا على تقديران يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التميز و
قد يروى بكسر السين المعجمة بمعنى المسافهة فيكون نصبا على المصدر اى ملاثمة ومسافهة او على الحال
اى بنغمات اوتار المزامير اه وقيل المراد بالثانى ما يقال له بالفارسية دستى وهو ارنب املتهم
ثم تاملتهم اه ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مغانى بكم من غير نفع الرواح توبى فى الثرى اه و
الغمر الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والنايل العطاء قول الجويرى فلاح ربح على جرى العنان اه
اى ظهر المشيب بلوح على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعدا له ومطلع بتلخيص المعانى المطلع
السى القوى عليه انه مضرب منتقل من الصلاة وهى القوة وسده الاصلاح ويقال مطلع لهذا الامر
بمعنى مصطلع به لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت على السنة اى علوتها اى هو عال لذلك الامر مالك
له ولعل الحريرى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل الى وتلخيص المعانى اقتصاد الفاظها وتحسين عباراتها
وتلخيص المعانى وكالاسير وبعد البيت المذكور وكم من قارى فيها وقار اصرا بالجفون والجفان ضمير
فيهما راجع الى البصرة وقار اى مطعم للضيفان واصرار الاول بالجفون لكثرة قراءة الليل واصرار الثانى
بالجفان لانه المطعم ما فيها وجعلها حالية نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا اى ما لكم لا تاملون له تعظيما
والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم فى
دار الثواب ولله بيان للوقر ولو تاخر لكان صلة للوقار او ما لكم تعتقدون له عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر
عن الاعتقاد بالرجاء التابع لادنى الظن مبالغة وقد خلقكم اطوارا قال الانبارى الطور الحال والمعنى
خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا فترصيع قيل هو ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت
ما فى احد جانبيه مثل ما فى جانبه الاخر وذلك بان يكون ما فى احد القرينتين او اكثر فيه نظيرا لانه
بقى قسم اخر يشمله قول المص والاقوال وهو ان يكون نصف ما فى احدى القرينتين وما يقابله من القرينة
الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرود واكواب فى الوزن
والتقفية واما لفظة فيها فلا يقابله شئ من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكر اعنى قوله وذلك بان
يكون اه على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذى ذكرته لكالة لانه عليه الاكواب جمع الكوب هو الكوز الذى

بالشئ

السد

القرنة ... والكلام ...

لا عروله

لا عروله كقول الصابى لا يدركه الاعين اه صدرة احمد الله الذى لا تدركه الاعين اه كقوله
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الادق الادة الداهية والامر الفظيع فى سدر مخضود وطلح منضود السدر
ورق النبق ويقال له بالفارسية كنار والمخضود الذى لا شوك له كان خضد اى قطع شوكه والطلح
شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود
الذى نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة فى الصحاح نضدت متاعه انضده بالكسر
وضع بعضه على بعض وقال ممدود اى ممتد لا تنسخه الشمس كقوله واذا اذقنا الانسان منا رحمة
تمام الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليئوس كفور ولئن اذقناه نعماء
بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عنى انه لفرح فخور واثرت بها اى صادفت ذا ثروة و
غنى لما اقعدت غارب لا غراب اه حكى المسعودى الكل الذى يكون ذكره والغارب ما بين السنام
والعنق والاغراب من الغربة والاثنى والمترفة القصر والاتراب الاقران جمع ترب والنطوع الرمى و
الطوائح الزمان الحوادثه المسعد جمع مطيحة على خلاف القياس وضعا قصبة اليمن مدينة كبيرة
افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم مرخمة فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى امهلينى مهلا
والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد ولم يهتد الى بلد من يهتد بيهيد اى ينهض
وهو جعل العروض اه وقال الصفاقسى التصريع جعل العروض للضرب قافية ووزنا واعلالا وعلى هذا
فلا تصريع فى قول الحارث بن حلزة اذيتنا بينهما اسماء اه شاو يميل منه الثوانى لان العروض مفعولن
والضرب فاعلاتن بخلافه على التعريف الذى ذكره الش معانى الشعب اه المغانى جمع المغنى وهو
المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه فتى كان شرابا اه الشرب بالكسر
الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت الماشية اى اكلت ما
شاءت حمل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة خلا
مما عنى فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذى ذكره سابقا وهو جعل العروض
مقفاة بقفية الضرب نمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة النمارق جمع نمرق الوسائد الصغيرة والنمرق و
الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اى مبسوطة والكرائم جداول جمع
جدول وهو النهر قول البحترى ما حكم المالم عدة اه يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته الاسد والضيغم

طلع

على
ذائع
ذائع

حادثة

السح

فاجم واقدم للاسد والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت
من الشعر فيستلزم تحققها استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان الشعر كلام وزن
على قصد بوزن عربي بما ليس له معنى خارج عن نظم الكلام كما ان ما ليس له وزن خارج هو يقول وزن
الا ان الاكتفاء بالاشعار من الجوائز لا من اللوازم سيما اذا خفي ولا يبعد ان اشعار القافية بصحة
الوزن اجلى من اشعارها بصحة المعنى وهذه الابيات من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو
لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن ثماني مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب و
الصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وان سدس على الاصل ان و
مربع اخرى وضربه الثاني هو سدس الذي عروضه سالم وضربه مقطوع وقد يدخله الاضمار كما في
قوله واذا افتقرت الى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال والابيات المذكورات على القافية
الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثالث فهو مربع الذي اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية
الاولى كذلك كما لا يخفى جودي على المستهتر الخ فلان مستهتر بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه
والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي
الرجل بالكسر فهو جو مثل دوي والشجي على وزن فعل ايضا من الشجى وهو الحزن وهذه الابيات على قولهم
الاولى دائمة في المستهتر والمفكر والثانية باقية في الصب والعاشق والثالثة ثابتة في الجوى والشجي وعلى هذا
القياس والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره وهو الذي
تبنى عليه القصيدة وحسبما يريد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروي صح على ما
في تعريفه وهو حرف القصيدة اليه وتوقف النسبة على معرفة الروي اذ لا نسب القصيدة الحرف حتى يعرف
انها حرف دونها فالتحقيق في حرف الروي ما قدمناه نقلا عن ابن جني اي ان الروي وقد مر آخر كل
فيما سبق سانكر عمرا الخ قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد حمل عليه فرحم
قيصه منه فاعرى تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله وان هي جلت للوصل اي لم تمتن
وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمتن اي ولم يكن جليلة عند عمرو
وان كانت كذلك في نفس الامر وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان يعود اليه الرابطة اي اياديه
لوجوبه في بدل الاشتمال والبعض وان لم يجب في الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا او قد وجد الفاصل

لم يعجزا

بالشراب

المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر سبق في شرح الديباجة وهو اشد مخالفة لتصريح
ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد الا ان يبنى على التسامح يقال في الكناية عن
نزول الشدة الخ الكلام مبني على ان نسبة السقوط الى الذقن الذي هو العقر والسقوط الحسي بجامع ملال القلب
وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المقيد على مطلق الانسان وادعه يقال عيشه
دعد ودعه اي واسع طيب وما اشتار العسل من اشتار العسل يقال شرب العسل واشتورتها
اي اجتنيتها والمشهور عود يكون مع مشتار العسل قلت يحتمل ان يريد الخ قيل انما يستقيم هذا
لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع على مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وان حمل
بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم
او لعدم رجوعها الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم
دخوله في فن البلاغة لا ضميمة ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا افادة في التحسين
اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب
في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الخ ويمكن ان يوجه بان لفظة او اشارة الى الاختيار في التعبير عن علة
وجوب ترك التعرض ومثله سائغ في عبارة المفتاح فتنتني فجننتني اي صيرتني مجنونا ويحيى
اسم امرأة والتجني ان يدعي عليك ذنب لم تفعله عنتي اي شيئي غب تجني ابي بعد تجني من يلوم في
على علاقة الخ او غلا علاقة وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارثة المري صاحب زهير الذي
تقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبير السن صفراء
لا تنزل الاحزان ساحتها الخ الظاهر ان يصف بها دار الكن في بعض نسخ ديوانه صهباء فهو يصف خمرا كما يدل
عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء ومثل التعديل الخ قال العلامة
في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقوله
وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض
والبناء والهدم والاعطاء والمنع ومن ذلك قوله المبنى فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب
والقرطاس والقلم ومثل ما سمي تنسيق الصفات الخ ومثاله من القرآن المجيد هو الله الذي لا اله الا هو الملك
القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي عليه السلام الا احدثكم باحبكم الي واقربكم مني مجالس

لا ضميمة

وهو اسم امرأة
والتجني الادعاء بعدوان بتقييع
غب الى بعد تجني
سلوم

يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم الى وابعدكم
منى مجالس يوم القيمة اسوءكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومنه النظم قول عباس ابن عبد المطلب في
مدح النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل وعلم بذلك ان الخاتمة
اه قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه بالتهلل اى البشاشة والسرور من هلل بالهاء المعجمة
والحاء المهملة عادوا هيضام هضمت الشئ اى كسرته يقال هضمته حقه واهتضمته اذا ظلمته و
كسر عليه حقه فانشد قصيدة التي اولها لعمرك ما ادرى آه انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني
شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اى انشده واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على بنا نصب لانه مفعول
لا ادرى وقوله واني لا اوجل اعتراض ونقل بالاولين المجهز اى يصيح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن
الاضافة منويا كما في قبل وبعد اى قبل كل شئ وحاصل المعنى ويقال لا ما اعلم ان يكون اقدم من الآخر في غده
الموت غلبة واني خايف مترقب ودع المكارم آه المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة
وقوفا بها صحبى آه وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور
في البيت متعد الى مفعول مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل تبك اى قفا نبك في حال وقف من صحابي
مطيهم على قائلين لا تهلك اسى الحزن يقول اسى على الشئ ياسى اسا آه اذا جزع عليه قال الكوفيون
نصب اسى على المصدرية لان قوله لا تهلك اسى في معنى قوله لا تاس اسى وقال البصريون نصبه لانه مصدر
في موضع الحال والتقدير لا تهلك آسيا اى حزينا وتجمل اى اصبر صبرا جميلا فان قلت الصحب جماعة وقوله
وقوفا فاعل متقدم لا ضمير فيه فكان الواجب ان يقول واقفا بها صحبى كما تقول مررت برجال
قائما سكانها فالجواب ان الاختيار عند سيبويه فيما كانت جمعا مكسرا ان يقول فيه مررت برجل
حسان قومه قال زهير بكرت عليه غدوة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله واذا كان مما
يجمع جمع السلامة كان الاختيار ترك التثنية والجمع فتقول مررت برجل صالح قومه على انه يجوز
ان يكون قوله وقوفا منصوبا على المصدر من قفا والتقدير وقوفا مثل وقوف صحبي ويجوز ان
يكون مصدرا وقع الوقت لاستيفائه ويكون التقدير وقت وقوف صحبى شم الانوف آه الشم
جمع من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراف
العلم والمراد ههنا المجد والشرف اى من النمط الاول في المجد والشرف وليس اغارة ومسخا الاغارة

في اللغة

في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ونحبه الشيخة لظ لبسو القنا القنا جمع قناة وهي الرمح والسمر
جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر انى ابا نصر آه كعدى الحسرتين فمحذوف على نمط قوله الظهرى
على بصير كذبا والاستفهام انكارى وتمثيل من الامالة وهي الاعطاء قال الشيخ في المسائل المشكلة آه
قد يجاب بان المراد علل الزمان بمثل عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له
فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان ياتي به
انت خبير بانه يكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره وحمل على المجاز مع عدم ظهور العلاقة والقرينة
لا يدفعه اعدى الزمان آه الاعداء ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث
لا عدوى اى لا يعدى شئ شيئا لان المعنى على المضى والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على
المضى الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى استمرار وحكاية الحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما
لم يتخيل الزمان بعد اعداه سخاياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل
قال ابن جنى اى يعلم الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى
كانه لتخافك النطف التي لم تخلق وقيل انها جمع لهاة آه وهي الهنة المطبقة في اقصى الفم وقد يجمع على لهوات
ولهيات مثل عطيات وكذا قول القاضي الارجاني ارى كلفت الرواية في اسر على صيغة المعلوم تودعني
بكسر الدال الاخيرة فاعلا وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فمودع بفتح الدال على انه
مصدرا واسم زمان اى وقت توديعي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا
موخر العين وقالوا آه اى ربي جماعة قائلة وحسطين حسطين حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط لما دام
فيه الخرز والاثنوسان حشا بهما اى ملاء بهما قيل قول ابو نحس اى افضل لان فيه سعة المراجعة وهي الحوار
والجواب كقوله قال لي يوما سلمان وبعض القول اشنع قال صفه قلت عليا ايثا النقي واودع اى قلت ان
امثل ما فيكما بالحق تخدع قال صفه قلت تقتلني قال صح قلت نعم ولجب بان يكون المراجعة من المحسنات البديعية
محل تراع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما يعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد مقيم الظن
اى انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والحدوى الاعطاء
وقوله لي حشا بابي سمك آه لعاد لواع وفاء الادما استدبر جوابها محكم في الجلس العالي المتعلى
دحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين مدى جعفر اى الغاية التي بلغ اليها جعفر وفي

ابى تمام بعده آه فيبحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية حيث شبه
الصبر باللباس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعنى الملبوسية وبين تسمية الجازع جازعا وتلك
يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللاحق لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطائف
فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول **قوله** ان يكون احد البيتين نسيبا يقال انسب الشاعر نسيب ما بكر نسيبا
اى نسيب بها الى المعنى المختلس يقال خلست الشئ واختلسته اى استلبته سلبوا على صيغة المجهول
وهذا اسمعلهم وغيرهم دعم بعده فى بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون كثرة احسان الفضل البرمكى و
فرط احسانه فى زمانه غارت عليه عينه افضت الى الشكوك والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قل لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على بابك ما قد ده ولست شل الفضل
بالواحد ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فامر هرون باطلاقه واخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد
الجامع واذا جعلها للعاطف يجعت الحالية لما فى العطف من ايهام تجويز عدم مجيئه مع محبة الملازمة
فيه وعم معيفه نعم مبتدأ آه اخلى خيره وجدواه اى اعطاه معقول معيف بمعنى سائل وقد
ظلل عقبان اعلامه ضحى آه العقبان جمع عقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطيور الضخم
كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بالعقبات الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس
الاعلام والعقبات الثانى جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذى يضرب الاذنب وتعرف به
لوقع الفريسة آه الفريسة ما افترسه السباع والمبس الطعام فلم يتم شئ آه يمكن ان يقال ان قوله
حتى ان يقال كانها من الجيش لم يلم بمعنى قوله راى عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت
قريبة محيطة بهم كما يحكى ابن ساده ساده اسم امراة والمتلل طلاقة الوجه كالمنى والاعتذار
والمهند السيف المطبوع عن حديد الهند والحطيئة اسم شاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته
فاستعفى فاعفى يقال اعفنى من الخروج معك اى دعنى منه واستعفاه من الخروج معه اى سأله
الاعفاء وكان قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى اخر القصة وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن
حادا صالحا للضرب كان الضرب للمقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام اياه فكان الضرب به ظلما على
المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل فى الضريبة والرعب الخوف والدهش التحير والصمصام والصمصامة
الصارم لا ينثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه وان تيمما ان يعاب ذائبة صبا اى مال الى الجهل

والفنوء كما

المغنوة كامر فيه مما سبق وكيا بمعنى ذل ومرامه لم حجر بقيتها بهما الاحصل معرضا بانها يجمع عليها
الرجال والمغادم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداؤه
كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة تبجح لم لان تحمل المغادم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت
الاحتياج هكذا فى ظنك بها فى غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا قرئ الفك مجانا وخليئة السيف طرفه و
مناط التميمة وهى العوذة التى تعلق فى عنق الانسان وكلب اسم قبيلة ودارم اسم رجل والغريب
اى اتى شئ غريب بديع اذا كنت اذمعت آه وقيل ان معت يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت
عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى غيرهما حرف زائدة وهى المحايلة
المخادعة اذا ضاق صدرى آه المنبه فى البيت على كونه من شعر الغير قوله تمثلت سا كانت
بليهنيه المشية سكوا آه وفى الصحاح هو فى بليهنيه من العيش اى سعته وهو ملحق بالخماسى بالف فى اخره صارت
ياء لكسرة ما قبلها والتشبيه الشاب والصحف خلافا لسكر والسيوح الطويقه والمحل الاتى شئ جميل
كانه كان مطويا آه الاحسن جمع احسنه وهما المقداد ما استهلوا اى صاروا الى السهل وهو الارض اللينة
والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم ونماء ليوم كونه وسواد نعم وبعده كان لم يكن
فيهم وسيطا ولم يكن بشئ فى ال عمرو ددقت لما اطلعت آه الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من
الخدين والشقيق ورد احمر والعص بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب والروضة من مفعول اللفت
والآس ورد احمر كذا فى شرح الايضاح لجلال الدين الشاشى والمراد به هنا الشعر الثابت على وجهه
الهمزة فى عذاره للنداء وعذار الرجل شعره الثابت فى موضع العذار واراد السارى بالنصب على الصفة
لعداره الا انه سكنه للضرورة وترقفا امر من رفق بحق فى اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا كانما
اسى فى بوس تكابده آه المراد بالاسى الهيمان الغريب حقيقته والبوس الشدة والتكابد المقاساة
ودذى العين الحب الذى يقع فيه حال الوجع مجرعوالينا آه العوالى جمع عالية الرمح وهو ما دخل
منه فى السنان الى ثلثه والسوابق الخيل اقول لعشر آه هو ابن جلا اى ابن رجل وضح امره واشتهر
وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم به والثنايا جمع ثنية وهى طريق العقبة
الذى بالذى اسعرضت آه الذى اعطى والباء فى بالذى للبدل الذى اسعرضه والعشر الحامد وضمير
ساهده راجع الى الاسعراض المدلول عليه باسعرضا والى الذى فى بالذى ووزعا اى خفعت دلت

دل
اراد بالشبهها على سكون الشين المعجمة وكسر الباء السببية التى لا يعرف حلها وحرمتها

جملة معترضة بين اسم ان وخبرها   واو المشبهات اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الامور
التى تشبه الحلال ولا يقع بحلها ان اشبهت فلانا   كقول بعض المغاربة جمع مغربي والتاء فى الجمع عوض
عن ياء النسبة   على اصاغرة متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الى الانسان والاضافة لادنى اللبس
والمراد بالاصاغرة هم الذين يكونون بحسب محاجين اليه من ذعم ان تواعلى اصاغرة حال بما يحطر على
معنى صدق ما يحطر بقلبه من حيث التوهم كائنا على اصاغرة التوهم فهو ذكب شططا   لحقناهم بالخوام
وقد حرم الهوى اى حرم الهوى قلوبنا اى جعلها دابر حول الحبيب وطوا القلوب ما يتخالج فيها من
الحوا طوا والوهم بالتشديد جمع واهم كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطور ساكنة والمراد بالشمس
الاول الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل
بمجئ الشمس والجذل الهودج ونضا جمع حلع والضبع اللون والمراد بانطواء الثوب الجزع خفاء الكواكب
والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى النوم   والثار عطف على الوضاء او معطوف على عمرو
كما ذكر فى المختصر فيكون ادق من الجامعا   وعمر هو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث
حتى وجساس هو جساس بن مرة قتل احدهما الاخر وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ
رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثنى بشربة ماء فقال
جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا
صريح فيما قلته   وهى ان البوس اسم امراة وهى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية او نجد
الى ادنى تهامة والى البلدا مكة وهى الحجاز والسينة اليها عالى ويقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهرة الى
قوم التحرز منهم والاصهار اهل بيت المراة فالكفوها الى لم يعرضا يتحجب الى شبل   وساحتا البسوس انما
واغر بنا واشارت يقول لعمرك لو اصبحت فى دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتى ولكننى فى دار غرة يعدو فيها
الذنب عدا على شاة والعقرب الانثى والمحل اهدى اى اسكت من هدى يهدى والفرة الفعلة واجهزت عليه
بعنى على القتيل اى اسرعت قتله وتب اثر اعلى وتغلب بكر قبيلتان   كانى ساودتنى اى المساودة المواثبة
والصيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشا وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض ناقع الخالع   انا
البازى المطل اى المطل المشرق من اطل عليه اى اشرف وتميز قبيلة وهذا انت الصفين العاليا اليها اوانج له
شئ اى فقد والصبا بالنصب على التمييز   تهيم بطرق القوم البيت ومعه اى الليل بطول النهار ولا اى جلالة

محلب   نعمة نغما   صبح
المجازي عن تهيم محلب ولوان يرعوثا على ظهر عقلة نكر على صبح تهيم لوات ولو جعت علينا تهيم جوعها
على غده مغفولا لا ستقلت ولوان ام العنكبوت بنت لهم مطلها يوم الندى لا استطلت ذبحنا فنبتنا
فحل ذبحنا وماذبحت يوما تهيم فتمت   نكرا اى نكن تصوت من الكتن وهو صوت الانفى من
جلدالامن فمه ترتيش يصلح وتبرى من برى القلم نحته   يرقع وعلال اليرقع للذواب والنساء
الاعراب وكذلك البرقوع وحلال جمع حل   فما سك اى فى هذا ثلثة اقوال احدهما ان يكون
خاطب دفيقين له والثانى ان يكون خاطب دفيقا له واحدا وثنى لان العرب يخاطب الواحد مخاطبه
الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لمالك القيا فى جهنم والعلة فى هذا ان اقل اعوان الرجل فى ماله وابله
اثنان واقل الرهط ثلثة مجرى كلام الرجل ما قد الف من خطابه لصاحبه والبصريون ينكرون هذا
لانه اذا خاطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرد فى قوله تعالى القيا فى جهنم الى انه
ثنا للتوكيد اى الق الق وخالفه الزجاج ان مخاطبة الملكين وكذلك هنا انما هو مخاطبة صاحبيه والقول
الثالث انه اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا
فى الوقف والسقط ما تساقط من الرمل وفيه ثلث لغات سِقط وسَقط وسُقط   كلينى لهم اى
ادعنى واتركنى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ووصفهم بالتعب مجاز والتعب
لصاحبهم دليل اقاسيه اى كابدا هواله وبطوء الكواكب فى السير كناية عن طول الليل   وانى وان
فارقت غير مذمم اى مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدى الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة
من المتيم اى الموكا فور   وادما سيه المدام اى لنا هواد وما لفه ومدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام
كناية عن قصر العمر   وفى الغزل اى معاذلة النساء مخادعتهن ومحادثتهن وفى المثل اغزل من امرئ
القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة
ومما يجب ان يجتنب فى المديحة ما يتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس
فيها انشده اسحق الموصلى يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذى ابلاك فتطير المعتصم
بالله وامر بهدمه ودخل ابو نواس على الفضل ابن يحيى البرمكى وانشده اربع البلى ان الخشوع لبادى
عليك وانى لم اخنك ودادى فانزعج الفضل وتطير ابن ذلك وعاد يكرر محواه ما يشاء وقد انتهى
الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بنى برمك من رائحين وغاد استحكم تطيره وبعض فدخل

نحلك
كلام

دادد الحرم فلم سق فى المجلس الا واستقبح ذلك من اخبار ابى نواس ودخل البحترى على ابى سعيد
الثغرى فانشده لك الويل بطاء واحزم فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك لا ام لك ومما ينبغى
ان يجتنبه الشاعر فى المديح اساءة الادب فانه اذا احسن فى نظمه واساء فى ادبه فطت الاساءة
على الاحسان واستحق الحرمان روى ان ابا النجم العجلى دخل على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشده
ارجوزته التى يقال فيها الحمد لله الوهوب المجزل حتى بلغ قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب
هشام وامر بضربه ونفيه ومن ذلك قول بعضهم وقد مدح ذبيا وهى تسمع اذ يد لست جعفر طبيب
لو ابوك المثاب يعطى مادجليك ما يعطى الاكف من الرغاب فهم الخدم والحشم يعنى به فقالت
فانه لم يرد الاخير ولكنه لخطاء الصواب لانه سمع قولهم فى الشعر شمالك اندى من يمين غيرك فظهر
احسن من وجه سواك فظن ان الذى ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما سأل ونهوه على ما اهمل
فعجب الناس من حلمها وضياء حسنها وفهمها وكقول ابى الفرج اساوداه وما البيت المذكور
فلا نعوركم احسن اسامى فعول مصحك والفعل مبك المخبر للدعا اعتبروا فانى اخذت الملك
منه لسيف ملك وقد كان استطال على الدنيا ونظم جمعهم فى سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته يوما
لقال لها عتوا ان منك ولو زهر النجوم اتت رضاء باى ان تقول رضيت عنك فامسى بعد ما فرغ
الدنيا الشيء العمر فى ضيق وضنك فقد لو عاد يوما الى الدنيا لبس بل ثوب نسك يقالة
فمعناى علوهم بالشرف او الجمال والضنك الضيق السيف اصدق انباء من الكتب اه
المراد من الكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذى يباشر الضريبة والحد الثانى بمعنى الحاجز وقوله
سعى الصفائح مبتدأ خبره حلاء بين متونهن جلاء اه والصفائح جمع صفيحة وهى السيف العريض
المراد بسود الصحايف كتب التنجيم وباللعب والريب والشك قول المنجمين اى عمورية لا يفتح
فيمن عرضت لشكاة عظيم لعمرى اه الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل
الحفايظ والذى لهم لملمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم وعك علة فقيها احواج بينهم وكلوم
الحفايظ جمع حفيظة وهى الغضب والحمية وملمات الزمان مصائبه النازلة والوعك مغث الحمى
لوذعهم والبين اه البين العراق والفيلق الجيش والجمع فيالق وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام والشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون

الذين

الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كفرزدق و
جرير وذى الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاوا بعد
الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وابى الطيب لا استشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقول
بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى اثناء تفسير قوله تعالى اضاء
لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الرواية و
الاحاطة والاتقان فى الاول ولا يستلزم الاتقان فى الثانى والقول بان ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى
ليس بسديد بل هو عمل الراوى اشبه وهو لا يوجب السماع كقوله لو راى الله فى الشيب خيرا اه قد
يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد شيبا
فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض على المص بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك
الجاهلية واجيب بان المراد الاقتضاب مذهب العرب المخضرمين وهذا لا ينافى ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم فى ذلك ولذا اورد بيت ابى تمام بقيت بقاء الدهر اه ومثله فى الفارسى هولاء عوضا
حوائج ابن نامه را مصلحت نامه شكستم خامرا واعلم ان المص لم يتعرض لذلك حسن المطلب وهو
مما يستحسن رعايته فى الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم
وسيلة موصلة اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على
المطلب الذى هو الاستعانة لانه اسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك و
الكبار لانك اذا نظرت فواتح السور اه بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور جملتها و
مفرداتها من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عنه وصف العبادة كالتحميدات
المفتتح بها اوائل السور وكالابتداء بالنداء فى مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل
هذا الابتداء يوقظ السامع مع الاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف الهجاء نحو الم حم وحم
فانه مما يبعث ويحرص على الاستماع اليه لانه يقرع السمع بشئ غريب واما خواتم السور ففى غاية الحسن
الا يرى الى الدعاء الذى ختم به سورة البقرة والوصايا التى اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض و
فى خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذى فى خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذى فى خاتمة
سورة الانعام وغير ذلك وقد تعجز مصاقع البلغاء وقد لخرس سفاسف الفصحاء يقال

خطيب مصقع اى بليغ يجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من صقع بمعنى ابلغ لانه ما جل فى كل جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضربه على صوقعته اى وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة وهى شبه رية يخرجها الفحل عند سكره شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل فى تلك الحالة قال هذا دشقشقة وخطيب ذو شقشقة والتذكرة للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة تم الكتاب بعون الملك على يد اضعف العباد شمس الدين خضر بن حسين على غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه فى دار الملك شيراز فى

مدرسه منصوريه فى يوم الاثنين عشر من شهر

شعبان المعظم من شهور سنه خمس ثمانين

الف اللهم اجعله مباركا بعزتك

وبحرمة سيد الاولين والاخرين

وبحرمة هذا اليوم المبارك

والله اعلم بالصواب

و ۱۱ ع لكلا

عروجها :

تمت المقابلة من اوله الى آخره بقدر الطاقة هكذا